الجزء الأول

روي هاريس وتولبت جي تيلر

أعلام الفكر اللغوي

التقليد الغربي من سقراط إلى سوسير



تعريب

الدكتور أحمد شاكر الكلابي

الكتاب الجديد



- د. احمد شاكر الكلابي (مواليد العراق 1950)
- باحث عراقي متخصص في اللغة الانجليزية (علم اللغة التطبيقي).
- ماجستير في اللغة الانجليزية عام 1983 من جامعة ويلز. المملكة المتحدة.
- دكتوراه في اللغة الانجليزية عام 1988 من جامعة ويلز. المملكة المتحدة.
- يشغل وظيفة استاذ مشارك في قسم الدراسات اللغوية. كلية التربية بنزوى. سلطنة عمان.
- نشر عددا من البحوث الاكاديمية والمقالات في مجلات علمية محكّمة.
- عضو في جمعيّات عديدة تهتم بعلم اللغة.

دار الكتاب
الجديد

أعلام الفكر اللغوي

أعلام الفكر اللغوي

التقليد الغربي من سقراط إلى سوسير

تأليف

روي هاريس و تولبت جيْ تيلر

ترجمة

الدكتور أحمد شاكر الكلابي

دار الكتاب الجديد المتحدة

الطبعة الأولى

آذار/مارس/الربيع **2004** إفرنجي

رقم الإيداع المحلي 5673/ 2003

ردمك (رقم الإيداع الدولي) **ISBN 9959-29-173-1**

دار الكتب الوطنية/ بنغازي ـ ليبيا

تصميم الغلاف: نقوش

دار الكتاب الجديد المتحدة

أوتوستراد شاتيلا ـ الطيونة، شارع هادي نصر الله ـ بناية فرحات وحجيج، طابق 5،
خليوي: 933989 ـ 03 ـ هاتف وفاكس: 542778 ـ 1 ـ 00961 ـ بريد إلكتروني: szrekany@inco.com.lb
ص.ب. 6703/14 ـ بيروت ـ لبنان
الموقع الإلكتروني www.oeabooks.com

توزيع دار أويا للطباعة والنشر والتوزيع والتنمية الثقافية: زاوية الدهماني، السوق الأخضر، ص.ب: 13498،
هاتف: 4448750 ـ 4449903 ـ 3338571. 21 . 00218 ـ فاكس: 4442758 . 21 . 00218،
طرابلس ـ الجماهيرية العظمى ـ oeabooks@yahoo.com

فكرة عامة عن الكتاب

يقدّم الكتاب سرداً مفصلاً لأعلام الفكر اللغوي في التقليد الغربي وجهودهم اللغوية بدءاً بسقراط وانتهاءً بسوسير. ويعدّ هذا الكتاب ذا فائدة عظيمة للدارسين في عدد كبير من حقول المعرفة كفقه اللغة والدراسات الأدبية والتاريخية والفلسفية، ويبيّن الكتاب كيف أن بعض الأفكار المؤثّرة بقيت واستمرت ونشطت وتطوّرت ضمن الإطار العام للبحث اللغوي الذي بقي متماسكاً منذ عهد الإغريق والرومان إلى بداية القرن العشرين. وقد اختار المؤلّفان أن يركّزا على عدد من أعلام الفكر وعلى عدد معيّن من النصوص ومناقشة دلالاتها بالتفصيل بدلاً من ذكر جميع المفكّرين في سرد تاريخي مطوّل، أملاً في تحقيق الغرض الأسمى من التعليم ألا وهو التأكيد على دور اللغة في المجتمع الإنساني والفكر الإنساني.

ويطرح الكتاب على بساط الدراسة والبحث ـ من خلال فصوله الأربعة عشر ـ مسائل مهمّة في علم اللغة وفي الفكر اللغوي.

ويبدأ الفصل الأوّل في هذا السفر بمناظرات سقراط التي دوّنها تلميذه أفلاطون في كتابه «كراتيليس» وهي بمثابة «أقدم سجلّ للمناظرة المستفيضة في المسائل اللغوية التي استمرّت في الأدبيات اللغوية في الغرب». بعد ذلك يتطرّق المؤلّفان في الفصل الثاني إلى آراء أرسطو في الاستعارة وموقفه من اللغة وتحليله لوظيفة اللغة وهي ما يعرف اليوم بالمنطق. ويكرّس الكاتبان

الفصل الثالث لدراسة تأثير الإنجيل في علم اللغة في الغرب «وليس من شك أن آراء الإنجيل في موضوع اللغة بقيت عدّة قرون تحدد نوع الأسئلة ـ وكذلك طبيعة الأجوبة ـ التي كانت تُعدّ مشروعة. ولعلّ الإشارة إلى أصل اللغات في التقليد الغربي ترتبط بالقصة المذكورة في الكتاب الثاني من سفر التكوين عن تسمية الحيوانات بأسمائها». ويقدّم الفصل الرابع فارو وآراءه في الانتظام والقياس والشذوذ في اللغة حيث يناقش فارو مسألتي التنوع والتوافق في استعمال اللغة وحريّة الفرد وتوافقه مع الجماعة والتزامه بضوابط الاستعمال المألوف للغة. ويختص الفصل الخامس بعرض مفصّل لكتاب كونتليان «إعداد الخطيب» الذي يعطي صياغة واضحة ودقيقة لبرنامج تدريب الخطيب وإعداده في فنون اللغة ومهاراتها. ويلقي الفصل السادس الضوء على إسهامات توماس أيرفورت في النحو. وهو من مدرسة النحو التأمّلي التي ازدهرت في مراكز العلم في شمال أوربا بعد أواخر القرن الثالث عشر الميلادي. وتحاول هذه المدرسة تقديم تفسير منطقي للطريقة التي تعمل بها اللغة التي تُعدّ ـ حسبما يراها علماء اللغة في هذه المدرسة ـ مرآة تعكس العالم في العقل البشري ويُعدّ النحو جزءاً لا يتجزّأ من النظام الكوني كما خلقه الله تعالى. ويعالج الفصل السابع موضوع ظهور اللهجات في إنجلترا وظهور اللغات الأوربية المحلية خلال العصور الوسطى وقد أصبحت لغات رسمية وحلّت محلّ اللغتين الإغريقية واللاتينية في الدول الأوربية مثل إنجلترا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا وأسبانيا والبرتغال وهولندا. وقد تصدّى للكتابة في هذا المجال كاكستن وهو صاحب أوّل مطبعة في إنجلترا. ويتطرّق الفصل الثامن إلى مدرسة بورت رويال في النحو متمثّلةً في جهود اثنين من علمائها اللامعين وهما أنطوان أرنولد وكلود لانسلوت وكتابهما «النحو العام والنحو المنطقي». ويتمثّل محور الفكر اللغوي في مدرسة بورت رويال في الآتي: تنحصر وظيفة الكلام في توصيل الأفكار. والطريقة الوحيدة التي تمكّن الكلام من أداء تلك المهمة بنجاح أن يكون الكلام مرآةً تعكس بنية الأفكار التي نعبّر عنها.

ويناقش الفصل التاسع آراء لوك في اللغة ضمن نظريته في المعرفة وكتابه «المقالة». ويرى لوك أن اللغة ليست الوسيلة الوحيدة لنقل المعرفة وحسب، بل هي تمثّل عقبة خطيرة في طريق اكتساب المعرفة ونموّها. واللغة عند لوك هي الرافد الأكبر التي من خلالها يحصل تناقل الأفكار. ويعرض الفصل العاشر آراء كوندياك في أصل اللغة والفكر. ويُعدّ كتاب كوندياك بمثابة ملحق لكتاب لوك «المقالة». وحاول كوندياك أن يبيّن طبيعة اللغة وأصلها وتطوّرها والاستخدام الأمثل لها في التفكير والعلاقة المتبادلة بينها وبين العقل. ونجد في الفصل الحادي عشر عرضاً مفصّلاً لكتابات جون هورن توك التي احتلّت موقعاً مهمّاً في تاريخ الفكر الغربي في نهاية القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر. فهو يعتقد أنّه من خلال الفهم الواضح فقط لطبيعة اللغة ووظيفتها يمكننا الوصول إلى الفهم الصحيح للمواضيع السياسية والفلسفية العامة. ويؤمن بأن الإرباك اللغوي يُعدّ المصدر الأوّل للإرباك السياسي والعلمي والأخلاقي والديني والفلسفي. وينقلنا الفصل الثاني عشر إلى القرن التاسع عشر وإلى آراء همبولت في التنوع اللغوي والفكري ويعرض كتابه «آراء في اللغة: التنوع في بنية لغة البشر وأثره في النمو الذهني للبشرية». والكتاب واحد من النصوص المهمة جداً في تأريخ الفكر اللغوي الأوربي لكونه يختصر فترة التحوّل بين التوجه الفلسفي في الدراسة اللغوية في القرنين السابع عشر والثامن عشر والاهتمام المتزايد بعلم مستقل لدراسة اللغة. وتأتي آراء ميلر في نشوء اللغة في الفصل الثالث عشر حيث تناقش تلك الآراء التي وردت في كتابه «محاضرات في علم اللغة». وقد انصبت جهوده على تثبيت دعائم علم اللغة الذي يجب أن يعامل معاملة العلم القائم بذاته. ويعرض الفصل الرابع عشر والأخير جهود سوسير وآراءه في اللغة والفكر. وتؤكّد نظرية سوسير أن اللغة هي الأداة التي تمكّن البشر من تحقيق فهمٍ منطقي للعالم الذي يعيشون فيه، ويرى سوسير أن فهمنا للحقيقة إنّما يعتمد أساساً على استعمالنا للإشارات اللفظية التي تشكّل اللغة التي نتكلّمها.

ولم يتطرّق المؤلّفان إلى الفلاسفة الرواقيين وجهودهم اللغوية ولا إلى المفكّرين من العصور الوسطى وعهد النهضة. ومن العصر الحديث يكتفي المؤلِّفان بذكر سوسير نظراً لمحاولته الواعية في صياغة النظرية البنيوية في اللغة. ولم يذكر المؤلِّفان مفكّرين آخرين من أمثال فيرج ورسل وفيتجنشتاين.

وختاماً لا يسعني إلاّ أن أسجّل شكري للزميلين الفاضلين الأستاذ الدكتور سعيد جاسم الزبيدي (أستاذ النحو والصرف في جامعة الكوفة وجامعة بابل) والدكتور أبو زيد إبراهيم شحاته (أستاذ النحو والصرف المشارك في جامعة الأزهر بالقاهرة) وأعرب لهما عن تقديري لجهودهما في مراجعة الكتاب.

الدكتور أحمد شاكر الكلابي

تمهيد

إنّ الهدف من هذا الكتاب أساساً أن يكون مقدّمة للطلاّب الناطقين باللغة الإنجليزية الذين يتعرّفون للمرّة الأولى إلى التقليد اللغوي الأوربي الممتد بلغاته المتعدّدة، وهذا التقليد ذو أهمّية كبيرة بالنسبة لنطاق واسع من الدراسات - كفقه اللغة والدراسات الأدبية والتاريخية والفلسفية. ويبرز في هذه الحقول العلمية كلّها بعض المؤلفين الذين نتعامل معهم هنا كونهم كتّاباً مرموقين. وربّما ينفعنا تركيز الاهتمام على دورهم في تاريخ الفكر اللغوي لتوضيح بعض مناحي أعمالهم التي قد تمرّ من دون أن يلحظها أحد.

وكان هدفنا أن نبيّن - في عرض شامل - كيف أن بعض الأفكار المؤثّرة عن اللغة بقيت وازدهرت وتطوّرت ثم عُدّلت ضمن الإطار العام للبحث اللغوي الذي بقي متماسكاً إلى حدّ ما منذ عهد الإغريق والرومان الذين أوجدوه أصلاً - حتى وصل إلى بداية القرن العشرين تقريباً. على أيّة حال، يجب أن لا يُقرأ الكتاب على أنه محاولة لتقديم تاريخ موجز للفكر اللغوي الأوربي خلال هذه الحقبة، أو باعتباره بديلاً عن مثل ذلك الموجز. فهو لا هذا ولا ذاك. وليس من طريقة لاختيار النصوص والمؤلفين يمكنها أن تعكس بشكل كامل التعقيدات الموجودة في تطوّر الأفكار موضوع البحث. مع ذلك - كما يشير عنوان الكتاب - اخترنا أن نركّز على أعلام كثيرين، بدلاً من تقديم سرد تاريخي، وقد قمنا بذلك لعدد من الأسباب، يمكن أن نوجزها

كما يأتي:

يتوفّر للطلاب في اللغة الإنجليزية في الوقت الحاضر نوعان من المطبوعات التي تتلاءم والدراسة التمهيدية في هذا المجال وهما: (1) الكتب التي تتطرّق إلى تاريخ علم اللغة و(2) مختارات من النصوص المترجمة والمقتطفات. ولا يفي أيّ من هذه المصادر ـ في ضوء تجربتنا ـ بحاجات الجيل الحالي من طلبة الجامعات في بريطانيا وأمريكا. وتميل كتب تاريخ علم اللغة إلى ربط الكثير من تاريخ اللغة مع القليل من التأويل التحليلي. بينما تتّجه كتب المختارات إلى عرض الكثير من النصوص مع القليل من التعليق. وقد حاولنا أن نسلك سبيلاً وسطاً. فأخذنا عدداً قليلاً من النصوص ولكنّنا ناقشنا مضامينها بشيء من التفصيل ونأمل بذلك أننا حقّقنا عرضاً مبدئياً غزير المعلومات لواحد من الأغراض المهمة جداً في التربية الغربية: ألا وهو دور اللغة في المجتمع الإنساني والفكر الإنساني.

وبعد أن وضعنا هذا الهدف نصب أعيننا حذفنا الكثير مما لا يجد تاريخ الفكر اللغوي ـ أو الدراسة المسحية ـ بدّاً من تغطيته. فمثلاً لا يجد الفلاسفة الرواقيون ـ الذين يتطرّقون إلى مواضيع لغوية على الدوام ـ ولا سكستس أمبريكس ـ أشدّ نقّاد علم اللغة سطوةً في زمانه ـ مكاناً هنا في هذا الكتاب. ويرجع السبب في ذلك ـ ضمن سياق التقليد الذي يمثّل محور اهتمامنا ـ إلى أن أفكار الفلاسفة الرواقيين وأفكار سيكتس امبريكس ـ رغم أنها قد تبهر العقول ـ لا طائل من ورائها. لذلك لم نناقش هذه الأفكار ولم ندخلها في الخط العام لهذا التقليد إلاّ ربّما بالإشارة العابرة. (وإذا حاولنا البحث عن سبب عدم تغطية هذه الأفكار فتلك في حدّ ذاتها مساهمة كبيرة في فهمنا للتقليد الغربي، بيد أن تلك المساهمة لا يمكن أن نفكّر فيها في هذا المقام). سيلحظ القارئ أن الغالبية من الأعمال التي اخترناها قد كتبت إمّا قبل عام مائة للميلاد أو بعد عام 1650 للميلاد، وذلك يترك فجوة كبيرة وغير مناسبة في الوسط. ولم يكن ذلك بسبب نقص في الأعمال اللغوية التي

كتبت خلال العصور التي تتوسّط هذه الحقبة ولكن شمول عدد كبير من الكتّاب في العصور الوسطى وعهد النهضة ـ في رأينا ـ قد يرفع من شأن العمل في تلك الحقب إلى مستوى من الأهمية لا تضمنه الأصالة المحدّدة لذلك العمل في الفكر اللغوي الغربي. وعندما تقدّمنا نحو العصر الحديث لم نشمل فيرج ورسل وفيجنشتاين وكذلك علماء اللغة الوصفيين في حقبة ما بعد سوسير لأن أعمالهم تؤشّر بينهم أطراً جديدة في البحث اللغوي، بدلاً من أن تكون استمراراً للأطر التقليدية. وقد اتّخذنا من سوسير نقطة النهاية لأنه تخلّى عن التقليد القديم بشكل واعٍ جداً وبإصرارٍ كبير.

والاعتبار الثاني الذي رسم عرضنا للمادة هو أننا لم نشأ أن نفترض سلفاً أن القارئ يتوافر على معلومات مفصّلة في أيّة لغة أخرى سوى اللغة الإنجليزية. وفي الوقت نفسه، كنا نرغب جداً أن الطلاب ينبغي أن يحصلوا بأنفسهم على فرصة القراءة للنصوص الكاملة المتنوعة موضوع النقاش. وهذا يعني ـ في حالة النصوص الأجنبية ـ أن يقع الاختيار على مجموعة من النصوص المتوفّرة حالياً على شكل ترجمة إلى اللغة الإنجليزية. وللاعتبار نفسه استثنينا أيّة مناقشة مستفيضة لمعاني المصطلحات اللغوية التي تعود إلى لغات أخرى. لذلك أصبحت المعالجات البسيطة ـ الناجمة عن هذه التحديدات ـ أمراً محتوماً؛ ولكن قد يكون الأمر غير عملي ـ فضلاً عن كونه مضجراً للقارئ ـ أن نسترعي انتباه القارئ لهذه المصطلحات على الدوام بإغراق المناقشة بالمصطلحات الرنّانة. مع ذلك حاولنا أن نتجنّب بعض حالات المماثلة المضلّلة جداً (مثلاً في المصطلحات النحوية) التي توجد حالياً في التأويلات الحديثة للكتابات اللغوية المأخوذة من العصور القديمة أو العصور الوسطى. وقد تصرّفنا بحريّة في تغيير النصوص المقتبسة على هيئة ترجمة عندما شعرنا أن اختيار المترجم للبدائل الاصطلاحية كان ينطوي على تضليل فيما يتعلق بأغراضنا.

العلامات (أو الأعلام) تفيد في تحديد المرء لاتّجاهاته، لكنّها نسبية في

الرحلات التي ننطلق فيها: ولا ننكر أن اختيارنا للعلامات تأثّر بتفسيرنا نحن للاتّجاه المطلوب السير فيه إذا أراد المرء أن يستكشف هذا المجال الخاص من الأفكار. وسيظهر ذلك الاتّجاه في تعليقاتنا على النصوص موضوع البحث في مقدّمة الكتاب. ولا ندّعي أن تفسيرنا هو التفسير الوحيد المعقول، ولكنّه ببساطة تفسير متماسك ويقودنا إلى جهة محدّدة. وهي مفيدة بداية للطلاب الذين يستكشفون مدىً واسعاً من المواضيع التي من السهولة جداً أن يتعثّر المرء فيها وقد يضيع فلا يجد طريقه.

ربّما اختارت كتب أخرى مجموعة من النصوص المختلفة نوعاً ما لأغراض الدراسة الأوّلية، رغم أننا نشكّ فيما إذا كان مثل هذا الاختيار يمكن أن يتم من دون شمول بعض الأعمال للغالبية من المؤلّفين الممثّلين هنا. نحن واثقون ـ إلى هذا الحدّ ـ أن معظم أعلامنا اللغويين هم أعلام فعلاً. أمّا مسألة الأخذ بالاتّجاهات من العلامات التي اقترحناها أو عدمه، فذلك ـ في نهاية المطاف ـ أمر متروك للمسافرين الأفراد لتقريره. وللمسافرين ـ في جميع الأحوال ـ الذين يودّون السفر أبعد مما يأخذهم هذا الكتاب، وضعنا ثبتاً مختصراً بالمراجع يتضمن إشارات إلى طبعات النصوص الأصلية وترجمتها. سيجد القارئ هذه المصادر مع مقترحات للقراءة المستفيضة في آخر الكتاب.

نودّ أن نسجّل عرفاننا وشكرنا لثلاثة علماء ساعدت تعليقاتهم الناقدة في تطوير بعض فصول الكتاب وهم: جورج وولف وهانز آرسليف وبير سويجرز كما نسجّل شكرنا لكليّة وليم وماري ومكتبة فولجر والجمعية الأمريكية لدراسات القرن الثامن عشر، ومركز فرجينيا للدراسات الإنسانية لما قدمّوا من دعم سخي لهذا المشروع ومنح دراسية إلى تولبت تيلر المؤلّف الثاني للكتاب.

مقدّمة الكتاب

أوّلاً: العالم القديم

إن وجهة النظر الإغريقية في اللغة كونها إنجازا إنسانيا نجدها معروضة عرضاً وافياً على أتمّ وجه في الفقرة الآتية المأخوذة من ايسوقراط (436 - 338 ق.م) الخطيب الأثيني الشهير:

لا نختلف عن الحيوانات في معظم قابلياتنا. بل نحن متخلّفون عن الكثير منها في السرعة والقوّة وأمور أخرى. ولكن لأن فينا ولدت القوّة لإقناع بعضنا بعضاً وأن نبيّن أنفسنا بأي شكل نشاء، لم نتخلّص من العيش مثل البهائم وحسب بل بالتقائنا مع بعضنا أقمنا المدن ووضعنا القوانين واخترعنا الفنون، وقد ساعدنا الكلام عملياً على تحقيق جميع الأشياء التي أوجدناها، لأن الكلام هو الذي أوضح القوانين في العدل والظلم والشرف والعار التي من دونها لا يمكننا أن نعيش مجتمعين. بالكلام ندحض الخبيث ونطري الطيّب. وبالكلام نعلّم الجاهل ونعلم العاقل. وننظر إلى القدرة على الكلام السليم أنها أحسن علامة على الذكاء. والكلام الصادق والمشروع والعادل إنّما هو انعكاس للروح الطيّبة الجديرة بالثقة.

إن المصطلح الذي تُرجم هنا إلى «كلام» هو الكلمة الإغريقية «ملكة المنطق» التي لا تدلّ فقط على القدرة على الخطاب المنطوق (البليغ) بل تدلّ على ملكة المنطق الكامنة وراء الكلمة المنطوقة التي تشكّل تلك الكلمة

في جميع أشكالها. وملكة المنطق هي التي تميّز البشرية من جميع الأنواع الحيّة الأخرى. وهذه الملكة هي التي توفّر القاعدة للتعريف الكلاسيكي للكائن البشري أنه «حيوان منطقي».

ومن أولى علامات تقدير الإغريق لقوّة «ملكة المنطق» الاحترام الذي يسبغ على الشعر في التقليد الحضاري الإغريقي، وخاصة شعر هوميروس الملحمي الذي يُعامل لقرون عدّة كونه مستودعاً للحقائق الأخلاقية والتاريخية. ومن أوائل المفكّرين الإغريق الذين ركّزوا برامجهم التعليمية كاملة على اللغة ما كان يعرف بالسفسطائيين (الرجال الحكماء) في القرن الخامس والقرن الرابع قبل الميلاد الذين ألقوا محاضرات في أساليب الخطابة والمناظرة، بيد أنهم برغم ذلك قد أنجزوا وظيفة تعليمية مهمّة في أيّامهم وجاءوا بالمسائل اللغوية إلى مقدّمة الوعي الإغريقي في الفترة الكلاسيكية. وتشكّل مناقشات سقراط مع السفسطائيين ـ كما دوّنها أفلاطون ـ أوّل دليل مفصّل نستطيع أن نركّب منه ثانية صورة متجانسة لوجهة النظر الإغريقية في اللغة. كانت الحضارة الإغريقية أحادية اللغة تدور على ذاتها من الناحية اللغوية. ورغم أن الإغريق كانوا يدركون جيداً أن الحضارات (المدنيّات) الأخرى كانت لها لغات أخرى، لكنّهم لم يأبهوا بدراسة تلك اللغات، وكانوا مهتمين جداً باللهجات المتنوّعة ضمن اللغة الإغريقية ذاتها، وكانوا كذلك مولعين بأصل المفردات واللغات. ويخبرنا هيرودتس قصّة فرعون مصر زاماتيكوس وكيف حاول أن يكتشف أيّ اللغات كانت اللغة الأولى في العالم، حيث قام بعزل رضيعين مولودين حديثاً لكي يقرّر أية كلمات سينطقون بها أوّلاً إذا تُركوا وشأنهم، ولم يخطر لأيّ من المفكّرين الإغريق أن هذه التجربة جديرة بالإعادة. ويعزو الإغريق اختراع الكتابة إلى المصريين. ونسبوا إلى كادموس استخدام الألفباء في العالم الهيليني وقد أدركوا أن اللغات تتغيّر بمرور الزمن. ولم يتعاملوا مع علم أصول المفردات بصفته بحثاً في تاريخ الكلمة بل بحثاً عن المعنى «الحقيقي» الذي أغفل بمرور السنين.

وضعت التوسّعات السياسية التي نجمت عن فتوحات الإسكندر المقدوني (356 ـ 323) اليونان في تماس مباشر مع الحضارات الأخرى. وأصبحت الإسكندرية تحت الحكم البطليموسي مركزاً رئيساً للحضارة الإغريقية الأدبية في الخارج. وفيها تمّت ترجمة التوراة السبعونية[1] إلى اللغة الإغريقية وبذلك تقدّم ما أصبح فيما بعد عنصر جديد في الفكر اللغوي الأوربي، مع التفسير الخاص جدّاً بأصل اللغة وسبب التنوّع اللغوي. وفي الوقت الذي أصبح فيه هذا التأثير ملموساً ـ على أية حال ـ حلّت روما محل الإغريق منذ زمن كونها القوّة العسكرية والإدارية المهيمنة في العالم القديم.

تبنّى الكتّاب الرومان مواقف الإغريق نفسها نحو اللغة كونها جزءاً لا يتجزّأ من تراث الحضارة الإغريقية. وكان بحثهم في الدراسات اللغوية معتمداً ـ في جميع النواحي الأساسية ـ على النماذج الإغريقية. وقد تأسّس الاحترام الكبير في كلّ من بلاد الإغريق وروما لفنون الكلام على حقيقة أن المناظرة العلنية لعبت دوراً أساساً في الحكومة والمحاكم القانونية. وعندما تطوّر التعليم في العالم الإغريقي ـ الروماني وازدادت الحاجة إلى القراءة والكتابة، ظهر تقسيم ملكة المنطق إلى ثلاثة وجوه وترتبط مهاراتها بـ (1) الخطابة (2) المنطق (3) النحو. وترتبط العناصر الثلاثة هرمياً بحيث تكون الخطابة أكثرها أهمّية وتفترض وجود الكفاءة لدى الخطيب في التفكير (المنطق) وفي التعبير الصحيح (النحو). وكان الشعر ما يزال يتمتّع بأهمّيته في الحضارة الرومانية (رغم أن الرومان ليس لديهم تقليد شفهي محليّ) بيد أن دراسة الأمور الفنيّة في الشعر والإنشاء أدرجت ضمن النحو.

ومع توسّع الإمبراطورية الرومانية، كانت الشعوب المغلوبة ـ الواحد تلو الآخر ـ تتّخذ اللغة اللاتينية لغة لها، بطريقة لم تشهدها اللغة الإغريقية قط في أوج فتوحات الإسكندر. وعندما سقطت الإمبراطورية الرومانية كانت

1. الترجمة اليونانية للعهد القديم قام بها سبعون أو اثنان وسبعون عالماً يهودياً.

اللهجة الإيطالية المغمورة المتأصّلة من السهل اللاتيني في وسط إيطاليا اللغة المستعملة من الجزر البريطانية إلى شمال أفريقيا ومن المحيط الأطلسي إلى البحر الأسود. وكان ذلك استعماراً لغوياً على نطاق غير مسبوق في تاريخ أوربا، وقد تركت بصمات أزلية على العقلية اللغوية في الحضارة الأوربية. وبقيت جميع أشكال التفكير في اللغة ـ حتى عصر النهضة وما قبله ـ تحت هيمنة المكانة الفريدة التي حقّقتها اللغة المنتشرة المتنوّعة متعدّدة الأغراض التي عُدّت من بين آثارها خطابات شيشرون وشعر فرجل وترجمة جيروم للإنجيل ومدوّنة جستينيان القانونية. وكانت تلك لغة اخترقت جميع المستويات في المجتمع ووحّدت أكبر مجتمع لغوي على الإطلاق رأته أوربا خلال ثلاثة آلاف سنة من التطوّر الاجتماعي والسياسي المستمرّ.

كانت المسائل اللغوية العامة الثلاث التي تناقش باستمرار في العالم القديم كما يأتي:

(1) فيما إذا كانت اللغة طبيعية أو بالعرف.

(2) فيما إذا كانت اللغة تعتمد على المبدأ الأساس في الانتظام.

(3) وكم هو عدد أجزاء الكلام في اللغة؟ ويعدّ تاريخ هذه الأسئلة الثلاثة في التقليد الغربي فيما بعد جديراً بالاهتمام، وقد حُسمت المسألة الثالثة تقريباً على يد النحاة القدماء ـ على حدّ قناعتهم في الأقل ـ عندما كتب بريشيان كتابه المتميّز «النحو في اللغة اللاتينية» (نحو عام 500 للميلاد). ولم تظهر تلك المسألة على أنها قضية جدلية مهمّة عند علماء اللغة إلى وقت متأخّر جداً. وقد شطرت المسألة الثانية الرأي لدى علماء اللغة في الحقبة القديمة شطرين، بين من يأخذ بالانتظام ومن يتمسّك بالشذوذ في اللغة؛ وتعتقد الفئة الأولى بوجود الانتظام الأساسي بينما تنكره الفئة الثانية. وهذا موضوع آخر للمناقشة أُشبع جدلاً حتى توقّف على عهد بريشيان، ولكنّه ظهر ثانيةً في شكل مختلف تماماً، إذ عاد للظهور أوّلاً في العصور الوسطى المتأخّرة وفي القرن السابع عشر ثانياً وظهرت محاولات جديدة لتفسير

الانتظام في اللغة. أمّا المسألة الأولى فهي أكثر المسائل الثلاث دواماً من وجوه كثيرة ويمكن أن تفسّر على أنها احتوت المسألتين الأخريين. وتتطرّق إلى المسألة الأساسية وهي درجة السيطرة لدى البشر على اللغة. بقيت هذه المسألة ـ من سقراط إلى سوسير ـ موضوعاً دائماً للنقاش بشكل أو بآخر في جميع مراحل التقليد الغربي.

ثانياً: العصور الوسطى:

إذا كانت العصور الوسطى قد بدأت ـ كما تخبرنا كتب التاريخ ـ بتدمير روما ونهبها عام 410 للميلاد وانتهت باكتشاف أمريكا عام 1492 للميلاد، فإن ذلك يعني أن العصور الوسطى قد بدأت وانتهت بحدثين لهما أهمّية لغوية عظيمة، برغم أن ذلك استغرق في الحالتين زمناً طويلاً قبل أن تكتشف نتائجهما. وقدّر للحدث الأوّل أن يغيّر الخارطة اللغوية لأوربا بينما قدّر للثاني أن يغيّر الخارطة اللغوية للعالم.

رغم أن الغزوات الهمجية في القرن الخامس الميلادي جاءت في النهاية بلغات جديدة إلى مواقع السلطة والنفوذ في الإمبراطورية الرومانية المنقرضة، إلاّ أن الأثر المباشر كان في فرض تعليق للنشاطات مدّة طويلة على تطوّر الفكر اللغوي. دخلت أوربا في ألفيّة تفرّعت فيها اللغة اللاتينية إلى شعبتين: لغة العلم (المكتوبة) واللغة الشعبية (المنطوقة)، حيث فازت هذه الأخيرة بالاعتراف لتصبح فيما بعد اللغات الرومانسية المستقلّة (مثل اللغة الفرنسية والإيطالية والبروفانسية والأسبانية والرومانية. . . الخ). وبقيت الدول الأوربية موحدّة ـ على أية حال ـ في تقبّلها للكنيسة الكاثوليكية وأوجدت لها قضية مشتركة ضد جيوش المسلمين خلال حقبة الحروب الصليبية. وفي أثناء الحقبة الطويلة لانتشار الثنائية اللغوية بين اللغة اللاتينية واللغات الرومانسية بقيت اللغة اللاتينية الشريك المهيمن في جميع الأغراض الإدارية والتربوية والدينية. وكانت اللغة اللاتينية تعني بالنسبة للعصور الوسطى ـ بصورة مثالية

في الأقل ـ اللغة اللاتينية «الصحيحة» الدفينة في أعمال الكتّاب الكلاسيكيين العظام أمثال (شيشرون 106 ـ 23 ق.م وفيرجل 70 ـ 19 ق.م) ثمّ صنّفها النحاة العظام في الحقبة الزمنية السحيقة المتأخّرة أمثال (دوناتس نحو 350 للميلاد وبريشيان نحو 500 ميلادي)؛ ولكن من الناحية العملية كانت الصبغة اللاتينية لتلك الحقبة غالباً ما تقصّر عن بلوغ الصورة المثالية. وكان تدريس اللغة اللاتينية للبرابرة (الشعوب الأخرى غير الإغريقية) حافزاً مشتركاً لدى علماء القرون الوسطى. وقد كتب في إنجلترا كل من بيد (672 ـ 735 للميلاد) وآلكوين (735 ـ 804 للميلاد) كتباً في النحو اللاتيني، وكتب آلفريك (نحو 1000 للميلاد) كتاباً في النحو ومسرداً بالمفردات اللاتينية والإنجليزية القديمة لينتفع به تلاميذه الذين كانوا يتكلّمون اللغة الانجلوسكسونية.

وكانت الفلسفة السكولاستية[2] في القرون الوسطى ساحة للنزاعات بين «الواقعيين» و«الطبيعيين». وانعكست المعركة على المكانة التي عزيت للكلمات. ويعتقد الطبيعيّون أن المواد الطبيعية الخاصة تشكّل الحقيقة، وأن المواد العامة أو «الكونية» مثل (رجل وحصان وأحمر... الخ) تدلّ على تجريدات بحتة. أمّا الواقعيون فكانوا على نقيض الطبيعيين حيث اعتقدوا أن تلك المصطلحات لم تكن تجريدات بل لها واقع سابق لكلّ الخواص الطبيعية. وكان لهذه المسألة أبعاد دينية مثيرة للجدل عندما تطبّق على معتقدات معيّنة من الديانة المسيحية في القرون الوسطى (خاصة سر القربان المقدّس).

وكانت المدارس والجامعات في أوربا في القرون الوسطى تدرّس النحو اللاتيني والخطابة (البلاغة) والمنطق كونها المواضيع اللغوية الثلاثة المتوفّرة،

2. السكولاستية: الفلسفة النصرانية السائدة في القرون الوسطى وأوائل عصر النهضة، وقد بُنيت على منطق أرسطو ومفهومه لما وراء الطبيعة ولكنها اتّسمت -في أوربا الغربية خاصة- بإخضاع الفلسفة للاّهوت ومن أبرز رجالها توما الاكويني الذي حاول أن يقيم صلةً عقلانيّة بين العقل والدين.

وهي تشكّل ما يسمّى بالثلاثية[3] في المناهج. وكان التعليم المتوفّر يستهدف أساساً أولئك الذين يريدون العمل في وظائف دينية أو إدارية (تتداخل هذه الوظائف عملياً مع بعضها بعضاً). وبقي تحليل اللغة اللاتينية الذي قدّمه دوناتس وبريشيان لا يوازيه تحليل لألف عام أو يزيد. وكان الإبداع النظري الوحيد في الأصالة الحقيقية ينحصر في المحاولة التي تمّت في القرن الرابع عشر الميلادي في مدرسة النحويين التأمّليين لتكملة التحليل الذي قدّمه دوناتس وبريشيان وذلك بتفسير سبب اتّخاذ بنية اللغة اللاتينية الصيغة التي هي عليها. ولو نظرنا إلى الوراء، نجد أن نقطة الضعف الكبيرة في هذه المحاولة المفيدة تكمن في الافتراض وراء المحاولة وهو أن اللغة اللاتينية كانت لغة «نموذجية»، تمثّل الفروق والفئات الشمولية (الكونية). ويُفهم هذا الافتراض إذا فهمنا العزلة الحضارية التي عانت منها أوربا في القرون الوسطى. ولم يدرك الباحثون الأوربيون حتّى عهد النهضة أن تنوّع اللغات في العالم أعظم بكثير مما تصوّره الباحثون القدماء على الإطلاق.

ثالثاً: عهد النهضة:

إن التناقض اللغوي في عهد النهضة مضاعف. ويعتمد على المصادفة التاريخية أن «المولد الثاني» العظيم للاهتمام باللغات الكلاسيكية القديمة ـ جرت العادة أن يؤرّخ لها بسقوط القسطنطينية على أيدي جيوش المسلمين عام 1453 ميلادي وما أعقبها من هجرة العلماء الإغريق إلى إيطاليا ـ تداخل مع موت اللغة اللاتينية كونها لغة التخاطب في أوربا وما صاحبها من ولادة الهوية اللغوية القومية. وفي الوقت نفسه، بدأت التوسّعات في الخارج تفتح آفاقاً لغوية جديدة. وقد جلب اختراق العالم الجديد في قطاره خلال القرن السادس عشر أوّل كتب منشورة للنحو في اللغات الهندية الأمريكية، بينما

3. الثلاثية: الفنون الحرة الثلاثة (النحو والخطابة (البلاغة) والمنطق) التي كانت تؤلّف الجزء التمهيدي من الفنون الحرة السبعة في مدارس العصر الوسيط.

كان النشاط التبشيري في الشرق الأقصى يمهّد الطريق لدراسة اللغة الصينية. وفي عام 1600 ميلادي توّفرت أدلّة لغوية جديدة تكفي لتحدّي إطار البحث اللغوي برمّته الذي كان دوناتس وبريشيان يمثّلانه، ولكن بدلاً من ذلك ركّز العلماء أمثال إيرازمس (1466 ـ 1536) وسكاليجر (1484 ـ 1588) ورازموس (1515 ـ 1572) وسانكتياس (1523 ـ 1601) اهتمامهم على إعادة تفسير التقليد الكلاسيكي ثانيةً. وبقيت اللغات الميّتة أكثر أهمية من اللغات الحيّة.

وقد تحطّم هذا القالب الفكري فيما بعد نتيجةً للضغوط التي تسبّبها العوامل الاقتصادية والتكنولوجية. أصبحت أوربا تتحوّل بسرعة إلى لوحة لعبة الشطرنج يختبر الملوك المتناحرون عليها قوّة بعضهم بعضاً كونهم ممثّلين للأمم الأوربية. وقد انتقلت الثروة خلال القرون الوسطى تدريجياً من كبار المالكين الإقطاع إلى التجّار. وأصبحت الحروب مكلفة جدّاً إذا اشتعلت ما لم تكن مدعومة بالموارد المالية للوحدات الاقتصادية التي تفوق في حجمها ما تستطيعه أيّة عائلة أرستقراطية بمفردها. وقد أثار ظهور الطباعة أوّل مرة التساؤلات عن عدد نسخ الكتاب المنتجة آلياً التي يمكن بيعها لكي تحقّق أرباحاً، وهذا بدوره يعتمد على عدد المشترين المتوقّعين الذين يجيدون قراءة الكتاب باللغة التي يُنشر بها. وكان لجوهان جوتنبرج وحده (نحو 1398 ـ 1460) فيما بعد ـ عندما أنشأ أوّل دارٍ للطباعة في أوربا ـ تأثير أكبر من تأثير ايرازموس وسكاليجر وراموس وسانكتياس مجتمعين.

رابعاً: القرنان السابع عشر والثامن عشر:

أُنشأت ممالك مركزية قوّية تدريجياً في إنجلترا وفرنسا وأسبانيا ما بين 1600 و1800 للميلاد وكانت الحكومات المركزية تتّجه بشكل متزايد نحو تشجيع التوحّد اللغوي. وكانت الفكرة الشائعة عن اللغة في القرن السابع عشر أنه رغم أن اللغات تختلف في المفردات واللفظ والمصطلحات لكنّها لا بدّ أن تشترك في البنية الأساسية التي تعكس الخصائص الشمولية (الكونية)

للفكر الإنساني. وكانت تلك الفرضية تكمن وراء النحو الفرنسي المهيمن (1660) الذي أنتجته المؤسسة التربوية الينسنية[4] حديثة العهد آنذاك ـ ألا وهي مدرسة بورت رويال ـ وقد بقيت تلك الفرضية تمثّل الافتراض الأساس لأنواع «النحو العام» الأخرى في القرن السابع عشر والقرن الذي أعقبه (مثلاً، كتاب جيمس هاريسن بعنوان هرميز 1751). وكان الافتراض نفسه موجوداً ضمناً في تأكيدات ديكارت (1596 ـ 1650) المتكرّرة للإدعاء الإغريقي أن اللغة هي السمة المميّزة للنوع البشري. كما أمعن لايبتس (1646 ـ 1716) التفكير في احتمال استنباط «قواعد رياضية» توفرّ تمثيلاً لغوياً عاماً يكفي للتعبير عن الفكر المنطقي برمّته. وقد اقترح دالجارنو (1661) وويلكنز (مقالة في الشخصية الحقيقية واللغة الفلسفية 1668) في إنجلترا مشاريع مشابهة. وجاءت أهمّ الإسهامات الإنجليزية في الفكر اللغوي في تلك الحقبة من لوك الذي بقي وصفه للغة في كتابه «مقالة في الفهم الإنساني» (الطبعة الأولى 1689، والطبعة الخامسة 1706) مهيمناً خلال القرن الثامن عشر.

وقد شهد عصر «التنوير» ـ إذ أصبح القرن الثامن عشر يعرف بهذه التسمية ـ صراعاً مطوّلاً بين التنظير اللغوي لدى أتباع لوك ـ مثل كوندياك (1715 ـ 1780) أولئك الذين ما زالوا يبحثون عن مصالحة التأمّلات الحديثة عن أصل اللغة مع تفسير الإنجيل التقليدي المألوف. لذلك أصبحت مشكلة أصل اللغة تشغل موقعاً مركزياً في تاريخ الفكر في تلك الحقبة. وعرضت الأكاديمية البروسية عام 1769 جائزة لأفضل مقالة عن الموضوع وقد فاز هيردر (1744 ـ 1803) بالجائزة ويُعتقد أن لمقالته المنشورة عام 1772 أثراً كبيراً في أفكار همبولت (1767 ـ 1835). ويعدّ همبولت أوّل منظّر في علم اللغة يصرّ على «الديناميكية» المستمرّة لشخصية اللغات ودور اللغات على أنها تعبير عن عقلية الشعوب المختلفة. ويمكن أن نلحظ ردود الفعل الأخرى

4. الينسنية: مذهب لاهوتي يقول بفقدان حرية الإرادة وبأن الخلاص عن طريق موت المسيح مقصور على فئة قليلة.

ضد الأفكار اللغوية لدى «علماء النحو العام» في نهاية القرن الثامن عشر في كتاب توك «انحرافات المعنى» المنشور في عامي 1786 و1805.

خامساً: القرن التاسع عشر:

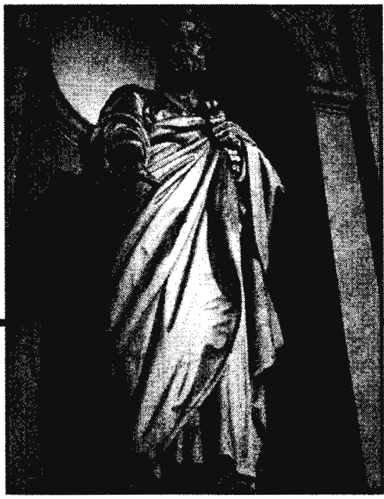
لقد ساعد التقدّم التدريجي في التعليم الشامل خلال القرن التاسع عشر إلى توسّع دائرة القراءة والكتابة ثم شجّع بشكل مطّرد توحيد اللغات الوطنية، وهذه العملية أفادت من نشر القواميس وكتب النحو الجديدة. وقد عزّز الازدهار التجاري والتجارة الخارجية والاستعمار ـ في الوقت ذاته ـ موقع اللغات الأوربية الرئيسة في ما وراء البحار. وقد ألهبت الحركة الرومانطيقية في بداية القرن العشرين الرغبة في لغات الحضارات القديمة والغريبة في الخارج. بيد أن العامل الرئيس في التطوّر الأكاديمي للدراسات اللغوية كان اكتشاف اللغة السنسكريتية. وقد بدأ السير ويليام جونز عام 1786 فعلاً يلفت الأنظار إلى أهمّية هذه اللغة كما يبدو من هذه الفقرة التي شاع تداولها:

إن اللغة السنسكريتية ـ بغض النظر عن قدمها ـ تمتاز ببنية رائعة؛ أكثر كمالاً من اللغة الإغريقية، وأرحب مجالاً من اللغة اللاتينية وأكثر رونقاً من كلتيهما؛ رغم أنّها تتّصل بهما بصلة القرابة، في جذور الأفعال وفي الصيغ النحوية، أكثر ممّا قد يحدث بمحض المصادفة. وهذه العلاقة قوّية لدرجة يصعب معها على العالم باللغات أن يتفحّص اللغات الثلاث من غير أن يعتقد أنها كلّها جاءت من مصدر مشترك، ربّما لم يعد موجوداً الآن.

ربّما ينظر إلى نشوء فقه اللغة المقارن خلال القرن التاسع عشر على أنه يوفرّ إضاءة أكاديمية مهمّة على ملاحظات جونز ـ أي اللغة الأصل للغات الهندو ـ أوربية الأولى. وقد أدّى رازموس راسك (1787 ـ 1832) وياكوب جريم (1785 ـ 1863) وفرانز بوب (1791 ـ 1867) دوراً كبيراً في ذلك المسعى في فقه اللغة، وتأسّست عام 1850 الدراسة المقارنة لعائلة اللغات الهندو ـ أوربية على قاعدة محدّدة وموثّقة، إذ أدّت إلى الادّعاء الذي يقدّمه

ماكس ميلر (1834 ـ 1898) بأن دراسة اللغة أصبحت أخيراً «علماً»، حيث تبنّت هذا الإدعاء في النصف الثاني من القرن التاسع عشر مدرسة العلماء الألمان المعروفين بـ «علماء النحو الجدد» الذين حاولوا تثبيت «قوانين الصوت» العلمية التي تحكم تطوّر اللغات الهندو ـ أوربية. كما عزّز قبول أفكار داروين في علم الأحياء التفكير التطوّري في علم اللغة وهذا بدوره دعّم قبول تلك الأفكار. وفي نهاية القرن ـ على أية حال ـ تعرّضت القاعدة النظرية لعلم اللغة التطوّري في القرن التاسع عشر إلى التساؤل بشكل خطير على يد سوسير (1857 ـ 1913) الذي أطلق كتابه «دروس في علم اللغة العام» ـ نشر بعد وفاته عام 1916 ـ البنيوية في القرن العشرين في مسارها. وقد نفى سوسير أن يكون التغيّر اللغوي محكوماً بالقوانين وأصرّ على أن التطوّر اللغوي يمكن ملاحظته فقط بعد حدوثه: حيث إن اللغة لم تكن ـ عند الناطقين بها ـ في عملية تطوّر مستمرّة ولكنها كانت نظاماً معدّاً وثابتاً.

يمثّل سوسير نهاية التقليد السقراطي في الفكر اللغوي، ليس نتيجة لترك تدريس سوسير الطرق القديمة في التفكير باللغة بين عشيّةٍ وضحاها، بل لأن سوسير هو أوّل من رفض سؤال سقراط كيف ترتبط المفردات بالعالم؟ لأنه يمثّل نقطة بداية مضلّلة وخارجة عن الموضوع في البحث اللغوي.



الفصل الأوّل

سقراط والأسماء

هيرموجينيز: ها هو ذا سقراط، هل نشركه في المناظرة؟

كراتيليس: إذا شئت ذلك.

هيرموجينيز: اعلم يا سقراط إن كراتيليس الذي أمامك يقول إن لكلّ شيء اسماً صحيحاً خاصاً به تمنحه الطبيعة وليس هذا الاسم هو مجرّد ما يطلقه الناس على الشيء بالاتّفاق، أو مجرّد الأصوات التي تطلق على ذلك الشيء، ولكن هناك نوعاً من الدقة المتأصّلة في الأسماء. وهذا ينطبق على جميع الناس من الإغريق وغير الإغريق. ولذلك سألته: هل إن اسمه في الحقيقة كراتيليس؟ فاتّفق إنه كذلك. ثم سألته: ما معنى اسم سقراط؟ فأجاب: إنه سقراط. وسألته ثانية: هل ينطبق ذلك على جميع الناس وهل إن الاسم الخاص الذي ننادي به كلّ شخص هو اسم ذلك الشخص؟ فأجاب: حسناً. . . إن اسمك ليس هيرموجينيز حتى لو أن جميع البشرية نادتك بهذا الاسم. (كراتيليس 383)

وهكذا يبدأ أقدم سجلّ للمناظرة المستفيضة في المسائل اللغوية التي

استمرّت في الأدبيات اللغوية في الغرب. ويقدّم كتاب «كراتيليس» مناظرة مستمدّة من الخيال بين سقراط ومحدِّثيه في مسألة فلسفية ذات أهميّة خاصة للإغريق في أواخر القرن الخامس وأوائل القرن الرابع قبل الميلاد وهي في ذلك تشبه جميع مناظرات أفلاطون.

يبدو سقراط ـ هذه المرّة ـ وهو يناقش صحّة الأسماء مع هيرموجينيز وكراتيليس. وكان هيرموجينيز من أتباع مدرسة الفيلسوف بارمينيدز[1]، بينما كان كراتيليس فيلسوفاً بدأ يشكّ في اللغة بشكل فاضح ـ حسب ما تذكره الأسطورة ـ لدرجة إنه استهجن الكلام برمّته وبدأ بالتفاهم مع محدّثيه بالإيماءات فقط.

ولد أفلاطون (427 ـ 347 ق.م) وترعرع خلال حرب بيلوبينز التي استمرّت ثلاثين عاماً تغلّبت فيها إسبارطة على أثينا. ووضعت الديمقراطية في أثينا على المحك كونها صيغة فعّالة من صيغ الحكم. وقد أثّرت تلك الأوضاع السياسية في حياة أفلاطون وأعماله من نواح ثلاث: (1) إن تلك الأوضاع السياسية أدّت إلى وفاة معلّمه الجليل سقراط حيث حكم عليه الحكام الديمقراطيّون الذين كانوا في السلطة آنذاك بالموت سنة 399 قبل الميلاد بسبب آرائه الهدّامة. (2) أنها سبّبت نفي أفلاطون عن أثينا الذي دام اثنتي عشرة سنةً حيث عاد إلى أثينا سنة 387 قبل الميلاد. (3) أنها شجعت أفلاطون على رفض الديمقراطية والبحث المتأنّي عن صيغة أفضل للحكم وللسلوك الفردي. وعندما عاد أفلاطون إلى أثينا قام بتأسيس مدرسته «الأكاديمية» والتدريس فيها لما تبقّى من حياته. ويتمتّع أفلاطون بفضائل ثلاث جديرة بانتباه المؤرخين فهو أوّل فيلسوف بقيت جميع كتاباته خالدة وهو مصدر المعلومات الأوحد عن معتقدات سقراط ووسائله وهو معلّم

1. بارمينيدز: فيلسوف إغريقي ولد في إيطاليا. يعتقد بوحدانية الكون وثباته وينكر الحركة والتغيير. وله قصيدة حول الطبيعة توضّح أفكاره بالتفصيل ولم يسلم من هذه القصيدة إلاّ شذرات. (المترجم)

أرسطو. ويكفي فضل واحد من هذه الفضائل أن يضمن لأفلاطون موقعاً فريداً في تطوير الفكر الغربي. ويبدو سقراط عادةً ناطقاً بأفكار أفلاطون الخاصة في أحاديثه شبه الخيالية التي تتجمّع في كتابيْه «الجمهورية» و«القوانين». ولعلّ من الصعوبة البت بدقّة في مسألة التوافق بين هذه الأفكار تفصيلاً وبين تعليمات سقراط، إذ ليس من المعلوم متى كتب أفلاطون على وجه الدقّة هذه الأحاديث المعروفة بكتاب (كراتيليس) خلال مسيرته الفكرية.

ولن يتّضح سبب اهتمام كراتيليس وهيرموجينيز بصحّة الأسماء حتى تتكشّف المناظرة بين الطرفين. ولأجل فهم ما يدور في هذه المناظرة لا بدّ من تأمّل نقطتين: أولاهما التورية الإغريقية وثانيهما أجزاء الكلام في اللغة الإغريقية.

(1) تختلف الحضارات في موقفها من التورية. ولعلّ ولع الإغريق القدماء بالتورية يوحي إلى القارئ المتشّرب بأصول الثقافة الغربية المعاصرة بأن هذه التورية إما شرقية أو صبيانية إذ أصبحت السخرية من أسماء الناس الآن ضرباً من السذاجة (رغم أنه لم تمض أجيال عديدة على كتّاب من طراز ديكنز كانوا منهمكين في هذا النوع من السخرية). فمثلاً يعتبر الاستهزاء بشخص طويل القامة إذا صادف أن اسمه يدلّ على القصر أو السخرية من شخص مغفّل يدلّ اسمه على الذكاء، ضرباً من الابتذال في الذوق. بيد أن السخرية المتفشّية في مناظرات أفلاطون تنضوي تحت هذه الفئة.

إن الادّعاء بأن إطلاق هذا الاسم على هيرموجينيز ليس دقيقاً يرتكز على حقيقة أن هذا الاسم يعني في اللغة الإغريقية «مولود من هرمز» وهرمز هو إله التجارة والصيرفة الشفيع. وهكذا تبدو المفارقة، إذ إن المرء يتوقّع من الشخص الذي يُدعى بهذا الاسم (هيرموجينيز) أن ينعم بالثروات والأموال. بينما لا نجد مثل هذه الصفات لدى الشخص الذي يخاطبه (كراتيليس). وقد مُنح هيرموجينيز هذا الاسم خطأً ـ كما يرى كراتيليس ـ إذ إن تجارته خاسرة دائماً، لذا فهو ليس ابناً صحيحاً للإله هرمز.

تبدو التورية الواهنة في اسم هيرموجينيز نقطة بداية واهية لمناظرة جادّة

حول طبيعة اللغة. بيد أن هدفها الأساسي هنا هو محاولة التأمّل فيما إذا كان هناك أيّ معنى تكون فيه الأسماء لائقة أو غير لائقة. وما تزال هذه المسألة تشغل بالتأكيد بال الكثير من الآباء المتمدّنين في الوقت الحاضر عندما ينتقون الأسماء لأبنائهم. وهذا يضمن بيع الكتب التي تزعم أنها تفسّر معاني بعض الأسماء مثل جوْن وماري وبيتر وأليس وغيرها. حتى وإن كان الاعتقاد السائد بأن الأسماء لها معان، اعتقادا خاطئاً فإن هذا الاعتقاد مع ذلك متفش في حضارات عديدة. ومن ناحية أخرى، إذا كانت للأسماء معاني تناقض الشخص أو الشيء أو المكان الذي يطلق عليه الاسم. وإذا كان لبعض الأسماء معاني بينما يفتقر البعض الآخر منها للمعنى فإن من الطبيعي بذل جهد لبحث هذا التباين. (2) عند قراءة أحاديث أفلاطون، من الضروري أن نضع في الحسبان أن كلمة (onoma) في الإغريقية ـ وتعني الاسم وتقابلها في الإنجليزية عادة كلمة -(name) لا تقتصر على أسماء العلم فقط مثل هيرموجينيز وسقراط وإنما تتعدّى ذلك إلى ما يعرف بالأسماء العامة (مثل: رجل وحصان وما شابه) علاوة على ذلك فقد استخدمت كلمة (onoma) في الإغريقية كاصطلاح يعني كلمة. وعلى أية حال لم يكن هناك فصل مدروس بين أسماء العلم والأسماء العامة في الوقت الذي كان فيه أفلاطون يدرّس في أثينا. ويبدو أن أفلاطون نفسه لم يميّز سوى اثنين من أجزاء الكلام فقط أحدهما الأسماء والآخر الأفعال أو الأخبار(rhemata) وهكذا تعامل مسألة هل إن اسم هيرموجينيز يطلق عليه بدقّة، علماً أن هذه المسألة لا تختلف عن مثيلاتها، أي: هل أن الماء مثلاً يسمّى ماءً بدقّة أو أن الذهب تطلق عليه لفظة ذهب بدقّة وجميع الأسماء متساوية من هذا المنطلق.

ويوضّح هيرموجينيز موقفه في المناظرة كما يأتي:

فيما يتعلّق بي، يا سقراط، لقد تحدّثت إلى كراتيليس وآخرين غيره ولم أصل إلى قناعة تامّة بشأن وجود دقّة في الأسماء سوى اتّباع العرف والإجماع، لأنه يبدو لي أن أيّ اسم تضفيه على الشيء يكون اسمه

الصحيح. ولو نبذت الاسم واستبدلته بآخر غيره فإن الاسم الثاني سيكون أقل دقّة من الاسم الأوّل تماماً كما نغيّر أسماء الخدم لدينا، لأنّي أعتقد أنه لا يوجد اسم ينسب لشيء معيّن تمنحه الطبيعة ولكن فقط عن طريق العادة والتقليد لأولئك الذين يستعملون الاسم والذين يوجدون ذلك الاستعمال. (كراتيليس 384)

ويذكّرنا تلميح هيرموجينيز إلى الخدم أن أثينا كانت في عهد أفلاطون مدينة يكثر فيها الخدم. وكانت هناك عادة إغريقية شائعة ألا وهي إعطاء الخدم أسماء جديدة عندما يدخلون في خدمة سيّد جديد. ومن الجدير بالملاحظة هنا أن هيرموجينيز يذكر هذه العادة الاجتماعية ليس فقط دليلاً لتأييد حجّته وإنما نموذجاً يظهر بجلاء أكثر من أي شيء آخر خضوع الأسماء للأعراف بشكل صارم. وتنطوي حججه على ما يأتي: إذا لم تكن الأسماء خاضعة للعرف بشكل صارم فكيف يمكن لي أن أغيّر اسم الخادم لمجرّد القرار الاعتباطي؟ وتوضّح هذه الحقيقة (وهي أننا نستطيع تغيير الأسماء) إن الأسماء تحدّد في نهاية المطاف حسب أهواء الأفراد.

ولكن سقراط لا يتّفق مع هذا المنطق. وأوّل ما يسهم به في هذه المناظرة هو مهاجمة النظرية القائلة إن الأسماء تطلق وتغيّر وفقاً لأحكام الإرادة الفردية. إن ما هو جدير بالملاحظة طريقة الجدل التي يختارها سقراط. فهو لا ينبّه هيرموجينيز إلى أن تغيير اسم الخادم ما هو إلاّ حالة استثنائية وهامشية. كما أنه لا يشير إلى أنه ليس بوسع هيرموجينيز أن يغير أسماء مثل الماء والذهب. فنراه بدلاً من ذلك يختار حجة قوّية دامغة وذكية:

سقراط: قد تكون على حق يا هيرموجينيز ولكن دعنا نر هل أيّ اسم نقرّر أن نطلقه على أيّ شيء معيّن هو اسم ذلك الشيء؟

هيرموجينيز: نعم.

سقراط: بغض النظر عن كون الذي يطلق الاسم هو من عامة الناس أو مؤسّسة في الدولة؟

هيرموجينيز: نعم.

سقراط: حسناً. إذاً لنفرض إنني أطلقت اسماً على شيء ما دون آخر وبالتخصيص مثلاً نطلق لفظة رجل على الحصان ونطلق لفظة حصان على «الرجل». سيكون الاسم الحقيقي لنفس الشيء هو رجل عند الناس وحصان عندي أنا شخصياً. وفي الحالة الثانية حصان عند العامة من الناس ورجل عندي أنا شخصياً؟ هل هذا ما تعنيه؟

هيرموجينيز: نعم هذا هو رأيي .

سقراط: والآن أجب عن هذا السؤال: هل هناك فرق بين ما تسمّيه قول الحق وقول الزور؟

ويتّفق هيرموجينيز مع سقراط أنه يوجد ما يسمّى قول الحق وقول الزور. وهكذا تجنّب المصيدة التي نصبها له سقراط بحذاقة. ويرمي سؤال سقراط إلى التنبّه إلى أنّ نظرية الإرادة في إطلاق الأسماء والتي يتزعّمها هيرموجينيز تقود مباشرةً إلى الاستنتاج الذي يتناقض والمنطق السليم، لأن ذلك يبرّر الاعتراف بلغات خاصة كثيرة بعدد الأفراد. وهذا يلغي فهمنا المتعارف للفرق بين الحقيقة والكذب. وعادة عندما يقول قائل إن للحصان أربعة أرجل فإننا نقبل هذه العبارة على أنها حقيقة. ولكنّنا إذا صدّقنا ما يقوله هيرموجينيز فإنّنا نقع في خطأ واضح: لأنّ ما نعرفه أن المتكلّم قد يتحدّث بلغة خاصة تصبح فيها لفظة حصان اسما لما نسمّيه رجلاً. وهكذا تصبح العبارة: «أن للحصان أربعة أرجل» غير صحيحة.

إذا اعترفنا الآن أن لفظة حصان تعني رجلاً وأن سقراط يعني هيرموجينيز عند ذلك تتعطّل اللغة كما نعرفها بالشكل المعتاد وتنهار بسهولة. وليس بمقدورنا عندئذ أن نقرّر هل إن العبارات التالية صحيحة أو غير صحيحة: «إن للحصان أربعة أرجل» و«سقراط متزوّج من زانثيبي». وأسوأ من ذلك، إذا صحّت نظرية هيرموجينيز في الأسماء فإن إثبات صحّة هذه العبارات أو زيفها أمر غير واضح.

ولذلك يضطرّ هيرموجينيز إلى الانسحاب السريع. ويفلح سقراط فعلاً في هذه المرحلة من المناظرة وبشكل قاطع في إثبات إنه مهما كانت العلاقة بين الشخص الذي اسمه هيرموجينيز والاسم هيرموجينيز أو بين الحصان وكلمة حصان فهنالك شيء واحد واضح في الأقل ألا وهو أن هذه العلاقة ليست من النوع المقرّر بالإرادة أو بناءً على أحكامها لدى أشخاص معيّنين. ولكن يبرز هنا السؤال التالي: ما الذي يثبت هذه العلاقة؟ ويكرّس ما يتبقى من المناظرة لاستجلاء الاحتمالات العديدة الأخرى.

أوّلاً، يقول سقراط: يجب أن نتأكّد أي نوع من الدقّة يجب توفّره في الاسم ولغرض إثبات ذلك يجب أن نتحرى عن الأغراض التي تخدمها الأسماء. ويستطيع سقراط أن يقنع هيرموجينيز:

أن للأشياء حقيقة ثابتة تختص بها ولا علاقة لهذه الحقيقة بنا ولم نكن سبباً في وجودها. ولا تختلف الأسماء حتى ولو تباينت بطريقة أو بأخرى حسب أهوائنا ولكنها موجودة بذاتها حسب علاقتها بالحقيقة الخاصة بها والتي تفرضها الطبيعة. (كراتيليس 386).

وهكذا فإن الأفعال هي الأخرى نوع من الحقائق:

تنفذ الأفعال أيضاً حسب طبيعتها وليس وفقاً لآرائنا. (كراتيليس 387).

فمثلاً لا نستطيع نشر قطعة صغيرة من الخشب أو حرقها ما لم نبدأ انطلاقا من طبيعة النشر والحرق. سوف لا نفلح في قطع أي شيء ما لم نستعمل آلة حادة. وسوف لن نحرق شيئاً بسكب الماء فوقه لأنّ مثل هذه الأفعال لن تقرّرها الإرادة الإنسانية وإنما يجب أن تنسجم الإرادة الإنسانية مع طبيعة الفعل إذا أردنا أن ننجز ذلك الفعل بنجاح.

وتأتي من ثمّ النقلة الحاسمة في حجّة سقراط. فالكلام هو أيضاً فعل والأسماء هي أدوات للكلام. ولكي نتكلّم بشكل صحيح يجب أن نستعمل أدوات الكلام بطريقة صحيحة تماماً مثلما يكون الاستعمال الأمثل للأدوات الأخرى ضرورياً لنوع النشاط الخاص الذي صمّمت من أجله.

كيف إذاً تعمل الأسماء عندما تستخدم في فعّالية الكلام؟ يزعم سقراط أن عمل الأسماء ينطوي على تجسيد الحقيقة لأجل أن نميّز الأشياء عن بعضها ونميّز الأشخاص عن بعضهم. إذ يميّز الاسم هيرموجينيز شخصاً بهذا الاسم من بين أشخاص آخرين. ويجري سقراط مقارنة مبدعة بين الفعاليات في الكلام وفي الحياكة. ويصف الاسم «بأنه آلة للتعليم ولتجسيد الحقيقة مثلما يكون مكوك الحياكة آلة لغزل النسيج». (كراتيليس 388).

ولأجل تنفيذ هذه الوظيفة يجب إعطاء الاسم بالشكل الصحيح . تماماً كما يكون مكوك الحياكة مصمّماً بشكل مناسب لأغراض الحياكة. ويجب أن يكون له شكل صحيح وإلاّ فإنه سوف لن يعمل. وتعتمد كفاءة المكوك ـ كما هي الحالة بالنسبة لأيّة آلة أخرى ـ على شكله. وهنا يبدأ سقراط بمهاجمة الفكرة الرئيسة الثانية في نظرية هيرموجينيز: إنّه لا يهم أي اسم يطلق على الشخص أو الشيء وهذا حسب آراء سقراط ليس فقط افتراض أهوج بل هو افتراض مضحك.

فاللغة التي نتكلّمها موجودة أصلاً لفترة طويلة قبل أن نولد. ولا ندري من الذي اخترعها مثلما لا يدري الحائك من اخترع النول. ولكن في كلتا الحالتين نستطيع أن ندرك إلى حد معيّن ما كان يدور في خُلد المخترع عن طريق التمعّن في تصميم الاختراع ببساطة. ويقدّم سقراط لإغراض المناظرة مخترعاً خيالياً للغة يسمّيه «صانع الأسماء» ولم ينتق صانع الأسماء هذه الأسماء بشكل عشوائي شأنه في ذلك شأن مخترع النول الذي جمع مجموعة عشوائية من الأدوات ليصنع منها ماكنة الحياكة. وإذا أردنا أن نبحث في دقّة الأسماء يتحتّم علينا أن نكتشف كيف صمّمها صانع الأسماء في الأصل لأنه هو الذي يعرف «كيف يجسّد في الأصوات والمقاطع اسماً من الأسماء كما تحدّده الطبيعة لكل شيء». (كراتيليس 389).

وقبل أن نتقدّم أكثر في المناقشة، نرى من الجدير ملاحظة كيف أن التشبيه بين الكلام وبين الحياكة مكّن لسقراط تقديم عدد من الأفكار المستقلّة

حول اللغة في نقلة واحدة هي: (1) أن للغة غاية وقصد، (2) وغاية اللغة تنعكس في تصميمها، (3) أنها موضوعة، (4) وأن أجزاء اللغة تناسب وظائفها، (5) وأن اللغة لا تعمل بشكل مغاير لطبيعتها، (6) وإذا أردنا أن نستعمل اللغة بشكل صحيح نحتاج إلى تصميمها. ولعل الخيط الذي يصل كل هذه الأفكار ببعضها هو توافق الوظيفة مع الشكل والذي يفترض بدوره وجود العقلانية. وهذا يعني ضمناً أن نظرية هيرموجينيز عن الأسماء يتمّ تصويرها على إنها النظرية التي تقدّم اللغة بوصفها منافية للعقل، وليدة الصدفة وطارئة.

وهذا يفسّر عدم حاجة سقراط إلى نبذ فكرة هيرموجينيز مباشرة والقائلة أن أي سيّد يستطيع تغيير اسم خادمه حيث إن تشبيه اللغة بالحياكة حوّلت المناظرة برمّتها إلى مستوى مختلف ولعلّ من الخطأ الافتراض أن سقراط يتوقّع منّا أن نأخذ التشبيه حرفياً، إذ ليست اللغة نولاً للحياكة ولا هي اختراع مادي آخر. ولكن سقراط في الواقع يقول: «إذا أردنا البحث في اللغة علينا أن نفترض أن اللغة وظيفية. وإلا فليس هناك من شيء نبحثه. وبالمثل ما لم نفترض أن نول الحياكة وظيفي فليس هناك معنى في السؤال عن سبب وصفه وتجميعه بهذا الشكل أو ذاك. ولذلك فإن من السخف أن نبدأ بنظرية كنظرية هيرموجينيز، لأننا إذا ادّعينا أنه يمكن تغيير الأسماء بشكل عشوائي حسب الأهواء الفردية فإن ذلك يعني ببساطة أننا ننكر عنصر الوظيفية في اللغة مسبقاً وهذا لا يدع لنا أساسا للبحث على الإطلاق».

الوظيفية إذاً تعني أن الشكل ليس وليد الصدفة ولكنّه مصمّم ليؤدّي غرضا معينا. ما الذي يجعل صيغة اسم من الأسماء أكثر ملائمة لغرض معيّن دون غيره من صيغ الأسماء الأخرى؟ وهذا ينقلنا إلى الخطوة التالية في مناظرة سقراط حيث تُعرض الفكرة القائلة أن الكلام يمثّل الحقيقة أو يصوّرها. وهكذا يصبح الاسم مصمّماً بشكل جيّد اعتمادا على مقدرته على تمثيل ما يعنيه تمثيلا دقيقا. (وهذا ينشأ من الافتراض الأصلي أن الكلام

يتطلّب أسماء لكي يجسّد ويميّز الأجزاء المختلفة من الحقيقة التي نودّ الحديث عنها). فمثلاً يقول سقراط إن هوميروس يخبرنا أن ابن هكتور كان يُعرف باسمين وهما استياناكس وسكاماندريوس. ولكن الاسم الأوّل أكثر ملاءمة من الاسم الثاني لأنّ استياناكس يعني (سيّد المدينة) بينما يعني هكتور (المالك) وكلا الاسمين يناسب الملوك لأنّ من طبيعة الملكية أن تقتضي امتلاك المدن التي يحكمها الملك والتي سوف يملكها الابن بدوره بعد أبيه. ويستمرّ سقراط في توضيح هذا المبدأ بمناقشة أسماء العلم الأخرى الخاصة بهوميروس. ولكن أسماء العلم ليست جميعها دلائل يُعتدّ بها وهي تطلق من قبل الآباء الذين هم أنفسهم عرضة للخطأ. ولذلك يجب أن يمتدّ التدقيق إلى كلمات إغريقية أخرى.

يقول سقراط: من المحتمل جداً أن نجد الأسماء الدقيقة في طبيعة الأزلي والمطلق، لان المفروض أن هذه الأسماء تطلق بعناية كبيرة وقد يطلق بعضها من قبل قوّة أكثر قدسية من قوّة الإنسان. (كراتيليس 397)

ويتبع ذلك مناقشة طويلة ومتشعّبة حول اشتقاق المفردات ونشوئها يختبر فيها هيرموجينيز عبقرية سقراط عندما يطلب منه تفسير معاني جميع أنواع المفردات. وتبدو بعض التفسيرات المذكورة لأصل المفردات غير مقنعة. فكلمة بطل، مثلا، تفسّر بربطها بإله الحب (ايروس) على أساس أن الأبطال هم ثمرة الحب بين الآلهة والبشر الفاني. ولا تبدو درجة الجدية التي يتطرّق بها سقراط إلى أصول المفردات التي يقترحها واضحة على الإطلاق، إذ يتطرّق إلى بعضها مازحاً وليس جاداً. وفي بعض الحالات يكتفي سقراط بإعادة التفسيرات التقليدية لبعض الأسماء. وعندما يفسّر اسماً مثل افروديت كونه مناسباً لإلهة ولدت من الرغوة فإنه ببساطة يذكر التفسير المألوف الذي يقدّمه هيسيود[2] .ولعلّ تفسير أصول المفردات كان مظهرا آخر من مظاهر

2. شاعر يوناني من القرن الثامن قبل الميلاد من أوائل الذين كتبوا شعراً تعليمياً ومن =

الولع لدى الإغريق بالتورية. فقد يذكر سقراط تفسيرات مناقضة لأصول المفردات ولا يدري أيّ تفسير يختار من بينها. ويظهر جليّاً من سياق المناظرة إن أهل اليونان في عهد أفلاطون كانوا يدركون تماما إن اللغة الإغريقية قد تعرّضت للتغيير لفظاً وكتابةً على مرّ العصور. كما يبدو سقراط دائما وهو يفترض أن الصيغة القديمة للكلمة أكثر دقّة من الصيغة الجديدة. ولم يعط تفسيرا لهذه التغييرات المشار إليها، عدا اقتراح واحد هو أنّ اللفظ يتغيّر أحياناً لأغراض «الترخيم» (سلاسة اللفظ). كما أن سقراط يدرك أن جميع الكلمات اليونانية ليست ذات أصل يوناني ويعترف أن المعاني الأصلية لهذه الكلمات تبرّر بالإشارة إلى اللغة التي استعيرت منها هذه الكلمات .

من هذه الناحية لم يكن بحث سقراط عن أصول المفردات لينجو من النقد الذاتي. فهو يشير إلى إنه من السهل جداً أن نزعم أن المفردة من أصل أجنبي إذا لم نجد لها أصلاً يونانياً واضحاً. كما يشير إلى أن هناك حدوداً لعملية اللجوء إلى التغير اللفظي لتعزيز تفسيراتنا والتخلّص من الأصوات الصامتة والصائتة العسيرة.

سقراط: أحسب أن ذلك الأمر من عمل الأشخاص الذين لا يبالون بالحقيقة بتاتاً. وإنما يهتمّون فقط بأفواههم ولذلك يضيفون دائماً إلى الكلمات الأصلية حتى لا يستطيع أي إنسان في النهاية فهم ما تعنيه تلك الكلمات على الإطلاق.

هيرموجينيز: أجل هذا صحيح يا سقراط.

سقراط: وإذا ما سمحنا لأنفسنا أن ندخل على الكلمات أو نحذف منها ما يحلو لنا من الأصوات فإنه من السهل جداً أن نطلق أي اسم على أي شيء. (كراتيليس 414).

= أعماله المعروفة التي وصلتنا قصيدتان كاملتان هما (الأعمال والأيام) وتناقش المواسم الزراعية وأصل الآلهة وأصل العالم. (المترجم)

(وهنا يسبق سقراط فولتير في نقده السافر للبحث عن أصول المفردات على أنه علم تشكّل فيه الأصوات الصامتة أهمّية ضئيلة بينما لا يُعتدّ بالأصوات الصائتة إطلاقاً).

وعند هذه النقطة يبدأ القارئ بالتشكيك في اللباقة التي يعرض بها سقراط تفسيراته لأصول المفردات ولمعانيها وأنه يقصد منها أن تكون قياس الخلف[3] في أطروحته الخاصة وإن هيرموجينيز البائس ينقاد قسراً ويكاد سقراط يعترف بذلك وفي النهاية يسلّم بأن هذه التفسيرات لا بدّ أن تنتهي ويتحتّم على الباحث في أصول المفردات أن يتخلّى عن بحثه ولا بدّ أن يجد طريقة أخرى للبحث.

سقراط: والآن عند أية نقطة يحقّ للباحث أن يتخلّى عن بحثه ويوقفه؟ أو ليس عندما يصل الباحث إلى الأسماء التي هي أصول لكلمات أخرى؟ لأنّ تلك المفردات عندما تكون هي الأصل لا يكون صحيحاً الإدعاء بأنها مركّبة من أسماء أخرى ..وإذا ما صادفتنا كلمة لا يمكن أن تكون مركّبة من كلمات أخرى يجب أن نكون على حق عندما نقول إنّنا وصلنا إلى الأصل، وهكذا يجب أن لا نشير إلى كلمات أخرى لاشتقاقها.

هيرموجينيز: أحسب أنك على حق.

سقراط: إذاً هل إن هذه الكلمات التي تستفسر عنها الآن أصول ولذلك يجب علينا أن نبحث في صحّتها بطريقة أخرى؟ (كراتيليس 422).

وهكذا يضطر هيرموجينيز المعذّب إلى الموافقة على أنه في نهاية المطاف ليس بوسعنا تفسير صحّة الكلمات بالرجوع إلى كلمات أخرى. وسيدور هذا النوع من التفسير على شكل دائرة.

علاوة على ذلك، فإن هذا التفسير لا يتّفق مع العلاقة القائمة بين الاسم والحقيقة الفعلية للشيء الذي يطلق عليه الاسم. وعلينا أن نبحث عن

3. قياس الخلف مبدأ فلسفي أساسه البرهنة على صحة المطلوب بإبطال نقيضه. (المترجم)

مبدأ أوسع للتفسير لا يفترض مسبقاً وجود ارتباط بين كلمة ما والكلمات الأخرى. ولكن ما هو كنه هذا المبدأ؟

سقراط: حسناً، إذاً، كيف يمكن للأسماء القديمة - التي لا تبدو حتى الآن معتمدة على كلمات أخرى - أن توضّح لنا طبيعة الأشياء وبقدر ما يكون ذلك متاحاً، وهذا ما يجب أن تفعله إذا كانت أسماء على الإطلاق؟ أجب على سؤالي هذا: إذا لم يكن لنا صوت أو لسان وأردنا أن نوضّح الأشياء فيما بيننا، ألا ينبغي أن نحاول - كما يفعل الصم والبكم - اللجوء إلى الإشارات باستعمال أيدينا ورؤوسنا وأجسامنا بكاملها؟

هيرموجينيز: أجل. وما هي الطريقة الأخرى إذاً يا سقراط؟

سقراط: إذا أردنا أن نشير إلى شيء خفيف في الأعلى علينا - كما أظن - أن نرفع أيدينا نحو السماء لنقلّد طبيعة الشيء الذي نريد التعبير عنه ولكن إذا كانت الأشياء المراد التعبير عنها ثقيلة أو في الأسفل علينا أن نمد أيدينا نحو الأرض وإذا أردنا أن نشير إلى حصان يعدو مسرعاً أو أيّ حيوان آخر، علينا طبعاً أن نجعل حركة أجسادنا مشابهة لذلك الحصان أو الحيوان ما أمكن ذلك.

هيرموجينيز: أعتقد أنك محقّ فعلاً، فليس هناك من سبيل آخر.

سقراط: إذ إن التعبير عن أي شيء - كما أظن - يمكن أن يتحقّق بواسطة المحاكاة الجسدية لذلك الشيء الذي نريد التعبير عنه.

هيرموجينيز: أجل.

سقراط: وعندما نريد أن نعبّر عن أي شيء بالصوت أو اللسان أو الفم ألا يمكن لتعبيرنا بهذه الوسائل في أي مجال محدّد أن يتحقّق عندما تتمّ محاكاة شيءٍ ما بوساطة هذه الوسائل؟

هيرموجينيز: أظن أن ذلك مؤكّد.

سقراط: الاسم إذاً - كما يبدو - محاكاة صوتية للشيء الذي تتمّ

محاكاته، وإن الشخص الذي يقوم بالمحاكاة بصوته يطلق الاسم على الشيء الذي يقلّده. (كراتيليس 422)

ويذكر سقراط أن المحاكاة في الأسماء لا يُقصد منها تقليد صدى الأصوات عند الحيوانات والطيور لكن المحاكاة شيء مختلف تماماً. وإنما يقصد بالمحاكاة تمثيل الطبيعة الجوهرية لكلّ شيء بوساطة مجموعة من الأصوات الملائمة:

كما يفعل الرسّامون عندما يريدون القيام بتقليد شيء ما فإنهم أحياناً يستعملون اللون الأحمر فقط، وأحياناً أخرى لوناً آخر، أو يمزجون عدداً من الألوان أحياناً أخرى. عندما يقومون برسم صورة لرجل أو أي كائن آخر فهم يستعملون كلّ لون، وبنفس الطريقة هذه نطلق نحن الأصوات على الأشياء باستعمال صوت معين للتعبير عن شيء معين عندما يبدو ذلك ضرورياً، أو نطلق عدة أصوات سوية وننطق بالمقاطع كما تسمّى وهكذا نقوم بربط المقاطع مع بعضها. (كراتيليس 424).

ويلجأ سقراط إلى تحليل حدسي للأسماء اليونانية لكي يختبر الافتراض القائل، إن تركيب الأسماء مبني على أساس مبادئ المحاكاة. ويدافع سقراط عن هذا النهج قائلاً:

يبدو مثيراً للسخرية في اعتقادي أن الأشياء تتّضح معالمها من خلال محاكاة عبر الحروف والمقاطع، ومع ذلك ليس هناك من حل آخر، إذ ليست هناك نظرية أفضل نستطيع أن نؤسّس عليها صدق الأسماء القديمة، ما لم يخطر ببالك أن من الأفضل لنا أن نحذو حذو شعراء المأساة الذين يلجأون ـ عندما يقعون في ورطة ـ إلى إدخال آلهة محمولة[4]. ولذلك يمكن أن نتخلص من هذا المأزق بالقول إن الآلهة هي التي منحت الأسماء القديمة

4. أسلوب مألوف في التراجيديا الإغريقية يلجأ إليه المؤلّف للتخلّص من المأزق بإدخال آلهة محمولة على الخشب إلى المسرح.

ولذلك فهذه الأسماء صحيحة. فهل هذه أفضل نظرية لدينا؟ أو ربّما هذه النظرية الأخرى وهي أنّنا أخذنا الأسماء القديمة من بعض الشعوب الأجنبية وأن الأجانب أكثر قدماً منا؟ أو أن من المستحيل البحث في هذه الأسماء بسبب قدمها، كما هي الحال مع الكلمات الأجنبية؟ أو أن هذه جميعها مجرد محاولات ذكيّة جداً للتملص يقوم بها أولئك الذين يرفضون أن يبنوا نظرية معقولة لتفسير صحة الأسماء القديمة؟ (كراتيليس 425).

ويبدأ سقراط تحليله بالصوت الصامت (ر) ويعتبره أداة للتعبير عن جميع أشكال الحركة ويشير إلى أن هذا الصوت موجود في الكلمات اليونانية التي تعني «يتدفّق» ويجري ويرتعد ويعدو، وسبب هذه الملاءمة ـ كما يذكر سقراط ـ هو أن (اللسان يكاد لا يستقرّ ويكون في أقصى حالات الحركة أثناء لفظ هذا الصوت.) أمّا بالنسبة للصوتين الصامتين (د، ت) فهما نتيجة للدفع والضغط في اللسان فهما ملائمان بشكل طبيعي لمحاكاة فكرة الاستقرار والاستراحة. كما يكون اللسان أثناء نطق الصوت الصامت (ل) في حركة منزلقة، ونجد هذا الصوت الصامت في الكلمات اليونانية التي تعني: ينزلق ويمهّد ويصقل. وكذلك الصوت الصائت (أو) فهو ملائم للتعبير عن حالة التكوّر: وبهذه الطريقة يفترض سقراط أن الشخص الذي منح الأسماء أصلاً كان يصطلح على الاسم بالأصوات والمقاطع لكلّ شيء ومن تلك الأسماء يركّب بقية أجزاء الكلام بالمحاكاة. وهذه، يا هيرموجينيز، تبدو لي هي نظرية صحّة الأسماء. (كراتيليس 427).

وتبدو النظرية في شكلها النهائي ذات مرحلتين. فالأسماء الأوّلية تتشكّل بوساطة عملية المحاكاة من خلال ربط الأصوات التي تقلّد الطبيعة الجوهرية للشيء الذي يطلق عليه الاسم وإن عملية المحاكاة هذه تعتمد على النطق الغلسجي للأصوات موضوع البحث. وعندما تتكوّن هذه الأسماء الأوّلية تتّسع الملكة اللغوية بربط هذه الأسماء ضمن مركّبات مفهومة حسب معانيها الأصلية.

وينطلق سقراط للتشكيك في هذه النظرية بعد أن يوضّحها باختصار. وعند هذه النقطة في بناء الحوار يحلّ كراتيليس محل هيرموجينيز ليكون المُحاور الرئيس لسقراط. وارتدّت المناظرة إلى زعم كراتيليس الأصلي أن هيرموجينيز يسمّى بهذا الاسم بشكل غير صحيح ويبدأ سقراط ثانية بإلقاء الحجّة حول ضرورة الاعتراف بالفرق بين الحقيقة والزيف:

سقراط: ماذا عن اسم صاحبنا هيرموجينيز إذ تطرّقنا له قبل قليل؟ هل سنقرّر بأنه ليس اسمه على الإطلاق، إلاّ إذا كان من صلب هرمز، أو أنه اسمه ولكنّه غير صحيح؟

كراتيليس: أعتقد، يا سقراط، أن هذا الاسم ليس اسمه على الإطلاق ولكنّه حقّاً اسم شخص آخر تنسجم طبيعته ومعنى هذا الاسم.

سقراط: وعندما يقول شخص ما أن اسم صاحبنا هو هيرموجينيز، فهل إنه يذكر شيئاً زائفاً؟ فربما ليس من الممكن أن نقول إن اسمه هيرموجينيز عندما لا يكون كذلك.

كراتيليس: ماذا تعني؟

سقراط: هل تروم أن تقول إن من المستحيل أن ينطق المرء زيفاً؟ لأن هناك يا عزيزي كراتيليس العديد من الناس الذين ينطقون زيفاً والذين فعلوا كذلك في الماضي.

كراتيليس: لماذا يا سقراط، وكيف يمكن للمرء أن يقول شيئاً ثم يناقض قوله؟ أو ليس الزيف هو أن نناقض الحقيقة؟

سقراط: إن تعليلك حاذق جداً بالنسبة لشخص في سنّي يا صاحبي. ولكن قل لي: هل تعتقد أن من الممكن قول الزيف وعدم الاعتراف بأنه زيف؟

كراتيليس: من غير الممكن قول الزيف أو الاعتراف به.

سقراط: ولا النطق به أو اتّباعه كونه شكلاً من أشكال الحديث؟ فمثلاً

إذا لاقاك رجل مرحباً ومهللاً بك، ثم يشدّ على يدك ويقول «أهلاً ومرحباً يا صاحبي من أثينا يا ابن سميكريون، يا هيرموجينيز» فهل إنه يقول أو يشهد أو ينطق بهذه الكلمات ولم تكن موجّهة إليك بل إلى هيرموجينيز، أو أنها لم تكن موجّهة إلى أيّ شخص آخر على الإطلاق؟

كراتيليس: اعتقد يا سقراط أن هذا الرجل ينطق أصواتاً لا معنى لها.

سقراط: أوافق على مجرّد جوابك هذا لأنّ باستطاعتي أن اسأل هل أن الكلمات التي نطق بها حقيقية أم زائفة أو هل هي حقيقية نوعاً ما أو زائفة نوعاً ما؟ إن ذلك وحده يكفي.

كراتيليس: يجب أن أقول إن هذا الرجل في هذه الحالة إنما ينطق هراء وهو يبدي حركات طائشة وكأنه يضرب على قدر من البرونز. (كراتيليس 429 ـ 430).

بيد أن سقراط غير مقتنع بهذا الجواب ويتابع السؤال بالمناقشة المستفيضة للتشبيه بين اللغة والرسم. ومثلما نحدّد خطأ صورة لشخص ما (لأنها فعلاً تشبه شخصاً آخر) وكذلك نقع في الخطأ عند تحديد الأسماء. والتحديد الصحيح في الحالتين هو أن «نعزو لكل شيء ما يعود إليه أو يشبهه».

سقراط: أسمّي هذا النوع من التحديد في الحالتين ـ الرسم والأسماء ـ صحيحاً، وفي حالة الأسماء فالتحديد ليس فقط صحيحاً لكنّه صادق والنوع الآخر من التحديد الذي يصوّر ويبرز المحاكاة الزائفة، أسمّيه ـ تحديدا ـ خطأ. وفي حالة الأسماء أسمّيه زائفاً.

كراتيليس: لكن ربّما، يا سقراط، أن هذا التحديد الخاطئ ممكن في مسألة الرسم، وليس في مسألة الأسماء التي يجب أن تحدد بشكل صحيح دائماً.

سقراط: ماذا تعني؟ ما الفرق بين الاثنين؟ أو ليس باستطاعتي أن أتقدّم

من رجل ما وأقول له: هذه هي صورتك، وقد أعرض عليه صورة تشبهه أو ربما تشبه امرأة؟ وأعني بكلمة «أعرض عليه» أن أضع الشيء أمام حاسة الرؤية لديه.

كراتيليس: بالتأكيد.

سقراط: حسناً إذاً، أو ليس باستطاعتي أن أتقدّم من ذلك الرجل نفسه وأقول له: هذا هو اسمك؟ الاسم هو محاكاة كما تكون الصورة محاكاة. حسناً، أو ليس باستطاعتي أن أقول له «هذا هو اسمك» وألقي في سمعه محاكاة لذاته وأقول: إن ذلك رجل أو ربما محاكاة لأنثى النوع البشري، فأقول إن تلك امرأة؟ (كراتيليس 430 ـ 431).

وتدحض هذه الحجة شكوك كراتيليس وتجعله يتنازل ويقتنع بأن سقراط على حق. ويتابع سقراط هذا القياس. إذ إن بعض الصور لشخص ما قد تكون أفضل من الأخرى. وينطبق على سبيل الفرض الشيء نفسه في مسألة الكلمات.

سقراط: إذاً هل إن الشخص الذي يعيد رسم جميع اللوحات يستطيع أن يبدع رسوماً تخطيطية ولوحات جيدة؟ وكذلك الشخص الذي يضيف أو ينقص يستطيع أيضاً أن يبدع الرسوم التخطيطية واللوحات ولكن من النوع الرديء؟

كراتيليس: أجل.

سقراط: وماذا عن الشخص الذي يحاكي طبيعة الأشياء بالحروف ومقاطع الكلمات؟ وطبقاً للمبدأ ذاته، فالشخص الذي يجيد ذلك إجادة تامة، ستكون الصورة ـ ونقصد هنا الاسم ـ جيّدة. وإذا ما حذف القليل ستكون هناك صورة ولكن رديئة. ولذلك نجد صياغة بعض الأسماء جيّدة بينما نجد صياغة البعض الآخر رديئة. أليس ذلك صحيحا؟ (كراتيليس 431).

ويميل كراتيليس إلى الشك في ذلك. فهو يؤكّد أن التهجّي الصحيح لا

يخضع إلى التقريب لأنه توجد طريقة واحدة لتهجّي الاسم بشكل صحيح.

كراتيليس: ولكن كما تلاحظ يا سقراط، عندما نعتمد على علم النحو في تحديد الحروف ـ الألف والباء والحروف الأخرى ـ في الأسماء، وإذا حذفنا أو غيّرنا مكان حرفٍ من الحروف فليس صحيحاً أن الاسم مكتوب ولكنه مكتوب خطأ، بل هو غير مكتوب إطلاقاً، ويصبح الاسم كلمة مختلفة تماماً إذا ما طرأ عليه شيء من هذا القبيل.

سقراط: ربما نحن لا نتأمل الموضوع بالطريقة الصحيحة.

كراتيليس: ولم لا؟

سقراط: قد يكون ما ذكرته صحيحاً بالنسبة للأشياء التي إمّا أن تتألّف من رقم معين أو التي لم تعد موجودة على الإطلاق. فمثلاً الرقم عشرة أو أيّ رقم آخر، إذا أضفت إليه أو أنقصت منه شيئاً يصبح في الحال رقماً آخر، ولكن ليس هذا هو نوع الدقّة الذي ينطبق على السمات أو الصور بشكل عام. بل على العكس من ذلك. فلا يتحتّم على الصورة أن تعيد نسج جميع السمات للشيء الذي تحاكيه، إذا أردنا لها أن تكون صورة. تأمّل إذا لم أكن على حق. فهل يوجد شيئان: كراتيليس وصورته؟ فإذا قام أحد الآلهة بمحاكاة لونك وهيئتك كما يفعل الرسامون ولكن بجعل الأجزاء الداخلية تشبهك ويبدع نفس المرونة والدفء ويضع فيها حركات الحياة والفكر كما موجود لديك. وباختصار، هل يجب أن يضع بجانب شخصك نسخة ثانية فيها جميع خصالك؟ هل سيكون هناك في مثل هذه الحالة كراتيليس وصورته أو شخصيتان لكراتيليس؟

كراتيليس: يجب أن أعترف يا سقراط: شخصيتان لكراتيليس.

سقراط: إذن ألا ترى يا صاحبي إنه يجب أن نبحث عن معيار آخر للدقّة في الصور وفي الأسماء التي كنّا نتحدّث عنها ويجب أن نصرّ على أنها لن تبقى صوراً إذا حذفنا منها أو أضفنا إليها؟ (كراتيليس 431 ـ 432)

وتبرز المشكلة عندما نقرّ بدرجات الشبه سواء في الأسماء أو في الصور ويصبح من غير الواضح أي المعايير الخاصة بالتشابه يمكن أن تستخدم في حالات معينة؟ والأسوأ من ذلك هو عندما يبدو أن علينا أن نعترف بوجود التباين بين التمثيل وبين ما يمثّل. فمثلاً إذا كان الصوت الصامت (ل) يمثّل حركة منزلقة، فليست له على سبيل الافتراض أية وظيفة عندما يكون موجوداً في الكلمة اليونانية التي تعني صلد (skleron) ومع ذلك فهذا الصوت موجود في الكلمة.

سقراط: على أية حال، ألا نفهم بعضنا البعض عندما ينطق شخص ما كلمة (skleron) بلفظها الحالي، ثمّ ألا تفهم الآن ما أعنيه؟

كراتيليس: نعم ولكن ذلك بفعل العادة يا صاحبي.

سقراط: عندما تقول العادة هل تظن أنك تقول شيئاً مختلفاً عن العرف؟ أوَلا تقصد بالعرف إنه عندما أتكلّم أقصد معنى محدّداً وأنت تدرك أني أقصد ذلك المعنى؟ (كراتيليس 434)

وفي اللحظة التي يسلّم فيها كراتيليس بذلك، يبدو إنه ملزم بنظرية تقليدية للأسماء بنفس الدرجة التي يلزم بها هيرموجينيز. ويشرع سقراط بتقريب الفكرة إلى الأذهان عندما يعرض بأن من الصعوبة في حالات عديدة أن نرى كيف نعبّر عن التشابه بالأصوات.

سقراط: لأنك يا صاحبي إذا ما وجّهت انتباهك إلى الأرقام فمن أين تحسب إنك تأتي بالأسماء وتطلقها على كل رقم على انفراد وحسب مبدأ التشابه، ما لم تسمح من جانبك للعرف والإجماع أن يحدّدا دقّة الأسماء؟ أنا شخصياً أفضّل النظرية التي تنصّ على أن الأسماء ـ ضمن حدود الممكن ـ تشبه الأشياء التي تطلق عليها تلك الأسماء، ولكن حقاً إن قوّة التشابه الجذّابة هذه ـ كما يقول هيرموجينيز ـ أمر تافه وإننا مجبرون على استخدام هذه الذريعة المبتذلة (ألا وهي العرف) لتثبت دقّة الأسماء وربّما تكون اللغة ـ ضمن حدود الممكن ـ في وضع ممتاز جداً عندما تكون جميع مفرداتها، أو

أكبر عدد ممكن منها، قائمة على أساس التشابه، وبمعنى آخر إنها مناسبة وقد تكون ناقصة في ظروف مغايرة. (كراتيليس 435).

والمسألة الأخيرة التي عرضت في المناظرة ونظراً للشكوك التي أثيرت، هي: هل يصح أن نفترض أن الاسم دليل يعتمد عليه ليدلّنا على طبيعة الأشياء التي تطلق الأسماء عليها ؟ يعتقد سقراط أننا لا نستطيع أن نضمن أن المانح الأصلي للأسماء كان محقّاً دائماً في فهمه للعالم.

سقراط: لأنه إذا ما أخطأ مانح الأسماء في البداية، وهكذا يرغم جميع الأسماء على الانسجام مع خطئه الأول، فليس من غرابة في الأمر إطلاقاً. ويحدّد مثل ذلك في الأشكال الهندسية حيث إن الخطأ الأساسي بسيط ولا يمكن ملاحظته ولكن جميع الاستنتاجات اللاحقة خاطئة رغم أنها تبدو منسجمة مع الأصل (كراتيليس 436).

إضافة إلى ذلك، فليس بوسعنا أن نفترض أن البحث في الأسماء هو الطريق الوحيد لاكتشاف جوهر الحقيقة: إذ لابدّ أن مانح الأسماء الأصلي قد استخدم طرقاً أخرى حيث لم تكن لديه أسماء أوّلية لترشده. وليست هذه الطريقة البديلة سوى ضرب من البحث المباشر في الأشياء ذاتها .

سقراط: إذا كان صدقاً حقاً أن الأشياء يمكن أن نتعلّمها إمّا من خلال أسمائها أو من خلال تلك الأشياء ذاتها فما هي الوسيلة الأفضل والأكثر دقّة للتعلم؟ هل نتعلّم من الصورة سواء كانت هي ذاتها محاكاة جيّدة ونتعلّم الحقيقة التي تحاكيها؟ أو هل نتعلّم من الحقيقة أمرين: الحقيقة ذاتها وأن الصورة مبدعة بشكل صحيح؟

كراتيليس: أحسب أن الأفضل بالتأكيد هو أن نتعلّم من الحقيقة. (كراتيليس 439).

لقد حيّرت هذه المناظرة العديد من الباحثين إذ وقفوا عاجزين عن تحديد مكانها في النظام الفلسفي الشامل لأفلاطون أو عن إدراك ما ترمي إليه

هذه المناقشة المتأرجحة، وذلك أياً من النظريات التي تقدم بها كراتيليس أو هيرموجينيز لن تصمد في نهاية المطاف ولن يقبل الحل الوسط على أنه جواب مقنع على السؤال الأصلي.

ومن الخطأ أن نتعامل مع مناظرة كراتيليس على أنها عمل ثانوي أو تجريبي لم يبلور أفلاطون فيه آراءه حول اللغة. ويعتبر التردّد الواضح لدى سقراط ليضع نفسه إلى جانب كراتيليس أو إلى جانب هيرموجينيز أفضل إشارة لدينا عن نوايا أفلاطون. ويجب أن لا ننسى أن في جميع مناظرات أفلاطون نجد أن سقراط منهمك دائماً في مجادلات كلامية مع السفسطائيين، وهم الخطباء الأذكياء في عالم الإغريق القديم، وهو مهتمّ بشكل خاص بتفنيد آراء السفسطائيين، والتي تنسب دائماً إلى بروتاجوراس[5] وهي «أن الحقيقة وهم». وما البحث الذي يقيمه سقراط إلا بحث دائب عن الحقيقة بطريقة السؤال والجواب وإذا ما كانت الحقيقة وهماً فإن هذا البحث لا طائل منه.

وقد عرض السفسطائيون منهجاً تعليمياً مختلفاً تماماً في روحه وهدفه عن نهج سقراط. وهذا النص يحقّق من نواحي عديدة المهام التي آلت فيما بعد إلى الجامعات في أوربا في العصور الوسطى والعصور الحديثة. وإن أولئك الذين حضروا محاضرات السفسطائيين كانوا يبحثون في الأساس عن التدريب الذي يؤهّلهم للحياة العامة. وفي اليونان، في عهد أفلاطون، يكمن المفتاح إلى هذا التأهيل في مهارات الخطابة على الملأ. ويجب أن نحصر الموقف الأساسي لأفلاطون تجاه السفسطائيين ضمن إطار آرائه السياسية. إذ كانت المؤسّستان المدنيتان الرئيستان في دولة المدينة الديمقراطية هما المجلس ومحاكم القانون وكان النجاح فيهما يعتمد على الإقناع اللفظي. بدت الديمقراطية لأفلاطون على أنها نظام يقيّم الإجماع في الرأي أكثر من

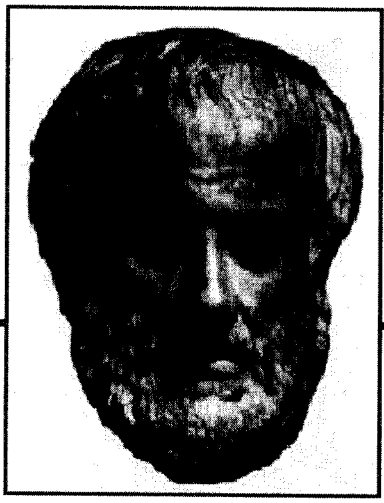
5. بروتاجوراس (485 ـ 411 ق.م) فيلسوف يوناني سفسطائي عرف عنه رأيه: «الإنسان هو مقياس كل شيء». (المترجم)

الموضوعية والأمانة الفكرية. وكان موت سقراط هو الدرس الفلسفي الذي لن ينساه أفلاطون أبداً. وقد مثّلت محاكمة سقراط وإدانته بالنسبة لأفلاطون الوجه البشع للديمقراطية والقيم الديمقراطية والأهم من ذلك أنها صوّرت الديمقراطية على حقيقتها.

لذلك فإن اللغة مهمة جداً في فلسفة أفلاطون لسبب واحد بالغ الأهمية. وإذا كانت عقيدة بروتاجوراس صحيحة فإن تضحية سقراط إذاً ضرب من العبث ولا يمكن للبحث اللفظي أن يدّعي أنه يوجد الحقيقة إذا كانت وهماً. وغاية ما يطمح إليه المرء هو أن يقنع الآخرين بقبول آرائه الخاصة. وهذه هي أقصى درجات البراءة الناجمة عن السفسطة والديمقراطية في آن واحد. لذا أصبح من المهم لأفلاطون أن يتبيّن أن اللغة ذاتها ـ وهي الوسيلة الأساسية التي يستطيع من خلالها السفسطائيون والسياسيون الديمقراطيون أن يديروا شؤونهم ـ تتطلّب منّا إدراكاً للحقيقة كونها شيئاً مستقلاً وغير مضلّل. وهذه هي وجهة نظر كراتيليس. وعندما يتّخذ هيرموجينيز موقفه الفردي المعاند من صحّة الأسماء لم يعارضه سقراط بالطريقة التي نتوقّعها، أي أن يحاججه. إن من صلاحية المجتمع اللغوي وليس من صلاحية الفرد أن يقرّر كيف تسمّى الأشياء لأن ذلك يعني أن يوقع نفسه في أيدي السفسطائيين وأولئك الذين يعاملون الإجماع في الرأي كأفضل صيغة من صيغ التأييد التي يقيّمها الناس (كما يدّعي الديمقراطيون). أما بالنسبة لفردية هيرموجينيز فإن سقراط يعارض وجهة النظر «الواقعية» عن اللغة: ألا وهي أن الأسماء مسؤولة نحو الحقيقة وليس نحو المجتمع. وعلى نفس الشاكلة عندما يطرح كراتيليس الفكرة القائلة إن الأسماء تتمتّع بنوع من الدقّة الموروثة فيها، يعارض سقراط احتمال أن أولئك الذين يقرّرون الأسماء قد يخطئون في الأسباب التي يتعلّلون بها لتحديد أي من الأسماء. وهكذا طالما يعبّر الاسم عن حكم ما فإن ذلك الحكم مسؤول نحو الحقيقة وليس نحو المجتمع.

وهكذا فإن اللغة بالنسبة لأفلاطون هي الضمان بأن الحقيقة يجب أن تقيّم بدرجة أرفع من الاتّفاق والإجماع. وإذا كان الأمر على العكس من ذلك فليس هناك شيء نتّفق أو نختلف عليه وتصبح جهودنا لإقناع الآخرين ذات مغزى فقط عندما تكون عبارة عن محاولات للخداع أو التخويف أو التهديد. ووجهة نظر أفلاطون هي أنه لا يهمّ سواء أكانت اللغة عرفاً أم محاكاةً أو إلى أي مدى هي عبارة عن مزيج من العرف والمحاكاة. وطالما أن هذه هي الاحتمالات التي يمكن تصوّرها، فنحن نقاد في النهاية إلى إدراك حقيقة أن اللغة تبلغ إلى ما هو أبعد من ذاتها هي، وإلاّ فعلينا أن نتخلّى عن المناظرة العقلانية كليّةً (كما فعل كراتيليس المختلق في النهاية).

إلى أيّ مدى تصل اللغة؟ وأبعد من ماذا؟ لا يوجد جواب لهذا السؤال في مناظرات كراتيليس. إلاّ أن الجواب موجود في عقيدة أفلاطون شبه الصوفية عن الأشكال أو عن الأفكار. (كورنفورد 1935) فالأشياء والخواص التي ندركها أو التي نعتقد أننا ندركها في هذا العالم ما هي إلا مجرّد صورة ناقصة للأشكال أو الأفكار التي تمثّلها. وهذه الأخيرة هي الحقائق الأبدية التي يعطي وجودها الأسس المطلقة لجميع أنواع المعرفة الإنسانية. وتوصلنا اللغة عبر هذه المتاهة بدءاً بالحقيقة المطلقة وانتهاءً بالانعكاسات المضلّلة عن تلك الحقيقة، وهذا هو العالم اليومي المألوف حيث يعيش الإنسان الفاني.



الفصل الثاني

أرسطو والاستعارة

«الاستعارة تعني إعطاء الشيء اسماً يعود على غيره، إذ يتمّ نقل المعنى إمّا من الجنس إلى النوع أو من النوع إلى الجنس أو من النوع إلى النوع أو على أساس التناظر»

(كتاب الشعر: الفصل الحادي والعشرون)

يبدو أنّ مفهوم الاستعارة عند أرسطو يستند إلى مفهوم الأسماء لدى سقراط. حيث إنّ الاسم كلمة تدل على شيء أو شخص ما. وهكذا يدور الجدل الذي يتزعّمه سقراط في مناظرات أفلاطون حول دلالة الأسماء على الأشياء أو الأشخاص أو الأفعال أو السمات التي تلازمها. (وحسب رأي كراتيليس تدلّ الأسماء بطبيعتها على أيّ شيء تشير إليه، بينما يرى هيرموجينيز أنّ الأسماء تدلّ على المسمّيات طبقا للعرف فقط)[1]. ويتخطّى

1. تدور هذه المناظرات في كتاب "كراتيليس" لأفلاطون وفيه يذكر آراء معلّمه سقراط. (المترجم)

تعريف أرسطو الاستعارة في هذا الجدل ويستقرّ مكتفياً بتحديد الاستعارة على أنها نقل اسم ما إلى شيء لا يمتّ إليه بصلة. بيد أنّ هذا التعريف يصعب فهمه من دون فرضية سقراط القائلة بأن الأسماء يجب أوّلاً أن تدلّ فعلاً على شيء أو آخر (سواء بالطبيعة أو بالعرف). وهكذا تصبح الاستعارة حالة استثنائية، إذ إنها تعني انتهاك أو إسقاط الارتباطات المألوفة التي تحكم الاستعمال اليومي للكلمات. وتجدر الإشارة إلى أن أرسطو يناقش الاستعارة على أنها سمة من سمات الشعر، وكأنّها ليست جزءا من اللغة المألوفة. وترتبط الأسباب الكامنة وراء معالجة أرسطو للاستعارة بهذه الطريقة ارتباطاً وثيقاً بفلسفته في اللغة التي تختلف عن فلسفة أفلاطون من وجوه عديدة ومهمة.

إنّ أرسطو (384 ـ 322 ق.م) هو من أنبغ تلاميذ أفلاطون وكان أبوه طبيباً لذا من المحتمل جداً أنه بدأ حياته بدراسة الطب. وإذا صحّ ذلك، فإنه يفسّر إلى حدّ ما الفرق البيّن بين فلسفته وفلسفة أفلاطون إذ كان يولي اهتماما كبيرا للمسائل الدقيقة مع تفاصيلها وتفضيله الحلول العملية واعتماده على المشاهدة الميدانية (إذ ليس عند أفلاطون ما يضارع الوصف الدقيق الذي يقدّمه أرسطو في كتابه «تاريخ الحيوان» للتطوّر اليومي لجنين فرخ دجاجة في البيضة أثناء فترة الحضانة).

وقد تفسّر هذه الخصال العملية بدورها، معضّدة بمعرفته ذات المدى الموسوعي، سبب اختيار «فيليب» ملك مقدونيا له عام (342 ق.م) لتعليم ابنه الذي أصبح فيما بعد الإسكندر العظيم. ثم عاد أرسطو إلى أثينا عام (335 ق.م) وفتح مدرسته الخاصة في الليسيوم ودرّس فيها مدّة اثني عشر عاماً. وكان معروفاً لدى خصوم الإسكندر السياسيين بالمرشد الروحي للفاتح رغم أن العلاقة بين الرجلين لم تكن مستقرّة على الإطلاق. ومما يُذكر أن الإسكندر قد حقّق نجاحاً عظيماً مع جواده بيوسيفالس (الذي اشتهر بصعوبة ترويضه) أكثر مما حقّقه أرسطو مع الإسكندر. وعلى أيّة حال، عندما توفي

الإسكندر عام (323 ق.م) لم يعد باستطاعة أرسطو أن يركن إلى الحماية السياسية فتقاعد عن حكمة وتدبّر. ثم توفي أرسطو في السنة التالية ومن المحتمل أنه انتحر. فخلّدت أعماله بطريقة لا ترقى إلى إعمال أفلاطون. فأعماله ناقصة بشكل بيّن يحيق بها الغموض الناجم عن مشاكل النصوص. ويُعتقد أن ما بقي من أعماله ليس سوى نسخة من الملاحظات التي دوّنها تلاميذه من محاضراته. ولكن ذلك لم يمنع آراء أرسطو (المزعومة) من اعتلاء عرش الحكمة في الفلسفة الغربية لألف عام أو يزيد.

وموقف أرسطو الأساسي من اللغة واضح بما فيه الكفاية:

تمثّل الكلمات المنطوقة رموزاً أو إشارات للانفعالات أو الانطباعات النابعة من الروح بينما تمثّل الكلمات المكتوبة رموزاً للكلمات المنطوقة. والكتابة مثلها مثل الكلام تختلف بين الأجناس البشرية بيد أن الانفعالات الذهنية ذاتها ـ وما هذه الكلمات أساساً إلاّ رموزاً لها ـ هي واحدة لدى جميع البشر، وكذلك الحال بالنسبة لجميع الأشياء إذ تصبح الانفعالات إمّا تمثيلاً لها أو صوراً وأفكاراً وانطباعات عنها.

(كتاب التفسير: الفصل الأوّل)

ويصعب أن نجد تلخيصاً لنظرية لغوية كاملة أكثر دقّةً ووضوحاً من هذه المقولة التي نجدها في بداية كتابه «التفسير». ويعتذر أرسطو عن قصر هذه المقولة مدّعياً أنه قد عالج مثل هذه المواضيع قبلاً في رسالته (الخاصة بالروح). وإذا كان كتاب الحيوان هو المقصود فليس بوسع المرء إلاّ أن يقول إن النصوص كما وصلتنا لم تحتو على مثل هذه المعالجة. ولم يكن أيّ أثر من آثار أرسطو الباقية مكرّساً لموضوع اللغة كليّاً. ولا بدّ من وقفة عند هذه الثغرة البيّنة. في الواقع، إن ذلك يعني سلفا أن نتذكّر فكر أرسطو من خلال منظار عصري. فالمسألة الأولى التي يجب فهمها هي أن ما يقدّمه أرسطو يُعدّ تحليلاً لوظيفة اللغة: وهو ما يعرف اليوم بالمنطق. واللغة بالنسبة لأرسطو

تعبير عن المبدأ العقلاني، أي تلك الملكة الفكرية التي تجعل من الإنسان «حيواناً منطقياً». وإن أولئك الذين يندبون الضياع «المزعوم» لرسالة أرسطو الكاملة عن اللغة إنما يندبون ضياع شيء لم يكن يوماً ما موجوداً.

ولا يبدو ذلك غريباً إذا علمنا أن أرسطو، بخلاف أفلاطون، قد كرّس نفسه للأعراف السائدة وعلاقتها بالكلمات ودلالاتها. فهو لا يؤمن بالعقيدة الأفلاطونية في «الأشكال» و«الأفكار» الأبدية الكامنة وراء الفكر واللغة عند الإنسان. بل يعتقد أنّه ليس هناك لون «أحمر» موجود في الأعلى يزيد على الأشياء الحمراء التي تراها أعيننا، وليس هناك «حصان» نموذج أعلى ولكن توجد خيول معينة بذاتها. ولا بدّ أن أثارت فيه المناظرات الأفلاطونية الكثيرة شعوراً بأنها عقيمة لكونها تدور حول تجريدات غير مجدية (إلاّ إذا كان في تلك المرحلة من دراسته ما يزال تحت تأثير أفلاطون).

ولا بدّ أنه تعلّم من أبيه الطبيب أن النظرية شيء حسن، ولكن الصحّة والمرض في الحياة الواقعية يؤثّران فقط في أشخاص معينين وأن الأمراض التي يمكن علاجها تحصل في حالات فردية. والطب في نهاية الأمر عبارة عن الحالات وليس التعميمات. وقد يكون التعميم نافعاً فعلاً، بيد أن الاختبار المطلق لمقدار نفعه ينحصر في تطبيقه على حالات معينة.

وإذا كان ذلك تقييماً منصفاً لحدّة ذهن أرسطو، فقد يحقّ للمرء إذاً الافتراض أن أرسطو قد يعدّ ذلك النوع من التأمّلات في أصول المفردات ـ الذي يحتل حيّزا كبيرا من المناظرة في كتاب أفلاطون (كراتيليس) ـ عديم الصلة بالفهم الشامل للغة ولا يمكن أن يكون ذا فائدة عملية. فإذا ادّعى شخص ما أن سقراط يجب أن يُحكم بالموت فالذي يهمّنا هو ليس أصل الاسم «سقراط» أو هل أن أبويه منحاه الاسم الصحيح أم لا، ولكن المهم هو كيف حُكم على سقراط بالموت. ولن يُحدث ذلك أدنى اختلاف لا من وجهة نظر الرجل المدان ولا مَنْ أدانوه مهما كان الاسم الذي أُعطي لسقراط عند مولده. ولم يدّع أحد قط أن لإدانة سقراط أو براءته علاقة من قريب أو

بعيد باسمه. فهو لا بدّ أن يُدان مهما كان اسمه. وهذا النمط من التفكير يقودنا إلى التمسك بالعرف على نحو يختلف تماماً عن العرف الذي يدافع عنه هيرموجينيز في مناظرة أفلاطون.

ويتكشّف هنا الفرق على مستويين. الأول : يتجاوز هذا الفرق الجدل بين كراتيليس وهيرموجينيز كليّا. فليس المسألة بعد ذلك أن تحدّد الطبيعة «دقّة» الاسم أو أن يُحدّد ذلك بقرار من الإنسان. إذ ليس في ذلك فرق. والثاني: فإن مسألة «دقّة» الأسماء تظهر كونها مسألة تخصّ هويّة الفرد أو الأفراد الذين تطلق عليهم الأسماء. ومن المهم فيما يتعلّق بإدانة سقراط هو أن الاسم سقراط لن يخلق مشكلة بالنسبة للهوية الخطأ. لأن الشخص الذي يشرب السمّ في النهاية هو الشخص نفسه الذي أُدين في المحكمة. وهنا يفترق العرف لدى أرسطو عن ذلك الذي لدى هيرموجينيز.

كان شغل أرسطو الشاغل وجود نوع من الضمان بأن الاسم سقراط يدلّ على الشخص نفسه في مناسبتين مختلفتين: الشخص الذي أُدين والشخص الذي شرب السمّ نتيجة لذلك. عند ذلك فقط يمكننا القول حقاً «إن سقراط أُدين وأُعدم» وإذا عجزنا عن صياغة مثل هذه المقولة الحقيقية فمعنى ذلك أن اللغة تخفق أو أن فهمنا لما يقال يتعطّل. وهكذا فإن ذلك يشكّل ـ من وجهة نظر أرسطو ـ المسألة الحقيقية الأولى في اللغة. فليس لذلك علاقة بأصول المفردات أو صلاتها بالطبيعة وليس بوسعنا أن نشير في معنى واحد إلى أن سقراط الذي أُدين شخص مختلف عن سقراط الذي شرب السمّ (كأن يكون الأخير أكبر سناً أو أكثر حكمة من الأوّل). وطبقاً لهذه الصياغة لن يبقى مجال لحجّة هيرموجينيز بأن الاسم يمكن تغييره طوعاً حسب أهواء الفرد. إذ لا تجدي سقراط نفعاً محاولته التملّص من عقوبة الموت بتغيير اسمه.

لذلك يتحتّم علينا أوّلاً أن نفهم ما يضمن ثبات الاسم. وأن يكون هذا الثبات منيعاً على تقلّبات الأهواء الفردية في تغيير الأسماء. ومصدر هذا

الثبات ـ بالنسبة لأرسطو ـ هو العرف ولا شيء سوى العرف. ويجب أن لا نفهم العرف على أنه قرار اعتباطي باستعمال اسم ما دون غيره بل هو جزء من عملية اجتماعية مستمرّة وذات زخم خاص بها. وهذا الزخم في العملية الاجتماعية هو الذي يوفّر في النهاية الضمان بأن الشخص الذي شرب السمّ هو الشخص الذي أُدين وأن الاثنين يمثّلان في الوقت نفسه الشخص الذي يُدعى سقراط. وإذا كان هناك إخفاق في العدالة فليس مردّ ذلك إلى أن سقراط غير المقصود قد توفّي أو أن اللغة أضحت قاصرة بأيّ شكل عن إنجاز العملية الاجتماعية التي بدأت مع متّهمي سقراط. وهذه تمثّل فهمنا آلية أرسطو اللغوية. لأن ذلك في الأقلّ هو الأمر الواقعي حسب المفهوم المألوف للحقيقة. ولا تُعدّ التعميمات عن اللغة التي تمكّننا من فهم هذه الآلية مجرّد أفكار تجريدية وهمية، لأنّ هذه التعميمات تؤثّر على المصير الحقيقي بعينه لأفراد معيّنين مثل سقراط.

وإذا صحّ نمط التفكير لدى أرسطو عن الأسماء إلى هذا الحدّ فإنه قد يبدو غير ذي أصالة راسخة ولكنّه يبرز ضمن الحس العام البسيط من النوع المبتذل إلى حدّ ما. لكنّنا يجب أن نتوخّى الحذر هنا بأن لا نظلم أرسطو مرّة أخرى. إن ما يبدو لنا الآن في المقام الأوّل ضرباً من الحس الفطري لا غير هو كذلك على نحو جزئي دون شك، لأنّ وجهة نظر أرسطو في اللغة متداخلة كليّاً مع التقليد التربوي الغربي الذي أثّر على افتراضاتنا الخاصة بالحس الفطري في اللغة. وإذا وصمنا أرسطو بأنه لا يقدّم شيئاً سوى الأفكار العادية عن اللغة فهذا يعني بأننا نرتكب خطأً مشابها لاتّهامنا نيوتن بأنه صال وجال في قانون الجاذبية وهو أمر واضح لكل فلاّح بسيط ارتطمت برأسه تفّاحة ساقطة. أمّا في المقام الثاني، فإن أرسطو أدرك العلاقة التي تضمن ثبات الأسماء التي لم يسبق لمفكّر قبله أن يدركها. فقد أدرك أن الضمان الذي يؤكّد إن صاحب الاسم سقراط يمثّل كلاً من الشخص الذي أُدين والشخص الذي تجرّع السمّ فيما بعد إنّما هو الضمان نفسه الذي يؤكّد صدق

القياس المنطقي القائل:

إن جميع البشر فانون

بما إن سقراط إنسان

لذلك فإن سقراط فان

يُعدّ مثل هذا التسلسل المنطقي الأساس الذي بُني عليه منطق أرسطو. إذ لا ينجح القياس المنطقي ما لم يكن سقراط المذكور في المقدّمة المنطقية الصغرى مطابقا لسقراط المذكور في الاستنتاج. ولو كانا مختلفين لبطل الاستنتاج. وهكذا تتطلّب الحكمة الإنسانية ذاتها نوعاً من الثبات في الأسماء الذي لا ينهار في الأقلّ بين سطر من القياس المنطقي والسطر الذي يليه. لذا فإن العرف الذي يضمن مثل هذه الاستمرارية ليس مجرّد أداة أو عرف اجتماعي كاستعمال لون معين من اللباس أو اتباع دورة معينة من أيام الأعياد في السنة. والأعراف الخاصة بالتسمية وثباتها ضرورية إذا قُدّر للغة أن تكون تعبيراً عن المبدأ العقلاني وإذا قُدّر لسلوك البشر اللغوي أن يكون صادراً عن مخلوق منطقي.

يرى أرسطو في المنطق وسيلة لاكتساب المعرفة أو أداة تستخدم في كل فرع من فروع المعرفة الإنسانية لذلك يجب أن يُعطى المنطق الأولوية على جميع ميادين البحث الأكثر تحديداً. وقد انتقلت هذه النظرة للمنطق، على أنه الأساس الشامل والمحايد والمألوف في كل بحث عقلاني، إلى التقليد التربوي الغربي وتجلّت في المكانة التي أعطيت للمنطق في المناهج العامة للجامعات الأوربية. وفي هذا المجال، يجب أن يُسجّل لأرسطو الفضل ليس فقط لأنه أوّل فيلسوف يقدّم نظاماً لعمليات التفكير الإنساني ولكن لأنه بذلك وضع الخطة الأساسية للصرح المتكامل للتعليم العالي في العالم الغربي. وعلى أيّة حال إن ما يهمّنا هنا هو تتبّع المضامين اللغوية لفكر أرسطو.

أدرك الإغريق تمام الإدراك أن الناس يتكلّمون لغات مختلفة في أجزاء مختلفة من العالم وأن هذه اللغات تتغيّر تدريجياً بمرور الوقت. وانطلاقاً من مبدأ أرسطو في الأعراف يكون من العبث دراسة التباين الجغرافي أو التاريخي للغة لأنه مهما استخدمت المجتمعات المختلفة من أعراف لغوية في أزمنة وأماكن مختلفة فإن هذه الأعراف جميعها تخدم الأغراض ذاتها ألا وهي توفير الأساس الثابت لإيصال الفكرة المنطقية، وفي الوقت ذاته، توفير وسيلة التعبير عن الفكرة وإيصالها لكي تصبح مفهومة لأولئك الذين يشتركون في أعراف لفظية واحدة. فليس المهم، بهذا المعنى، اختلاف الكلمة اليونانية المرادفة لكلمة (حصان) اختلافاً تاماً عن المفردة الفارسية. كما لا يهمّ إذا كان هيرموجينيز يُدعى بهذا الاسم أو اسم آخر. وليست الأصوات أو الحروف التي يتشكّل منها الاسم مهمّة بل الأهمّ هو الربط بين الاسم وما يعنيه. والفرق بين المفردتين اليونانية والفارسية لكلمة «حصان» يتساوى بالضبط مع الحقيقة القائلة إن ابن هكتور يسمّى أحياناً استاينكس وأحياناً أخرى اسكماندريوس[2]. لكن ابن هكتور هو الشخص نفسه بغض النظر عن أيّ اسم يُستخدم للإشارة إليه في أيّة مناسبة معيّنة. وهكذا فإن منطق أرسطو يمثّل محاولة للتعامل مع اللغة ببساطة بتجريدها من الفروق اللفظية التي تميّز لغة من أخرى.

وهكذا تبرز لغات معينة (كاليونانية مثلا) في المنظور الأرسطي على أنها بالأساس مصطلحات أو مجموعة من الأسماء يمكن بواسطتها تحديد مختلف الأشخاص والأماكن والحيوانات والأنواع والخصائص والميزات والتعليق عليها. ويتساوى لهذا الغرض أيّ اسم نافع مع أيّ اسم آخر شريطة أن يفهم كلّ فرد ما يعنيه الاسم. وليس للاسم بحد ذاته أيّ أثر، ولعلّ أرسطو يتّفق

2. طبقا إلى الميثولوجيا الإغريقية، استاينكس هو الابن الأصغر لهكتور ابن برايام ملك طروادة وأمه اندرومكي. قتله أخيل أو إن أهل الإغريق ألقوا به من سور طروادة. (المترجم)

من دون شك مع شكسبير في قوله إن الوردة تفوح بالعطر نفسه مهما اختلفت تسميتها. وإذا كان هناك شيء يضاف إلى صحّة الأسماء كما يعتقد كراتيليس، فإنه بالنسبة لأرسطو شيء يجب أن لا نأخذه بنظر الاعتبار للأغراض الإنسانية العادية في استعمال الأسماء .

لم يكن أرسطو مولعاً بتصنيف المفردات واحتمالات تشكيلها أبعد مما هو ضروري لتوضيح وظائفها في إيصال الفكرة المنطقية. لذلك يعتمد تصنيفه على المعاني كما في الفقرة الآتية من كتابه «المقولات»:

تعني كلّ كلمة أو تعبير منفصل واحداً من الأمور التالية: ماذا (أو المادّة)، الحجم (أو الكمّية)، ما نوع الشيء (النوعية)، يرتبط بماذا (العلاقة)، أين (المكان)، متى (الزمان)، الموقف (الوضع، المكانة)، في أية حالة (الحالة أو الظرف)، درجة النشاط، ماذا يعمل (الفعل)، درجة التأثّر، نوع المعاناة (الانفعالات).

(المقولات: الفصل الرابع)

ويسوق الأمثلة التالية لمقولاته العشر الخاصة بالتعبير (قد يتطلّب نقل بعضها إلى اللغة الإنكليزية عبارة كاملة بدلاً من المفردة اليونانية الواحدة):

الرجل والحصان تعبيران عن المادة، ذراعان وثلاثة أذرع عن الكمية، الأبيض والنحوي عن النوعية، نصف وضعف وأكبر عن العلاقة، في السوق وفي المدرسة عن المكان، أمس والسنة الماضية عن الزمان، مضطجعاً وجالساً عن الوضع، منتعلاً ومسلّحاً عن الحالة، يقطع ويحرق عن الأفعال، قُطع وحُرق عن الانفعالات.

تمثّل هذه المقولات التعبيرية العشر لدى أرسطو حجر البناء اللفظي الذي يُستخدم في بناء أيّة جملة بسيطة. فهو يقول :

لا تمثّل أيّة واحدة من هذه الكلمات بمفردها العبارة المثبتة. إذ تصاغ العبارات المثبتة، وكذلك المنفية ، عندما تكون هذه الكلمات متّصلة أو

متّحدة مع بعضها. فكلّ عبارة مثبتة أو منفية إمّا أن تكون صحيحة أو خاطئة ـ وهذا في الأقلّ ما يحصل في جميع الأحوال ـ ولكن الكلمة المنفصلة أو التعبير المنفصل (على سبيل المثال: رجل، أبيض، يركض أو يغزو) لا يمكنها أن تكون صحيحة أو خاطئة .

(المقولات: الفصل الرابع)

وتجدر الملاحظة أن مقولات أرسطو العشر لا تمثّل أجزاء الكلام بمعناها العصري. ولكنّها ربّما تمثّل أجزاءً من الجملة أو في الأقلّ نوعاً من الجمل المستخدمة في بناء عبارة بسيطة (مثل: السمك يسبح، كانت السماء تمطر هنا أمس. . . الخ).

فضلاً عن ذلك، فقد ورث أرسطو عن أفلاطون التمييز التقليدي بين الاسم والفعل ولكنّه اهتمّ بهذا التمييز مبدئياً لفائدته في تحليل البنى الافتراضية والقياسات المنطقية. وهكذا، فإن هاتين الكلمتين تترجمان إلى الاسم والفعل في اللغة الإنكليزية نقلاً عن أرسطو، لكن ذلك ينطوي على تضليل خفي. فمثلاً، نجد في كتابه التفسير أن كلمة الاسم تعرّف بأنها: «صوت له معنى معتمد بالعرف وحده دون أدنى إشارة إلى الزمان وليس لأيّ جزء منه أيّ معنى عندما يُدْرس بمعزل عن الكل». ويعرّف الفعل بأنه: «صوت لا ينقل معنى معيّناً وحسب، بل فيه إشارة إلى الزمان، وليس لأيّ جزء منه بمفرده معنى. فهو دائماً يشير إلى أن شيئاً ما قد قيل أو ثبت عن شيء آخر».

(التفسير: الفصلان الثاني والثالث)

ويبدو أن أرسطو لم يكن مشغولاً بالتمييز العصري بين الأسماء والأفعال بل بأمر ما أكثر ارتباطاً بين المسند إليه (الفاعل) البسيط والمسند البسيط (مثل: ضحك جون، أشرقت الشمس، الطيور تطير . . . الخ).

وعلى أيّة حال، لا يوضّح أرسطو الفرق بين الجمل والعبارات. فهو

مهتمّ أكثر بالتمييز بين الجملة أو العبارة وبين ما تحمله من معنى. لذا فهو يعرّف الكلام (غالبا ما يترجم خطأ إلى اللغة الإنكليزية إلى «جملة») بأنه «لفظ مفيد يحتوي هذا الجزء منه أو ذاك على معنى ـ أي إنه الشيء الذي يقال دون أن يعبّر عن حكم بالإثبات أو النفي».

(التفسير: الفصل الرابع)

ويؤكّد أرسطو أن «لكل كلام معنى رغم إنه ليس أداة للطبيعة ولكنه ـ كما لاحظنا ـ معتمد بالعرف». إلاّ إنه يستدرك قائلا «لا تسمّى كلّ أنواع الكلام أخباراً. إنّما تسمّى أخباراً فقط تلك التي تحتمل الصدق أو الكذب». وهنا يبدو واضحاً أن أرسطو يميل إلى التمييز بين عبارة ما مثل «لنذهب إلى أثينا» التي تعبّر عن رغبة فحسب وبين عبارة أخرى مثل «ذهبنا إلى أثينا» التي تفيد الإخبار. لذلك يجب ـ حسب رأيه ـ أن تكون إمّا صحيحة أو خاطئة. بيد إنه لا يجد مجالاً لتمييز الجملة على هذا النحو (كما في المثال: ذهبنا إلى أثينا)، بوصفها صيغة من المفردات التي هي ذاتها لا صحيحة ولا خطأ، ولكن من المحتمل أن يستعملها أناس مختلفون في مناسبات مختلفة لإطلاق التأكيدات التي ـ اعتماداً على الظروف القائمة ـ يمكن أن نحكم عليها بالصحّة أو الخطأ. ولعلّ واحدة من طرق التعبير عن ذلك في الاصطلاح المعاصر أن نقول إن أرسطو لا يرى ضرورة للتمييز بين الكلام على أنه جملة والكلام على أنه عبارة أو بين الكلام كونه نوعاً والكلام نموذجاً. وينبّه ذلك القارئ المعاصر على أهمّية الأمر إذ إن نصوص أرسطو مليئة بالأمثلة (أي إن الجمل التي توضع بين قوسين أو التي يكتبها المدرّس على اللوحة هي أمثلة فقط). ويفترض بالأمثلة اللغوية من هذا النوع أن تكون ذات مغزى (وإلاّ فلا طائل من ذكرها) ولكن هل تصبح عبارة «ذهبنا إلى أثينا» أكثر قبولاً إذا أضفينا على مفرداتها صفة الصدق أو الكذب عندما تكتب على اللوحة في قاعة الدرس، أو على عملية الكتابة ذاتها، أو على أيّ خبر يقصد من هذه الكلمات أن تعبّر عنه؟

لا يقيّد أرسطو مناقشته للكلمات باللغات التي تُعدّ أداة للمنطق. فهو يعتبر اللغة أداة للإقناع أيضاً والإقناع الأدبي بشكل خاص. وتطغى آراؤه هذه على رسائله في الخطابة وعلى كتابه في الشعر. وهذا الأخير يتضمّن آراء أرسطو المأثورة عن الاستعارة. كما يتضمّن ـ ولسوء الحظ ـ في النسخة التي وصلت إلينا، الكثير عن اللغة وقد تعرّض لكثير من التحريف. ومن بين الفصول الثلاثة من كتاب الشعر المخصّصة للملاحظات العامة عن اللغة، يُعنى الأوّل منها (الفصل التاسع عشر) بالفرق بين اللغة (البيان) والفكرة. وهنا يعرض أرسطو كيف يمكن للشاعر أن ينقل ما يدور في خلده عن شخصية خيالية.

تتبدّى فكرة الأشخاص في كلّ شيء تحقّقه لغتهم ـ وفي كلّ جهد لإثبات شيء أو نقضه ـ ولإثارة العواطف (الشفقة والخوف والغضب وما شابه) أو لتهويل الأشياء أو التقليل من شأنها. كما يجب أن ينحو أسلوبهم الفكري منحى أفعالهم نفسه، كلّما حاولوا إثارة الشفقة أو الرعب. أو لينظروا نظرة اهتمام أو تأمّل. والفرق الوحيد هو أن الفعل يخلق انطباعاً دون الحاجة إلى تفسير. بينما تحتاج الكلمة المنطوقة أن يقولها المتكلّم وأن تنجم عن لغته. إذاً فما هو فضل المتكلّم إذا ما بدت الأشياء في وضح النهار أبعد حتّى من أيّ شيء يقوله؟

(كتاب الشعر: الفصل التاسع عشر)

ويتطلّب السؤال الأخير بحثاً أكثر شمولاً: فما نفع الكلام لذاته إذا كنّا نستطيع التفاهم بالأفعال وحدها دون سند من الكلمات؟ من الواضح، إن الكلام يصبح فائضاً عن الحاجة. ولكن يبدو أن أرسطو لا يعتقد أن الأمر كذلك. ولهذه الفقرة أهمّية خاصة إذا ما اقترنت بالشرح الذي يقدّمه أرسطو في بداية كتابه التفسير، لأنّه هنا في كتاب الشعر يعالج السؤال نفسه بفارق واحد: أيّ إنه ينظر إلى مشكلة الشاعر في عرض السلوك البشري بالكلمات والأفعال التي ينسبها الشاعر إلى الشخصيات في القصيدة. ولا يمكن فهم

أهمّية هذه المسألة دون أن ندرك أن الشعر بالنسبة لأرسطو يعتمد المحاكاة بطبيعته، وعلاوة على ذلك، فهو الفن الوحيد الذي يعتمد على اللغة وحدها في المحاكاة. لذا نرى أن اللغة تتضاءل في الشعر - إذا صحّ التعبير - إلى جوهرها الوظيفي.

وينظر إلى جميع أنواع الشعر كالشعر الملحمي وشعر المأساة والملهاة والحماسة ومعظم العزف على القيثارة والمزامير على أنها أنماط من المحاكاة ولكنّها في الوقت ذاته تختلف من نوع إلى آخر في نواح ثلاث: إمّا من حيث الفرق في نوع وسيلتها، أو في مواضيعها أو في طريقة المحاكاة فيها.

ومثلما يستخدم البعض الشكل واللون وسيلةً، وهؤلاء يحاكون (إمّا بالفن أو بالممارسة المستمرّة) ويرسمون أشياء كثيرة بمساعدة الشكل واللون، يستخدم البعض الآخر الصوت في أنواع الفنون آنفة الذكر ويستخدم فيها جميعا الإيقاع واللغة واللحن كونها وسائل إمّا منفردة أو مجتمعة. فعند الجمع بين الإيقاع واللحن فقط تتكوّن وسيلة العزف على القيثارة أو المزامير أو أيّ من الفنون الأخرى التي لها مواصفات المزامير نفسها. ويستخدم الراقص الإيقاع وحده دون اللحن في محاكاته، لأن الراقص يمكن أن يمثّل الشخصيات المختلفة وما تفعله وما تعانيه هذه الشخصيات بالإيقاعات والحركات الجسدية. ويوجد فنّ آخر يعتمد على المحاكاة باستخدام اللغة وحدها دون اللحن، في النثر أو الشعر، وإن كان شعراً فهو يستخدم واحداً أو مجموعة من الأوزان الشعرية. ولا يعرف لهذا النوع من المحاكاة أيّ اسم إلى يومنا هذا.

(كتاب الشعر الفصل الأول)

ويستمرّ أرسطو في امتعاضه من الفهم الخاطئ الذي يطلق مصطلح «الشعر» على التراكيب الشعرية وهكذا يحجب المعيار الأكثر أهمّية، ألا وهو المحاكاة من خلال اللغة.

والغرض الأساسي من الكلام بالنسبة لأرسطو هو التعبير عما يدور

بخلد المتكلّم، ولكن يمكن التعبير عن ذلك من غير كلام بالإشارات والنظرات والحركات والإيماءات. . . الخ. إذاً ما هي العلاقة بين هذه الأنماط البديلة من التعبير؟ وممّا نقرأ في كتاب الشعر، يظهر أن الكلام والفعل على الدرجة نفسها من العلاقة بالفكرة، وهما نمطان من التعبير متساويان في الأهمّية. وكلاهما يبيّن ما هو داخلي أو ما يبقى مكتوماً وليس معلناً. ولكن في الوقت الذي يمكن لأفعال المرء أن تعبّر عن الأمل والخوف والشفقة والقبول والرفض . . . الخ، فضلاً عن الاستجابات الكثيرة للأحداث والظروف المستجدّة، يبدو أن الفعل عاجز عن امتلاك وسيلة للتعبير عن مقولة بسيطة. وهذا يتطلّب اللجوء إلى اللغة. وإذا افترضنا التفاهم بين البشر لا يتطلّب ذكر الحقائق (بالمقارنة مع نقل المواقف والعواطف والاستجابات) عند ذلك تصبح اللغة فائضة عن الحاجة فعلاً. وقد يستنتج المرء أن هذا يفسّر انشغال أرسطو الواضح باللغة كونها وسيلة لصياغة العبارات. (إذ إن ذلك هو الشيء الوحيد الذي تستطيع اللغة فعله والذي لا يستطيع التخاطب غير اللفظي أن يفعله).

ويميّز الفصل العشرون من كتاب الشعر بين ثمان وحدات من اللغة وهي الحرف والمقطع والعطف وأداة التعريف والاسم والفعل والصيغة المصرّفة والجملة. ويمثّل هذا التصنيف المشوّش يأس النقاد الذين أخذوا الموضوع بجدية بدلاً من رفضه لكونه زائفا وهكذا ينبغي أن يعامل. وتعجّ التعاريف والأمثلة المذكورة في الوحدات الثمانية بالمشاكل المتعدّدة الوجوه. وتبقى أهمّية التحليل برمّته لفن الشعر أو أساليبه غامضة جداً. ويمثّل الفصل الحادي والعشرون، الذي يحاول تصنيف الكلمات على أساس تركيبها واستخدامها ونوعها، ضرباً من التشويش وهو ناقص بالتأكيد في النسخة التي وصلت إلينا. لكنّه، على أيّة حال، يتضمّن تحليل أرسطو المشهور للاستعارة إذ إن هناك أسباباً نظرية (كما سيأتي ذكره) تدعونا لقبوله على أنه رصين.

الاستعارة تعني إعطاء الشيء اسماً يعود لشيء غيره إذ يتمّ نقل المعنى

إمّا من الجنس إلى النوع أو من النوع إلى النوع أو على أساس التناظر. ويتمثّل التحويل من الجنس الى النوع في قولنا «هنا تقف سفينتي» لأن ربط السفينة بالمرساة يعني الوقوف الخاص بشيء معين[3]. أمّا النقل من النوع الى الجنس فيتمثّل في قولنا «لقد قام عولس بعشرة آلاف عمل حميد»[4]. حيث إن الرقم عشرة آلاف يمثّل عدداً هائلاً وقد استعمل بدلاً من عبارة «عدد هائل» ذات الطبيعة التعميمية. أمّا النقل من النوع الى النوع فيتمثّل في عبارة «رسم الحياة بالبرونز» وفي عبارة «القطع بالبرونز الصلب» حيث يستخدم الشاعر لفظة «يرسم» بمعنى «يقطع» ولفظة « يقطع» بمعنى «يرسم» وكلا اللفظين يعني « قطع» الشيء[5]. أمّا النقل على أساس التناظر فهو ممكن عندما تتوفّر أربع عبارات مترابطة فيما بينها لدرجة أن علاقة العبارة الثانية نسبة إلى الأولى هي العلاقة نفسها بين الرابعة والثالثة حيث يمكن للمرء عندئذ أن يعوّض مجازاً العبارة الرابعة بدلاً من الثانية والعبارة الثانية بدلاً من الرابعة. ثم إنه غالباً ما تدعم هذه العبارات الاستعارة بأن تضيف إليها معنى ما بحيث تكون الكلمة المستعملة لأداء هذا المعنى ملائمة له. فمثلاً يكون الكأس في علاقته مع ديونيسيوس هو الدرع في علاقته مع آريز[6]. ويوصف الكأس مجازاً طبقاً لذلك بأنه درع ديونيسيوس ويوصف الدرع بأنه كأس آريز. أو لنأخذ مثالاً آخر: مثل الشيخوخة بالنسبة للحياة كمثل المساء بالنسبة لليوم

---

3. وردت هذه الاستعارة مرّتين في قصيدة الأوديسة لهوميروس.

4. أخذ هذا الاقتباس من قصيدة الإلياذة (2:272). عولس هو الاسم الروماني لاوديسيس وهو من أبرز الأبطال الإغريق (في الأسطورة الإغريقية) في حصار طروادة عرفت عنه شجاعته وفطنته. وكانت عودته إلى مملكته ايثاكي مليئة بالمغامرات فقد فيها جميع أصحابه ولم تعترف به زوجته بنيلوبي إلاّ بعد أن قتل جميع المتقدمين إليها. (المترجم)

5. يبدو المثال المذكور أعلاه غامضاً وربمّا اقتبس من امبيدوكليز (490–430 ق .م) وهو عالم وفيلسوف إغريقي يعتقد بأن العالم مكوّن من أربعة عناصر وهي الهواء والماء والنار والتراب التي تتحكّم فيها القوى المتضاربة للحب والكراهية. (المترجم)

6. ديونيسيوس إله الخمر يُقدّم عادة وهو يحمل كأساً وآريز هو إله الحرب يُقدّم عادة وهو يحمل درعاً.

وعلى هذا الأساس يصف المرء المساء بأنه «شيخوخة النهار»، أو إذا استخدمنا مصطلح امبيدوكليز[7]، فإن الشيخوخة هي مساء العمر أو غروب العمر. وقد لا تكون لهذه العبارات المترابطة بهذا الشكل أسماء خاصة بها عدا كونها جميعاً توصف مجازاً بالطريقة نفسها. ولذلك فإن نثر بذور الذرة يسمّى البذر. ولكن عندما نقول تنثر الشمس أشعّتها فليس لذلك اسم خاص به. وهذا الفعل العاري عن الاسم، على أيّة حال، يتّصل بموضوعه - وهو ضوء الشمس - بالدرجة نفسها التي يتّصل بها البذر ببذور الذرة. وهكذا نجد قول الشاعر[8] «بذر اللهب الذي خلقه الإله».

وهناك نوع آخر من الاستعارة المقيّدة، فعند إعطاء الشيء اسماً غريباً عنه فإن المرء يجرّده «بالإضافة السلبية» من واحدة من الخواص المرتبطة بالاسم الجديد بالفطرة. وكمثل على ذلك أن لا نسمّي الدرع «كأس آريز» كما في الحالة السابقة بل نسمّيه «الكأس الذي لا يحتوي خمراً».

(كتاب الشعر: الفصل الحادي والعشرون)

وهذا النص جدير بالاهتمام لعدّة أسباب، ليس أقلّها أهمّية احتمال كونه أوّل مثال رصين لنصّ أصيل من التحليل اللغوي التجريبي، أنجز استجابة لحاجة الى التماسك النظري. ولن يبدو أرسطو معتمداً على أيّ من الشروح الأوّلية في الاستعارة. وتنتظم الأمثلة التي يسوقها جميعاً من الأشعار التي أَلِفها. وباختصار، لقد حاول تفسير الحقيقة التي يمكن ملاحظتها في ضوء الاستخدام الشعري، وقد نجد أحياناً مفردات مفهومة تماماً حتّى عندما لا تستعمل ضمن معانيها المألوفة. ولأنّ أرسطو متمسّك بالعرف، فإن من المؤكّد أنه يرى في ذلك دليلاً مضاداً محتملاً لنظريته في اللغة ولذلك فهو يحاول تفسير الحقيقة ببناء نظرية في النقل الدلالي. لذلك يدّعي أنه يمكن أن

7. إن هذا الاقتباس المأخوذ من امبروكليز مفقود.
8. الشاعر المشار إليه أعلاه شاعر مجهول.

تتحوّل المعاني من كلمة إلى أخرى دون تأسيس تقليد خاص، شريطة أن أنماطاً معيّنة ومحدّدة من العلاقات تنتظم هذه الكلمات موضوع البحث. وهو يفلح في عمل ذلك بأن يختزل الاستعارات جميعاً ويجعلها معتمدة إمّا على العلاقة بين النوع والجنس أو على العلاقة التناسبية. ولا يهمّنا هنا إذا كان هذا الاختزال ناجحاً أم لا. إذ إن ما أعقب ذلك من تأريخ طويل للجدل في الاستعارة حتى يومنا هذا يوحي ـ في الأقلّ ـ بأن اختزال أرسطو قابل للدحض. ولعلّ ما يخدم أغراضنا الحاليّة هو أن ندرس فيما إذا كانت نظرية أرسطو، حتى وإن نجحت في تغطية جميع ضروب الاستعارة الرصينة، لا تتعارض رغم ذلك مع تفسيره التقليدي والجوهري للمعنى.

وهذا يعود بنا ثانية إلى النظرية المعروضة في بداية كتاب التفسير حيث اتّخذ أرسطو موقفاً مختلفاً عن موقف أفلاطون في ناحيتين. الأولى: أنه نبذ الصيغ الأفلاطونية الراسخة على أنها المصدر الوحيد للمعرفة والمعاني وافترض بأن العالم الواقعي الملموس كما نفهمه من خلال حواسّنا هو الذي يمدّنا بالأمثلة عن الأشياء التي نتحدّث عنها. بيد أنه يعتقد إن العلاقة بين الكلمات والعالم الواقعي غير مباشرة، إذ يصبح العقل البشري وسيطا لفهم هذه العلاقة. والثانية: رغم إن أرسطو يتّفق مع أفلاطون بأن العقل يخزن صور الأشياء التي نفهمها، فإنه لا يتّفق معه بأن هناك علاقة محاكاة بين هذه الصور والكلمات التي تمثّلها. وهذا النوع الأخير من العلاقة تقليدي صرف. لذا يعتقد أرسطو: (1) أن الكون هو ذاته لدى جميع الناس، (2) أن التصوّر الذهني للكون هو ذاته لدى جميع الناس، ولكن (3) ليست اللغة هي ذاتها عند الجميع لكونها أعرافاً وتقاليد، وتختلف التقاليد باختلاف المجتمعات .

وهذا يعني أن الناس يفهمون كلام بعضهم بعضاً إذا ـ وهذا شرط مهمّ ـ أسّسوا كلامهم على التقاليد نفسها. وطالما إن فهم الجميع للكون واحد لذا يصبح الفرق فقط في التقاليد اللفظية التي يمكن أن تمنع التفاهم على مستوى عالمي. ولا يوجد حاجز أو مصدر إعاقة آخر. لذلك فإن الطبيعة التقليدية

للغة ـ كما يرى أرسطو ـ هي التي تفسّر في آن واحد لماذا نفهم الذين يتكلّمون لغتنا ولا نفهم الذين يتكلّمون لغة أجنبية، حتّى ولو كان كلامهم صحيحاً وذا معنى؟ من الواضح أن أرسطو يفترض سلفاً أن التفاهم يتمّ عبر الأذهان، وباختصار فإن الكلمات تنقل الأفكار من ذهن شخص إلى آخر لأن الكلمات مرتبطة ـ إلى حدّ ما ـ بالأفكار نفسها في ذهن كلّ منهما. وهذا هو بالضبط دور التقليد، أي أن نوجد الترابط بين الكلمات والأفكار في ذهن المرء. وكما يخبرنا كتاب التفسير، فالكلمات هي علامات أو رموز «لانفعالات الروح» (أي ما هو مخزون في الذهن). بينما لا تُعدّ «انفعالات الروح» علامات أو رموزاً للأشياء الموجودة في العالم الواقعي، ولكنّها نسخٌ عن تلك الأشياء (رغم أنها نسخ طبيعية إلاّ أنها متطابقة عند جميع أبناء الجنس البشري). وهكذا يقسّم أرسطو السلسلة التي تربط الكلمات بالعالم إلى قسمين: القسم الذي يضمّ العمليات الطبيعية والكونية (وبذلك يتمّ ربط الكون بالتصوّرات الذهنية لدينا عنه بوساطة مداركنا الحسّية)، والقسم الثاني الذي يضمّ العمليات التقليدية غير الكونية التي تربط تصوّرنا الذهني باللغة.

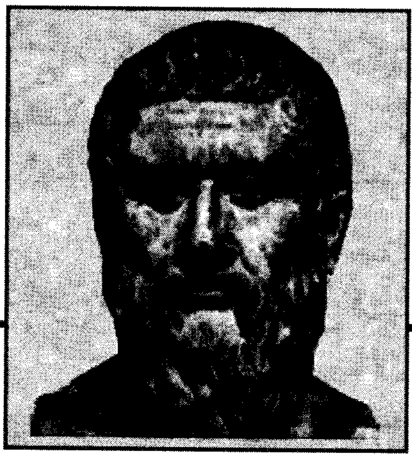
والاستعارة ظاهرة تهدّد هذه الصورة للسبب الآتي: إذ لن يحتاج الشاعر الى إعطائنا أيّ إنذار مسبق عندما يعمد الى استخدام المفردة مجازاً. ومع ذلك عندما يشير الى «درع ديونيسيوس» نفهم أن المفردة المقصودة هي الكأس. ويصبح المنهج التقليدي المجرّد في متاهة عند محاولته تفسير ذلك، لأنه ليس هناك عرف أو تقليد يربط بين كلمة درع والكأس. ولذلك يضطرّ الشخص التقليدي المتزمت، كما يبدو، إلى الادّعاء أنه يمكن تأسيس تقليد بذاته بالإشارة إلى كأس ديونيسيوس على أنه درع وهكذا تُعطى كلمة درع معنى جديداً. بيد أن هذا التفسير للمسألة غير معقول كما إنه الانحدار الذاتي للتقليدية في خضم هذا الجدل. حيث يُصنّف أيُّ استعمال جديد لكلمة ما تلقائياً على أنه ضرب من التقليد.

ويحاول أرسطو أن يتجنّب ذلك بإصراره أن نقل المعنى يصبح ممكناً

عندما تترسّخ بعض العلاقات الفكرية بين المفردات المشمولة بالنقل[9]. ولكن حتّى هذا التنازل يضعف موقف التقليديين ويظهر ذلك الضعف في موضعين. الأوّل: العلاقات الفكرية التي نعتمدها في تحقيق الاستعارة هي ذاتها غير تقليدية، وهذا يعني، أن أحداً لم يؤسّس عرفاً لغوياً عامّاً يمكن بوساطته نقل المعنى من مفردة النوع إلى مفردة الجنس التي تقابلها. لذا يجب أن تكون الآلية المستخدمة ذات نمط طبيعي وغير تقليدي من نوع ما. والثاني: إذا كان نقل المعاني يتطلّب مثل هذه العلاقات المتشعّبة والمتداخلة كعلاقة النوع بالجنس، فمن الصعب أن نقول إن التقليدية تعطي تفسيراً مقنعاً لكيفية فهمنا لبعضنا بعضاً. بمعنى آخر، إذا كانت كلمة حصان لا تعني حصاناً فقط بل تمثّل أيّا من المعاني الكثيرة الأخرى التي تقع ضمن العلاقة المجازية لمفردة حصان، أو حصان معيّن، فإن ذلك مناهض لقولنا إن كلمة حصان لا تدلّ على معناها التقليدي حسب وإنّما لها معان كثيرة أخرى غير تقليدية. وتصبح الكيفية التي يقرّر بها المستمعون اختيار أيّ من المعاني ضمن هذه المجموعة الوافرة من المعاني مشكلة. ولم يعط أرسطو تفسيراً لمعرفتنا فيما إذا كانت الكلمة المستعملة ذات معنى منقول (مجازي) أوْ لا.

ولم تكن هذه المشاكل ـ في نهاية المطاف ـ مصدر قلق لتلاميذ أرسطو وأتباعه. وذلك لأنهم، مثل أرسطو، فشلوا في أدراك المدى الذي تُعدّ معه الاستعارة ببساطة مثالاً واحداً لظاهرة أكثر شمولاً في اللغة. وهذه الظاهرة الأكثر شمولاً ـ التي فشلت التقليدية في إعطائها تفسيرا مقنعا ـ هي التناظر.

9. رغم أن أرسطو نفسه لا يصف هذا النوع من النقل بالنقل الدلالي، لكن هذا هو الأثر الناجم كما يظهر واضحا من الأمثلة التالية: أرجل المنضدة وسفح الجبل، والكلمة المستعارة هنا هي كلمة قدم باللغة الإنجليزية (foot)، حيث أصبحت الاستعارة قائمة في الاستعمال الشائع كمعنى مألوف.



الفصل الثالث

الإنجيل وأصل اللغات واختلافها

لقد خلق الرب من الأرض كل حيوان في الحقل، وكل طائر في الجو، ثم عرضها على آدم (عليه السلام) ليرى ماذا يسمّيها، وكل اسم أطلقه آدم على أي كائن حي أصبح ذلك اسمه فيما بعد، ثم منح آدم الأسماء لجميع الأنعام، والطيور في الجوّ ولكل حيوان في الحقل.

(سفر التكوين: الكتاب الثاني ص 19 ـ 20)

لم تتوفّر حتّى الآن دراسة دقيقة عن تأثير الإنجيل في علم اللغة في الغرب ولا بدّ أن يكون ذلك الباحث الذي سيقوم بمثل هذه الدراسة جريئاً. وليس من شك أن آراء الإنجيل في موضوع اللغة بقيت لعدّة قرون تحدّد نوع الأسئلة ـ وكذلك طبيعة الأجوبة ـ التي كانت تعدّ مشروعة. ولعلّ الإشارة إلى أصل اللغات الأكثر انتشارا في التقليد الغربي هي القصّة المذكورة في الكتاب الثاني من سفر التكوين عن تسمية الحيوانات بأسمائها.

ومن المفيد أن نقارن بين هذه القصّة وتلك التي يذكرها أفلاطون في كتابه «كراتيليس» حيث يتحدّث سقراط عن مانح الأسماء الأسطوري الذي

اخترع الأسماء. وتدور الأساطير على أصل اللغات في الكثير من الحضارات، وتبدو ذات فائدة لكونها توضّح الافتراضات الراسخة التي تتعلّق بقدرة الإنسان على الكلام. وليست قصّة الإنجيل استثناءً من ذلك .

والنقطة الأولى التي يجب ملاحظتها هي الافتراض الموجود في سفر التكوين، كما في كتاب «كراتيليس»، أن الأسماء الأولى قد ابتدعت، وهذا لا يمثّل الاعتقاد السائد على الإطلاق. ونجد في التقليد اللغوي الهندي أن من بين المواضيع التي اختلف فيها النحاة السنسكريتيون كان هذا السؤال في حدّ ذاته: هل خلقت الكلمات أو لا؟ بيد أن هذا السؤال لم يظهر إطلاقاً لا في المحاورات الإغريقية القديمة ولا العبرية، وغالباً ما يكون الافتراض القائم أن اللغة نتاج عمل إبداعي من نوع ما، وأن ليس للكلمات وجود مستقلّ على أنها أشياء طبيعية. وهكذا يبدأ البحث مباشرة بالتركيز على الأسئلة الآتية: مَنْ صاغ الكلمات الأولى؟ وكيف؟ ولماذا؟. وهذا لا يدع مجالاً للمناقشة فيما إذا كان ذلك السؤال الأساس عن أصل اللغة قد طرح بشكل صحيح.

ونجد الجواب الذي يعطيه سفر التكوين على هذا السؤال حول أصل اللغة أكثر وضوحا في نواحٍ كثيرة من ذلك الذي نحصل عليه من أفلاطون. فليس من الواضح إطلاقا إذا ما كان مانح الأسماء الإغريقي رجلاً حكيماً أو كياناً مقدساً، ولكن قصّة الإنجيل لا تدع مجالاً للشك في أن اللغة من أصل إنساني وقد بدأت مع الإنسان الأوّل: آدم (عليه السلام). وليس في الإنجيل أيّة مشاكل من النوع الموجود في مناظرات أفلاطون، فليس هناك شكّ أنّ آدم أطلق الأسماء على الحيوانات بشكل دقيق، بل على العكس من ذلك، يبدو أنّ ما يخبرنا به الإنجيل يعني ضمناً أنه بغض النظر أن لكلّ حيوان، بالطبيعة اسماً صحيحاً يحيل إليه فإن ذلك الحيوان لم يكن له اسم إطلاقا حتى قام آدم بوحي من الله تعالى بمنح ذلك الحيوان اسماً. وطبقاً إلى ما يذكره كاتب سفر التكوين فإن الله تعالى لم يرفض إطلاقا الأسماء التي

منحها آدم لأيٍّ من الحيوانات ولم يعنّفه لإعطاء اسم غير دقيق لهذه الحيوانات ولم يفضّل بعض الأسماء على بعضها الآخر. ومن الواضح لم يكن ذلك اختباراً ابتكره الخالق لكي يتأكّد إذا كان آدم يتعرّف على الأسماء بشكل صحيح. على العكس من ذلك «ومهما أطلق آدم على كل كائن حي من اسم، أصبح ذلك اسمه من ذلك الوقت». فالأسماء مبتدعة إذاً بقرار إنساني يخصّ إطلاق الأسماء على الأشياء .

وقد يبدو ذلك كأنّه تأييد للموقف الذي اتّخذه هيرموجينيز الذي يعتقد أن «أيّ اسم تطلقه على شيء ما هو اسمه الصحيح». على أية حال قد تبدو هذه محاولة لإلصاق التناقض في القصّة التي يذكرها الإنجيل رغم انعدام مثل هذا التناقض. والمسألة التي يدور عليها جدل كراتيليس في مناظرات أفلاطون هي أن هناك روابط طبيعية بين الكلمات والأشياء التي تتخطّى لغات معيّنة، بينما لا توجد لغات معيّنة في نص القصّة في الإنجيل لكي يتمّ تجاوزها. فنحن حاضرون عند ولادة اللغة ذاتها، حتى أعطيت الحيوانات التي بلا أسماء أسماءً أوّل مرّة. ولن يبرز بعد احتمال أن يكون لنفس المخلوق أسماء مختلفة في لغات شتّى. إذ يعود ذلك إلى مرحلة متأخّرة في التاريخ اللغوي التي تُعالج فيما بعد في الإنجيل بقصّة بابل .

ولسوء الحظ أن ما لم يخبرنا به سفر التكوين تلك المعلومات التي قد تنهي الجدل بين كراتيليس وهيرموجينيز: أي ما يتعلّق بمبدأ التسمية الذي تبنّاه آدم في تسمية الحيوانات. هل أطلق آدم على الحيوانات أوّل اسم تبادر إلى ذهنه؟ وإذا صحّ ذلك، فإنه يمكن أن يعدّ تأييداً لهيرموجينز. أو هل حاول آدم أن يختار بانتظام اسماً مناسباً لكل حيوان؟ إذا صحّ ذلك، فإنه يمكن أن يكون تأييداً لكراتيليس ولكن رواية الإنجيل لا توفّر لنا المعلومات عن ذلك الأمر ولم يمنع ذلك الباحثين المتأخّرين من التأمّل بدقّة في الطريقة التي أطلق بها آدم الأسماء على الحيوانات.

وطبقا إلى رأي لايبنيز (1646 ـ 1716) لا بدّ أن آدم قد أطلق الأسماء

على الحيوانات على أساس من التناظر الطبيعي بين الصوت والاسم والانطباع الذهني الذي يولّده فهمه لذلك الحيوان المقصود (آرسليف: 1982 ص91) وهذه النظرية في التناسب الطبيعي (الملاءمة الطبيعية) مختلفة عن تلك التي يقدّمها سقراط في كتاب أفلاطون «كراتيليس». ومن ناحية أخرى يعتقد لوك (1632 ـ 1704) أنّ آدم (عليه السلام) كان حرّاً في فرض الأسماء بشكل اعتباطي تماما بالأسلوب نفسه الذي يدّعيه هيرموجينيز. وقد أجرى تحسينات على رواية سفر التكوين تخيّل فيها مشاهد يقوم آدم فيها بسبك عدّة كلمات جديدة. اثنتان من هذه الكلمات تشير إلى الأفكار المجرّدة (الغيرة والزنا). ويقابل لوك هذه الحالات مع ما يحدث عندما يطلب آدم (عليه السلام) ليسمّي قطعة من معدن جلبها أحد أولاده.

بينما كان أحد أولاد آدم (عليه السلام) يتجوّل في الجبال لمع معدن برّاق فأسر ذلك ناظريه ثم جلبه إلى البيت إلى آدم حيث وجده بعد فحصه صلباً ولونه أصفر برّاق ووزنه ثقيل جداً. وربّما تكون هذه أوّل الأمر جميع المواصفات التي لحظها فيه ثم يلخّص هذه الفكرة المعقّدة التي تتضمّن مادّة لها صفرة برّاقة خاصة ولها وزن عظيم جداً نسبةً إلى حجمها فقد أطلق عليه اسم (الذهب) لكي يسمّي جميع المواد التي لها الخواص الدقيقة نفسها ويعلّمها. ومن الواضح الآن أنه في هذه الحالة قد تصرّف بشكل مختلف تماماً عن فعله من قبل عندما ابتكر تلك الأفكار التي لها أشكال مختلفة والتي أطلق عليها (الغيرة والزنا). لأنه عند ذلك كان يضع الأفكار مع بعضها بعضاً حسب خياله فقط وليس طبقاً إلى وجود أي شيء آخر، إذ كان يعطيها أسماء ليسمّي كل الأشياء التي تتّفق مع الأفكار المجرّدة التي لديه دون ما اعتبار لوجود مثل ذلك الشيء أو عدمه، وكان ذلك المعيار من صنعه هو، ولكنّه يتّخذ مسلكاً معاكساً تماماً في تكوين فكرته عن تلك المادّة الجديدة فإن لديه هنا معياراً من صنع الطبيعة. لذا فهو قادر على تمثيل ذلك لنفسه بالفكرة التي لديه عن تلك المادّة حتّى عندما تكون تلك المادّة غير حاضرة

فهو يضيف فكرة صعبة إلى فكرته المعقّدة الأولى ولكن ما لديه من فهم عن الشيء يتكوّن من الشيء نفسه ويكون حذراً لكي تكون فكرته مناسبة جداً للنموذج الأعلى ويقصد أن يشير الاسم إلى فكرة ما مناسبة جداً.

(لوك 1706: الكتاب الثالث، الفصل السادس، القسم 46)

سوف نناقش نظرية لوك عن الأفكار في فصل مستقلّ لاحقاً. إن ما يمكن ملاحظته هنا هو افتراض لوك أن آدم لم يمتلك أية معلومات خاصة يعتمد عليها في إعطاء الأسماء، ولكنه اعتمد فقط على أحاسيسه الإنسانية (في حالة المواد الملموسة) أو على أفكاره الخاصة (في حالة الأسماء المجرّدة). وبخلاف لوك، على أية حالة، افترض الكثيرون أنه طالما أن رواية الإنجيل تضع تسمية الحيوانات قبل هبوط آدم إلى الأرض، فإن هذه الأسماء الأصلية لا بدّ أن تكون الأسماء الحقيقية للمخلوقات موضوع البحث. وقد انتشرت في القرنين السابع عشر والثامن عشر فكرة إعادة اكتشاف اللغة الأولى التي نطق بها آدم لتكشف عن حقائق عن عالم الطبيعة أغفلت مدّة طويلة.

توجد بين مانح الأسماء لدى آدم وذلك الذي لدى أفلاطون مسألتان متشابهتان في الأقلّ وهما جديرتان بالتأمّل. أوّلا وقبل كلّ شيء، يعامل كلا المخترعيْن مهمّتهما على أنها تحديد الأسماء للأشياء الموجودة أصلاً في الكون. فالشيء الذي يراد تسميته موجود أصلاً. وأن الله تعالى يعرض على آدم الحيوانات التي خلقها قبلاً والتي ما تزال حتىّ تلك اللحظة من غير أسماء. بينما يصوّر مانح الأسماء لدى أفلاطون على أنه يختار الأسماء المناسبة لفظياً لمحاكاة الأشياء والعمليات الطبيعية الكثيرة التي تعدّ مألوفة لديه مسبقاً. ولا توجد حالة واحدة يقوم فيها أي منهما باختراع اسم لشيء لم يكن موجوداً بعد. ولا تتطلّب عملية التسمية خلق أي شيء غير الاسم، فهذه العملية تترك العالم كما كان عليه تماما قبل اختراع الأسماء وحسب هذا

الفهم للتسمية تبرز فكرتان مرتبطتان ارتباطاً وثيقاً لا بدّ من التمييز بينهما:

(1) أسبقية الشيء الذي يطلق عليه الاسم، إذ يمكن للأشياء أن تكون موجودة من دون الأسماء وليس العكس، (2) استقلال الاسم عن الشيء: فالأسماء لا تغيّر أي شيء لأن الحقيقة كاملة أصلاً من دون الأسماء.

وتشكّل هاتان الفكرتان مصدراً مهماً لتأييد المبدأ اللغوي الذي يسمّى أحيانا (علم التسمية) أو كما في صيغتها الأكثر شيوعا «البدائلية». ويستند هذا المبدأ على الافتراض القائل أن الكلمات التي نستعملها هي بمثابة بدائل صوتية للمعاني، والمعنى هو ما تشير إليه الكلمة. وهكذا تصبح الكلمات زائدة إذا ما توفّرت طرق أخرى لنقل المعنى. فمثلا لا يحتاج المسافر إلى بلد أجنبي إلى تعلّم أسماء الفواكه والخضر ما أمكن ذلك، إذ عندما يقوم بالتسّوق في السوق يمكنه فقط الإشارة بإصبعه إلى الفواكه والخضر التي يحتاجها، وليس الاسم سوى بديل للإشارة المباشرة إلى الشيء نفسه. وهكذا لن تكون هناك حاجة إلى اللغة إطلاقاً إذا أصبح بإمكان البشر أن يشيروا دائما إلى ما يحتاجونه، أو أن ينقلوا أفكارهم بالتخاطر من ذهن شخص إلى آخر.

ونجد هذا الرأي «البدائلي» في اللغة، وهو كامن في رواية الإنجيل عن نشاطات آدم كونه أوّل من وضع الأسماء، معبّراً عنه بشكل معلن في تعريف أرسطو للكلمات على أنها إشارات أو رموز لانطباعاتنا الذهنية عن العالم الخارجي (ينظر الفصل الثاني). ويبقى مبدأ البدائلية مستتراً في التفسيرات الغربية الأولى لكيفية تعلّم الطفل اللغة الأم. ولعلّ أكثر هذه التفسيرات شيوعاً ذلك الذي يقدّمه القدّيس أوغسطين[1] في القرن الرابع الميلادي. وطبقا إلى آراء أوغسطين فإن أهمّية الكلمات الأولى التي انبثقت لديه وهو طفل تبرز بالطريقة الآتية:

---

1. القديس أوغسطين (354-430 ب.م) واحد من آباء الكنيسة المسيحية له أعمق الأثر في اللاهوت الكاثوليكي والبروتستانتي ومن أهمّ أعماله "الاعترافات".

عندما كان والداي يطلقان اسما على شيء ما، وبعد ذلك ينتقيان الأشياء، كنت أرى ذلك وأفهم أن الشيء يسمّى حسب الصوت الذي يطلقانه عندما يقصدان أن يشيرا إليه. وكانا يوضّحان قصدهما بالحركات الجسدية، كما كانت اللغة الطبيعية لدى جميع الشعوب مثل تعبير الوجه وحركة العيون وحركة أجزاء أخرى من الجسم ونبرة الصوت التي تعبّر عن الحالة الذهنية في البحث عن شيء أو التملّك والرفض أو تجنّب شيء ما. وهكذا، كلّما سمعت كلمات تستخدم باستمرار في مكانها المناسب في جمل مختلفة، كنت أتعلّم تدريجياً كيف أفهم الأشياء التي تشير إليها تلك الكلمات، وبعد أن مرّنت فمي على تشكيل هذه الإشارات، بدأت أستخدمها في التعبير عن رغباتي الخاصة.

(الاعترافات: الفصل الأول، القسم الثامن)

ويبدو واضحاً أن رواية أوغسطين التاريخية لتجربته هذه مدينة بشكل كبير لكلّ من الإنجيل وأرسطو. وقد يبدو ما يقوله غير مفهوم من دون الافتراض الأساس القائل إن الوظيفة الأولى للكلمات هي الإشارة إلى الأشياء الموجودة في العالم الخارجي التي نفهمها عن طريق حواسّنا الخارجية كالبصر واللمس . . . الخ. ولا يكتب أوغسطين ضمن التقليد البدائلي فحسب وإنّما يتوسّع فيه؛ لأن أوغسطين لا يدرك أي فرق بين الأنواع المختلفة من الكلمات، كما أشار فتجنشتاين[2] فيما بعد (فتجنشتاين، 1953 : ص1). ولا تأخذ الصورة التي يرسمها أوغسطين بنظر الاعتبار الحقيقة القائلة أن كلمات عدّة نستعملها ليس لها أشياء تقابلها يمكننا الإشارة إليها

2. لودفيك جوزيف يوهان فتجنشتاين 1889-1951 فيلسوف بريطاني ولد في النمسا. بعد أن درس مع برتراند رسل كتب كتاب "رسالة في المنطق والفلسفة" (1921) يستكشف فيه العلاقة بين اللغة والعالم. وفي كتابه "أبحاث فلسفية" (1953) درس الاستعمالات اللغوية الكثيرة التي يمكن استخدام تعبيرات فلسفية متنوّعة فيها. كان له تأثير كبير في المدرسة الإيجابية المنطقية. (المترجم)

على أنها الأشياء التي تعبّر عنها تلك الكلمات. ولا يوضّح سفر التكوين أصل أي من الكلمات سوى أسماء الأنواع المختلفة من الحيوانات والطيور. وتوجد فجوة تستحق التوضيح بين استعمال مثل هذه الأسماء واستعمال الجمل لم تفلح كلّ من رواية الإنجيل أو رواية أوغسطين في ردمها.

ويبدو قدم التفسير البدائلي لتعلّم اللغة في التقليد الغربي واضحاً. ومن المفيد مقارنة بداية نسخة القديس أوغسطين مع تلك التي يقدّمها برتراند رسل في عام 1927. كتب رسل يقول:

إذا كنت دائما تقول «قنينة» عندما تعطي طفلاً قنينة الرضاعة فسوف يستجيب حالاً لكلمة قنينة ضمن حدود كما استجاب قبلاً لكلمة «قنينة» دائما ... وعندما ينشأ الترابط، يقول الأبوان إن الطفل يفهم كلمة قنينة أو يعرف ما تعنيه الكلمة. وليس للكلمة طبعا جميع المؤثّرات التي تحدثها القنينة الفعلية نفسها. إذ لن تحدث جذباً، أو تغذّي الطفل أو ترتطم برأسه. والمؤثّرات المشتركة بين الكلمة والشيء الذي تشير إليه هي تلك التي تعتمد على قانون العلاقة أو «الأفعال الانعكاسية المشروطة» أو «ردود الفعل المكتسبة».

(رسل، 1927: ص51 ـ 52)

ويعتمد هذا التفسير على الفرضية نفسها في الإنجيل تماماً كما هو الحال مع أوغسطين، أي إن المفتاح الرئيس في تعلّم اللغة هو إدراك أن الأشياء لها أسماء. والفرق الرئيس بين أوغسطين ورسل هو أن أوغسطين يصوّر الطفل على أنه يستنبط ذلك بعملية استنتاج، بينما يختار رسل تفسيراً سلوكياً للكيفية التي تصبح فيها الكلمة بديلاً صوتياً للشيء نفسه.

والتشابه الثاني بين مانح الأسماء لدى آدم وذلك الذي لدى أفلاطون يعتمد على هذا السؤال «ما الغرض من الأسماء؟». في كلتا الروايتين لم تبتدع الأسماء بسبب وجود حاجة مسبقة إلى هذه الكلمات لغرض التفاهم

والتواصل. عندما يطلق آدم اسماً على الحيوانات فهو الإنسان الوحيد الموجود على قيد الحياة، إذ لم تخلق حوّاء بعد من ضلع آدم، ولا يعلم آدم أنه ستكون له شريكة في الحياة. وبالمثل، عندما يناقش سقراط نشاطات مانح الأسماء، فلا يوجد اقتراح أن عليه أن يستنبط الأسماء التي يمكن لأقرانه فهمها بيسر، أو أن يأخذ المنفعة الاجتماعية بنظر الاعتبار. والنتيجة في الحالتين هي أن اختراع الأسماء يقدّم على أنه شيء يحدث بشكل مستقلّ عن أي سياق اجتماعي، أي اعتبار لما يجب تسميته، أو كيف يجب أن تستعمل الأسماء عند اختراعها. وهكذا تعامل مسألة اللغة على أنها منفصلة تماماً عن موضوع استعمال اللغة منذ البداية الأولى. وتبرز الأسئلة عن استعمال اللغة فقط عندما تصبح الكلمات متوفّرة أصلاً للبشر لغرض استعمالها.

ولهذا التفسير مضامين بعيدة الأثر من وجوه عدّة. ففي حالة آدم، من الواضح أن الله تعالى لا يشعر بالحاجة إلى أن يفسّر لآدم ما الأسماء؟ حتى ولو أنها لا تخدم غرضاً مباشراً لوجود آدم في جنّة عدن. وبمعنى آخر، يفهم منح الأسماء لدى آدم على أنه ممارسة عفوية لملكة طبيعية، يفترض أنها منحت له عند خلقه. ولا بدّ من افتراض وجود شيء مشابه لمانح الأسماء لدى أفلاطون طالما أن السؤال لن يطرح عن سبب مباشرة مانح الأسماء اختراع الأسماء في المقام الأول، أو كيف يفهم ما الاسم؟ وباستخدام هذا الافتراض الطبيعي لقدرة البشر أو نزوعهم إلى التسمية يصبح مفهوماً أن الأساس المنطقي للأسماء يجب أن يتحوّل إلى بحث عن الإجابة لسؤالين أساسين: 1. ما الشيء الذي يمثّله الاسم؟ 2. لماذا يدلّ الاسم على ذلك الشيء وليس على شيء آخر؟ (هذه هي النقطة التي تبدأ عندها تماماً المناقشة في مناظرة أفلاطون). وهناك لازمة لا تقلّ أهمّية. هي أن اللغة تعد شيئاً يتأصّل قبل نشوء المجتمع، وتجعل التفاهم الاجتماعي ممكناً، وليس كشيء ينشأ استجابة لحاجات اجتماعية وأن يفسّر طبقا إلى الكيفية التي تستطيع اللغة فيها أن تشبع هذه الحاجات.

وأخيراً فإن كلاً من سفر التكوين وأفلاطون يقدّم تفسيرات لأصل الأسماء التي، إذا صحت، قد تقود المرء إلى الافتراض بأنه كانت هنالك لغة واحدة فقط موجودة منذ بداية الخليقة، وهي اللغة نفسها لدى جميع البشر، ومع ذلك من الواضح أن كلاً من اليهود والإغريق كانوا مدركين للتنوّع أو الاختلاف الحقيقي للغات البشر، وصعوبة فهم هذه اللغات لدى الشعوب الأخرى. نتيجة لذلك، تنشأ الحاجة لتفسير هذا التباين ـ في كلا التقليدين الفكريين في اللغة ـ بإيجاد نظرية تفسّر كيف أن مجتمعاً ينطق بلغة واحدة أصبح متعدّد اللغات. وتلك هي المهمة التفسيرية التي يتبنّاها الإنجيل وعلى وجه التحديد في رواية برج بابل.

كان جميع الناس يتحدّثون بلغة واحدة ولهجة واحدة، ولكن يذكر أنه عندما رحلوا عن الشرق وجدوا سهلاً في بلاد سومر، فاستقرّوا فيه. وأخذوا يقولون لبعضهم بعضاً: «هيّا بنا نصنع الآجر ثم نجعله فخاراً». وأصبح لديهم الآجر بدلاً من الحجر، والطين بدلاً من الجص. ثم قالوا: «هيّا بنا نبني لنا مدينة وبرجاً تصل قمّته إلى السماء، ثمّ لنخترع اسماً، لئلا نتفرّق خارج المدينة على وجه الأرض الفسيحة». ثم نزل الربّ إلى الأرض ليرى المدينة والبرج التي بناهما أبناء الرجال. وقال الربّ: «اعلموا أن الناس أمّة واحدة، وأن لغتهم واحدة، وهذا ما بدءوا بعمله، ولا يمنع عنهم أي شيء عزموا على فعله. هيّا بنا ننزل ونربك لغتهم هناك، حتى لا يفهم أحدهم الآخر». وهكذا فرّقهم الرب خارج المدينة منذ ذلك الوقت على وجه البسيطة بأكملها. ثم غادروا ليقوموا ببناء المدينة. وهكذا سمّيت بابل لأن الرب أربك لغة أهل الأرض، ومنذ ذلك الوقت فرّقهم الرب خارج المدينة على وجه البسيطة بأكملها.

(سفر التكوين: الفصل الثاني ص1 ـ 9)

تبدو هذه القصّة في ظاهرها كأنها مختلقة لتفسير سبب تسمية مكان

معيّن باسم «بابل». وتختلط الأساطير من كل قارّات العالم في مثل هذه القصص، ويصبح السؤال «لماذا يُسمّى الشيء كذا وكذا؟» سؤالاً بدائياً جدا ضمن الوعي اللغوي الإنساني. ويعتمد التفسير - في هذه الحالة - حسب علم أصول المفردات على الفعل في اللغة العبرية «بغْلَلَ» بمعنى بعثر، حيث اشتُقّ منه - على سبيل الفرض - اسم بابل. على أيّة حال، لقد رأى المفسّرون المتبحّرون في الإنجيل هذه القصة - كما هي الحال بالنسبة لرواية آدم وتسميته الحيوانات - على أنها أسطورة تختص بدراسة الأسباب، وفي الواقع، حسب ما يقول بعضهم، فهذه القصّة تمثّل خلطاً بين أسطورتين منفصلتين أصلاً: أوّلهما أسطورة سبي اليهود والثانية أسطورة اللغة وقد اختلطتا مع بعضهما. وبغض النظر عن صحّة هذا التفسير أو عدم صحّته، فإن الأمر الذي أخفق المفسّرون في إدراكه هو أنه إذا كان برج بابل أسطورة سببية، فهي أسطورة دقيقة جدّاً، لأنها تستخدم اسماً واحداً (الاسم نفسه) وهو بابل، الذي يعني الإرباك، كذريعة لتقديم تفسير عام للإرباك أو التنوّع في الأسماء. إذاً إمّا أنه كان هناك مكان يدعى بابل، حيث يفسّر اسمه تقليدياً بالطريقة في أعلاه، وإلاّ فإن الرواية ملفّقة برمّتها، ومهما يكن الأمر، فإن صانع الأسطورة السببية يتمتّع بروح الدعابة. وعند تفسير أصل اسم واحد فقط يصبح حجّة يعلّق عليها التفسير الذي يعلّمنا في واقع الأمر بأن ليس هناك تفسير للأسماء المختلفة التي تطلق على الأشياء سوى «إرادة الربّ في خلق الإرباك».

والأمر الذي عجز مفسرو الإنجيل عن فهمه هو الربط بين برج بابل وتسمية آدم للحيوانات. وإذا ما فهمنا هذا الربط فإنه سيحوّل الروايتين إلى أحجية أو مشكلة محيّرة من النوع الذي غالباً ما يؤشّر مرحلة وسيطة في تاريخ المدنية في صقل الوعي اللغوي. ويمكن الإجابة عن سؤال عن اللغة مشروع في ظاهره بالبرهنة على أنه في الواقع مستعص على الإجابة. وتعرض الأحجية في سفر التكوين على الوجه الآتي: لماذا سمّيت العصافير مثلاً بهذا

الاسم؟ الجواب: لأن ذلك ما أطلقه آدم عليها (وآدم هو تجسيد لأسلافنا) والسؤال الثاني: ولكن لماذا إذاً لا تسمّى الأمم الأخرى - وهي أيضا متحدّرة من آدم - العصافير بهذا الاسم؟ والجواب لأنه إذا أطلق الناس جميعا هذا الاسم على العصافير سوف نصبح قادرين على فهم بعضنا بعضاً. وترتكز الأحجية على المفارقة التي تقول - في ظاهرها - أن فهم الناس بعضهم بعضاً يجب أن يكون السبب الرئيس في تسمية العصافير بهذا الاسم: أي إن التفاهم هو السبب الرئيس الذي يعتقد البشر أنه يجعلهم يستعملون الكلمات. ولكن التي يستعملونها - وهي تختلف من لغة إلى أخرى - تشكّل عائقا فعلياً لعملية التفاهم. والدرس الذي نستمدّه من سفر التكوين هو - باختصار - أن الرؤيا الإنسانية المحدودة لدينا تجعلنا نعتقد أنه لا بدّ من وجود جواب للأسئلة من قبيل: «لماذا تُسمّى العصافير بهذا الاسم؟» لأنّنا نخضع للوهم بأن البشر هم الذين يقرّرون ماذا يجب أن تسمّى العصافير. ولكن في الواقع ليس هناك إجابة سوى أن الله تعالى قرّر أن لا يسمح لجميع البشر بتسمية العصافير بهذا الاسم. واستعمال كلمة العصافير هو ببساطة مظهر واحد من مظاهر الاختلاف المقدّر حسب الإرادة الإلهية. لذا فإن السؤال الذي يثيره الإنسان يطرح بصيغة خاطئة. فليس سبباً - طبقاً إلى المفهوم الإنساني - لماذا اتّخذت الكلمات شكلها الحالي. واللغة شيء نعتقد أننا نبتدعها (إذ لم يكن الأمر فردياً فهو في الأقلّ جماعياً): ولكنّها في حقيقة الأمر هبة الله تعالى التي لا نفهمها لأنها - بالضبط - إرادة الله تعالى أن لا نحكم السيطرة عليها.

ويُعدّ برج بابل - عندما يفهم في هذا السياق - بمثابة التفسير المجازي لماذا لم يجعل الله تعالى أسلافنا يفهمون بعضهم بعضاً. وهذا يجعل البشر يسيطرون على ما يسمّيه الإغريق ملكة العقل (المنطق) وهذا هو النعت الإلهي - حسب التقليد العبري - الذي يفوق كلّ نعت. وكما عبّر كاتب فيما بعد: «في البدء كانت الكلمة والكلمة من عند الله وكانت الكلمة هي الله تعالى» (جون (القديس يوحنّا)، الفصل الأول ص1). وهذا هو أوّل وأوضح

تعبير عن تركيب التقليدين اللغويين الإغريقي والعبري. ـ كما أدرك الباحثون في كتاب العهد الجديد ـ يبدو أن إنجيل القديس يوحنا قد جاء من جزء من العالم حيث تداخلت الحضارتان اليهودية والهيلينية (الإغريقية) (من المحتمل جدّاً أن يكون ذلك البلد آسيا الصغرى نحو سنة 100 للميلاد) ويعبّر القديس يوحنّا عن وجهة النظر العبرية الصوفية في أصل اللغة ـ بطريقة غير مألوفة نوعاً ما ـ في الاصطلاحات اليونانية المتوفّرة الوحيدة (وهي نفسها ربّما في جوهرها لا تقلّ صوفية ولكنّها ناجمة عن اتجاه صوفي مختلف تماماً).

وهكذا فإن قصّة برج بابل هي تتمة الإنجيل لرواية تسمية آدم الأشياء. في هذه التتمة يلغي الرب قرار آدم الأصلي في إيجاد تطابق دقيق بين الأسماء وما تشير إليه. إن ما يعنيه ذلك ـ مجازا ـ هو أنه من مصلحة الإنسان أن تكون له لغة واحدة مثل الإسبرناتو الشمولية (الكونية) البدائية؛ ولكنّها ليست إرادة الرب قط أن تكون كذلك. ويفهم التباين اللغوي نتيجة لذلك على أنه حقيقة مرّة من حقائق الحياة التي يقف الناس عاجزين عن تغييرها ولكن حقيقة الحياة المرّة تحول دون أيّة إجابة شاملة للسؤال «لماذا تُسمّى الأشياء كما هي عليه الآن؟» والإرباك الإلهي (المقدّس) للألسن يعني أن ليس باستطاعتنا إطلاقاً أن نعود إلى موقف آدم الذي يمكننا عنده أن نطرح السؤال الصحيح: «كيف أطلق أسلافنا الأوائل الأسماء على الأشياء أصلاً؟»

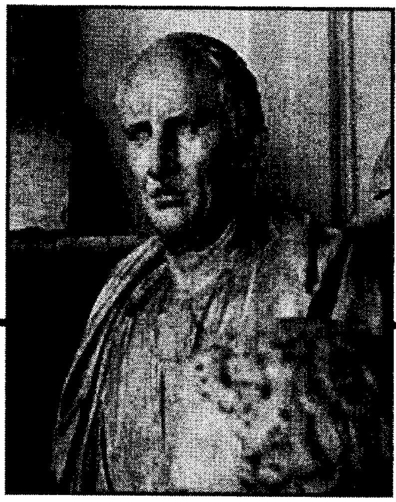
كان برج بابل ـ لقرون طويلة ـ يعامله الكثيرون ـ كما هي الحال بالنسبة لأي شيء آخر في الإنجيل ـ على أنه حقيقة تاريخية. ومجرّد الشك في الحقيقة الحرفية لهذه الرواية قد يصل إلى حد الهرطقة (البدعة). ومن المفيد مثلاً أن نجد نحوياً من حركة التنوير الفلسفية مثل بيوزي في فرنسا في القرن الثامن عشر لا يصدّق فعلاً رواية برج بابل ويجبر رغم ذلك على التصالح مع هذه الرواية لأن الرفض الصريح لما ينصّ عليه الإنجيل لا بدّ أن يكون مخزياً جدّاً. والتنازل الذي قدّمه بيوزي كان بارعاً جدّاً فقد تقبّل القيمة التاريخية لبرج بابل لكنّه فسّر تدخّل الرب في تلك المناسبة على أنه مجرّد

تعجيل لعملية اختلاف اللغات التي كانت ستحصل في جميع الأحوال في نطاق الطبيعة.

وتبرز أسطورة برج بابل ثانية في أشكال مخفية بارعة عدّة في الحضارة الغربية. ولعلّ واحدة من أكثر الروايات أهمّية في القرن العشرين هي الحكاية الرمزية عند فتجنشتاين عن البنّاءين في كتابه «الأبحاث الفلسفية» (1953) وهؤلاء البنّاءون لدى فتجنشتاين لديهم لغة تتكوّن من أربع كلمات ولكن طالما أنهم يتّفقون فيما بينهم على ما تعنيه هذه الكلمات فإن هذه اللغة تكفيهم في تشييد أيّ بناء يودّون. ولا يذكر فتجنشتاين صراحة أنهم يقومون ببناء برج بابل ولكن ليس ذلك من قبيل المصادفة أن يضرب هذا المثل لتوضيح المسالة أنه فيما يتعلّق باللغة كلّ شيء يعتمد على الاتّفاق على أسلوب التفاهم بين مستعملي اللغة. وهذا بالضبط ما كان الرب في سفر التكوين يودّ منعه وقد فعل ذلك . وتبقى اللغة بعد فوضى الألسن وتبقى وظيفتها في التسمية لم تُمس، بيد أن وظيفتها في التفاهم تبقى معتمدة على المصادفات التاريخية فنحن نستطيع التفاهم إذا توافقت المسمّيات لدينا ـ وهذا شرط مهم.

ولعلّ ذلك مقياس لمدى تأثير الدين في البحوث اللغوية في التقليد الغربي حيث إن الباحثين الغربيين في أوربا في العصور الوسطى وعصر النهضة وما بعد عصر النهضة يبدون كأنهم يتآمرون في فشل ذريع لفهم الحكاية الرمزية المعروضة في سفر التكوين. وقد أصبحوا منهمكين في مشكلة تحديد اللغة التي تحدّث بها آدم أو إنّهم ـ بعد فشلهم في ذلك ـ انهمكوا في العودة إلى أقدم لغة عرفها الإنسان. كان حافزهم في ذلك ـ كما أشار هانز آرسليف ـ من دون شكّ النظرية التي يطلقها الإنجيل وهي أن العودة إلى الأصول اللغوية البدائية ستلقي الضوء على مسائل غامضة عصرية عدّة تتعلّق بالفكر والطبيعة. إذ ليس باستطاعة أحد الافتراض أن هذا الحافز لم يستمرّ في صيغة دنيوية جدّاً حتّى القرن التاسع عشر حيث بلغ علم اللغة

التاريخي أوجه وكذلك البحث عن (أطلنتس) تاريخية مفقودة تسمّى «اللغة الهندو ـ أوربية البدائية». ربمّا يمكن فهم إعادة تركيب اللغات تاريخياً على أفضل وجه ـ كما استمرّ ذلك في القرن التاسع عشر ـ بصفته بحثاً جادّاً عن رواية آدم ولكن من غير آدم.



الفصل الرابع

فارو والقياس اللغوي

إنّ أولئك الذين يسدون لنا النصح فيما يختص باللغة، رغم أن منهم من يقول باعتماد الاستعمال ومنهم من يقول باتباع النظرية، ليس بين الفريقين اختلاف كبير لأن الاستعمال والقياس أكثر ارتباطاً مما يظن أولئك الناصحون. ولأنّ القياس ينشأ عن استعمال معين في الكلام كما ينجم الشذوذ (الخروج على القياس) عن هذا الاستعمال. لذلك طالما أنّ الاستعمال ينطوي على كلمات متشابهة وأخرى غير متشابهة والصيغ المشتقة منها، يجب ألاّ نغفل أياً من القياس أو الشذوذ، إلاّ إذا كان الإنسان بلا روح ولكنه روح وجسد.

ولكن ما سأقوله قد يكون يسيراً على الفهم،ففي البدء لا بدّ أن نميّز بين ثلاثة أنماط من العلاقة؛ إذ نقول معظم الأشياء بلا استثناء بطريقتين، وقد نرجع بعضاً منها إلى مبدأ معين بينما نحيل بعضها الآخر إلى مبادئ أخرى. أوّلاً، يجب التمييز بين علاقات الطبيعة والاستعمال؛ لأنّ هذين العنصرين مختلفان من حيث الأهداف التي يسعيان إلى تحقيقها، ولأنّ الأمر الذي لا بد من ذكره أن القياس موجود في المفردات والأمر الآخر هو أنّ

علينا أن نتّبع القياس. ثانياً، يجب تمييز العلاقة بين التمديد والتحديد، سواء أكان استعمال القياس مناسباً في بعض المفردات أم في غالبيتها فقط. ثالثاً، يجب تمييز العلاقات بين الأشخاص الذين يستعملون اللغة، وكيف يتحتم على الأغلبية أن تلحظ القياس.

ولأنّ بعض المفردات والصيغ تشكل مادة لاستعمال العامة من الناس إجمالاً، بينما تنسب ألفاظ أخرى إلى أفراد بعينهم؛ ومن بين هذه وتلك نجد أن مفردات الخطيب ومفردات الشاعر ليستا متشابهتين، لأنّ حقوقهما وحدودهما ليست متشابهة. لذلك يتحتم على العامة من الناس أن يعتمدوا القياس في جميع الأحوال وإذا كان في ذلك خطأ في الاستعمال فهي تصحح نفسها بنفسها؛ بينما لا ينبغي للخطيب أن يعمد إلى القياس في جميع الأحوال إذ ليس بوسعه أن يفعل ذلك من غير أن يسيء إلى اللغة بينما يستطيع الشاعر أن يقفز فوق جميع الحواجز.

ولأنّ العامة من الناس لهم السلطة على أنفسهم، بينما يقع الأفراد ضمن هذه السلطة، ولذلك مثلما يتحتم على كل فرد أن يصحح استعماله للغة إذا كان سيئاً، يجب على العامة أن تصحح استعمالها. وأنا لست قيّماً، إذا جاز التعبير، على استعمال العامة، ولكنه يأتي ضمن اهتمامي.

ومثلما يتحتم على الربّان أن ينصاع لصوت العقل، وعلى كل فرد في السفينة أن يطيع الربّان، يجب على العامة أن تنصاع لصوت العقل، وأن نصغي نحن الأفراد لصوت الجماعة. لذلك لو أنعمت النظر في كل قاعدة سأبني عليها هذه المناظرة في مجال اللغة، فسوف تقدّر فيما إذا كنّا نقول بوجود القياس وحسب، أو أننا نتطرق إليه بقصد اتباعه. وهكذا ستقدّر إذا كان استعمال الكلام يجب أن يختزل في القياس، فإنّ ذلك يعني شيئاً مختلفاً بالنسبة للعامة عمّا نقصده بالنسبة للأفراد، وأنّ ما يؤخذ من مجمل كلام الناس لا يمثل بالضرورة الصيغة نفسها بالنسبة للفرد الذي هو جزء من العامة.

(اللغة اللاتينية، الكتاب التاسع، ص2 ـ 6)

يمثّل هذا النص أقدم مثال في تأريخ الفكر اللغوي الأوربي إذ إن هناك محاولة للتوفيق بين حقيقتين متناقضتين ظاهرياً في اللغة ألا وهما حرية الفرد مقابل التوافق في الاستعمال الجمعي. وهذا هو التعارض نفسه الذي سيصبح بعد ألفيْ سنة قاعدة عند سوسير للتمييز بين الكلام واللغة (انظر الفصل الرابع عشر من هذا الكتاب)، رغم أنّ الحلول التي يقدّمها فارو هي ليست حلول سوسير نفسها بأي شكل من الأشكال. ويعترف فارو هنا، كما ادعى هيرموجينيز في رسالة أفلاطون «كراتيليس»، بأننا أفراداً لنا مطلق الحرية في استعمال أية مفردات نختار؛ ولكنه يرى أنّ من الحماقة أن نمارس هذه الحرية من غير تمييز. وقد يتمتع الشاعر بدرجة من الحرية لا ينعم بها الخطيب وذلك لأن الحرية اللغوية بجميع أشكالها نسبية وفقاً إلى التنظيم الصارم للاستعمال المألوف. وضوابط الاستعمال المألوف، طبقاً إلى فارو، مضمونة لدى الجماعة «أي العامة» و«العامة لها السيطرة على نفسها». ويصبح السؤال لماذا تختار العامة أن تمارس سلطتها بالطريقة التي نراها، أي بالطريقة التي تبدي فيها اللغة كلاً من القياس والشذوذ معاً. وذلك لأنّه بالنسبة لفارو أنّ أشد الحقائق وضوحاً في اللغة التي لا تقبل الجدل هي أن اللغة نظامية فقط في جزء منها وبشكل غير مكتمل.

لقد كان ماركوس ترينتيس فارو (116 ـ 27 ق.م) واحداً من أعظم الأساتذة القدماء ممن برعوا في علوم عديدة ولم تنصفه الأجيال من بعده إطلاقاً؛ أولاً وقبل كل شيء لأنها أخفقت في الحفاظ على الكثير مما ترك لها. وفضلاً عن كونه محارباً وسياسياً انشغل بشكل مباشر في صراع السلطة العنيف لدى الرومان بين قيصر وبومبي، فقد درّس وكتب في مواضيع شتى بدءاً بالزراعة وانتهاءً بالرياضيات. وكانت رسالته المطولة مؤلفة من خمسة وعشرين كتاباً وقد أهداها إلى شيشرون[1] ولم يصلنا من هذه الكتب سوى

---

1. ماركوس تيلياس شيشرون: (106–43 ق.م) حاكم وخطيب وكاتب روماني تعد كتاباته نموذجاً للنثر اللاتيني.

ستة فقط وهي لا تخلو من الثغرات.

ولسوء الطالع فإن سمعة فارو أصبحت متصلة منذ القدم بالإشراف على أصول المفردات الغريبة (انظر الفصل الأول من هذا الكتاب) إذ يحتوي كتابه «اللغة اللاتينية» على عدد كبير منها. والمثال النموذج على ذلك ادعاؤه أنّ الكلمة اللاتينية «سعر» مشتقة من كلمة «خبراء» لأننا في الأمور التجارية نحتاج إلى خبير لتحديد السعر الصحيح. (اللغة اللاتينية، الكتاب الخامس، ص177)

وهكذا أصبح فارو هدفاً للانتقاد وخاصة بسبب هذا الموضوع. ولكن يبدو أننا ننسى أن فارو كان من جهة أخرى عالماً لغوياً أصيلاً مرموقاً وهو أوّل من تطرق إلى كون النحو جزءاً لا يتجزأ من البناء اللغوي. وقد كرّس ما لا يقل عن ستة كتب من كتابه «اللغة اللاتينية» لدراسة النحو (وقد فقدت جميعها للأسف). وهذا يوضّح البصيرة اللغوية لدى فارو وهي من نوع آخر مختلف فليست مجرّد اعتراف بالحقيقة الواضحة أن المفردات يجب أن تشكل في ترتيب معيّن بغرض صياغة العبارات والجمل.

ويعد ولع فارو بالنحو وولعه بأصول المفردات وجهين لشغفه العام المتزايد بمسألة الانتظام (القياس) في اللغة. ولعل من المفيد في هذا المجال أن نعرض بعض المسوّغات التي نادراً ما تذكر بخصوص أصول المفردات التي يوردها فارو في الكتاب السادس من رسالته:

إنّ ديموكريتيس[2] وإبيكوروس[3] وآخرين أمثالهم ممن ذكروا أنّ العناصر الأساسية غير محدودة في عددها رغم أنهم لا يذكرون من أين هي تلك العناصر، ولكن فقط من أي نوع هي. وهم يؤدون خدمة كبيرة عندما

---

2. ديموكريتيس: (640؟-370؟ ق.م) فيلسوف إغريقي طوّر النظرية الذرّية للمادة وقد أخذها عن أستاذه ليوسيبس.

3. إبيكوروس: (341-270 ق.م) فيلسوف إغريقي أعتقد بأنّ المتعة على مراحل وأنّ العالم عبارة عن سلسلة من تكتلات الذرات بالمصادفة

يوضّحون لنا الأشياء التي تتكون من تلك العناصر في العالم. لذلك إذا ما قام المتخصص في أصول المفردات بافتراض ألف من العناصر الأساسية للمفردات، من غير أن تطلب منه أية تفسيرات، ويوضّح طبيعة بقية المفردات التي لم يفترض أي بشيء بشأنها (بمعنى أنها عناصر أساسية) فإنّ عدد المفردات التي عليه أن يفسّرها سيكون كبيراً جدّاً.

(اللغة اللاتينية، الكتاب السادس، ص39)

ويعد ذلك أمراً مهماً ليس فقط بسبب تشبيه فارو الصريح للبحث في أصول المفردات بالبحث في العلوم الطبيعية. ولكن لأنّ ذلك يفسّر، عند فارو، لماذا لا يهم كثيراً عندما تكون خمسون بالمائة من أصول مفرداته خاطئة أو لا يمكن إثباتها. ولو كان خمسون بالمائة منها فقط صحيحاً فإنّ ذلك يشكّل دليلاً واضحاً يكفي لتأكيد الافتراض العام أنّ واحدة من الآليات الشمولية والثابتة في اللغة هي أننا نصوغ مفردات معيّنة من أخرى غيرها.

ويمثل القياس موضوعاً برزت أهميته منذ وفاة أرسطو ويعود سبب بلوغه درجة عالية من الاهتمام إلى أمرين: أوّلهما أن اللغة أصبحت موضوعاً مهماً لدى الفلاسفة في المدرسة الرواقية.[4] وقد ظهر في القرن الثالث قبل الميلاد فلاسفة رواقيون من أمثال كريسبيس (Chrysippus) وبعد جيل واحد ديوجينيز (Diogenes) في بابل وقد عرف عنهما كتابة رسائل عديدة في مختلف المسائل اللغوية ولكن لم يصلنا شيء من تلك الرسائل. وإن نقطة البدء لدى الرواقيين كما يبدو هي فكرة أن المنطق كما صاغه أرسطو يفترض سلفاً استعمال اللغة اليونانية. ولذلك كان ينظر إلى دراسة اللغة على إنها متطلب فلسفي أساسي (في الأقل) لغرض فهم منظومة الفكر التي كان

4. تلتزم هذه المدرسة بالمذهب الفلسفي الذي أنشأه زينون حوالي 300 ق.م الذي قال بأن الرجل الحكيم يجب أن يتحرر من الانفعال وألاّ يتأثر بالفرح أو الأسى وأن يخضع من غير تذمر لحكم الضرورة القاهرة.

المنطق الأرسطي يكشف عنها. من هذا المنطلق أصبحنا نقترب من الافتراض بأن القياس في الأنماط الفكرية (وتعد المقولة المنطقية لدى أرسطو مثالاً كلاسيكياً على ذلك) يجب أن ينعكس في القياس في الأنماط اللغوية . وإذا كانت اللغة أساساً غير قياسية (أي إذا كان الشذوذ هو الغالب وليس القياس) كيف أمكن للجملة أن تصبح واضحة في الخطاب الإنساني المنطقي؟

والأمر الثاني الذي لا يقل أهمية عن الأوّل هو أن السبب في تزايد الاهتمام بمسائل القياس اللغوي هو أنه منذ وفاة أرسطو فقد تغير النظام التعليمي في اليونان. ولعل من أهم الإبداعات كان تقديم النحو جزءاً من المنهج التعليمي. وأقدم تعريف للنحو وصل إلينا ينسب تقليديا إلى (ديونيسس ثراكس) الذي درّس النحو في أواخر القرن الثاني قبل الميلاد وقد عد مؤلف الرسالة الضائعة في النحو التي عنوانها (فن النحو).

النحو هو المعرفة العملية للاستعمال العام لدى الشعراء وكتاب النثر. ويشتمل على ستة أجزاء: أولاً القراءة الدقيقة (وبصوت عال) مع الاهتمام بالمقاطع. ثانياً :تفسير التعابير الأدبية في هذه الأعمال. ثالثاً: توفير الملحوظات على المصطلحات ومادة الموضوع. رابعاً:اكتشاف أصول المفردات. خامساً: استنباط الأنماط المنتظمة والقياسية. سادساً: دراسة وتقييم الكتابات الأدبية التي تمثل أنبل جزء من النحو .

(فن النحو: الفصل الأول)

وقد جاءت صياغة الجزء الخامس من أجزاء النحو الستة واضحة ولا تدع مجالاً للشك في أهمية مبدأ الانتظام بالقياس قدر تعلق الأمر بعالم النحو.

وعلى سبيل الفرض كان ديونيسس تلميذاً عند العالم الإسكندري إريستارخيس (Aristarchus) وقد أصبحت مصر مركزاً مهماً من مراكز العلم تحت الحكم البطليموسي في الفترة التي أعقبت فتحها على يد اليونانيين. مما

نجم عن الاتصال بين الحضارات الهلينية والمصرية وحضارات أخرى في الشرق الأدنى تقليد علمي راسخ. وقد تركز ذلك عملاً ورمزاً في المكتبات العظيمة في الإسكندرية. (وأصبح حرق الكتب على يد الغزاة من عرب البادية[5] فيما بعد أسطورياً في الحضارة الأوربية باعتباره عملاً تخريبياً).

ويعد القول بأن ديونيسس هو الذي كتب فعلا ذلك النص الذي وصل إلينا بعنوان (فن النحو) مسألة فيها نظر. وتبدو هذه الوثيقة في صيغتها الحالية وقد كتبت وكأنها رسالة يعود تأريخها إلى القرن الثالث الميلادي أو أبعد من ذلك. ومع ذلك أصبح مألوفاً استعمال اسم ديونيسس ثراكس عند الإشارة إلى مؤلفها. وبغض النظر عن هوية كاتب الرسالة فإنها معروفة بقدمها. وقد تعرضت لملاحظات علماء النحو في الماضي وترجمت إلى اللغتين الآرامية والسريانية ربما في القرن الخامس الميلادي. ورغم الغموض الذي يحيط بأصل هذه الرسالة، فهي تجسّد منهجاً جديداً في دراسة اللغة وتعكس الاهتمامات البعيدة عن الفترة الكلاسيكية في اليونان.

ومهما تكن الخلفية الفكرية لمؤلف «فن النحو» فإنه يبدو واضحاً مباشرة من العبارات التمهيدية التي اقتبسناها أعلاه أن اهتماماته اللغوية تقف برمتها على مستوى مختلف من اهتمامات أفلاطون وأرسطو. وعلى هذا الامتداد الزمني فإن بمقدورنا أن نلحظ مباشرة لغة وجو الصف الدراسي. والنحو كما يقدمه ديونيسس ثراكس؛ يستثير صورة للتلميذ المتردد الذي يطلب منه الوقوف في الصف وإن يقرأ من النص وأن يعطي الإجابات الصحيحة للأسئلة التي يطرحها المعلم على النص. والنحو باختصار هو جزء متميز من المنهج التعليمي وله طرقه التعليمية الخاصة به؛ وهو موضوع

5. القبائل العربية البدوية وخاصة من الصحراء السورية الذين يغيرون على حدود الإمبراطورية الرومانية في تلك المنطقة. والكلمة Saracen مأخوذة من اللغة الفرنسية القديمة عن اللغة اللاتينية المتأخرة عن اللغة الإغريقية المتأخرة وربما عن الكلمة العربية "شرق".

للاستظهار (الحفظ عن ظهر قلب) وليس للمناقشات الفلسفية إذ لا يصلح لمثل تلك المناقشات.

والنحو كما يقدمه لنا ديونيسس لم ينشأ بالتأكيد مع ظهور كتاب «فن النحو». وليست الرسالة الضائعة بأكثر من ملخص موجز (لا تتجاوز ثلاثة آلاف كلمة) وهي تؤسس لتصنيف الأصوات في اللغة اليونانية (الصائتة والصامتة) والمقاطع والنبرة وأجزاء الكلام. وعلى العكس من ذلك يوحي كل شيء في رسالة «فن النحو» أنها تعكس بدقة برنامجاً رصيناً وراسخاً للدراسات اللغوية. كيف نشأ هذا البرنامج وما أهدافه؟

ولقد تقدم العلماء الكلاسيكيون بإجابات شتى لهذه الأسئلة. ولكن كلمة نحو بحد ذاتها بعيداً عن تعريف ديونيسس تخبرنا أصلاً الشيء الكثير عن أصول هذا الموضوع. والنحو كما يبدو واضحاً يختص بالقراءة والكتابة والملكة اللغوية للقيام بذلك: وهو يهتم باستعمال الحروف. وبالنسبة لليونانيين فإن الحروف موضوع البحث كانت حروف التهجي «الألفباء» وهي نظام للكتابة أخذ من الفينيقيين واعتمد في الفترة خلال النصف الأول من الألفية الأولى قبل الميلاد (درينجر 1968). ولمئات من السنين بعد أن استعملت في العالم الهيليني؛ لم تكن الكتابة لتلعب دوراً حيوياً في حياة اليونانيين. إذ كان شعر هوميروس ينتقل شفهياً ويعكس حضارة غير مكتوبة أساساً (أونج 1982). ولا نرى إمارات التحول من الحضارة الشفوية إلى الحضارة المقروءة والمكتوبة حتى زمن أفلاطون (هافلوك 1963). حتى ذلك الوقت؛ بقيت شؤون الحياة العامة في مجلس الحكم وفي المحاكم القضائية في أيدي أولئك الذين يمتلكون ناصية المناظرات الشفوية. وكانت الكتابة في الأصل تقنية عالية وهي ملحقة مفيدة بالكلام خاصة لأغراض حفظ السجلات. ولذلك فإن النحو وهو إتقان الحروف بدأ خبرة نفعية وحسب وما زالت هذه المكانة تنعكس في كلمة «فن» التي يحملها عنوان رسالة ديونيسس. وفي النهاية تغير هذا الوضع واكتسبت الكتابة أهمية أكبر بالنسبة لليونانيين لأسباب عديدة.

وإذا كان النحو على ما يعرّفه ديونيسس ثراكس موجوداً أصلاً قبل 350 قبل الميلاد لأصبح ذلك من غير أدنى شك واضحاً في أعمال أفلاطون ـ وبدقّة أكبر في أعمال أرسطو الموسوعية. وبالتأكيد لم يكن الأمر كذلك. فلقد تعلم كل من أفلاطون وأرسطو الكتابة والقراءة وكانا يعرفان الشعراء وقد استطاع كلاهما التأمل فلسفياً في المسائل اللغوية؛ ولكن لا يبدي أي منهما اطلاعاً على المنهج النحوي الذي يصفه ديونيسس. وفي كتاب كراتيليس (مناظرات أفلاطون) يظهر مصطلح فن النحو في الصفحة 432 ولا يشير إلى شيء شديد التعقيد أكثر من معرفة التهجي (الإملاء) . ونستنتج هنا إنه لا بدّ من حدوث تغيير كبير في أنماط التعليم عند اليونانيين في فترة ما بعد عهد أرسطو. وتوحي عوامل كثيرة أنه خلال الجزء الأخير من القرن الرابع قبل الميلاد مرّت الحضارة اليونانية «بأزمة أدبية». لذلك لجأوا إلى الكتابة بوصفها أحدث وسائل الاتصال في العالم القديم لتلبية حاجات اجتماعية جديدة وملحة التي لم تصادف مثلها إدارة المدينة (الدولة) القديمة من قبل على الإطلاق. وقد جاءت الأزمة في جزء منها نتيجة التوسع في العالم اليوناني على أثر فتوحات الاسكندر الكبير. وعندما توفي الاسكندر أصبح لليونان إمبراطورية ذات حجم غير مسبوق. والإمبراطوريات تتطلب إدارة والإدارة تستدعي البيروقراطية وأساس البيروقراطية هو حفظ السجلات وتدقيقها والحسابات والتقارير والمسوحات والصلاحيات وكلها وثائق مكتوبة. ولذلك نشأ في غضون جيل واحد فقط طلب متزايد غير متوقع على الكتاب والمحررين الذين يجيدون القراءة والكتابة باليونانية. وفجأة ظهرت الحاجة في اليونان إلى طبقة جديدة من الإداريين التي كانت تشكل حلقة مهمة في دولاب الآلة الإمبريالية.

وفي الوقت ذاته وللأسباب نفسها ظهرت الحاجة إلى تدريس مبادئ اللغة اليونانية للأجانب ومصدر ذلك هم الأجانب الذين وجدوا أنفسهم الآن، سواء أعجبهم ذلك أم لم يعجبهم، يقطنون المقاطعات اليونانية التي

أنشأت في وقت متأخر في ما وراء البحار. وفي طليعة هذه المقاطعات تأتي مصر حيث اتصل اليونانيون الغزاة بحضارة لها أن تفخر بتقاليد المعرفة إذ لديها أكثر مما توفرت عليه اليونان.

و العامل الثالث أنّ في اليونان ذاتها لم يعد التناقل الشفوي والتدريس وسيلة مؤثرة في تسليم الكم المتراكم من الحكمة اليونانية من جيل إلى آخر. (وكان أرسطو أول فيلسوف يوناني ظن أنّه من المفيد أن ينشئ مكتبته الخاصة). أضف إلى ذلك التوزيع الجغرافي للحضارة اليونانية؛ فقد ساعد ذلك كلّه في تشجيع الكتابة ورفعها إلى درجة أسمى في العالم الإغريقي. وبدلاً من أن يصبح النص المكتوب بديلاً مناسباً للكلمة المنطوقة وحسب فقد أصبح ذلك النص شكلاً من أشكال التعبير قائماً بذاته يتمتع بسلطة ونفوذ. (ومرة أخرى كان أرسطو أول فيلسوف يستفيد أو ربما يعاني من هذا التغير. إذ أصبحت الأعمال التي نسبت إليه حتى ولو كان ينقصها الدليل القوي أصبحت فيما بعد ولقرون عديدة قانوناً في الفلسفة الأوربية). حتى قصائد هوميروس التي تمثل جوهر التقليد اليوناني في الحضارة الشفوية أصبحت فيما بعد متناقلة بالصيغة المكتوبة . وأصبحت مخطوطات هوميروس فيما بعد مقتنيات ثمينة قد عكف على دراستها كثيرون ومنهم العلماء في الإسكندرية تحت الحكم البطليموسي. ونشأت مسألة «الدقة اللغوية» بالنسبة لهم في سياق مختلف تماماً عن ذلك الذي يقدمه كتاب أفلاطون «كراتيليس». واستطاعوا أن يلحظوا أن هناك تبايناً في النصوص بين مخطوطة وأخرى من مخطوطات هوميروس. والسؤال الذي حيّرهم فعلاً هو: أي من هذه النصوص هو النص الأصلي؟ وهذا النوع من الأسئلة لابد أن يطرح عاجلاً أو آجلا في أيّ حضارة عندما تنتقل النصوص القيّمة من جيل لآخر عن طريق الكتابة. فإذا كان النسّاخون يقعون في أخطاء معيّنة فإنّ المحررين يقومون ببعض التغييرات و«التحسينات» وحينئذٍ يصعب معرفة النسخة التي تمثل النص «الأصلي» وتلك التي تمثل النص «المزوّر».

ويجب أن لا تغرب كل هذه الأمور عن بالنا لأنّها تمثّل الخلفية التاريخية التي على أساسها نقيّم محتويات كتاب «فن النحو». ولعل أوّل شيء يلفت انتباهنا عندما نقرأ تعريف دوناتس ثراكس للنحو هو أن هذا التعريف يفترض سلفاً وجود مجتمع يقوم فيه التعليم على دراسة النصوص المكتوبة. فلا نتوقّع من التلميذ، وكما هي الحال في الحضارات الشفاهية، أن يقرأ عن ظهر قلب مقاطع من شعر الشعراء أو أقوال الحكماء ولكن أن يقرأ بصوت عال من الورقة وهذا أمر مختلف تماماً عن الاستظهار. لذلك أصبح من المفيد معرفة الحروف والأصوات التي تمثلها وكيف نميّز بين المقاطع الطويلة والقصيرة وهكذا. وهذه كلّها أساساً من مشاكل القرّاء وهي تمثل مجموعة المواضيع التي تتطرق إليها الأجزاء الأولى من كتاب «فن النحو» وعندما يناقش ديونيسس الأحرف اليونانية فهو لا يتطرق إلى مكوناتها الخطية وخصوصياتها . ولا إلى أصولها وتطورها. وكل ما يعنيه كيف تلفظ هذه الحروف وحسب. ويوجّه مفهوم الحروف بأكمله نحو خدمة القارئ وحسب.

وقد أصبح اسم ديونيسس ثراكس وعنوان كتابه «فن النحو» أمراً أسطورياً في حوليات النحو الغربي، وكلاهما ما زال يستشهد به إلى يومنا هذا. فعندما يناقش أحد النحاة المعاصرين عدد أجزاء الكلام المعترف بها تقليدياً في النحو في اللغة الإنجليزية ويتساءل لماذا لدينا ثمانية أجزاء فقط، نجده يقترح الإجابة الآتية: «ربما لأن ديونيسس ثراكس كانت لديه ثمانية فقط». والجواب يثير الاهتمام لا لسبب سوى أنه في الوقت الذي كتب فيه كتاب «فن النحو» لم تكن اللغة الإنجليزية قد ظهرت بعد على الخارطة اللغوية في أوروبا. ولكن إذا كان الجواب صحيحاً؛ فإنّه يمكن أن يكون صحيحاً فقط لأن نظام ديونيسس ذي الأجزاء الثمانية قد أدخل في أوسع كتب النحو انتشاراً في تأريخ التعليم في أوروبا. وكان ذلك الكتاب هو «نحو اللغة اللاتينية» لمؤلفه دوناتس وقد كتبه في القرن الرابع بعد الميلاد. وكانت شهرته قد ذاعت فيما بعد إلى درجة أن أصبحت في كلتا اللغتين الإنكليزية

والفرنسية كلمة donet تعني ليس فقط كتب النحو عامة وإنما لتدل على الرسالة الأوّلية التي تكتب في أي موضوع مهما كان.

وقد ظهر كتاب دوناتس في النحو في نسختين يعرفان بالرسالة الصغرى والرسالة الكبرى. حيث تتطرق الأولى إلى أجزاء الكلام بينما شملت الثانية أجزاء من اللفظ (النطق) والأوزان والصيغ البلاغية. والصيغة المتميّزة في السؤال والجواب التي تبناها ديونيسس تبيّن بما لا يقبل أدنى شك أنّها صممت لتكون كراسة للصف الدراسي. ولعل الاقتباس الآتي من بداية فصل من كتاب دوناتس يمثّل نموذجاً مألوفاً عن أقسام الكلام وقد يتطابق مع ما يسمّيه أرسطو «الاسم»:

ما الاسم؟ فهو جزء من أجزاء الكلام يدل مع الحالة على شخص أو شيء بشكل خاص أو عام. كم صفة للاسم؟ ست صفات، ما هي؟ النوع والمقارنة والجنس والعدد والهيئة والحالة. مم يتكون النوع في الأسماء؟ من نوعين فهو إما اسم لشخص ويعرف باسم العلم أو هو لأشياء عديدة ويسمى اسم جنس. كم درجة من درجات المقارنة لدينا؟ ثلاث. ما هي؟ الأولى وهي مثلاً «عليم» والثانية وهي المقارنة «أكثر علماً» والثالثة وهي المفاضلة «الأكثر علماً». ما الأسماء التي تخضع للمقارنة؟ أسماء الجنس فقط وهي التي تدل على نوع أو كم. ما الحالة التي تستخدم معها درجة المقارنة؟ حالة النداء بدون حرف الجر مثلاً نقول «أكثر علماً من فلان». ما الحالة التي تستعمل مع درجة المفاضلة؟ حالة الجمع المضاف فقط مثلاً «الأكثر علماً بين الشعراء».

ويبدو واضحاً أن الاسم لدى دوناتس يشمل ما يصنّف اليوم ضمن الصفات. والأمر الأكثر أهمية في هذا المجال هو المثال الذي يبين كيف أن الصيغة النحوية كما في المثالين «أكثر علماً من فلان والأكثر علماً بين الشعراء» قد اندمجت ضمن أجزاء الكلام. ولا يعترف دوناتس مع ذلك بأنّ النحو مستوى منفصل في التنظيم اللفظي بالطريقة نفسها التي اعتبرها فارو قبل ذلك بأربعمائة سنة.

ورغم أن أعمال فارو تقع خارج نطاق تقاليد النحو التعليمي المتمثلة في ديونيسس ودوناتس فإن وجهة نظر فارو في الانتظام (أو القياس) تفترض وجود مثل هذه التقاليد مسبقاً. وبمعنى آخر، يعتقد فارو إذا كان بإمكان علماء النحو صياغة القواعد التي يمكن العمل بها (أي التي تبدو رصينة من الناحية التعليمية) فذلك يوضح مسبقاً أن مبادئ معينة في القياس سارية المفعول في اللغة. وهذه المبادئ ضمنية في ظاهرة «الإعراب» (وهو مصطلح شامل يغطي عند فارو الصيغ الإعرابية والصرفية والاشتقاقية كذلك). ويدعي فارو بأنّ في جميع اللغات صرفاً.

ظهر الصرف ليس في اللغة اللاتينية وحدها ولكن في جميع اللغات لأنه مفيد وضروري. فلو لم ينشأ هذا النظام لما كان بإمكاننا أن نتعلم هذا العدد الهائل من المفردات الذي تعلمناه. لأن الصيغ الممكنة التي تصرف بها غير محدودة من حيث العدد ولا تلك التي كان يجب أن نتعلمها توضح أي علاقة موجودة بينها فيما يتعلق بمعانيها. ولكن كما نلحظ ولأن الفرع يشبه الأصل: حيث إن عبارة « قد جمعت» مصرفة (مشتقة من) «أجمع» يتضح لنا أمران في الوقت ذاته. أي أن في بعض الأحوال تعد الأفعال واحدة (متشابه) ومع ذلك فإنها لا تعبّر عن حدث في وقت واحد. ولكن لو فرضنا جدلاً أن واحدة من هذه الأفكار المتصلة نعبّر عنها بكلمة "Priamus" وهو الملك والزوج والأب والكلمة الثانية " Hecuba" وهي الزوجة والأم فليس هناك ما يشير إلى ارتباط الكلمتين كما يبدو واضحاً في عبارتي «أجمع» «وقد جمعت» ولا يختلف الأمر في حالة الرفع أو في حالة الجر (الإضافة).

(اللغة اللاتينية، الكتاب الثامن ص3)

وهذه المسألة تطفو على السطح مرّات عديدة بأشكال شتى في التقليد اللغوي الغربي. حتى ولو لم تطفُ فإنها تكمن خلف الجدل الذي ينشأ. ولربما أنّ هذه المسألة تحمل معها ثقلاً حدسياً لدى الناطقين باللغات ذات

الدرجة العالية من الصرف مثل اللغة الإغريقية واللغة اللاتينية أكثر مما نجده لدى الناطقين بلغة مثل اللغة الإنكليزية التي تعد وفقاً لمعايير فارو «غير مصرّفة» نسبياً، أو الناطقين باللغة الصينية التي لا تعد لغة صرفية على الإطلاق. ولو أن فارو اطّلع على مثل هذه اللغات لربما خفف من التأكيد على «الصرف». ونلحظ هنا مثالاً على المدى الذي يعتمد فيه التنظير اللغوي على الاستقراء من اللغة الأم للمنظر نفسه. ويمكن قياس مدى حيوية اللغة اللاتينية والإغريقية بالحقيقة إنّه في القرن التاسع عشر ما زالت بعض اللغات مثل اللغة الصينية توصف بأنّها ليس لها قواعد نحوية. ولعل تصنيف شليجل المعروف للغات يعتمد بالضبط على مثل هذه الأفكار الخاطئة الذي يعترف فقط بثلاثة أنواع من اللغات: (1) اللغات التي ليس لها بنى نحوية. (2) واللغات التي فيها لواحق (3) واللغات المصرّفة. وبطريقة مماثلة فقد رأى المنظرون من أمثال ماكس ميلر ظهور اللغات المصرّفة أنها تقدّم ملحوظ في التطور اللغوي للبشرية. وقد اعتقد ميلر أن اللغة اللاتينية واللغة اليونانية أكثر تقدماً من اللغات التي بقيت في مرحلة التكوين والتي استعملت الجذور غير المزيدة للتواصل اللفظي. كتب ميلر يقول:

يجب أن لا ننسى أن هناك لغات ما زالت في مرحلة التكوين لا يوجد فيها إلى يومنا هذا تمييز ظاهر بين الجذر والكلمة. ففي اللغة الصينية مثلاً تعني الكلمة «لي» يحرث ومحراث وثور، أيْ الحرّاث، وكذلك «تا» تعني عظيم وعظمة وبشكل كبير. وتكون الكلمة اسماً أو فعلاً أو حرفاً اعتماداً على موقعها في الجملة. وفي اللهجات البولينيسية يمكن أن يستعمل أي فعل تقريباً ومن دون أدنى تغيير في صيغة الكلمة بمثابة اسم أو صفة. أما تحديد صيغة الكلمة اسماً كانت أو فعلاً فيجب أن يدرك من بعض الحروف المعينة التي تسمى حروف التأكيد (kua) والحروف التي تدل على الفاعل (ko). وفي اللغة المصرية القديمة، كما يذكر بنسن لا يوجد تمييز في الصيغ بين الاسم والفعل والصفة والحرف وكلمة "an'h" قد تعني كلمة حياة ويحيى وحي

وحيوي. ماذا يعني ذلك؟ أعتقد أن ذلك يوضح أنه في مرحلة ما من مراحل نمو اللغة لم يتم تثبيت التمييز الذي نعرفه بين أجزاء الكلام المختلفة. حتى لم يدرك التمييز الأساسي كاملاً بين الفاعل وبقية الجملة الذي تعتمد عليه جميع أجزاء الكلام. ولم يتلق بعد اهتماما ينسجم مع أهميته.

(محاضرات في علم اللغة، المجلد الثاني ص89 ـ 90)

ولو كان فارو مطلعاً على العديد من اللغات كما كان ميلر لتوصل في جميع الأحوال إلى الاستنتاجات نفسها بالضبط. ولذلك ينظر إلى الانتظام في اللغة على أنّه يمثل تقدماً متطوراً مقارنة بالعقلية اللغوية « البدائية» التي ضمن سياقها لم يفرض المنطق على صيغ التعبير تنظيماً عقلانياً كاملاً.

ويرى فارو في الشذوذ (الخروج على القاعدة) ضرباً من حالات الفشل في فرض الانتظام، واللغة تمتلك ميلاً طبيعياً نحو الانتظام. ولذلك فإنّ رأيه «أن الناس جميعاً عليهم اعتماد الانتظام في جميع الأحوال». وفي الوقت نفسه، فهو يقر بانعدام لغة واحدة تقوم كلياً على مبادئ القياس، بالقدر نفسه الذي يقوم فيه «الصرف» على مجموعة من العناصر التي لا تفسّر أنها من نتائج «القياس». وعلى أية حال، قد ينفع البحث المفصّل في أصول المفردات وفي نهاية المطاف لا بد أن يصل المرء إلى نقطة يصبح عندها استمرار التفسير حسب أصول المفردات محالاً.

لذلك فإنّ الرجل الذي أدلى بآراء سديدة وعديدة في أصل الكلمات لابد أن يحظى بالتقدير وليس بتقصي زلاته وعثراته من لدن ذلك الذي لم يستطع أن يسهم إطلاقاً؛ خاصة أن فن دراسة أصول المفردات يؤكد أنه لا يمكن ذكر أصول جميع المفردات مثلما لا نستطيع أن نذكر كيف ولماذا يصبح الدواء فعالاً وشافياً، وأنه إذا لم تتوفر أي معلومات عن جذور الشجرة فإنّ ذلك لا يمنعنا من القول بأن الأجاص من الغصن والغصن من الشجرة والشجرة من الجذور التي لا نستطيع رؤيتها. لهذا السبب فإنّ بإمكان عالم

اللغة أن يعطي دروساً عديدة وممتعة عندما يشرح كلمة «الفروسية» وأصلها من الفرسان و«الفرسان» من «الفارس» والفارس من «الفرس» حتى لو لم يذكر أصل كلمة «فرس».

(اللغة اللاتينية، الكتاب السابع ص4)

وعندما نبلغ النقطة التي ينفرط عندها عقد التفسيرات فليس هناك من بديل غير القول بأنّ أسماءً معينة « منحت أو فرضت» على الأشياء التي تمثلها:

وأصل المفردات نوعان فقط ليس أكثر وهما: الفرض والصرف، الأوّل يمثل عين الماء والثاني يمثل الجدول. وتمنى الناس لو أن الكلمات المفروضة كانت قليلة قدر الإمكان، كي يتسنى لهم تعلمها بسرعة ويسر. ولكن تمنوا لو تكون الكلمات المشتقة عديدة ما أمكن ذلك لكونها سهلة يسيرة في الاستعمال.

(اللغة اللاتينية ، الكتاب السابع ،ص5)

وهكذا تصل النظرية اللغوية عند فارو في النهاية إلى حل وسط بين التسميات التي لا تخضع للاختصار والاعتراف بالنزعة الطاغية نحو الانتظام. إذا لم تستطع في النهاية تفسير كلمة "equus" (حصان) وأن نرضى بقبول أن الاسم يمنح في اللغة اللاتينية إلى نوع الحيوان (الحصان)، فإن بمقدورنا مع ذلك، ولدينا كلمة «equus» أن نفسر وجود كلمات لاتينية عديدة مرتبطة بعضها ببعض. ويرى فارو أن الانتظام له الصدارة في اللغة وهو يزيد على جزئيات العناصر غير المنتظمة أو «البدائية» كما يسميها هو. حيث يقول، إذا افترضنا أن لغة ما فيها ألف مفردة «بدائية» إذن:

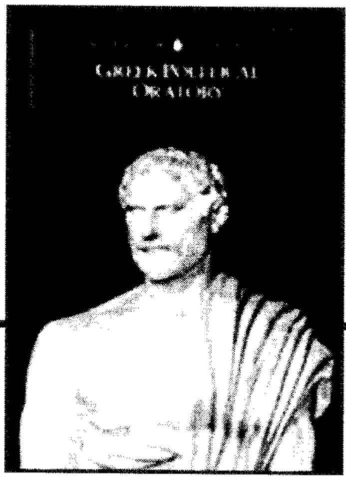
من هذه الألف مفردة البدائية يمكن اشتقاق خمسة ملايين مفردة حيث نحصل على خمسمائة صيغة اشتقاقية مختلفة من الكلمة الواحدة وعندما

تتضاعف هذه عشر مرات بسبب اتحادها مع السوابق فإنّ خمسة آلاف صيغة مختلفة تنتج من المفردة البدائية الواحدة .

(اللغة اللاتينية ،الكتاب السادس ، ص38)

ولقد كان هذا الأساس المنطقي بعد عدة قرون ملهماً في اختراع اللغات العالمية مثل لغة Volapuk (ومخترعها شلير 1880) ولغة الاسبرانتو (ومخترعها زامنهوف عام 1887). والسهولة التي يدعيها مؤيدو هذه اللغات أساسها المبادئ التي ربما جاءت مباشرةً من كتاب «اللغة اللاتينية». وإذا كانت لغة من اللغات مزودة بشكل كاف «بالسوابق واللواحق prefixes and suffixes» ذات الدلالة المعنوية الثابتة فإن عدداً قليلاً نسبياً من الجذور تكفي لتوليد العديد من الصيغ والأفكار التي يحتاجها أي مجتمع بعينه لأغراض التواصل. ونجد في لغتي Volapuk والاسبرانتو من بشائر القرن السابع عشر في المنظومات التي اقترحها دالجارنو (في كتابه فن الإشارة عام 1661) والأسقف ويلكنز في كتابه (مقال نحو الشخصية الحقيقية واللغة الفلسفية عام 1668) وقد انبعثت هذه جميعها بسبب رسوخ فكرة أن اللغة تقترب من الكمال إلى الحد الذي يقل معه الاعتماد على المفردات ويعظم الاعتماد على الصرف. ولربما نجد الفعل المتنوع في لغة Volapuk وله 440،550 صيغة مختلفة ومنتظمة التي تعد من قبيل الإسهام المطلق للتقليد اللغوي الغربي في النموذج المثالي عند فارو.

الفصل الخامس



كوينتليان والتربية اللغوية

إن غرضي هو إعداد الخطيب المثالي، وأوّل مطلب أساس لمثل هذا المنصب، هو أن يكون الخطيب رجلاً صالحاً، لا نطلب منه امتلاك المواهب الكلامية الاستثنائية وحسب ولكن جميع ما تمتاز به الشخصية الجيّدة. لأني لا أقرّ بأن مبادئ الحياة الكريمة المستقيمة يجب، كما يظن بعضهم، أن ينظر إليها أنها من اهتمام الفلسفة خاصة. فإن الرجل الذي يستطيع أن يؤدّي دوره مواطناً قادراً على تلبية متطلّبات الأعمال الخاصة والعامة، ذلك الرجل الذي يمكنه أن يرشد الدولة بمساعدة مستشاريه ويضع لها أساساً رصيناً راسخاً بما يسنّه من تشريعات ويقضي على الرذائل بقراراته فهو بمثابة القاضي، وبالتأكيد لا يمكن أن يكون غير الخطيب الذي نبحث عنه.

(كتاب إعداد الخطيب، التوطئة، الجزء الأوّل، ص 9 ـ 10)

قد تكون هذه الأمثولة المتميّزة في مجال علم اللغة الاجتماعي في تأريخ التعليم الغربي برمّته أعطت أوضح صياغة وأدقّها في الفقرة أعلاه

المأخوذة من توطئة كتاب إعداد الخطيب .ومؤلِّف الكتاب هو ماركوس فابياس كوينتليانوس وهو ابن أستاذ مبرّز في علم الخطابة وقد أصبح فيما بعد أكثر تميّزاً وبراعةً من أبيه. وقد ولد في إسبانيا نحو سنة 35 بعد الميلاد ولكنه أُرسل إلى روما لإكمال دراسته. وقد أصبح بعد ذلك مديراً لمدرسة حكومية للخطابة وقد عيّنه الإمبراطور فسباسيان أستاذاً للخطابة اللاتينية. وفي مدة وظيفته التعليمية كان من بين طلاّبه بليني الأصغر[1] وبعض أفراد العائلة الإمبراطورية. ورغم إنه ترافع في المحاكم بنفسه لم تصلنا واحدة من خطبه. وكان من بين أساتذته ومعلّميه الفيلسوف والكاتب المأساوي سينيكا، وعالم النحو الشهير ريميس بالامون وأستاذ البلاغة الخطيب ديميتيس آفر. وكان مثل هذا التعليم من نوعيّة راقية يمكن أن يحصل عليها المرء في الإمبراطورية الرومانية في القرن الأوّل الميلادي. وقد يخطر ببالنا أن البرنامج التعليمي الذي يصفه كتاب «إعداد الخطيب» هو ببساطة صورة مثالية للتعلّم الذي حازه كوينتليان نفسه. وإذا كان الأمر كذلك، فإن ذلك يعطي النظرة التي سادت في إعداد الخطيب أهمية فريدة كونه دليلاً تاريخياً. ونجد معظم الكتب الاثني عشر من رسالة كوينتليان مكرّساً لشرح مفصّل وممل نوعاً ما للأساليب البلاغية كما وصفها كتّاب اختصوا بالموضوع بدءاً بأرسطو ومن بعده . وما يثير اهتمامنا في السياق الحالي أجزاء من الرسالة يشرح فيها المؤلف فلسفته العامة في الخطابة وكذلك «علم التعبير الصحيح» الذي عليه تقوم الرسالة.

ويرفض كوينتليان الشك الذي يحيط بالخطابة والذي نجده في كتابات مؤلفين سابقين من اليونان. فهو يرى أن موقف أفلاطون من الخطابة قد فُسِّر خطأً ويقول:

يصف اثينوس الخطابة ويسمّيها «فن الخداع» بينما تكتفي الأغلبية بقراءة

1. بليني الأصغر (62-113 ب.م): قائد سياسي روماني أعطت رسائله وصفاً دقيقاً للحياة في القرن الأوّل الميلادي. وقد تميّز بإنجازاته الأدبية وبراعته في الخطابة.

مقاطع قليلة من كتاب جورجياس لأفلاطون وقد قطعت أوصاله من لدن كتّاب سابقين، وتحجم عن دراسة المناظرة وما بقي من كتابات أفلاطون. لذلك تقع في خطأ فادح. لأنهم يعتقدون أن الخطابة في رأي أفلاطون ليست فناً. ولكنها نوع معين من «الدهاء» في خلق البهجة والإرضاء. أو بالإشارة إلى مقطع آخر إذ تسمى الخطابة «ظلٌ لجزء صغير من السياسة» وهي «القسم الرابع من الرياء».

(إعداد الخطيب، الكتاب الثاني، الفصل الخامس عشر ص24)

ولعلّ القراءة العميقة في كتاب جورجياس، كما يعتقد كوينتليان، توضّح لنا أن هذه الملاحظات السلبية عن الخطابة كان يقصد منها استهجان الطريقة فقط التي كانت تمارس فيها الخطابة في اليونان في عهد أفلاطون. وليس هناك شجب للخطابة موضوعاً لأن أفلاطون يعتبرها «أصيلة ومشرفة». وقد حدد أرسطو مكان فن الخطابة وعلاقتها مع علم المنطق (أو علم الجدل).

الخطابة نظير علم الجدل لأن كليهما يتناول أموراً تأتي ضمن إدراك الناس كافة وليس محددة بعلم معيّن. وهكذا فإن الناس بعامة تشترك فيهما لأن عامة الناس إلى حدّ معيّن تحاول أن تنتقد أو تتمسّك برأي معيّن إما للدفاع عن أنفسهم أو لاتّهام الآخرين. ونرى أغلبية الناس يفعلون ذلك إما على غير هدى أو لاعتيادهم الأمر وتطبعهم به. ولكن طالما أن هاتين الطريقتين ممكنتان، يبدو واضحاً أن الأمور يمكن أن تختزل في نظام معيّن، لأنه من الممكن التدقيق في السبب الذي يجعل بعضهم يحقّقون هدفهم عن طريق الاعتياد بينما يفعل غيرهم ذلك بمحض الصدفة، وينصب كل هذا التدقيق مباشرة في مهمّة فنّ معيّن.

(الخطابة، الكتاب الأوّل، الفصل الأوّل، ص 1 ـ 2)

وقد قاد هذا النهج ذو الصبغة التجريبية أرسطو إلى صياغة تعريفه الشائع للخطابة.

يمكن أن نعرّف الخطابة إذن أنها ملكة اكتشاف الوسائل الممكنة في الإقناع فيما يتعلق بأي موضوع كان، وهذه المهمّة لا تجدها في أي فنّ آخر رغم أن كلّ واحدٍ منها قادر على الإفهام والإقناع في مجال تخصّصه: وهكذا نجد الطب يتعامل مع الصحّة والمرض والهندسة مع خصائص الأحجام والحساب مع الأرقام والشيء نفسه ينطبق على باقي الفنون والعلوم بيد أن الخطابة ـ على وجه الخصوص ـ تتألّق في قدرتها على اكتشاف وسائل الإقناع فيما يتعلّق بموضوع معين. لذلك نقول إن الخطابة فنّ لا تطبق قواعده على فئة خاصة محدّدة من الأشياء.

(الخطابة، الكتاب الأوّل، الفصل الثاني، ص 1)

وهكذا فإن شمولية الخطابة هي التي تجعل منها بالنسبة لأرسطو «نظيراً لعلم المنطق». وتنطبق مبادئها على جميع أشكال الإقناع اللفظي، مثلما تنطبق مبادئ المنطق على جميع أشكال الاستنتاج.

ويرفض كوينتليان وجهة نظر أرسطو في الخطابة جملة وتفصيلا. ويقوم هذا الرفض على أساس فلسفي وأخلاقي.

(إعداد الخطيب، الكتاب الثاني، الفصل الخامس عشر)

والإقناع في حدِّ ذاته ليس هدفاً نبيلاً. فقد يتمتّع الأشرار بقدرة على الإقناع أكبر من تلك التي لدى الأخيار. وقد تحسب الأكاذيب والخدع وسائل بلاغية مشروعة إذا ما سادت وجهة نظر أرسطو. ولذلك فإن ممارسة الخطابة تؤدّي إلى نظام تعليمي فاسد ومجتمع فاسد وقادة فاسدين. ووجهة النظر البديلة التي يتبنّاها كوينتليان في الخطابة ترى أن الخطابة تهتم أساساً بممارسة الفضيلة من خلال الكلام. وهي «علم الكلم الطيب» التي يجب أن لا تختلط مع فنّ الكلام الحاذق. والكلم الطيب هو النقيض تماماً للمراوغة

اللفظية التي تأتي ضمن الكلام الرديء (بمعنى أنها إساءة لاستعمال الملكة الكلامية عند الإنسان). ويرى كوينتليان أن الافتراض الأساسي هو أننا يجب أن «نقصر لقب خطيب وفن الخطابة نفسه على أولئك الأشخاص الصالحين».

(إعداد الخطيب، الكتاب الثاني، الفصل الخامس عشر، ص1)

لذلك فالشرط الأوّل في الخطيب المثالي لدى كوينتليان هو «أن يكون رجلاً صالحاً»

(إعداد الخطيب، الكتاب الثاني، الفصل الخامس عشر، ص33)

ويستنكر كوينتليان الانقسام الخطير الذي بدأ يتّسع ـ على ما يراه هو ـ بين الفلسفة الأخلاقية والخدمة العامة.

وعندما أصبح الكلام وسيلة لكسب العيش وأصبحت ممارسة الاستعمال الشرير لمزايا الفصاحة هي العرف السائد. توّقف الأشخاص المعروفون بالفصاحة عن دراسة الفلسفة الأخلاقية وعلم الأخلاق بعد أن هجرها الخطباء وأصبحت فريسة لذوي العقول الضعيفة. ونتيجة لذلك، عاد بعض الأشخاص ممن يبغضون الجدّ والاجتهاد في سبيل إتقان الكلام الجيّد، إلى مهمّة تشكيل الشخصية وإرساء قواعد الحياة واحتفظوا لأنفسهم بأفضل جزء في الفلسفة ـ إذا جاز لنا أن نقر هذا التقسيم ـ ولكنهم ادّعوا وتحذلقوا أنهم حازوا لقب فيلسوف، وهو امتياز لم يجرأ القادة العسكريون العظام ولا الرؤساء والساسة على ادّعائه لأنفسهم. لأنهم فضّلوا الأفعال على الوعود الفارغة بالإنجازات العظيمة.

(إعداد الخطيب، الكتاب الأول، التوطئة، ص13 ـ 14)

ولا تكفي الشخصية الفاضلة بطبعها ـ على أية حال ـ أن تضمن النجاح في ميدان الخطابة. وخبرة الخطيب هي خبرة لغوية لا يمكن اكتسابها من غير برنامج متأنٍّ رصين في الدراسات اللغوية. ويجب أن لا يكون الخطيب

متكلّماً موهوباً وحسب ولكن يجب أن يكون متكلّماً متمرّساً. ولبلوغ الفصاحة يجب على المرء أن يعرف بالضبط ما الذي يفعله باللغة.

أما بالنسبة للاستعمالات الخاصة للمفردات والتمييز بينها، فيجب أن تكون موضوعاً للدرس يشترك فيه جميع أولئك الذين يفكرون بمعنى اللغة. ولكن الخطيب بالتأكيد هو الذي يمتلك ناصية جميع أقسام المعرفة والقوّة العظمى للتعبير عن هذه المعرفة بالكلمات. وإذا ما بلغ الخطيب درجة الكمال فلا حاجة له أن يذهب إلى مدارس الفلسفة ليطّلع على مفاهيم الفضيلة . . . ولا بد أن يحصل الخطيب المثالي على لقب حقيقي مقارب للقب الفيلسوف: ولا يكفي أن يكون خالياً من العيوب في شخصيته (لأني لا اتّفق مع أولئك الذين يتمسّكون بهذا الرأي). بل يجب أن يكون أستاذا ملمّاً بعلم الكلام وفنّه إلى حدٍّ لم يبلغه خطيب من قبل. ومع ذلك علينا أن نتّبع الخطيب المثالي، كما فعل ذلك الكثير من الأوّلين، الذين رغم رفضهم الاعتراف أن الحكيم الكامل قد ظهر، تركوا لنا مفاهيم في الحكمة تستخدمها الأجيال التالية. والخطابة الكاملة هي حقيقة بالتأكيد ليست صعبة المنال على العقل الإنساني.

(إعداد الخطيب، الكتاب الأول، التوطئة، ص 16 ـ 20)

وترتبط المثالية المترفّعة، وهي السمة البارزة في كتاب إعداد الخطيب، بالاهتمام الشديد بالأمور العملية من النوع الرتيب جداً بشكل ملحوظ. لذلك نحن مدينون لكوينتليان بالوصف المفصّل للبرنامج التعليمي الذي وصلنا من العالم القديم. ويبدأ تعليم الخطيب المثالي عنده من سن الطفولة. ومما يثير اهتمامنا بشكل خاص في هذا السياق هو الدور المخصّص لعالم النحو ضمن هذا التعليم. لأن ذلك الدور يلقي الضوء على مفهوم النحو من الناحية العملية في أواخر القرن الأوّل الميلادي أكثر مما تلقيه العملية التي قدمها ديونيسس ثراكس. ويؤكّد كوينتليان بشدة على أهمّية اكتساب عادات حميدة في السلوك والكلام في السنين الأولى من حياة الفرد.

أوّلاً وقبل كل شيء يجب التأكّد من أن مربية الطفل تنطق نطقاً سليماً. والوضع المثالي ـ كما يقول كريسبيس ـ يستدعي أن تكون المربية فيلسوفة حسب قاعدة اختيار الأفضل ما أمكن ذلك. ولا شكّ أن النقطة الأكثر أهمّية هي أن المربيات يجب أن يتمتّعن بشخصية قويمة ولكن لابد أن يكون نطقهن سليماً. ولعل المربية أوّل من يسمع الطفل كلامها وكلماتها أوّل شيء يحاول الطفل تقليده. ومن طبيعتنا أن نتمسّك أكثر من أي شيء بانطباعات فترة الطفولة، تماماً مثلما يبقى الطعم الذي يتشبع به الوعاء أوّل مرة وكما لا تمحى الصبغة التي تتركها الأصباغ على الصوف ناصع البياض. وفضلاً عن ذلك فإن أكثر الانطباعات سوءاً أطولها بقاءً. لأنه طالما يتدهور الطيّب باستمرار، فلن تستطيع أن تغيّر الخبث إلى فضيلة. فلا تدع الصبي يعتاد في سن مبكرة على أسلوب في الكلام سيضطر إلى التخلص منه فيما بعد.

(إعداد الخطيب، الفصل الأول، ص4 ـ 5)

وقد كان التعليم الروماني في القرن الأوّل الميلادي ثنائي اللغة وكان موضوع الجدل الدائم هو: أمن الأفضل البدء بتعليم الأطفال اللغة اللاتينية أم اللغة الإغريقية؟ ويقف كوينتليان بشكل حاسم مع تدريس اللغة الإغريقية.

أفضّل أن يبدأ الطفل بتعلم اللغة الإغريقية لأن اللغة اللاتينية ـ وهي لغة التخاطب ـ سيلتقطها الطفل شئنا أم أبينا؛ بينما تُعدّ حقيقة تعلم اللغة اللاتينية رهناً باللغة الإغريقية سبباً إضافياً يدفعنا إلى تعليم الطفل أوّلاً باللغة الإغريقية ولا أحبّذ مع ذلك التمسّك بهذا المبدأ بشكل خرافي بمعنى أن الطفل يتحدّث ويتعلّم اللغة الإغريقية فقط على الدوام، كما يحدث في معظم الأحيان. ويؤدّي هذا العمل إلى أخطاءٍ عديدة في اللغة واللهجة حيث تطغى على الأخيرة لكنة أجنبية بينما تصبح الأولى بتأثير العادة مليئة بالاصطلاحات الإغريقية، التي تطغى بعناد شديد حتّى عندما نتحدّث بلغة أخرى. لذلك ينبغي أن يأتي تعليم اللغة اللاتينية على مسافة ليست بعيدة وأن يستمر في

فترة وجيزة جنباً إلى جنب مع اللغة الإغريقية. وستصبح النتيجة أنه عندما نبدأ بإعطاء الاهتمام المتساوي لكلتا اللغتين لن تصبح إحداهما عائقاً في طريق الأخرى.

(إعداد الخطيب، الكتاب الأوّل، الفصل الأول، ص 12 ـ 14)

ثم يناقش كوينتليان مسألة متى يجب أن نعلّم الأطفال القراءة. وكان الرأي السائد أن الأطفال يجب أن لا يتعلّموا القراءة قبل سن السابعة ولكن كوينتليان يرفض وجهة النظر هذه لكونها تشتمل على إضاعة وقت ثمين عندما تكون الذاكرة في أوج استعدادها للحفظ. ويتساءل لماذا لا يكون الأطفال قادرين على حفظ الحروف طالما أنهم قادرون على حفظ الدروس الأخلاقية في سن مبكرة

(إعداد الخطيب، الكتاب الأوّل، الفصل الأول، ص17)

مع ذلك فهو لا يتّفق مع الطريقة الشائعة في تعليم الأطفال الألفباء.

أنا غير مقتنع بالطريقة التي يُدرّس بها الأطفال الصغار (وهي كما أرى شائعة) الأسماء وترتيب الأحرف قبل أن يتعلّموا أشكالها .وتجعلهم مثل هذه الطريقة يتلكّؤون في تمييز الأحرف طالما أنهم لا ينتبهون إلى أشكالها الحقيقية، ويفضّلون أن يستدلّوا بما قد حفظوا عن ظهر قلب. ولهذا السبب يقوم المعلّمون، عندما يعتقدون أنهم قد درّبوا تلاميذهم الصغار بما فيه الكفاية على هذه الحروف وهي مكتوبة حسب ترتيبها المألوف، بعكس ذلك الترتيب أو إعادة تشكيله بكل طريقة ممكنة حتى يتعلّم الطلبة الحروف من شكلها وليس من الترتيب الذي تبدو عليه ولذلك من الأفضل للأطفال أن يبدءوا بتعلّم الأحرف وأشكالها وأسمائها تماماً كما يفعلون مع الأشخاص. والطريقة التي اعترضنا على استخدامها في تدريس الألفباء لا اعتراض عليها عندما تستخدم مع مقاطع الكلمات. وأنا أوافق تماماً من ناحية أخرى على الطريقة التي استنبطت لتحفّز الأطفال على التعلّم بإعطائهم أحرفاً عاجية

يلعبون بها، وكذلك أوافق على أي شيء قد يكتشف ليبهج الأطفال الصغار إذ إن منظره وتداوله وتسميته متعة.

وعندما يبدأ الطفل بمعرفة أشكال الحروف المختلفة، فلا ضير من أن تقطّع الحروف بدقّة ما أمكن ذلك وتنحت فوق لوحة حتى يستدلّ القلم بوجود النقوش المحفورة. وهكذا تصبح الأخطاء ضئيلة كتلك التي تقع في ألواح الشمع. لأن القلم ينحصر بين حافات الأحرف ويمنع من الخروج عنها. وفضلاً عن ذلك وبزيادة عدد المرّات والسرعة التي تتعقب الأقلام هذه الخطوط الثابتة سنوفّر ثباتاً في الأصابع ولن تكون هناك حاجة لأخذ يد الطفل وإرشاده بأيدينا.

(إعداد الخطيب، الكتاب الأوّل، الفصل الأول، ص22 ـ 27)

ولهذا النص أهمّية خاصة ليست لتقييم كوينتليان لأكثر الأساليب التعليمية فاعلية وحسب ولكن لأنها تبيّن بجلاء المدى الذي كانت الألفباء فيه تطغى على الفكر التربوي في عهد كوينتليان. وهنا نرى حضارة أرست وبشكل قاطع أن الكتابة أساس التعليم حتى لو كان الهدف المطلق هو تهذيب المهارات البلاغية. وكانت النتيجة هي النظرة إلى اللغة إذ لم تعد فيها القراءة والكتابة امتداداً مفيداً للغة وحسب بل هما امتداد لا غنى عنه. ولعل الكتابة هي التي تزوّد الطفل منذ البداية بالوسائل الأولية لكي يتوصل إلى فهم تحليلي للكلمة المنطوقة. ويفهم الكلام وفق شروط الكتابة وليس العكس.

وليست بنا حاجة إلى المبالغة في أهمّية هذا التحوّل في تاريخ الفكر اللغوي. والنتيجة هي فهم جزئي للبنية اللغوية التي بقيت إلى يومنا هذا. وتعامل الكلمات المنطوقة على أنها أبنية معقّدة مكوّنة من وحدات صوتية صغيرة لا يمكن تجزئتها. ومن خلال سلسلة من الجزيئات الوسيطة التي تسمّى «المقاطع» كما تعامل الجمل على أنها سلاسل بسيطة من المفردات. ولا تعطى صورة بناء اللغة هذه فقط إلى التلميذ المقصود في كتاب «إعداد

الخطيب» ولكنها تغرس فعلاً بوساطة البرنامج التعليمي نفسه، كما يبدو واضحاً من النص الآتي:

أما ما يتعلّق بالمقاطع فليس هناك طريق مختصرة. لذا يجب تعلّمها جميعها ولا فائدة من تأجيل تعلّم الصعب منها. هذه هي الممارسة السائدة. ولكن النتيجة الوحيدة هي الإملاء الرديء. وكذلك يجب أن نحذّر من أن نثق ثقة عمياء بذاكرة الطفل. ويستحسن أن نعيد المقاطع ونطبعها في ذاكرة الطفل في أثناء قراءته وينبغي أن لا نلح عليه في القراءة المتواصلة أو السريعة. إلا إذا كانت الحروف متسلسلة بوضوح لا لبس فيه من غير أن يضطر الطفل إلى التوقّف والتأمّل فيها. وعندما يتعلّم الطفل المقاطع يسمح له عندئذ بتشكيل المفردات من هذه المقاطع وصياغة الجمل من المفردات.

(إعداد الخطيب، الكتاب الأوّل، الفصل الأول، ص30 ـ 31)

وهكذا نرى التسلسل في تعليم الطفل الذي يتبناه كوينتليان ينطلق وبشكل صارم من الأجزاء الصغيرة إلى الأكبر: من الحروف إلى المقاطع والكلمات وأخيراً الجمل ويتطلّب الأمر إتقان كل مرحلة قبل تجاوزها إلى المرحلة التي تليها. ويصرّ كوينتليان على أن الهدف من المرحلة الابتدائية لتعليم القراءة والكتابة هو مجرّد الكفاءة الآلية. فمثلاً يوصي كوينتليان باستعمال المفردات والعبارات الصعبة لأغراض تعليمية.

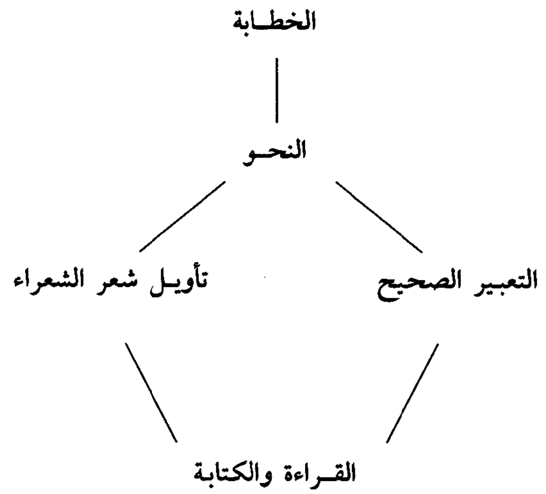
وقد يستحق الأمر عند محاولة تحسين لفظ الطفل ووضوح نطقه، أن نحمله على النطق بمجموعة من الأسماء والأسطر التي تمتاز بصعوبتها: إذ يجب أن تصاغ من عدد من المقاطع التي لا تنسجم مع بعضها والتي تنفر المسامع: ويسميها أهل اليونان بالملجمات. وقد يبدو هذا أمراً تافهاً بيد أن إغفاله قد ينجم عنه أخطاء في النطق لا حصر لها ما لم تعالج في سنّ مبكرة فإنها ستصبح عادة مقيتة يصعب علاجها وستستمرّ مع الطفل طوال حياته.

(إعداد الخطيب،الكتاب الأوّل، الفصل الأول، ص37)

ويُعدّ هذا كله مقدّمة لدراسة النحو يجب أن تبدأ ـ كما يرى كوينتليان ـ

عندما يتعلّم الطفل القراءة والكتابة، ويدرّس النحو أستاذ متخصص هو عالم النحو. ومرّة أخرى تظهر مسألة تقديم دراسة النحو اللاتيني على النحو الإغريقي، ومرّة أخرى يبدي كوينتليان رأيه بالبدء باللغة الإغريقية ولكن في أي من الأمرين نجد المنهج واحداً ويقدّمه كوينتليان بتفصيل شديد.

ويرى كوينتليان ـ خلافاً لديونيسس ثراكس ـ أنه يمكن تقسيم النحو إلى قسمين فقط وهما (1) علم التعبير الصحيح و(2) تأويل شعر الشعراء. أما ما يتعلّق بالأول ينبغي أن لا نساويه بالتعبير البليغ (وهو تعريف كوينتليان للخطابة). كما لا ينبغي مساواته بمهارات القراءة والكتابة وهي وسائل ضرورية لدراسة النحو، وهكذا يبدو لنا أن الخطابة عند كوينتليان تتويج لهرم التعليم ذي الطبقات الثلاث يمكن تمثيلها بالرسم كما يأتي:



وأستاذ النحو عند كوينتليان هو المعلّم المسؤول عن الطبقة الوسطى من الهرم. أما معلّم الخطابة فهو مسؤول عن الطبقة الأعلى. والأسباب المسوّغة وراء هرم الدراسات اللغوية هذا يقصد منها بوضوح ما يأتي: لا يمكن تعليم الطلاّب الخطابة قبل تعلّمهم النحو ولا يمكن تعليمهم النحو ما لم يكونوا قد تعلّموا القراءة والكتابة. ولكن ذلك كونه مسوّغاً تربوياً يجعله أمراً غريباً على

أقل تقدير، وليس واضحاً ألبتة: لم لا نضع منهجاً ممكناً ومثمراً حيث يدمج فيه تدريس النحو والخطابة. بحيث يثري ذلك كلا الموضوعين ويحقّق الفائدة للطلبة. ولا يتطرّق كوينتليان إلى هذا الاحتمال. ولا يطرح حججاً تؤيّد النظام الذي تبنّاه ذا الطبقات الثلاث المنفصلة. لم لا؟

وتفسير ذلك أنه في النصف الثاني من القرن الأوّل الميلادي كان التعليم الإغريقي الروماني في أيدي المحترفين وقد طغى على بنيته التنافس بين أهل المهنة. ولا يعكس التنظيم الهرمي الذي يتبنّاه كوينتليان لتعليم الخطيب المثالي أي منطق ضمن عملية التعليم مثلما يعكس ظاهرة اجتماعية وهي أن فروعاً معيّنة في مهنة التعليم تعتبر نفسها أفضل من الآخرين. إذ يضع البلاغيون أنفسهم في طبقة فوق النحويين والنحويون فوق معلّمي المرحلة الابتدائية. ورغم أن كوينتليان مثالي النزعة إلا أنه ليس مصلحاً تربوياً. فهو يتقبّل بنية مهنة التعليم على علاتها ويبني برنامجه التعليمي عليها. لأنه يرى أن لا طائل من تبني منهجاً جذرياً لا أحد يرغب في تدريسه عملياً.

ويتضح من عدد من الملحوظات التي أبداها كوينتليان في بداية الكتاب الثاني أنه على عهده كانت الخلافات الطبقية شائعة بين البلاغين والنحويين. وخاصةً أنه كان أمراً مألوفاً أن يقوم أستاذ النحو بتدريس فنون الإلقاء. ونتيجة لذلك أصبحت المواضيع التي تدرّس في المراحل الأولى من دراسة الخطابة تشكّل المراحل النهائية في تعليم القراءة والكتابة.

(إعداد الخطيب، الكتاب الثاني ، الفصل الأول، ص3)

وكان كوينتليان يعتبر هذه الأوضاع غير مرضية وكان يطالب بالفصل التام بين واجبات معلّم النحو ومعلّم الخطابة.

ينبغي تحديد المجال المناسب لكل مهنة من المهنتين. ولا بد للنحو، وهو ما نترجمه إلى علم الآداب، أن يعي حدوده وبخاصة أنه تخطّى أبعد من الحدود التي يجب أن يتقيّد بها عنوانه اللامع والتي ألزم بها أساتذة النحو

الأوائل أنفسهم. وقد تدفّق النحو من رأس عين صغيرة واستجمع قوّة من المؤرخين والنقّاد وقد فاض فأضحى نهراً غامراً طالما أنه لا يقتنع بنظرية التعبير الصحيح ولا بالمواضيع البسيطة، فقد غزا دراسة جميع أقسام المعرفة العليا، ومن ناحية أخرى ينبغي للخطابة، وقد اشتق اسمها من قوة الفصاحة، أن لا تتفادى واجباتها الخاصة أو أن تبتهج لرؤية أعبائها التي يضطلع بها الآخرون. لأن إهمال مثل هذه الأمور أدنى بقليل من التنازل عن حقّها في الحياة، ولا بدّ أن أعترف بأن القلائل من أساتذة النحو حازوا معرفة غزيرة ليصبحوا متمكّنين من تدريس الخطابة أيضاً. ولكنهم عندما يفعلون ذلك فإنهم يؤدّون واجبات أستاذ الخطابة وليست واجباتهم هم.

(إعداد الخطيب، الكتاب الثاني، الفصل الأول، ص4 ـ 6)

وهكذا يبرز كوينتليان متحفّظاً إذ يتبنّى موقفاً محافظاً ومقيّداً من الوظيفة الملائمة للنحو. فما هي إذاً تلك الوظيفة؟

ويقدّم كتاب «إعداد الخطيب» تفصيلاً وافياً لتلك الوظيفة.

(الكتاب الأول، الفصل الأول، ص4 ـ 9)

وسنركّز هنا على ما سيقوله كوينتليان في القسم الأوّل من القسمين ألا وهو التعبير الصحيح. وهذا الجزء له أهمية أكبر بكثير من ملحوظات كوينتليان على تأويل شعر الشعراء، ويدرج تحت عنوان التعبير الصحيح أوّل موضوع وهو النطق الصحيح لحروف الألفباء. ويقوم أستاذ النحو بشرح الفرق بين الأصوات الصامتة والصائتة لتلاميذه، وكذلك تقسيم الأصوات الصامتة إلى أصوات شبه صامتة وإلى أخرى مهملة، ويناقش مسألة أن الألفباء تكفي لتمثيل الأصوات في اللغة المحكية وعدد الحروف الموجودة فيها سواء أكانت كثيرة أم قليلة. كما يشير إلى أن لفظ المفردات يتعرّض إلى تغيير بمرور الأيام ويعرّف تلاميذه بالتهجّي القديم الذي قد يصادفهم في النصوص التي يدرسونها . ويدرّس تلاميذه التغيّرات التي طرأت على التهجّي

واللفظ والتي تسببها إضافة اللواحق والسوابق والاختلافات في تصريف الكلمات. ثم ينتقل إلى علم الصرف ويشرح أقسام الكلام العديدة مشيراً إلى الفروق بين اللغة اليونانية واللغة اللاتينية، بالإضافة إلى الآراء المختلفة في عدد أقسام الكلام. ويحمل تلاميذه على تشكيل الأسماء إعرابياً وتصريف الأفعال. ويناقش مسألة كفاية نظام الإعراب للتعبير عن التمييز في العلاقات المطلوبة في الأسماء، ويدرّس المشاكل الناجمة عن استعمال أسماء الفاعل (أو المفعول) والصيغ المبنية للمجهول .

وبعد أن يتطرّق كوينتليان إلى اللفظ والإملاء وأقسام الكلام والإعراب والتصريف يتابع الحديث عن أنواع الأخطاء المختلفة التي يتحتّم على أستاذ النحو أن يصحّحها. وفي هذا المقام يميّز تمييزاً واضحاً بين الكلمات الدارجة واللحن ورغم أن المصطلح الأول يوحي بنوع الخطأ الذي يرتكبه الأجنبي، ولكن كوينتليان يعرّفه بأنه الخطأ الذي يقع في كلمة بمفردها تمييزاً له من الأخطاء التي تقع عند ربط الكلمات في جمل. ويجد في كلا النوعين من الأخطاء أربع فئات فرعية تصنف إلى أخطاء (1) في الإضافة (2) والحذف (3) والمناقلة (4) والاستبدال. ويقدم كوينتليان أمثلة توضيحية لكلّ تلك الفئات. ويُعدّ التصنيف في حدِّ ذاته غير واضح لأنه يعتمد على مقارنة سطحية بين التعبير الخطأ وما يقابله من الصيغ الصحيحة، وليس على تحليل الأسباب المحتملة التي تؤدّي إلى ارتكاب ذلك الخطأ. ومن الواضح أن مفهوم كوينتليان عن النحو لا يتجاوز إلى دراسة أسباب وقوع الأخطاء في الكلام.

ومع ذلك عرض كوينتليان تحليلاً مهماً ومفيداً للأسس الإملائية للتعبير الصحيح. ويحدّد أربعة عناصر يمكن اعتمادها في إرساء «الدقّة» النحوية لتعبير ما. والعنصر الأول هو الانتظام (غالباً ما يساء فهم هذا المصطلح على أن الكلمة في الأصل تعني السبب). والانتظام موضوع البحث يمكن أن يعتمد على القياس أو على علم أصول المفردات. ويعالج كوينتليان هذا العلم

معالجة سطحية موجزة حيث يهزأ من الشخص الذي يؤدّي هذه الوظيفة بين علماء روما:

لا بأس أن نلتمس العذر للناس بعد المثال الذي وضعه فارو. لأنه حاول أن يقنع شيشرون، وقد كانت أعمال فارو مقدّمة إلى شيشرون، بأن حقلاً من حقول المعرفة يسمّى (ager) لأن شيئاً ما يتمّ ضمن حدوده (agitur) وأن طائر الزاغ يسمى (graculos) لأنه يطير في أسراب (gregatim).

(إعداد الخطيب، الكتاب الأول ، الفصل السادس ص37)

وحسب وجهة نظر كوينتليان لا يمكن للحجج المستقاة من علم أصول المفردات أن تدّعي إرساء الدقة أو الخطأ في الصيغ ما لم يتضح أولاً أن هذه الحجج هي ذاتها ليست مثاراً للخلاف.

وكذلك يشير كوينتليان إلى شكوك خطيرة في الحجج المأخوذة من القياس. ويذكر بعض الحالات التي تتضارب فيها أنماط القياس المختلفة، وتكون النتيجة أن الصيغة التي تبدو صحيحة في ضوء قياس معيّن قد تبدو خطأً في ضوء قياس آخر.

إن القياس ليس مُنزلاً من السماء عند خلق البشرية لكي نصوغ به قواعد اللغة ولكنه اُكتشف بعد أن بدأ الناس يتكلّمون ويلحظون حذف الكلمات المستعملة في الكلام. لذلك فالقياس لا يقوم على الانتظام ولكن يعتمد على المثال وهو ليس قانوناً للتعبير بل هو ممارسة يمكن ملاحظتها وهو في الحقيقة وليد الاستعمال.

(إعداد الخطيب، الكتاب الأول، الفصل السادس، ص16)

وباختصار، نجد أن الحجج المأخوذة من القياس تعبّر فقط عن تفضيل الانتظام على الشذوذ. ولا يمكن أن نستشهد بالانتظام بحد ذاته مسوّغاً لمثل هذا التفضيل من غير أن تصبح الحجة مكرّرة.

والعنصر الثاني الذي يلتفت إليه كوينتليان هو القدم. وتبدو قناعته هنا

أنه رغم أن «سطوة السنين» تميل إلى جانب اعتبار الاستعمال صحيحاً إذا استمر لفترة طويلة من الزمن، مع ذلك فإن الإلحاف في التمسّك بالاستعمال القديم يُعدّ من قبيل التبجح. واللغة تتغيّر بمرور الوقت ولعلّ من السخف الاعتقاد بأن الصيغ القديمة فقط هي الصيغ الصحيحة. لأن اللغة الصحيحة ستصبح في نهاية الأمر مفهومة لمعظم الجماعة التي تتكلّم تلك اللغة. «ولكن ألا ترى أن الكلام أمر مفعم بالخطأ حيث إن الوضوح غاية قصده إذا تطلّب تفسير معناه مترجماً».

(إعداد الخطيب، الكتاب الأول، الفصل السادس، ص40)

وربما يصوّر هذا أوّل مثال في الفكر اللغوي الغربي في قياس الخلف[2] القائم على حتمية التغيير اللغوي. وإذا كانت الإبداعات اللغوية غير صحيحة تلقائياً إذاً لا أحد سيفهم اللغة الصحيحة بعد مرور فترة من الوقت.

والعنصر الثالث هو السلطة. ومرة أخرى يتّخذ كوينتليان موقفاً متشكّكاً. أن الاحترام الواجب للغة الكتّاب المرموقين من العهود السابقة لا يعني أن علينا اعتبار لغتهم صحيحة من كل ناحية خاصة عندما تتعارض مع الاستعمال اللغوي الحديث.

وأخيراً لدينا الاستعمال بحدٍّ ذاته ولا بدّ من اقتباس ملاحظات كوينتليان كاملة على هذا الموضوع.

ويبقى الاستعمال محور النقاش. ولعلّ من المضحك تفضيل لغة الماضي على لغة اليوم. وما المقصود بالكلام القديم غير الاستعمال القديم في الكلام؟ ولكن في هذا المقام تبدو الملكة النقدية ضرورية ولا بد أن نقرّر ماذا نقصد بكلمة «استعمال». وإذا عرفت بأنها ممارسة الأغلبية ستصبح لدينا قاعدة خطرة ولا ينحصر تأثيرها في الأسلوب بل يتعداه إلى الحياة أيضا ويُعدّ

2. قياس أساسه البرهنة على صحة المطلوب بإبطال نقيضه أو على فساد المطلوب بإثبات نقيضه. (علم المنطق).

ذلك شأناً خطيراً. إذ أين نجد ما يكفي من الخير حتى ترضى الأغلبية بالصحيح؟ وليس بوسع ممارسات معيّنة مثل إزالة الشعر، وتصفيف الشعر في حلقات أو احتساء الخمر حتى الثمالة في الحمامات، رغم أنها وجدت طريقها إلى المجتمع، أن تدّعي إسناد الاستعمال لها، طالما أن هناك ما يستوجب اللوم في جميع هذه الممارسات (ولو أن الاستعمال حاضر لدينا عندما نستحم أو نحلق شعرنا أو نتناول طعامنا مجتمعين). وكذلك ينبغي أن لا نقبل الكلمات والعبارات التي أصبحت عادة خبيثة لدى بعض الناس على أنها قاعدة من قواعد اللغة. وبغض النظر عن لغة الجهلاء، نحن جميعاً ندرك جيّداً أن المسارح جميعها وجماهير المشاهدين بأكملهم سيستعملون كلمات دارجة في صرخاتهم التي يطلقونها وكأنهم رجل واحد. لذلك سأعرّف الاستعمال بأنه الممارسة المقبولة عند الأفراد المتعلّمين وقدر تعلّق الأمر بطريقة حياتنا سأعرّف الاستعمال بأنه الممارسة المقبولة لدى جميع الأفراد الصالحين.

(إعداد الخطيب، الكتاب الأول، الفصل السادس، ص43 ـ 45)

لذلك يجب أن يقوم علم التعبير الصحيح على الدقّة التي يقيمها الإجماع لدى المتعلّمين. ومن نافلة القول إن أهمية ذلك تعتمد على تعريفنا «للمتعلّمين» .وضمن سياق رسالة كوينتليان، لا يدع الجواب مجالاً للشكّ. فالمتعلّمون هم أولئك الذين اتّبعوا المنهج التعليمي المقرّر كما وضعه المربّون من أمثال كوينتليان. وتناط صلاحيات الدقّة اللغوية بالنظام التعليمي ذاته في نهاية المطاف. وقد أرست حجج كوينتليان دعائم المعيارية (Prescriptivism) التي هيمنت على الحضارة الأوربية لألفيْ عام فيما بعد. والمعيارية تحفظ نفسها بنفسها وهي متكاملة تعليمياً. ويرسم النحو ملامح الاستعمال الصحيح لأنه يعتمد على إجماع المتعلّمين؛ ويتكلّم المتعلّمون بشكل صحيح لأنهم درسوا النحو.

وحسب ما يراه كوينتليان، فإن مجرّد تدريس الإملاء الصحيح ليس

من مسؤولية أستاذ النحو، فيما عدا إذا كانت الفروق الخطية تشير إلى فروق في المعنى أو في الاشتقاق، أو بالقدر الذي يصبح فيه تعريف الدارسين بالإملاء القديم مفيداً في فهم أعمال الكتّاب القدماء. ويجب على أستاذ النحو أن ينبّه على الحالات التي لا ينطبق فيها إملاء الكلمة مع نطقها. وذلك لأن قسماً مهماً من إرشاداته تتعلّق بالقراءة بصوت عال. ويجب أن يتعلم التلميذ الوقْف لالتقاط أنفاسه، وكيف يؤدّي الوقفات حسب المعنى المتضمّن في ما يقرأ، ومتى يرفع أو يخفض صوته، والترخيم الذي يجب أن يعطى لكل عبارة، ومتى يزيد أو ينقص سرعة الإلقاء أو شدّته. ويجب أن يتعلّم التلميذ كيف يقرأ الشعر بطريقة تختلف عن قراءة النثر. وينبغي أن يعطى مجموعة من القراءات بدءاً بهوميروس وفيرجل لتشمل الشعر المأساوي والشعر الغنائي. ويجب أن تكون القطع المختارة بالشكل الذي يوسّع الذهن ويطوّر الفكر ويثري المفردات. وبعد قراءة مقطوعة شعرية، يجب أن يسأل أستاذ النحو التلاميذ عن أقسام الكلام التي يتضمّنها البيت الشعري والأوزان والتفعيلات فيه. ويعلّق على الخصائص المهمة في اللغة، وعلى جميع صور البراعة في الأسلوب، بما في ذلك المجاز والتشبيه والاستعارة والمحسنات البديعية. وبعد ذلك، يقوم بتفسير الإيماءات في النص والقصص المتعلّقة بها كي يتسنى للتلاميذ فهم النصوص المقروءة فهماً جيداً. ويعلّم تلاميذه إعادة الصياغة مبتدأً بقصص أيشوب منطلقاً من الكتابة سطراً بعد سطر إلى إعادة الصياغة الحرّة التي إمّا أن يختصر فيها النص الأصلي أو ينمّق بالإضافات. ويعلّم تلاميذه فن الحكم وكيف ينشأون أنواعاً بسيطة من النثر. ويعتقد كوينتليان أن جميع هذه الأمور يجب أن يدرّسها أستاذ النحو قبل أن يصبح تلميذه مستعدّاً للانتقال إلى المرحلة الأعلى من تعليمه على يد أستاذ الخطابة.

ما يفصح عنه كوينتليان لا يدع مجالاً للشكّ أن ما يشغل أستاذ النحو في عهده كان مقرّراً مبدئياً ضمن نمط تربوي معيّن للأطفال من طبقة

اجتماعية معينة. ويقع التأكيد على الأهداف العملية التي ينبغي تحقيقها ولو أن كوينتليان لا ينكر أن مواضيع معيّنة تستحق المتابعة لذاتها وحسب. فلن يضير فصاحة قيصر ـ كما يقول كوينتليان ـ لو كتب رسالة في القياس. ويؤكد كوينتليان أن مثل هذه المواضيع الأكاديمية لا تضرّ أولئك الذين يستطيعون اجتيازها بيسر وينتقلون إلى مواضيع أخرى. ولكن أولئك الضعفاء فقط هم الذين يتعثرون في دراستها.

(إعداد الخطيب، الكتاب الأول، الفصل السابع، ص34)

ويبيّن كشف كوينتليان المفصّل للمواضيع النحوية رغم أن النحو بدأ في العالم الإغريقي الروماني بتأمّلات فلسفية في طبيعة اللغة، لكنها بمرور الوقت أصبحت ضرورة تعليمية أكثر فأكثر. واهتمامات أستاذ النحو عند كوينتليان ليست ذات الاهتمامات عند أفلاطون وأرسطو أو عند الرواقيين بل كانت مهمّته الكفاءة العلمية في قاعة الدرس ولعلّ ذلك ما كان يتقاضى عنه أجراً. والامتحان الحاسم في تعليمه هو فيما إذا اكتسب التلاميذ مهارات علمية معيّنة أم لا. المهارات العلمية موضوع البحث هي تلك التي يذكرها كوينتليان وهي: القدرة على القراءة الصحيحة من شعر الشعراء المعروفين، وتقطيع الأبيات واحداً تلو الآخر وإعادة صياغة النص والتعليق عليه. وباختصار فإن النحو في مجمله قد وُظِّفَ في القراءة والكتابة وفي الأدب. ويتّخذ كوينتليان ذلك بديهة عندما يفسّر الأسباب التعليمية المسوّغة فيقول: «يرتبط فنّ الكتابة بفنّ الكلام، ولا بدّ للقراءة الصحيحة من أن تسبق التأويل». وإذا أردنا فهم ما يعنيه النحو عند جيل كوينتليان علينا أن ندرك أن ما يدّعيه كوينتليان يرقى إلى الآتي: ليس بوسعنا أن نتكلّم بشكل سليم من غير كتابة. واستمرّ هذا الادّعاء يشكّل القاعدة للموقف الغربي تجاه الكلام حتى بعد أن أصبحت لغة كوينتليان اللاتينية لغة ميّتة منذ فترة طويلة من الزمن.

الفصل السادس

توماس أيرفورت وأنماط الدلالة

يبدأ الفهم والمعرفة في جميع فروع العلم من الاعتراف بمبادئ ذلك العلم، لذلك عندما نرغب في معرفة علم النحو فإننا نصرّ على ضرورة معرفة المبادئ التي تمثّل أنماط الدلالة. ولكن قبل الخوض في السمات المميّزة لتلك الأنماط، علينا أوّلاً أن نرسم بعضاً من خصائصها العامة التي بدونها لا يمكن فهم الأنماط فهماً كاملاً.

ويأتي في مقدِّمتها وأكثرها أهمّية كيفية تقسيم أنماط الدلالة ووصفها. والمسألة الثانية تتعلّق بأصول أنماط الدلالة. والثالثة، ممّ نشتق أنماط الدلالة مباشرة؟ والرابعة، كيف نميّز بين أنماط الدلالة وأنماط الفهم والكينونة؟ والخامسة، كيف نتوصّل إلى أنماط الدلالة ذاتياً؟ والسادسة، ما الترتيب الذي يحصل بين المصطلحات الآتية، وهي الإشارة، والكلمة وجزء من أجزاء الكلام والغرض حسب علاقتها ببعضها بعضاً.

(النحو التأملي، التوطئة)

يمثّل كتاب توماس أيرفورت «النحو التأمّلي» ـ ربما كتبه في العقد الأول من القرن الرابع عشر الميلادي ـ إنجازاً ذا مستوى رفيع لمدرسة

«النحويين التأمليين» التي ازدهرت في مراكز العلم في شمال أوروبا في أواخر القرن الثالث عشر الميلادي فصاعداً. ولا نعرف عن مؤلِّف الكتاب إلاّ القليل عدا أنه درس في باريس ودرّس فيها وفي مدينة أيرفورت الألمانية. وقد كتب تعليقات عديدة على كتابات أرسطو. ويبدو إلهام أرسطو واضحاً في كتاباته ليس من الإشارات العديدة إلى أرسطو في كتاب «النحو التأمّلي» نفسه فحسب بل من منهج توماس الكلي في دراسة اللغة.

ويشترك توماس مع غيره من النحويين التأمّليين في أنّه كان أقلّ اهتماماً بتدريس النحو، كما يذكر ذلك في مقدِّمة كتابه، وفي إبداء «رغبته في معرفة علم النحو». ويقصد بذلك تقديم تفسير تحليلي ومنطقي للطريقة التي تعمل بها اللغة كما نعرفها. ورغم أنه يشير إلى دوناتس وبريشيان[1] وغيرهما من مشاهير النحويين القدماء، فهو لا يشعر تماماً أن هؤلاء العلماء قد نجحوا في تفسير معنى النحو بطريقة منسجمة ومنتظمة. وذلك لأنهم لم يلحظوا الصلات الأساسية بين البنية النحوية والبنية المنطقية وبنية الكون. ويشير مصطلح «التأمّليون» بحد ذاته إلى كيف أن توماس ورفاقه من مدرسة النحويين التأمّليين كانوا ينظرون إلى مثل تلك الصلات: واللغة بالنسبة لهم مرآة تعكس العالم في العقل البشري. لذلك فالنحو جزء لا يتجزأ من النظام الكوني كما خلقه الله تعالى.

ولعل المهمة الأساسية لعالم النحو التأمّلي تبيّن كيف تعكس اللغة الواقع بشكل منتظم رغم أن ظاهر الأمر يشير إلى العكس. وهذه فكرة متوارثة أساساً (ينظر الفصل الثالث). ونقطة البدء فيها هي فكرة أرسطو أن كلماتنا ما هي إلاّ أصوات ترمز إلى انطباعاتنا الذهنية التي هي الأخرى «صور» للواقع الملموس في العالم الحقيقي (ينظر الفصل الثاني). ولا تبلغ

1. إلياس دوناتس عالم ونحوي في اللغة اللاتينية من القرن الرابع الميلادي وكان كتابه فن النحو يدرّس في أوربا في القرون الوسطى. وبريشيان قيصران عالم ونحوي في اللغة اللاتينية من القرن السادس الميلادي.

مسألة العرف عند أرسطو كما يودّ علماء مدرسة النحو التأمّلي أن ينطلقوا بها في محاولتهم لتفسير النحو. بل العكس، إذا استقر الرأي على تفسير العلاقة بين المفردات وما ترمز إليه على أنها مجرّد عرف فإن ذلك يحجب حقيقة أن اللغة هي في مجملها جزء من التدبير الإلهي أبدعها الخالق البارئ عزّ وجلّ، أو حتى يتنكر لها. وقد يعترض المؤيّد المتزمّت للعرف بأن الطبيعة الاعتباطية للعلاقة بين الكلمة وما تشير إليه تبيّن أن اللغة ليست إلاّ نتيجة للاتّفاق بين البشر وهي لذلك تخضع لجميع أنواع النقص والضعف والتقلّب في الطبيعة البشرية. وقد يؤدّي ذلك إلى استبعاد اللغة من أي دراسة جدّية للإستراتيجية الكونية التي وضعها الله تعالى وبذلك تثير الشكوك في مصداقية الكتاب المقدس (الإنجيل).

وينطلق علماء مدرسة النحو التأمّلي من الافتراض أن العلماء القدماء لم يتبيّنوا الدليل على إبداع القدرة الإلهية في اللغة، ولذلك تعجّلوا الحكم بأن اللغة من صنع الإنسان كليّاً. ولكي يثبت علماء مدرسة النحو التأمّلي خطأ ذلك، كانت تحركاتهم مقيّدة بما يذكره الإنجيل عن اللغة من ناحية (ولا بد أن يكون ذلك صحيحاً) وباحترامهم لأرسطو وللعلم القديم من ناحية أخرى. وربما يمكن فهم النحو التأمّلي على أحسن وجه بأنه توسّط ذكي ـ من القرون الوسطى ـ بين أعراف الإنجيل والأعراف اليونانية والرومانية.

ويحاول ذلك الحلّ الوسط أن يفيد من مزايا الطرفين (رغم أن توماس لم يعترف به ولم يفصّله على أنه الأساس المنطقي الذي يقوم عليه النحو التأمّلي). إذ أوحي إلى آدم ـ حسب ما ورد في الإنجيل ـ أن يخترع الكلمات الأولى عندما أطلق أسماء على الحيوانات وذلك بمشيئة الله تعالى. ولكن الله تعالى تدخّل فيما بعد في لغة البشر في بابل، وقد تعمّد الإرباك في علاقة الترابط المقبولة بين الاسم والشيء الذي يطلق عليه التي كانت قائمة عندما كان الناس يتكلمون لغة واحدة. وعندما تترجم هذه إلى المصطلح الأرسطي فإنها تعني التمييز بين الوظائف الاتصالية للكلام ووظائفه التعبيرية

أو التمثيلية. وينقطع التواصل عندما لا يوجد اتّفاق على الكلمات وما تشير إليه: بيد أن هذا الاختلاف لا يغيّر بالضرورة بأيّة طريقة كانت البنية العامة في علاقات الارتباط بين الكلمات والأشياء التي تطلق عليها. فإذا تغيّر معنى كلمة «أسْود» فجأة لتعني «أبيض» وكذلك معنى كلمة «أبيض» لتعني «أسْود» فإن ذلك سيؤدّي إلى إرباك في التواصل لكل من كان يفترض أن كلمة أسْود تعني «أسْود» وكلمة أبيض تعني «أبيض» ولا فرق أيهما اخترنا فسيبقى لدينا اللونان ذاتهما متميّزين من بعضهما وتبقى الكلمتان لإقامة مثل ذلك التمييز. وتبقى بنية علاقات الارتباط هي ذاتها، رغم الاختلاف في أيّة كلمة تشير إلى أيّ من اللونين.

ومن هذا المنظور يمكننا فهم دور آدم في صياغة اللغة وبالطريقة الآتية. لقد أوحي إلى آدم أن يختار مجموعة الأصوات التي يمكن أن تطلق على نوع معيّن من الكائنات الحية. ولكن لم يكن آدم ـ بصفته المانح للأسماء ـ يُسمح له بتقرير النوع الذي يحدّده هو. فإنّ ذلك قد تمّ سلفاً بمشيئة الله. وهكذا فإن آدم قد سُمح له بأن يملأ القالب الصوتي لتسمية قد حُدّدت بنيتها سلفاً من لدن الرب تماماً مثلما يُسمح للطفل تلوين الأشكال المتوفّرة مسبقاً في كتاب التلوين. وبالقدر نفسه، يمكن تفسير قيام الرب بإرباك الألسن في بابل على أنه تدخّل ألغى علاقات الارتباط وحسب بين الكلمات وما تشير إليه. ولكنّه لم يغيّر بنية العلاقات ذاتها. وكان ذلك يكفي لحدوث فوضى في التفاهم (التواصل) على بناء البرج، ولكن في الوقت ذاته يمكن أن يترك الوظيفة التمثيلية في اللغة كما هي. ويمثّل النحو لدى توماس ذلك المستوى اللغوي الذي يمكن فيه تحليل الخصائص البنيوية في اللغة التي تعكس الواقع.

وقد يتّفق علماء مدرسة النحو التأمّلي مع أرسطو حيث إن المعنى لا ينشأ من الأصوات التي تتكوّن منها الكلمة وإن الصوت يصبح اسماً عندما يصبح رمزاً.

(كتاب التأويل 16 أ)

ولهذا السبب فقد استثنوا علم الصوت من النحو. ويؤكّد توماس «أن الصوت لا يدرسه عالم النحو لذاته». وربما كان ذلك طرحاً غير مقبول تماماً لدى علماء النحو المشاهير القدماء. وهم يرون أن تصنيف الأصوات إلى أصوات صائتة وأخرى صامتة والنطق السليم وتمثيل الأصوات بحروف الألف باء جميعها مواضيع أساسية عند عالم النحو. ولكن في القرن الرابع عشر الميلادي لم يعد النحو يتقبل الدراسات البلاغية والأدبية.

والخطوة الحاسمة التي اتّخذها علماء مدرسة النحو التأمّلي ـ أبعد مما فعله أرسطو ـ تتجسّد في قولهم إن الدور الذي يلعبه الصوت في اللغة يعتمد على الأنماط الممكنة للدلالة على الأشياء. (ومن هنا يأتي اسم المدرسة بالنسبة للمؤيدين لوجهة النظر هذه تجاه النحو). ويخبرنا توماس أن النحو يعالج الإشارات الخاصة بالأشياء (النحو التأمّلي، الجزء السادس، ص12) ويمكن تلخيص إجابات توماس للأسئلة الستة العامة المعروضة في بداية رسالته كما يأتي:

يوجد نمطان للدلالة أحدهما إيجابي والآخر سلبي. والنمط الإيجابي للدلالة هو الذي يشير فيه الصوت المعيّن بذاته إلى خصائص الشيء الذي يدلّ عليه (ننطق الكلمة أوّلاً فتثير في العقل صفة الشيء) بينما النمط السالب للدلالة هو ذلك الذي تكون فيه خصائص الشيء مشاراً إليها بالصوت (أن نرى الشيء أوّلاً فنتذكّر الكلمة). وهكذا فإن علاقة الإشارة تضفي أهمّية واضحة على أمرين: (1) صوت معين له معنى و(2) خاصية من الواقع يشار إليها بذلك الصوت. ويمكن أن يحدث ذلك فقط ضمن إطار عمل النظام النحوي. ولا توجد هناك علاقة للدلالة أو المدلول عليه خارج نطاق النظام النحوي: فالأصوات هي أصوات مجرّدة. ولكن ضمن هذا النظام يصبح الصوت إشارة (دلالة). علاوة على ذلك فإننا نجد ضمن هذا النظام أن الإشارة تقوم بالدلالة والتمثيل. فهي تتمتّع بمكانة الكلمة في حالتها الأولى ولها مكانة جزء من أجزاء الكلام في حالتها الثانية. ويُعدّ توصيف الإشارة

جزءاً من أجزاء الكلام تحديداً لاحتمالات الربط.

وهكذا إذا أراد توماس أن يضرب مثلاً في اللغة الإنكليزية، نجده يذكر كلمة grod ويؤكّد أنّ هذه المفردة ليست إنجليزية حتى ولو كانت تبدو كذلك إذ ليس لها مكان في النحو الإنجليزي. وليس هناك ما تشير إليه هذه الكلمة أو تدلّ عليه. بينما نجد كلمة trod تمثّل صوتاً له أهمّية في اللغة الإنجليزية (أي إنها ذات دلالة إنجليزية). وهذه الكلمة تدلّ على معنى (بتسمية فعل معين) وكذلك تحدّد نوع الكلمة (كأن تكون فعلاً وليس اسماً).

ويهتمّ النحو أساساً بأنماط الدلالة الإيجابية وبأنماط التصنيف. وكل نمط إيجابي للدلالة يتأصّل فعلاً في صفة معيّنة للشيء المسمّى. لأن مصدر إدراكنا يجب أن يبقى في العالم الخارجي وبوساطة النحو يقيّم العقل علاقات الارتباط بين الأصوات من ناحية وبين صفة معيّنة أو نمط الكينونة للشيء من ناحية أخرى. ولا يتعارض مع هذه المقولة ـ كما يؤكد توماس ـ أن تكون لدينا مفردات تسمّي أشياء غير موجودة أو حتى انعدام تلك الأشياء أو الصفات المعيّنة. فمثلاً نجد أن كلمة Chimaera التي تطلق على حيوان خيالي لا تستمدّ أهمّيتها من الحيوان (وذلك لانعدام مثل ذلك الحيوان) ولكن من الأجزاء التي تشكّل جسمه كما نتخيّله وهذه الأجزاء موجودة فعلاً (مثلاً له رأس أسد، وذنب تنين وهكذا). أما بالنسبة للكلمات التي تعني النفي (مثلاً: لا شيء) رغم أنها لا تشير إلى شيء إيجابي خارج نطاق التصوّر العقلي، فهي مع ذلك تشير إلى شيء إيجابي متبلور في العقل ذاته. لأن إدراك غياب شيء ما في العالم الخارجي ليس فعلاً سلبياً بل هو فعل فكري إيجابي.

على أية حال، رغم أن العالم الخارجي يمثلّ الأصل المطلق لدلالات الكلمات إلاّ أنه لا يوفّر لنا المصدر المباشر. وتنبثق الأنماط الإيجابية للدلالة مباشرة من الأنماط السلبية للفهم. وتفسير ذلك أن الأنماط الإيجابية للدلالة ليست مشتقّة من أنماط الكينونة ما لم تكن هذه الأخيرة قد استوعبها العقل أوّلاً. وينسجم المخطّط المعروض تماماً مع تحليل أرسطو (ينظر الفصل

الثاني من هذا الكتاب) وتتوسّط فيه التصوّرات الذهنية بين الكلمات المنطوقة والعالم الخارجي .

وهكذا فإن الكينونة والفهم والدلالة كلّها مرتبطة مع بعضها البعض حسبما يراه توماس. وترتبط أنماط الكينونة بالشيء كما يوجد في الواقع بذاته (وجوده المطلق). وتتّصل أنماط الفهم بالطريقة التي يفهمها ويتصوّرها العقل البشري. وتتّصل أنماط الدلالة بالطريقة التي ينتظم فيها الفهم ضمن إطار النظام النحوي .

وأخيراً لا يمنح النحو الأصوات مكانتها إشارة وكلمة وجزءاً من أجزاء الكلام وحسب إنما يمنحها مكانتها مصطلحاً منطقياً. أي إنها تكون الفاعل أو الخبر في غرض معيّن. وبهذه الطريقة يرتبط النحو بالمنطق ويصبح أساساً له. لأنه ليس بوسع عبارة معيّنة أن تعمل كونها جزءاً من الغرض المنطقي إلاّ إذا كانت وحدة نحوية وهي بذلك تتمتّع بمكان محدّد في النظام الذي به يستطيع العقل أن يعبّر عن فهمه للواقع. وبغياب مثل هذا النظام تصبح عمليات التفكير المنطقي مستحيلة كما تصوّرها المقولة الكلاسيكية لدى أرسطو (كل إنسان فان وسقراط إنسان، إذاً سقراط فان). وهنا تشكّل الأصوات التي تمثّلها حروف كلمة سقراط وحدة تؤدّي في وقت واحد وظيفة الإشارة والكلمة والاسم وأخيراً المصطلح (كونها الفاعل في الفرضيتين سقراط إنسان وسقراط فان).

وعندما يبدأ توماس بتوضيح وشرح هذا الإطار التفسيري، يصبح من الواضح جداً أنّه في معظم قوله يكرّر الاختلافات التقليدية في النحو اللاتيني كما يوضّحه دوناتس وبريشيان ويقوم بإعادة توصيف هذه الاختلافات مستخدماً مصطلحات مدرسة النحو التأمّلي.

على سبيل المثال نجده يتطرّق إلى الاختلاف النحوي بين المفرد والجمع كما يأتي:

علينا الآن أن نتطرّق إلى العدد. أوّلاً ينبغي أن نلاحظ أنه حسبما يرى

بوثيوس[2] فالعدد في الأشياء خارج نطاق تصوّر العقل هو مضاعفة الوحدات المتعدّدة التي جمعت مع بعضها. ولكن الوحدة نوعان: الأوّل هو الكيان المتّحد للأشياء ومنه يقال إن الكيان واحد، بمعنى لا يمكن تقسيمه. ومن هذه الوحدة المتكرّرة دائماً نكشف عن المضاعفة الواحدة من بين عدد كبير . . . ولأنّ المضاعفة من هذا النوع تتحوّل مع الكيان، نطلق عليها العدد الجوهري. أي إنّ أنواع الأشياء تمثّل أعداداً، أما العدد المادي فهو النوع الثاني من الوحدة الذي يمثّل الاستمرارية المتّصلة للشيء التي بوساطتها يقال عن المتّصلة أنّها شيء واحد، أيْ لا يمكن تقسيمها وبوساطة هذه الوحدة المتكرّرة نكشف عن المضاعفة، التي يطلق عليها العدد المادي، أي العدد الذي يطلق على الأفراد حسب الفروق المادية بين الأنواع المختلفة. ويسمّى هذا بالعدد العرضي لأن الأشياء بمفردها تُعدّ به وهو يختلف بالمصادفة فقط.

خصائص العدد: ينبغي أن نلاحظ أننا نجد خاصيتين في كلا النوعين من أنواع العدد، أي خاصية عدم الانقسام الموجودة في الشيء نفسه بفضل وحدته وخاصية الانقسام الموجودة في الشيء بفضل حالة الجمع التي نكشف عنها بتكرار الوحدة، ومن الخصائص المذكورة آنفا، يشتق العدد في الأسماء وهو نمط عرضي من أنماط الدلالة.

تعريف العدد: وهكذا فالعدد هو نمط من أنماط الدلالة بطريق المصادفة بينما يدلّ الاسم على خاصية عدم الانقسام وهذه هي خاصية الإفراد، أو خاصية الانقسام وهي خاصية الجمع. وهو ينقسم إلى المفرد والجمع. والعدد المفرد هو نمط الدلالة على شيء به خاصية عدم الانقسام وهي خاصية الإفراد: مثلاً حيوان وإنسان. والعدد الدال على الجمع هو نمط للدلالة على شيء به خاصية الانقسام وتلك هي خاصية الجمع: مثلاً نقول

2. فيلسوف ورجل سياسة روماني عاش بين 480-524 ق.م اشتهر بكتابه "تأملات فلسفية" وقد اتهم بالخيانة العظمى وأعدمه ثيودوريك.

حيوانات ورجال.

وفي النهاية يقدّم توماس شرحاً لذلك أكثر تفصيلاً من مجرّد ذكر أن الفرق بين الأسماء في حالة المفرد والأسماء في حالة الجمع يعبّر عن فرق في العدد بين واحد وأكثر من واحد. فهو لم يفلح هنا في تسويغ لماذا ينبغي لذلك الفرق في العالم الواقعي أن يجد تعبيراً نحوياً، بينما لا ينبغي للفروق العددية الواقعية بالمقدار نفسه أن تجد مثل ذلك التعبير (مثلاً الفرق بين ثلاثة وأكثر من ثلاثة)[3]. ولم يتطرّق إلى الحالات التي تسبب مشكلات في مثل هذا التفسير كما في الكلمة اللاتينية «جمهور». وهذه الكلمة لا تمتنع على القسمة «جوهرياً» بالمعنى نفسه كما في كلمة «الذهب» التي تشير إلى معدن مفرد لا ينقسم، وهي لا تنقسم «مادياً» بالمعنى نفسه كما في كلمة رجل التي لا تنقسم إلى أكثر من واحد. والجمهور في العالم الواقعي قد ينقسم إلى جماهير صغرى. بيد أن عملية القسمة المتفرّعة لا يمكن أن تستمرّ لتغطي جماهير أكثر إلى ما لا نهاية. ومع ذلك فإن كلمة «جمهور» في اللغة اللاتينية تُصرّف نحوياً تماماً مثلما تصرّف كلمة حيوان وإنسان.

ويواجه توماس صعوبة في شرح الجنس في اللغة اللاتينية. فهو مضطر إلى الإذعان بأن المذكّر لا يدلّ على جنس الذكر (طالما أن كلمتي الرجل وصخرة كلاهما مذكّر) ولكنه يدّعي أن المذكّر يدلّ على خاصية كونه فاعلاً في شيء آخر، بالمقابلة مع المؤنث الذي ينطبق على خاصية كونه مفعولاً به. وهكذا فهو يعدّ أن الصيغة المؤنثة لكلمة رجل هي كلمة امرأة وكلمة Petra هي مؤنث لكلمة Lapis وكلاهما يعني صخرة وعندما يصل إلى الجماد (أو الجنس المحايد) يذكر أن ذلك نمط للدلالة غير مقرّر فيما يتعلّق بالفرق بين كونه فاعلاً أو مفعولاً به. وأمثلته هي أسماء مثل حيوان وخشب. ولعلّ

3. صيغة الجمع في اللغة الإنجليزية مثلاً تبدأ من اثنين فأكثر. ونعبّر عن هذا الفرق بين المفرد والجمع بصيغة نحوية. بينما لا نجد صيغة نحوية مماثلة تعبّر عن الفرق في العدد بين ثلاثة فأكثر.

المشكلة في هذه الشروح أنه يصعب على المرء أن يقنع نفسه أن ليس هناك فرق في المعنى بين كلمتي «صخرة» و«خشب» التي يمكن أن تفهم في سياق الفاعل أو المفعول به، وأن ليس هناك تعارض في قولنا «رجل أوسعته زوجته ضرباً»، وليس هناك خطأ في النحو في اللغة اللاتينية عندما نذكر هذا الفرض المنطقي (العبارة) مع كلمة رجل كونها الفاعل لفعل مبني للمجهول.

والأمثلة التي تثير الاهتمام على كون توماس مديناً لأرسطو نجدها في معالجته للنحو حيث يتبنّى الفرق بين أربعة أسباب هي المادية والشكلية والكفاية والنهائية في تحليل الجملة علاوةً على الفرق الفلسفي بين «المادة» و«الخواص العرضية» أو « الخصائص الثابتة» لتلك المادة. وتشكّل هذه الأسباب الأربعة بالنسبة لأرسطو إطاراً للشرح. (مثلاً يمكن تفسير لوحة مرسومة فيها قطرات سميكة من الأصباغ على أنها السبب المادي، ونسق ترتيبها على القماش على أنه السبب الشكلي؛ والرسّام هو سبب الكفاية، ورسم موضوع ما أو مشهد أو شخص ما على أنه السبب النهائي). إذ يتبنى توماس هذا الإطار التفسيري لأغراض النحو وكما يأتي :

توجد مبادئ أساسية أربعة لبناء الجملة بشكل منسجم وتام: ونقصد بها المادية والشكلية والكفاية والنهائية .

المادية: ويضم المبدأ المادي في البناء اللَبِنات؛ ومثلما يخضع الفاعل للمصادفة، وتخضع اللَبِنات لعملية البناء، والفاعل هو مادة المصادفة، لأن المصادفة لا يسعها أن تكون لها مادة ظاهرياً بل جوهرياً؛ لذلك فإن اللَبِنات هي مادة البناء. وفي أي بناء كان، لا توجد لبنات كثيرة بل قليلة جداً وقد تكون اثنتين فقط، لأننا كما سنرى، يتم البناء باعتماد اللبنة الواحدة على الأخرى، ولكن الاعتماد يكون ذا نوعين، تابع أو عامل. لذلك هنالك لبنتان أساسيتان في كل حالة وهي التابع والعامل .

(النحو التأملي ،الكتاب الخامس والأربعون، ص 89)

وهنا يقارن توماس بين عناصر البناء النحوي (مثلاً السمك يسبح) والجوهر أو المادة التي يتكوّن منها شيء ما. (كلمة سمك وكلمة يسبح هما اللبنات). وفي عرضه يعدّ اللبنات هي الأساس المادي: فمن دونها لا يمكن أن يقوم بناء. علاوة على ذلك فهو يذكر أن البناء الأساسي ثنائي دائماً، حيث تكون إحدى اللبنتين معتمدة على الأخرى. وكذلك عند تخليل الأبنية المعقّدة، يجب علينا أوّلاً أن نختزلها إلى أزواج من اللبنات. فمثلاً «ضرب سقراط أفلاطون» لا يمكن أن تكون بنية مفردة ولكنها لابد أن تكون تشكيلة من أبنية ثنائية.

الشكلية :المبدأ الشكلي في البناء هو اتحاد اللبنات؛ وهذه هي صيغة الشيء التي من خلالها يصبح للشيء جوهر. وللبناء جوهر من خلال اتحاد اللبنات، لذلك فإن اتحاد اللبنات هو شكل البناء .

(النحو التأملي، الكتاب الخامس والأربعون، ص89)

وربّما يرقى ذلك إلى القول إن البناء هو أكثر من مجموع اللبنات منفردة. وعندما ندرك أن عبارة «السمك يسبح» بنية فإننا ندرك أن اللبنتين تتّحدان بطريقة خاصة (وهي تختلف مثلاً عن اتحاد اللبنات في عبارة «اسبح بسرعة»).

الكفاية (جوهرياً وظاهرياً): ينقسم مبدأ الكفاية في البناء قسمين هما الجوهري والظاهري. ويتكوّن المبدأ الجوهري من الأنماط الدلالية ذات العلاقة التي بسببها تصبح اللبنة الواحدة معتمدة على الأخرى، أو المحدّدة لاعتماد الأخرى. ومن الأنماط الدلالية ذات العلاقة يمكن اشتقاق نمطين عامين للدلالة، نمط الاعتماد في اللبنة الواحدة، ونمط إنهاء الاعتماد في اللبنة الأخرى.

ويعتقد أن هذه الأنماط الدلالية هي التي تبدي البناء ،وباختصار لأنها تهيئ وتعرض اللبنات للاتحاد الفعلي الذي ينفذه العقل . . . ويطلق على

هذه الأنماط الدلالية المبادئ «الجوهرية»، لأنها تبقى ـ إذا جاز التعبير ـ بين اللبنات.

(النحو التأملي ،الكتاب الخامس والأربعون، ص 89)

وهكذا نرى على سبيل المثال أن كلمتي «السمك» و«يسبح» هما لبنتان وفيهما إمكانية إنشاء البنية، لأنّ واحدة منهما فعل يتطلّب (أو يعتمد على) الفاعل والأخرى اسم يمكن أن يكون الفاعل المطلوب وهكذا تنهي (تكمل) البناء .

على أية حال فإنّ مبدأ الكفاية الظاهري في العقل هو ذلك الذي يربط اللبنات المنتظمة والمعدّة للفعل من خلال أنماط الدلالة في البنية كما نطقها. أما فيما يتعلّق باللبنات، فأية طريقة يتم ترتيبها إلى الحد الأقصى لغرض اتحادها من خلال أنماطها الدلالية، لا نجد لبنة واحدة، على أية حال، في أي وقت مرتبطة بالأخرى بفعلها الخاص هي؛ إنما يتمّ ذلك بالعقل، كما ذكرنا. ويسمى المبدأ الظاهري للعقل لأنه يبقى ـ إذا جاز التعبير ـ خارج اللبنات.

(النحو التأملي، الكتاب الخامس والأربعون، ص89)

وبمعنى آخر رغم أن اللبنات لها إمكانيات الارتباط سويّة في بنية معيّنة (كما حصل في كلمتي السمك ويسبح)، لكنّها تتطلّب فعلاً ذهنياً منفصلاً لربطهما (وبذلك نحصل على السمك يسبح)

النهائي: المبدأ النهائي هو التعبير عن مفهوم مركّب يولّده العقل، لأنه كما ذكر في الكتاب الخامس (الاستعارة: النص 21)، فإن النهاية هي الوسيلة التي بها يكتمل الشيء. يتمّ بناء أجزاء الكلام لغرض التعبير عن مفهوم مركّب يولّده العقل، لذلك فإن التعبير عن المفهوم المركّب الذي يولّده العقل هو الهدف من البناء. وهكذا كما ذكر الفيلسوف (ويقصد به أرسطو) أن النواحي

الجوهرية للتعبير ـ أي التعبيرات ذات الدلالة ضمن القول، وهي جمل نحوية ـ هي علامات حركات الروح، أي إنها إشارات الفكرة الموجودة في العقل أو الروح. لكن الإشارة تحقّق هدفها بفضل معناها. لذلك تحقّق البنية أو الجملة هدفها نتيجة للتعبير عن الفكرة الموجودة في العقل .

(النحو التأملي، الكتاب الخامس والأربعون، ص89)

ويتحدّد ولاء توماس الفلسفي هنا من الإشارتين الواضحتين إلى أعمال «الفيلسوف». وأن إصراره على أن الهدف الأسمى (المسألة النهائية) للأبنية المنتظمة نحوياً هو التعبير عن الأفكار (وهذا يختلف عن توصيل الأفكار إلى الآخرين) يلخّص وجهة نظر مدرسة النحو التأمّلي في مسألة البدائل .

وربما من السمات المهمّة لمنهج مدرسة النحو التأمّلي في دراسة النحو هي علم النفس الذي يكمن خلف ذلك المنهج، وخاصةً فيما يتعلّق بمكانة المنطق. ولا ينظر إلى التفكير العقلاني الإنساني كونه قابلية مستقلة تستخدم اللغة بشكل عرضي لأغراض التعبير، ولكنها قابلية لا يمكن الاستفادة منها من دون الانتظام الذي يوفّره النحو. وذلك لأجل أن يكون التعبير مصطلحاً منطقياً من ناحية (أي أن يكون جزءاً يدخل في صياغة الفرض المنطقي)، فلا بدّ أن تكون له مكانة الإشارة؛ بينما من ناحية أخرى إن ما يضمن مصداقية المقولة المنطقية لا يتطلّب اللجوء إلى شيء سوى فهمنا التحليلي للواقع. ويُعدّ تكوين الواقع هو الذي يوفّر الدعم المطلق لأجزاء الكلام ولإدراكنا لمقولة «إذا كان الناس جميعاً فانين، وسقراط إنسان، إذاً لا بدّ أن سقراط فان». ويمثّل كل من النحو والمنطق انعكاساً للطريقة التي بني بها الكون ولكن النحو يتقدّم من الناحية النفسية على المنطق.

وقد استمدّ توماس جميع أمثلته من اللغة اللاتينية. ولم يأخذ بنظر الاعتبار أن اللغات الأخرى المختلفة قد تكون لها بنى نحوية مختلفة أو أنماط دلالية مختلفة. وهذا قد يعني عملياً إمّا رفضاً للفرض المنطقي لدى

أرسطو القائل إن العالم كما يستوعبه الفهم البشري هو ذاته في نظر جميع الناظرين من البشر؛ وإمّا يعني طرح فرض آخر وهو أن ليس هناك سلطة للإنجيل (بمعنى أن الله تعالى وهب الأمم المختلفة أنماطاً مختلفة من الإدراك). ولم يترك هذا المأزق النظري لتوماس خياراً سوى أن يستمرّ كما لو كانت لغة واحدة تفي كونها مثالاً نموذجاً عن باقي اللغات. وهذا الفرض قد صمد لفترة طويلة بعد ازدهار مدرسة النحو التأمّلي، وقد رُفض كليّاً في القرن التاسع عشر، ليظهر ثانية في القرن العشرين.



الفصل السابع

كاكستن وآراؤه في اللهجات

من المؤكّد أنّ لغتنا التي نتكلّمها الآن تختلف كثيراً عمّا كانت عليه لفظاً واستخداماً منذ ولدت. لأننا نحن الإنجليز نولد تحت تأثير القمر، الذي يتقلّب دائماً ولا يثبت على حال، فيزداد ويكبر تارةً ويذبل وينقص تارةً أخرى. وتلك اللغة الإنجليزية التي تشيع في مقاطعة معيّنة تختلف بدرجة كبيرة عن تلك التي تستخدم في مقاطعة أخرى، حيث إنه في أيامي حدث مرّة أن بعض التجّار كانوا في سفينة في نهر التايمز، لكي يبحروا إلى زيلاند، وبسبب نقص الرياح رسوا في منطقة فورلاند، ونزلوا إلى البر ليستريحوا، وقد ذهب أحدهم ـ وكان بزّازاً ويدعى شفيلد ـ إلى بيت من البيوت وطلب لحماً ثم طلب بيضاً، وأجابته ربّة البيت الصالحة أنها لا تتكلّم اللغة الفرنسية. وغضب التاجر لأنه هو كذلك لا يتكلّم اللغة الفرنسية، ولكنه يريد بيضاً (وذكر كلمة egg) ولم تفهمه صاحبة الدار. وبعد برهة جاء تاجر آخر وطلب منها بيضاً (وذكر كلمة eyren) فقالت له ربّة البيت الصالحة إنها فهمت مراده جيداً. تأمّل ما عسى أن يستخدم المرء في تلك الأيام الكلمة

الأولى أم الثانية؟ من الصعب طبعاً أن نرضي الجميع بسبب الاختلاف والتغيّر في اللغة.

(وليام كاكستن، 1490)

أصبحت الثقافة اللغوية في أوروبا تعترف بأن اللغة الإنجليزية والفرنسية والألمانية والأسبانية والبرتغالية والإيطالية والهولندية وغيرها جميعها لغات وطنية قائمة بذاتها. ولكلّ واحدة منها أدبها وتاريخها ونحوها. وكلّ واحدة منها تدعمها سلطات دولة مستقلة. وكلّ واحدة منها هي اللغة الرسمية للتفاهم لجميع الأغراض القانونية والدستورية ضمن حدود سياسية معينة. وهذه الحالة القائمة التي يعدّها الأوربيون من المسلّمات والتي جعلتهم يرون في اللغات مؤشراً يدلّ على هويّة الانتساب ترجع جذورها إلى عهد النهضة. وقد تشكّل الفكر اللغوي في أوروبا خلال العصور الوسطى بفعل السيادة الفكرية للغتين القديمتين العظيمتين (اليونانية واللاتينية). وبالرغم من أن عدداً قليلاً يقرأ اللغة اليونانية وعدداً أقلّ يتكلّمها، فقد اقترنت بالمصادر الأولية للحضارة الأوربية: إذ كانت لغة هوميروس وأفلاطون وأرسطو وديموسثينيز[1]. وكانت اللغة اللاتينية بالمقابل اللغة العالمية المستخدمة في التربية والإدارة في أوروبا: فقد كانت لغة القانون والحكم والجامعات والكنيسة. وقد رسمت النهاية الحتمية لعهد السيطرة الطويل للغتين اليونانية واللاتينية، مع ازدياد في سمو مكانة اللغات الأوربية المحلية، حدثاً غاية في الأهمية في تاريخ التقليد اللغوي الغربي.

وكان وليم كاكستن (نحو 1422 ـ 1491) صاحب أوّل مطبعة إنجليزية وقد ترجم ونشر عدداً من الأعمال الفرنسية ومن ضمنها الأنيادوز (Eneydos)، وقد أخذنا المقطع في أعلاه من مقدمته لتلك الأعمال. وقد أفاد كاكستن من

---

1. ديموسثينيز: 384–322 ق.م سياسي من أثينا وخطيب ومناهض عتيد لسيطرة مقدونيا على اليونان.

حقيقة أن اللغة اللاتينية كانت تحتضر وأن الحضارة الأوربية لم تعد تمتلك لغة مشتركة حقيقية إذ منحته تلك الحقيقة فرصة ولكن في الوقت نفسه كان يواجه خياراً لغوياً صعباً. وكان البديل الوحيد للكتابة باللغة اللاتينية المتوافر لأي كاتب في القرنين الخامس عشر والسادس عشر هو أن يكتب بواحدة من اللغات الأوربية المحلية السائدة. وعلى الرغم من مرور نصف قرن على عهد كاكستن فلا يزال الكتّاب الإنجليز يعتذرون عن الكتابة باللغة الإنجليزية. فمثلاً يعتقد روجر أسكام في رسالته عن الرماية (عام 1545) أن من الضروري تقديم بعض التفسيرات كما يأتي:

بالرغم أن تأليف هذا الكتاب باللغة اللاتينية أو اليونانية كان أكثر يسراً وملائمةً لمجال عملي في البحث. مع ذلك، فقد عمدت، لاعتقادي أنه ليس من الأمانة أن تقف بضاعتي عائقاً بين الكثير من الناس وتحقيق المتعة أو المنفعة، إلى كتابة القضايا الإنجليزية باللغة الإنجليزية وللقارئ الإنجليزي وإذا ما لامني شخص لأني تناولت هذا الموضوع أوّلاً لأني كتبته باللغة الإنجليزية فلدي الجواب الآتي: أنه عندما يظن الصفوة أن من صالحهم استخدام اللغة الإنجليزية، وأنا من أشدّهم حرصاً، فلا ينبغي أن يكون في الأمر غضاضة لو كتبت باللغة الإنجليزية. ورغم أني لو كتبته بلغة أخرى لكان ذلك أكثر نفعاً لبحثي وأكثر تشريفاً لاسمي، ولكني أحسب أن عملي قد تمّ على أكمل وجه، رغم ما قد يعوق النفع والشهرة، ولربّما ينتشر ذلك العمل فيتمتّع أو ينتفع به الأشراف والعامة في إنجلترا الذين من أجلهم تحمّلت عناء الكتابة. أما فيما يختص باللغتين اللاتينية واليونانية فقد كتب فيهما أكمل وأجمل المواضيع مما لا يدع مجالاً لأحد ليكتب أفضل من ذلك. ونجد العكس في اللغة الإنجليزية حيث كلّ شيء يقدّم برداءة، موضوعاً ومعالجة، بحيث لا يتسنّى لأحد أن يسيء أكثر.

(حب الرماية، الإهداء)

وكانت مسألة «انحطاط» اللغات المحلية موضع جدل دائم في عهد النهضة الأوربية. ولكن المشكلة العملية العادية كانت أصلاً في ذهن صاحب أوّل مطبعة إنجليزية. وكان أشدّ ما يقلق كاكستن أن اللغة الإنجليزية، على خلاف اللغة اللاتينية، لم تكن تتمتّع باستخدام مألوف ومعترف به. إذ كانت تتباين من منطقة إلى أخرى، وتسبب مشكلات عملية في مجال التفاهم اليومي، كما توضح أقصوصة كاكستن عن التاجر الذي أراد بيضاً. ولكي نضع المشكلة في منظورها التاريخي لا بدّ أن نتذكّر أنه عندما كتب تشوسر قصيدته «أخبار كانتربري» قبل ذلك بمائة عام، وكانت أعماله من بين تلك التي قام كاكستن بطبعها، كانت اللغة الرسمية للحكومة في لندن اللغة الفرنسية. وكان هنري الخامس، الذي انتصر على الفرنسيين في موقعة أيجن كورت عام 1415، أوّل ملك إنجليزي منذ الغزو النورماندي يستخدم اللغة الإنجليزية في سجلاّته الرسمية، وربّما كان كاكستن قد ولد في السنة التي توفي فيها هنري الخامس. ولذلك فإنّ القرن الذي قام كاكستن فيه بإنشاء أوّل مطبعة في ويستمنستر (نحو 1476) هو أوّل قرن تتخلّص فيه اللغة الإنجليزية من منافسة اللغة الفرنسية لها.

ورغم أن كاكستن يتطرّق بشكل خاص إلى مشكلة التباين اللغوي في اللغة الإنجليزية ويقدّم لنا تفسيراً غريباً بأن الإنجليز محكوم عليهم بالتذبذب اللغوي لأنهم يولدون تحت تأثير القمر، ولم يكن دقيق الملاحظة بعد أن مكث طويلاً في أوروبا فلم ينتبه إلى أن اللغة الفرنسية في القرن الخامس عشر لم تكن موحدّة أكثر مما كانت عليه اللغة الإنجليزية في القرن نفسه. وكانت جميع البلدان الأوروبية عبارة عن تشكيلة لغوية من عدّة لهجات وسوف تبقى كذلك لأجيال كثيرة حتّى بعد وفاة كاكستن. ولكن ملاحظة كاكستن لها أهمّية تأريخية لأنها ينظر إليها على أنها مشكلة لأوّل مرة.

وقد تسبّب غياب التوافق في استعمال اللغة الإنجليزية في أكثر من مشكلة تواجه كاكستن. وفي البلد الذي يسمّي الناس فيه «البيض» باسمين

مختلفين ولا يفهم بعضهم البعض الآخر تصبح تلك مشكلة للناشر الذي يروم بيع الكتب لأكبر عدد ممكن من الناس لذلك يحاول معرفة أي التسميتين مفهومة بشكل أوسع بين اللهجات المتنافرة. وحتّى لو كان الحلّ متوفراً لتلك المشكلة هناك مسألة أخرى لا بدّ من مجابهتها ألا وهي طريقة الإملاء (رسم الكلمة) التي يكتب بها اللهجة التي اختيرت للنشر إذا علمنا أن ليس هناك اتفاق على حروف الألفباء والأصوات التي تمثّلها في اللهجات المتنافسة. وقد تتعقّد هذه المشاكل أكثر إذا ـ كما أدرك كاكستن ـ أصبحت اللهجات عرضة للتغير. وفي مقدّمة كتابه "Eneydos" يخبرنا كاكستن كيف اكتشف بنفسه معدّل التغير في اللغة الإنجليزية عندما طلب منه أن يحدّث بعض الوثائق العائدة لرئيس دير ويستمنستر.

أطلعني سيدي رئيس الديْر على بعض الوثائق التي كتبت في اللغة الإنجليزية القديمة وطلب مني أن أعيد صياغتها باللغة الإنجليزية المستخدمة في عصرنا. وكانت هذه الوثائق مكتوبة قطعاً بطريقة أقرب إلى اللغة الهولندية منها إلى اللغة الإنجليزية ولم يكن باستطاعتي إعادة كتابتها أو تعديلها لكي تصبح مفهومة.

ثم يستطرد كاكستن في ذكر أن اللغة الإنجليزية قد خضعت لتعديلات هائلة في زمانه. إن ما يدعم ملاحظته لتلك التغيرات أنه قضى مدة طويلة يعمل تاجراً ودبلوماسياً خارج البلاد وقد ذهل للاختلاف عندما عاد إلى بلده ومسقط رأسه.

وأخيراً يجب أن لا يغرب عن بالنا أن المشكلات المتعلقة بالاستخدام في اللغة الإنجليزية التي واجهت كاكستن ما كانت لتحل بالرجوع إلى القواميس أو كتب النحو لأن اللغة الإنجليزية على عهد كاكستن كانت بخلاف اللغة اللاتينية لا تتوافر فيها قواميس ولا كتب للنحو.

ولم تكن الاختلافات في الاستخدام اللغوي التي وجد كاكستن نفسه في صراع معها بأي حال من الأحوال جديدة. ومنذ القدم وصاعداً أدرك

العلماء أن التذبذب ينجم عن التصادم اللغوي بين (1) اللهجات المختلفة؛ (2) طرق الإملاء المختلفة؛ (3) الأجيال المختلفة. وتنشأ مشكلة اللهجات ومشكلة الإملاء ومشكلة التغيّر اللغوي تحت ظروف تتفشى عادةً في كل مجتمع متعلّم عندما يصل إلى حجم وطور معين من أطوار النمو. ولعل الجديد في معضلة كاكستن (رغم أنّ حالة كاكستن ليست فريدة من نوعها) أن تلك المشكلات القديمة أصبحت تحت نقطة الضوء أكثر من أي وقت مضى بسبب اختراع الطباعة. وكانت الطباعة بمثابة الأساس التكنولوجي للنهضة الأوربية وكانت الإبداع الأكثر تأثيراً في مجال التواصل الإنساني منذ اختراع الكتابة. ووجد كاكستن نفسه في مفترق طرق التاريخ وبأكثر من معنى. فهو يحاول أن يقدّم ويشيع تكنولوجيا جديدة يقصد منها تحديث وتطوير سبل توفير المعلومات في المجتمع المتمدّن. وما يترتّب على هذه التكنولوجيا الجديدة في مجال السياسة والتعليم سيكون أمراً عظيماً. بيد أن هذه المبادرة المهمة جداً تنطلق في أشدّ الظروف اللغوية غير المواتية. لأن القدرة اللغوية الشاملة في اللغة اللاتينية بدأت تتلاشى في هذا الوقت، وليس في إنجلترا لغة واحدة مستقرة تحلّ محلّ اللغة اللاتينية. والطباعة تكنولوجيا التواصل التي تحتاج إلى التوافق وفي إنجلترا في عهد كاكستن لم يكن يوجد شيء من التوافق ناهيك عن بقية دول أوربا.

والطباعة حالة كلاسيكية لإبداع فني يحتّم إعادة التفكير في المسلّمات الأساسية في المجتمع؛ وفي هذا المقام في التنظيم اللغوي في المجتمع بوجه خاص. وقد نجحت مشكلة كاكستن التاريخية كونه صاحب أوّل مطبعة في إنجلترا من كونه ملزماً بتكنولوجيا لم تسهّل إطلاقاً، كما كان يحصل عند نسخ كل وثيقة مقروءة نسخاً يدوياً دقيقاً، إجراء التعديلات على النسخ كلّ حسب طبيعتها. فالطباعة تعني مضاعفة النسخ بالجملة. كما تعني النسخ المضاعف بسرعة كبيرة (مقارنةً بسرعة إعداد النسخ المكتوبة يدوياً). وهذان العاملان ـ النسخ الآلي الدقيق وسعة الإنتاج ـ تضافرا في توفير فرص غير

مسبوقة لتسويق المطبوعات. كما أنهما تضافرا في توسيع دائرة القرّاء بشكل يفوق التصور. وقد تفشل جميع هذه الفرص إذا كان الوضع اللغوي في المجتمع يعطي قيمة للتجزئة اللغوية (لأي سبب كان) أكثر من التوافق. ومن مفارقات عهد النهضة أن «مشكلة كاكستن» ما كانت لتقوم لو أن الطباعة اخترعت قبل مائتي عام من عهد كاكستن. لأن اللغة اللاتينية في ذلك الوقت ما زالت مهيمنة لكونها اللغة الرسمية في أوربا بلا منازع.

ولا نرى في ملحوظات كاكستن ما يشير إلى أنه أدرك أنه هو والتكنولوجيا التي يروّج لها، كانا يلعبان دوراً رئيساً في حل مشكلة التنوع (الاختلاف) اللغوي الذي استوعبه بوضوح شديد. وعندما يقرّر كاكستن - سواء أصاب أم أخطأ - تبنّي لهجة لندن والمنطقة الجنوبية الشرقية من إنجلترا لتكون اللغة الإنجليزية المستعملة في كتبه، فإنه يتّخذ خطوة حاسمة إلى الأمام بتثبيت تلك اللهجة بعينها باعتبارها «اللغة الإنجليزية». وإذا نظرنا إلى الوراء، نجد أن كاكستن قد أسهم في صنع جواب التاريخ على السؤال الذي طالما طرحه.

والمشكلة الأخرى التي تبدو مختلفة ولكنها متصلة بالأولى تلك التي جابهت الكتّاب الأوربيين الذين تعلموا وتربوا على تقديس اللغات الكلاسيكية ولكنهم بدافع سياسي يدّعون أن لغتهم المحلية لا تقل من الناحية اللغوية عن أي لغة أوربية أخرى، بما في ذلك اللغات العظيمة في اليونان وروما. وكان لابد أن تسبب هذه المشكلة انفصاماً لغوياً وحضارياً. ويمثل كتاب دو بيي «دفاع عن اللغة الفرنسية» عام 1549 نموذجاً واضحاً. يضطر دو بيي إلى الاعتراف في كتابه بأن اللغة الفرنسية في أيامه تنقصها وسائل التعبير المطلوبة في التحليل والمناقشة وعرض جميع الأفكار التي يحتاجها المجتمع المتمدن. ومع ذلك فهو يعتقد أن ذلك ليس من تقصير في اللغة الفرنسية ذاتها. ولربما أنجبت اللغة الفرنسية كتّاباً من مستوى هومر وديموسثينز وفيرجل شيشرون.

إذا لم تكن لغتنا ثرية وغزيرة جدا مثل اللغة اليونانية أو اللغة اللاتينية

فإن ذلك يجب أن لا ينسب إليها كعيب فيها وكأن اللغة ضحلة أو عقيمة: ولكن علينا أن ننسب ذلك العيب إلى أسلافنا الذين (كما يقال في معرض الحديث عن الرومان القدماء) كانوا يقدّرون الأفعال الحميدة أكثر مما يفعلون مع الكلام الجميل. وقد فضّلوا أن يورثوا نماذج من الفضيلة للأجيال اللاحقة أكثر مما تركوا من قواعد السلوك. وقد حرموا أنفسهم من مجد أفعال وحُرمنا نحن من ثمرة تقليد تلك الأفعال: وبالطريقة نفسها تركوا لغتنا ضحلة ومجدبة فأضحت بها حاجة إلى علامات التزيين، إذا صح التعبير، وشارات البسالة الموجودة عند أقوام آخرين. ولكن من ذا الذي يعتقد أن اللغة الإغريقية واللغة اللاتينية كانتا دائما متميزتين لولا أن نألفهما في عهد هوميروس وديموسثينز وفيرجل وشيشرون؟

(الدفاع، الفصل الثالث)

وقد ألّف دو بيي كتابه «الدفاع عن اللغة الفرنسية» بعد أن كتب كاكستن مقدمة كتابه "Eneydos" بأكثر من نصف قرن بقليل. وكانت نبرة الكتاب تنم عن الاعتذار ولو نظرنا إلى الوراء وجدنا أن ذلك الاعتذار لم يكن مقصوداً. ولا بد أن دو بيي أحسّ بأن التاريخ كان يقف في صفّه وكان في صفّ اللغات الأوربية المحلية أيضا. ولم يعد هناك حنين إلى العودة إلى العقلية الأوربية التي هيمنت عليها اللغة اللاتينية واللغة اليونانية. ولعل الجانب المهم في الموقف اللغوي عند دو بيي إصراره أننا ـ أي المجتمع اللغوي ـ نصنع ونعدّل ونحسّن لغتنا باستمرار: وليس موروثنا اللغوي هو الذي يرسم الحدود التي نفكّر ونعبّر عن أحاسيسنا ضمنها. ويحرز دو بيي تقدما على كاكستن من هذه الناحية، وما زالت «معضلة كاكستن» تجسّد مشكلة الاختيار ضمن الحدود التي رسمتها البدائل القائمة. أمّا «معضلة دو بيي» فهي مختلفة تماما: إذ تفتح آفاقاً لغويةً لاحتمالات لا حدود لها. والتعلم من الماضي لا ينبغي أن يقيّدنا بحدود الماضي. والتعلم يعني تخطّي حدود ما نتعلمه. وإن تطوّر

اللغة لا يشبه حالة النمو الطبيعي فهي أداة يستخدمها البشر بكامل وعيهم لغرض التقدم نحو المستقبل.

وتعطي وجهة النظر السائدة في عهد النهضة للغة ـ كأداة للتواصل بين البشر ـ مطلق الحرية في تغييرها أو تعديلها أو تزيينها كما يرون رفضاً قاطعا للمواقف التعليمية من اللغة في العصور الوسطى، وانتصار المبدأ التقليدي على المبدأ الطبيعي. فليس من الممكن أن نصوغ لغتنا عن قصد وبجهودنا بأي طريقة نريد، ما لم تكن الإشارة اللغوية مبنية على العرف والاتفاق السائدين بين الناس، كما ذكر هيرموجينيز في كتاب أفلاطون «كراتيليس». ولا يأبه دو بيي بالحجج الأكاديمية من النوع الذي نجده معروضاً في مناظرات أفلاطون. وكان واضحاً له ولغيره من كتّاب عهد النهضة أن اللغة يمكن تغييرها وتحسينها بتعليم البشر مثلما تستطيع الأمة أن ترقى بجهدها إلى ذروة التفوق. ويمثل كتاب دو بيي «الدفاع» بياناً وطنياً أكثر من كونه رسالة في النظرية اللغوية. ولكنه رغم ذلك مفيد كما هو.

وبدأت روح الوطنية اللغوية تبرز في الدول الأوربية الأخرى. وكان دو بيي في واقع الأمر ينسخ في كتابه ويعدّل حسب حاجات الفرنسيين، مسألة طرحها آنذاك الكاتب الإيطالي سبيروني في كتابه «مناظرات في اللغة» عام (1542) وقد أخذ دو بيي مباشرة من سبيروني أمثلته ومصطلحاته في كتابه «الدفاع» في أماكن عدّة. وهذه الحقيقة تبيّن مفارقة أخرى من مفارقات عهد النهضة ألا وهي أن الاستعداد للتعلم من الدول الأخرى وبخاصة التقليد القديم كان يجري جنباً إلى جنب مع الإصرار على تثبيت الادعاءات أن حضارة أمة ما ليست أقل من أي حضارة أخرى.

وعند تشكيل هذا الوعي الوطني الجديد، كان الدور الذي تلعبه اللغات الأوربية ربما أكثر أهمية من أي عامل آخر وسبب ذلك هو أن جغرافية أوربا التي لا تسمح طبيعتها بإقامة حدود إدارية أو عسكرية واضحة المعالم (اكتشف الرومان ذلك قبل عدة قرون). أصبح من الضروري لكل أمة امتلاك

لغة وطنية لضمان الاعتراف التام بها كأمة مستقلة. ولم يعد خليط اللهجات ذا نفع. ولأوّل مرة بدأت القواميس وكتب النحو تظهر باللغات المحلية إلى جانب القواميس الموجودة باللغتين اليونانية واللاتينية. علاوة على ذلك، لم تكن تلك القواميس مخصصة للأجانب. وتنحصر مهمة علماء النحو وواضعي المعجمات باللغة المحلية في «إصلاح اللغة» في التخلص من التباين والتضارب الذي أربك كاكستن. ولغرض تحقيق التوافق اللغوي، وبعد قرون من التفرقة اللغوية، أفاقت أوربا على معنى جديد من الارتباط بين الهوية اللغوية والهوية السياسية.



الفصل الثامن

مدرسة بورت رويال في النحو:
أرنولد ولانسلوت والأسس المنطقية للنحو

النحو فن الكلام. والكلام يفسّر أفكار المرء بالإشارات التي اخترعها البشر لهذا الغرض.

وهكذا يمكننا أن نبحث أمرين فيما يتعلق بتلك الإشارات. أولاً، ماهية هذه الإشارات وطبيعتها أصواتاً وحروفاً. وثانياً ، دلالاتها ونقصد بذلك الكيفية التي يوظّفها بها البشر للدلالة على أفكارهم.

(كتاب النحو : ص41)

تطرقنا حتى هذه اللحظة إلى العنصر المادي في الكلام فقط ويشترك في هذا الجانب ـ فيما يتعلق بالأصوات ـ كل من الإنسان والببغاء. وبقي لنا دراسة العنصر الروحي في الكلام ويشكّل هذا واحداً من أعظم الامتيازات التي يمتاز بها الإنسان على جميع الكائنات، وهو واحد من أعظم الأدلة على عقل الإنسان. وفائدة الكلام التعبير عن أفكارنا، فضلاً عن الاختراع العجيب

الذي يتضمن تشكيل تنوع من الكلمات إلى ما لا نهاية، رغم أنها لا تشبه في ذاتها ما يدور في عقولنا، ولكنها لا تقصّر في كشف جميع أسرار العقل للآخرين، وتوضيح كل ما ندرك وجميع الحركات المختلفة لأرواحنا، للذين لا يستطيعون اختراق العقل.

وهكذا يمكن أن نعرّف الكلمات بأنها أصوات متميزة وواضحة حوّلها البشر إلى إشارات للدلالة على أفكارهم. وهذا يفسّر اختلاف الدلالة التي تتجسّد في الكلمات لا يمكن فهمها بوضوح ما لم يفهم ما دار مسبقاً في عقولنا، طالما أن الكلمة اخترعت فقط لتوضيح تلك الأفكار.

ويخبرنا الفلاسفة عن ثلاث عمليات تقوم بها عقولنا: الفهم والتقييم والتفكير. والفهم هو الانتباه البسيط من العقل للأشياء، إمّا في حالة فكرية خالصة مثلاً عندما أفكّر في مفاهيم الوجود والبقاء وأفكّر في الله تعالى، وإمّا أن يكون مصحوباً بصور ملموسة مثلاً عندما أتصور مربعاً أو دائرةً أو كلباً أو حصاناً.

والتقييم هو التأكد أن الشيء الذي نفهمه هو كذا أو ليس كذا، مثلاً عندما أفهم ماذا نقصد بكلمة «أرض» وماذا نقصد بكلمة «كروية» فأنا أؤكّد أن الأرض كروية. والتفكير هو استعمال حكمين لنأتي بثالث، فمثلاً عندما أحكم بأن كل فضيلة محمودة وأن الصبر فضيلة، أستنتج أن الصبر محمود.

وهكذا نرى أن العملية الثالثة التي يقوم بها العقل هي مجرد امتداد للعملية الثانية. ولذلك نكتفي في سعينا إلى مناقشة العمليتين الأولى والثانية فقط أو مناقشة الجزء من العملية الأولى المتضمن في العملية الثانية. لأن البشر نادراً ما يتكلمون ببساطة ليعبروا عما يفهمون، ولكن في الأعم الأغلب لكي يعبروا عن الأحكام التي يصدرونها على الأشياء التي يفهمونها.

والحكم الذي نصدره بصدد الأشياء كما ذكرت مقولة «الأرض كروية». يسمى الفرض، ولذلك يجسّد كل فرض مصطلحين: الأول يسمى «المسند إليه» (ويسمى «الفاعل» في اللغة الإنجليزية) وهو الجزء الذي نخبر عنه، كما

في كلمة «الأرض» في المثال في أعلاه، ويسمى الثاني الخبر وهو الجزء الذي فيه الخبر، كما في كلمة «كروية» في المثال في أعلاه. بالإضافة إلى المصطلحين، يحتوي الفرض على وسيلة الربط بين المصطلحين ويسمّى الفعل الرابط وهو فعل الكينونة "is".

وتسهل الآن رؤية المصطلحين اللذين يعودان بشكل صحيح إلى العملية الأولى التي ينفّذها العقل، لأن ذلك ما نفهمه وهو مادة أفكارنا، وأن الربط يعود إلى العملية الثانية وإلى الكيفية التي نفكّر فيها.

وهكذا فالاكتشاف العظيم الذي نسطّره على ما يجري في عقولنا هو قولنا إن المرء يستطيع دراسة مادة أفكارنا من ناحية، وصيغة وهيئة أفكارنا - والصيغة الرئيسة هي الحكم - من ناحية أخرى. لكن على المرء أن يربط ما يحدث في عقولنا بأدوات الربط والفصل والأدوات الأخرى مع العمليات المشابهة التي تدور في أذهاننا وجميع الحركات الأخرى لأرواحنا مثل الرغبات والأوامر والأسئلة وغير ذلك.

بناءً على ما تقدم، فإنه نظراً لحاجة البشر إلى إشارات لتحديد كلّ شيء يحدث في أذهانهم، وجدوا من الضروري وضع تمييز عام بين المفردات التي تدلّ على مادة الأفكار وتلك التي تدلّ على الصيغة والهيئة أو نمط الأفكار، رغم أن الأخيرة لا تدلّ على الهيئة وحدها ولكنها مرتبطة مع المادة، كما سنوضح في أدناه.

وتسمى الكلمات من النوع الأول أسماء وأدوات تعريف وضمائر وحروفاً وأسماء الفاعل وأسماء المفعول وظروفاً. وتسمى الكلمات من النوع الثاني أفعالاً وأدوات ربط وصيغ التعجّب. والناتج الحتمي إن هذه كلّها مشتقة من الصيغة الطبيعية التي نعبّر فيها عن أفكارنا.

(كتاب النحو: ص65 ـ 68)

ولعل واحداً من النصوص المهمة في تاريخ الفكر اللغوي تم طبعه في

عام 1660 على يد اثنين من العلماء اللامعين في دير بورت رويال في فرنسا. والكتاب اسمه «النحو العام والنحو المنطقي» (من تأليف أنطوان أرنولد وكلود لانسلوت). وقد نشرت بورت رويال أعمالاً أخرى في مجال اللغة ومنها كتاب «فن التفكير» تأليف «أرنولد ونيكول عام 1662 ويعرف أيضاً باسم «منطق بورت رويال» وعدداً من الكرّاسات في النحو لتدريس اللغات اليونانية والرومانية والمحلّية. ومن أهم الأمثلة على تلك الكرّاسات كتاب «الطريقة الحديثة في تعلم اللغة اللاتينية بيسر» (تأليف لانسلوت).

وكان يقصد من جميع تلك الأعمال أن تكون نصوصاً لتدريس المواضيع التي تضمنتها. وكانت جماعة كنيسة بورت رويال من المبدعين في ذلك القرن في مجال طرق التدريس. ولا يبدو عليها في عهدنا هذا أنها مبدعة إطلاقاً، ولكن كان أساس طرق التعليم المجدّدة لديهم مبدأ ترسيخ المعرفة الجديدة على أساس المعرفة التي يمتلكها التلميذ أصلاً. فمثلاً، كان الأمر طبيعياً جداً أن يدرس التلميذ المستجد باللغة اللاتينية وحدها، حتى قبل أن يتقن كلمة واحدة من تلك اللغة. ولم يكن يسمح للتلميذ أن يتعلم الكتابة باللغة اللاتينية بعد أن يتعلم الكتابة بلغته المحلية، اللغة الفرنسية مثلاً. ولكن منذ البداية كانت دروس الكتابة تعطى باللغة اللاتينية. وكانت طريقة التدريس التقليدية تلك تتضمن الكثير من الاستظهار والحفظ عن ظهر قلب. حتى إن القواعد النحوية التي كان على الطالب أن يحفظها عن ظهر قلب باللغة اللاتينية (وكانت في الواقع شعراً لاتينياً).

على أية حال، صدر كتاب لانسلوت الجديد «النحو اللاتيني» عام 1644، على سبيل المثال، مكتوباً باللغة الفرنسية، موضحاً الشروحات على الصيغ والقواعد اللاتينية بلغة يفهمها الطالب أصلاً، بدلاً من أن تكون باللغة التي يحاول تعلّمها. وكان الهدف الأسمى أن يجعلوا التعليم أسهل وأسرع.

طالما أن الحس العام يعلّمنا أن المرء يجب أن يبدأ دائماً بالمهام السهلة وأن ما لدينا من معلومات ينبغي أن تساعدنا في توضيح الأمور التي

نجهلها. لذلك من الواضح أننا يجب أن نستعمل لغتنا الأم وسيلة للدخول إلى اللغات التي ما زالت غريبة علينا مجهولة لدينا. وقد يظن الشخص الراشد الذي يحاول تعلم اللغة الأسبانية، أنه نوع من المزاح لو أعطي نحواً مكتوباً شعراً باللغة الأسبانية. وإذا صح ذلك مع الراشد فإلى أي مدى يصح أكثر مع الأطفال الذين تبدو لديهم الأمور الواضحة كأنها غامضة بسبب سنّهم وعقولهم التي ما زالت في طور النمو.

(لانسلوت 1644: التوطئة، ص3)

وقد اتبعت هذه الطريقة، التي تنطلق من المعلوم نحو المجهول ومن الأسهل نحو الأصعب، في تدريس كتب النحو في جميع اللغات المحلية والكلاسيكية التي كتبت في بورت رويال. ولكن من الأمور المهمة، في الأقل بقدر فهمنا للنحو العام والنحو المنطقي، أن كتاب لانسلوت كان تطبيقا للمبادئ التعليمية نفسها.

وإذا كان هدف كتب النحو للغات المعيّنة التي تدرّس في مدرسة بورت رويال جعل تعلّم كل واحدة من تلك اللغات أيسر، فإن هدف النحو العام والنحو المنطقي (سنشير لهما فيما بعد بكلمة النحو فقط) جعل تعلّم كل واحدة من هذه اللغات أو جميعها أيسر وأسهل. (وقد نفهم من ذلك أن ذلك النحو بمثابة «دليل المعلم» في تدريس اللغات). لأن النحو يمثّل دراسة أسس فن الكلام، ويعطينا وصفاً لطبيعة اللغة. ومن هذه الناحية، فهو نحو عام أو «شامل»: وهو شرح للخصائص النحوية التي تشترك فيها جميع اللغات. ومن منظور مدرسة بورت رويال، يمكن تيسير تعلّم اللغة إذا كان الطالب يعرف مسبقاً، على سبيل المثال، الفرق بين الاسم والفعل، ووظائف علامات الإعراب وماذا نقصد بأجزاء الكلام المختلفة ولماذا نجد مثل هذه الفئات والفروق. ويمكن توضيح كل ذلك بالأمثلة. على سبيل المثال، من السهل جداً تدريس الطلاب اللغة اللاتينية أو الإغريقية أو الأنجلو ـ سكسونية، إذا

كانت لديهم فكرة واضحة عن الإعراب والتصريف وماذا نقصد بالمفعول به المباشر والمفعول به غير المباشر والفاعل وهكذا. والغرض من النحو في مدرسة بورت رويال تعريف الدارسين بطبيعة اللغة وحسب. ويعدّ تيسير وتوضيح طرق تدريس اللغات ـ في هذا المجال ـ استمراراً لجهود علماء النحو في مدرسة بورت رويال، لا سيّما كلود لانسلوت.

وليس الغرض من كتاب «النحو» شرح ماذا نقصد باللغة وحسب ولكن دعم ذلك الشرح بالمسوّغات. أي إن كتاب «النحو» يقول إن اللغات فيها كذا وكذا من الخصائص بسبب المتطلبات التي يجب أن توفّرها. ويتمثّل محور الفكر اللغوي في مدرسة بورت رويال كالآتي: تنحصر وظيفة الكلام في توصيل الأفكار. والطريقة الوحيدة التي تمكّن الكلام من أداء تلك المهمة بنجاح أن يكون الكلام مرآةً تعكس بنية الأفكار التي نعبّر عنها. وهذا يفسّر لماذا لا يمكن فهم الأنواع المختلفة من الدلالة، التي تجسّدها الكلمات، ما لم نفهم بوضوح ما دار قبل ذلك في أذهاننا، طالما أن الكلمات اخترعت للتعرّف إلى تلك الأفكار.

(كتاب النحو، ص66)

ويعتقد أن انطوان أرنولد ـ لطول باعه في الفلسفة والمنطق ـ هو مصدر المسوغات «التفسيرات المنطقية» في الفئات والقواعد النحوية التي يضمها «كتاب النحو». ولأن أرنولد قد تأثر بالكثير من أمثال باسكال وديكارت وسانكتيس وأوغسطين، فقد وضع في «كتاب النحو» نظرية للعقل بعملياته ومحتوياته وبناءً على هذه النظرية تؤسّس مدرسة بورت رويال تفسيرها لطبيعة اللغة. وعلى سبيل المثال، فإن تحليل أرنولد الأجزاء المكونة لفكرة معينة يفسّر التمييز بين الاسم والفعل. وتتكون الفكرة (أو الفرض المنطقي) من فكرتين ترتبطان بعملية ذهنية لتأكيدهما وتقيّمان بأنهما متشابهتان أو مختلفتان. ويمثل الاسم (الفاعل) في الجملة البسيطة أولى تلك الفكرتين ويمثل الاسم (الخبر أو الصفة) الفكرة الثانية. ويمثل فعل الكينونة (أو الفعل الرابط) عملية

التأكيد. ولا يفسّر مثل هذا التحليل ماذا نقصد بالاسم والفعل فقط ولكن يبيّن أيضاً علّة وجودهما وسبب اختلافهما. وبهذه الطريقة لا يبدو «كتاب النحو» الصادر من مدرسة بورت رويال شاملاً عاماً وحسب إنما منطقي أيضاً. ويقوم الوصف الذي يقدّمه الكتاب للخصائص العامة في اللغة على تحليل مسبق للخصائص العامة للفكر الإنساني باعتباره مستقلاً عن اللغة والخبرة

(فن التفكير ص30 ـ 36)

ومن الجدير بالملاحظة أن «كتاب النحو» ليس أوّل كتاب شامل في النحو يقوم على أسس منطقية (لا تختلف المدارس النحوية التأملية في القرون الوسطى في هذا المجال في الأقل). لكن تأثيره كان أعظم من أيّ من الكتب الأخرى في القرنين السابع عشر والثامن عشر. ويعد المبدأ القائل بأن بنية الفكر تحدد بنية التعبير اللفظي (وهو ما نشير إليه بـ«المنطقية اللغوية») واحداً من المبادئ التي يستدلّ بها في الفكر اللغوي الأوربي لعقود عدّة تلت نشر «كتاب النحو».

ولم تفلح «المنطقية» في مدرسة بورت رويال في توفير المسوغات للفئات والقواعد النحوية العامة المحدّدة في «كتاب النحو» وحسب، ولكنها أفلحت أيضاً في تأسيس الشمولية لهذا الكتاب. أي بمعنى أنها تقدم شرحاً للخصائص النحوية بجميع اللغات (وليست فقط للغة الفرنسية أو اللاتينية أو اليونانية أو اللغات الأخرى التي يعرضها «كتاب النحو»). وحسب ما يرى أرنولد ولانسلوت، فالنحو دراسة ما يسمى «فن الكلام». ولا يفهم من النحو بالمعنى السائد في مدرسة بورت رويال (وبالمعنى السائد في معظم المناظرات اللغوية في القرنين السابع عشر والثامن عشر) أنه بنية متأصّلة في اللغة، أو أنه مجموعة من القواعد التي بحد ذاتها تكوّن اللغة. النحو يدرس فن التواصل الناجح وفن الكلام بطريقة نعبّر فيها عن الفكر بشكل كامل وواضح عن طريق صيغ التعبير التي نختارها. لذلك فإن النحو دراسة فعّالية معينة وليس دراسة منظومة معينة (من القواعد أو المفردات أو الجمل).

ويكمن في توضيح وتسويغ مبادئ الأداء الناجح أو الفهم الصحيح لتلك الفعّالية. وهكذا يبدو من منظور مدرسة بورت رويال، أن تلك المبادئ هي نفسها بغض النظر إذا كان المرء يتحدث بالفرنسية أو اللاتينية أو الإنجليزية أو العبرية؛ لأن الغرض من ذلك الفن واحد.

وقد يبدو القياس هنا متناقضاً. بغض النظر عما يرتديه المرء من ملابس سواء أكانت من القطن أم الحرير أم الصوف. فإن فن تصميم الملابس يعتمد على مبادئ عامة: يجب أن تسمح الملابس بإدخال الذراعين والساقين والرأس، وأن تسمح بحرية الحركة للأطراف عند المشي أو الجلوس؛ وأن تقي الجسم من الحر والبرد وهكذا. وفي الواقع إن تصميم الملابس من الحرير يحتّم علينا أخذ السمات الخاصة لذلك النوع من القماش بنظر الاعتبار، تماماً كما يتطلب التحدث باللغة اللاتينية من المتحدث أن يأخذ بنظر الاعتبار عدداً من الخصائص النحوية التي تخص اللغة اللاتينية وحدها. ولكن بغض النظر عن نوع القماش المستعمل، تبقى مبادئ معينة في فن تصميم الملابس ثابتة، وهي كذلك لأنّ الوظيفة المشتركة للملابس هي: أن تغطّي جسم الإنسان وتقيه. وبالمثل، بغض النظر عن السمات الخاصة باللغة اللاتينية أو الفرنسية أو العبرية، فإنّ مبادئ (نحوية) معينة تبقى ثابتة مهما كانت اللغة التي يتحدث بها المرء. وذلك بسبب الغرض المألوف للكلام: ألا وهو توصيل الأفكار. وتتسم أفكار المتحدث سواء أكان يتكلم باللاتينية أم بالفرنسية أم بالعبرية بالخصائص نفسها، وتلك الخصائص متأصلة في منطقية العقل الإنساني. وعلى هذا الأساس تبني مدرسة بورت رويال ادّعاءها في «كتاب النحو» وأنه نحو عام (كوني شامل) علاوةً على كونه نحواً منطقياً .

وقد ناقش أرنولد ونيكول مفهوم مدرسة بورت رويال عن دلالة الأشياء بشكل مستفيض في كتاب «فن التفكير». وطالما يوصف الكلام بأنّه دمج بين الجانب المادي والجانب الروحي (أو العقلي)، يمكن قول الشيء نفسه عن المفردات. وتنتج المفردة في صيغة أصوات منطوقة. والفكرة التي تتشكل عند

سماع تلك الأصوات تثير فكرة أخرى تخص شيئاً معيناً. هذه الفكرة الأخيرة هي معنى المفردة. وهكذا يشتمل الأمر على أربعة مصطلحات: اثنان ماديّان (الأصوات والشيء) واثنان روحيان (فكرة الأصوات وفكرة الشيء، الأولى تثير الأخرى).

ومن المفيد أنه رغم أن علماء النحو في مدرسة بورت رويال يعتقدون بوجود علاقة بالاتفاق فقط بين المفردة والفكرة التي تمثلها، لكن التصور الذي لديهم عن العلاقة بين الجملة والفكرة التي تمثلها ليست «اتفاقا» بشكل معلن. وهذا يعني أن المفردات عرفت بأنها مصنفة في الأصل إلى فئات، طبقاً إلى نوع الفكرة أو العملية التي تدل عليها. وأجزاء الكلام هذه قابلة للربط بطرق معينة فقط. وتحدد الهيئة التي ترتبط فيها الأفكار والعمليات بحد ذاتها في فكرة ما الكيفية التي يمكن أن تربط بها المفردات التي تعبّر عن تلك الأفكار في جملة معينة. وهكذا فإن المبدأ العام الذي أسميناه «المنطقية» قريب من مبدأ «الطبيعية» في الفكر اللغوي الكلاسيكي وفي القرون الوسطى مع فارق واحد أن الأخيرة يقصد منها أن تطبّق فقط على تفسير العلاقة بين الأفكار كاملة والتعبير اللفظي عنها في جمل، وليست العلاقة بين الأفكار (أو الأشياء) والكلمات منفردة.

وهكذا فإن أعظم تمييز ينبغي أن نقرّه بين ما يجري في أذهاننا وما يكمن في قولنا أن للمرء أن يتأمل محتوى الفكر من ناحية، والصيغة أو الهيئة التي يتخذها الفكر من ناحية أخرى، والصيغة الرئيسة هي الحكم على الأشياء. وعلى هذا الأساس اكتشف الناس ضرورة تحديد الفرق العام في المفردات بين تلك التي تدلّ على محتوى الأفكار وتلك التي تدل على صيغة أو هيئة الأفكار.

(كتاب النحو: ص67 ـ 68)

واستدلّ أرنولد ولانسلوت بحقيقة أن هناك نوعين من الظواهر الذهنية (الأفكار والعمليات)، إذ إن وظيفة الكلام الدلالة عليهما، وعليه استنتجا أن

هنالك نوعين من المفردات: تلك التي تمثّل الأفكار (محتوى الفكر) وتلك التي تمثل العمليات (شكل أو هيئة الأفكار). وهكذا فإن بنية الفكر ـ وتتكون من ربط فكرتي عملية التقييم ـ متناظرة مع بنية الجملة البسيطة: الاسم (المسند إليه أو «الفاعل») والاسم (الخبر) كل منهما يمثّل واحدة من الأفكار ويمثّل فعل الكينونة (فعل الربط) العملية الذهنية المتعلقة بالتقييم. ويتقبّل «كتاب النحو» تسعة أقسام للكلام، الستة الأولى منها (الأسماء وأدوات التعريف والضمائر، وأسماء الفاعل والمفعول وحروف الجر والظرف) كلها تتعلق بالدلالة على محتويات الفكر (الأفكار)، أمّا الثلاثة الباقية فدورها ينحصر في الدلالة على العمليات عامة والتقييم بوجه خاص.

وقد لا يبدو واضحاً مثلاً كيف نفسّر حرفاً أو ظرفاً عندما يدلّ على فكرة معينة. وتتوضح هذه المشكلة في جزء منها فقط بالقول إنه رغم أن الدلالة على الأشياء أو العمليات في العقل وظيفة أساسية للكلمات، إلاّ أنها تخضع لمتطلبات إضافية. فمثلا، نلحظ رغبة المتكلمين باختصار كلامهم. ولكن هذه الحالة هي التي أدّت، على سبيل المثال، إلى خلق الظرف نتيجة لاختصار البنى التي تتكون من «حرف الجر مع الاسم».

إن رغبة الناس في اختصار الخطاب هي التي أوجدت مجالاً للظروف، لأن غالبية هذه الحروف تستعمل فقط للدلالة بكلمة واحدة على ما نشير إليه بحرف جر واسم: كما في المثال في اللغة اللاتينية «بحكمة» بدل كلمتين أو كما في مثال آخر «اليوم» في اللغة اللاتينية بدلاً من عبارة تتكون من ثلاث كلمات «في هذا اليوم».

(كتاب النحو: ص 121)

وحرف الجر هو الآخر له الدور نفسه الذي تقوم به علامات الإعراب في الأسماء إذ يوضّح كيف أن العلاقة بين شيئين تتجسّد في مفهوم كل واحد منهما. وعلى سبيل الفرض، فإن ذلك نتيجة رغبة الإنسان في اختصار

الخطاب، طالما أن العلاقة ذاتها يمكن أن تذكر بوضوح في عبارة مستقلة بذاتها. ويشمل معظم كتاب النحو الصادر من مدرسة بورت رويال شروحا لأجزاء الكلام المختلفة ووظائفها الخاصة ضمن الوظيفة العامة للجملة، أي التعبير عن فكرة ما.

ولعل معالجة الفعل في «كتاب النحو» جديرة بالملاحظة. وينظر إلى فعل الكينونة العائد للشخص الثالث المفرد الغائب أنه الفعل الحقيقي الوحيد. وهذه الصيغة ـ وتعرف بفعل الربط ـ هي وحدها التي تشير مباشرة إلى العمليات الذهنية في إصدار الحكم وهي وظيفة الفعل «ينفذ»، أما الكلمات الأخرى التي تصنّف عادة الأفعال فهي عبارة عن فعل الربط وبعض أجزاء الكلام الأخرى التي لها وظيفة الاسم. وهكذا في جملة مثل «جون يمشي»، فإن الفعل يمشي يفهم عملياً بمعنى ماشياً مع صيغة الفعل «ماشياً» تقوم مقام الاسم الذي يدل على فكرة «المشي» .

يمكن للمرء أن يقول إن الفعل في حد ذاته ليس له وظيفة عدا الربط الذي نقوم به في أذهاننا بين طرفي الفرض ، ولكنه فعل الكينونة فقط الذي يبقى في حالته المبسطة . لأنه عندما يشرع الناس بتقصير عباراتهم ، فإنهم دائماً يصلون نوعاً من الدلالة في الكلمة نفسها بالعبارة المثبتة.

(كتاب النحو: ص123)

ولا تشمل الكثير من الأفعال الاسم الخبر وحسب كما في المثال «يمشي» ولكن الأفعال في بعض اللغات، مثل اللغة اللاتينية، قد تشمل أيضاً الاسم الفاعل أو الضمير. عندما نقول باللاتينية «أنا إنسان» فإن المقطع الأول لا يدلّ على العبارة وحسب ولكنه يشمل أيضاً الدلالة على الضمير «أنا» الذي يمثّل الفاعل في هذا الفرض (العبارة).

(كتاب النحو: ص124)

إن تنوع الدلالة المتصلة في الكلمة الواحدة ذاتها هو الذي يحول بين الكثير من الناس اللامعين وفهم طبيعة الفعل بشكل صحيح، لأنهم لا

ينظرون إليه باعتبار ما هو أساسي فيه، أي الإثبات، ولكن طبقاً إلى الروابط الطارئة عليه كونه فعلاً.

(كتاب النحو: ص124)

وغاية كتاب النحو في مدرسة بورت رويال أن يوضّح الأمور الأساسية للقواعد، والفئات والتمييز الذي يشتمل عليه النحو: ما الشيء الأساسي للفعل؟ ما الشيء الأساسي للجملة؟ وهكذا. لأنّ تلك الخصائص الأساسية، الناجمة عن طبيعة الفكر، هي التي ينبغي للكلام أن يعبّر عنها والتي تستحق لذلك اهتمام النحو «العام ».

والمثال الواضح على نتائج معاملة بنية اللغة أنها متناظرة مع بنية الفكر يمكن أن نراه في التفسير الذي يقدّمه أرنولد ولانسلوت عن الفرق بين الأسماء والصفات (ويطلقون عليها الأسماء المادية والوصفية).

ومادة أفكارنا إمّا أن تكون أشياءً مثل الأرض والشمس والماء والخشب وهي ما يطلق عليها عادة «المادة»، أو أن تكون حالة الأشياء أو تعديلاتها، مثل مدوّر وأحمر وصلب ومعلوم، وهي ما تسمى الصفة العرضية.

ويوجد فرق بين الأشياء أو جوهر المواد وحالة الأشياء أو الصفات العرضية؛ فالمواد قائمة بذاتها بينما تعتمد الصفات العرضية في وجودها على المواد.

وهذه الفكرة تولّد الفروق الرئيسة بين الكلمات التي تدلّ على مادة الأفكار. لأن الكلمات التي تدلّ على المادة تسمى الأسماء والكلمات التي تدلّ على الصفات العرضية في الإشارة إلى الأشياء التي تكمن فيها تلك الصفات العرضية، تسمى الأسماء الوصفية (الصفات).

فهذا إذاً هو المصدر الأوّل للأسماء الصفات. ولكن الأمر تعدّى هذه النظرة. ونجد أن الأمر لا يتعلق بالدلالة ذاتها التي اعتمدت صيغة للدلالة. وطالما أن المادة توجد بذاتها، درج الناس على تسمية جميع تلك المفردات

(القائمة بذاتها في الخطاب دون الحاجة إلى أسماء أخرى) بالأسماء المادية، حتى ولو كانت في الواقع تدلّ على الصفات العرضية. وعلى عكس ذلك، أصبحت الكلمات التي تدلّ على المادة تسمى صفات عندما ـ في نمط دلالاتها ـ احتاجت للربط مع أسماء أخرى في الخطاب.

(كتاب النحو: ص69 ـ 71)

بمعنى آخر، يمكن أن نميّز بين الأسماء والصفات كأجزاء الكلام لأن الأفكار التي تمثّلها ذاتها متميزة: الأسماء تمثّل الأفكار في الأحياء التي لها شكل مادي (مثل الشجر والناس والحيوانات، الخ) والصفات تمثل أفكاراً ذات خصائص عرضية (مثل أحمر وجبان ومشرف). علاوة على ذلك، وبالطريقة نفسها التي تتطابق فيها الصفات العرضية ذاتها مع المواد التي تنشأ فيها، تتطابق الصفات (التي تمثل الخصائص العرضية) مع الأسماء المادية (ممثلة بالأشياء موضوع البحث): فمثلاً باتفاقها مع العدد والجنس والحالة الإعرابية في بعض اللغات. تعتمد الصفات على الأسماء المادية بأسلوب موازٍ لاعتماد الصفات العرضية على المواد.

وهكذا فإن المبدأ الأوّل في النحو المنطقي العام بسيط جداً: يمكن فهم أسس فن الكلام بشكل أفضل إذا تمكّن المرء من فهم بنية الأفكار فهماً جيداً وتلك غاية الكلام للتعبير عنها. وتساعد معرفة بنية الأفكار في تفسير الفئات الأساسية الشمولية والاختلافات وقواعد النحو الخاص بجميع اللغات. ويكمن في التوجه نحو ظاهرة التناظر بين اللغة والفكر الجواب على الأسئلة النحوية العامة من قبيل ما الفعل؟ ما حالات الأعراب ؟ لماذا يجب أن توافق الصفة الاسم المادي الذي تصفه؟

مع ذلك، فإن هذا النهج يدخل عالم النحو في مسائل لا طائل منها. لأن هناك فروقاً لا تعد ولا تحصى بين اللغات منفردة . وإذا حاول عالم النحو أن يفسّر ويعلّل جميع الحقائق النحوية في كل لغة، أو حتى في لغة واحدة، على ضوء ظاهرة التناظر بين اللغة والفكر، يصبح حجم التفاصيل

المتضاربة هائلاً وسيكتشف حالاً أنه لا مفر من أن يناقض نفسه. فمثلاً، نجد أن الصفة في اللغة اللاتينية يجب أن تتطابق مع الموصوف من حيث العدد والحالة والجنس، ولكن لا نجد الشيء نفسه في اللغة الإنجليزية (ولا في لغات أخرى كثيرة). يتم التمييز في اللغة الإنجليزية بين الأسماء في المفرد والجمع بإضافة الحرف (s) في نهاية الصيغة المفردة للكلمة، مثل cat - cats ولكن أسماء كثيرة في اللغة الإنجليزية تخالف هذه القاعدة، مثل sheep - sheep, mouse -mice, child -children وغيرها كثير. ومثل هذه الحالات التي تسمى «شواذ» في اللغة تخلق مشكلة للنحو المنطقي الذي تتبناه مدرسة النحو في بورت رويال. ومن بين النقاط البارزة التي تتقدّم بها مدرسة بورت رويال على النحو التأملي في القرون الوسطى أن بورت رويال تعترف ضمنياً بأن المبادئ المنطقية في النحو تشكل فقط الأسس الأوّلية للغة ولا تمتد (ولا يمكن مدّها) إلى التفاصيل الكثيرة في البنى الاصطلاحية والاعتباطية التي تقيمها اللغات المعنية على تلك الأسس. وقد يخطر لنا أن نقول بأن الاعتراف بحدود النحو العام ناجم عن وجهة النظر القائلة بأن اللغات المحلية في أوربا لم تكن تقليداً رديئاً للغات الكلاسيكية (اليونانية واللاتينية) وحسب ولكنها في الواقع مساوية لها لغوياً (ينظر الفصل السابع من هذا الكتاب).

وتقوم إحدى الاستراتيجيات التي يتبنّاها أرنولد ولانسلوت للتعامل مع نقاط الضعف في الدعوة إلى المبادئ المنطقية على الفرق بين المنطق والاستخدام (أو العرف). وتهدف مدرسة النحو في بورت رويال إلى تحديد المبادئ المنطقية (أو الكونية الشمولية) التي تكمن وراء فن الكلام، وليس إلى تفسير أو تسويغ تلك الفئات والبنى الموجودة في اللغات منفردة التي لا تقوم على المبادئ المنطقية أو قد تحيد عنها. وهذا يعني، أن علماء النحو في مدرسة بورت رويال يميّزون ضمن الأبنية النحوية للغة معيّنة بين تلك التي تقرّرها البنية المنطقية للفكر وتلك التي لا تحدّد بهذه الطريقة إنما هي ناتجة عن الاتفاق بين البشر. ويقدّم كتاب النحو تفسيراً للنوع الأوّل فقط.

وقد أوضح هؤلاء النحويون أن الاستخدام يتباين بشكل كبير من لغة إلى أخرى وبشكل لا يمكن توقّعه. وأن الوصف الكامل للاستخدام ينبغي أن يكون موضع اهتمام كتب النحو التي تؤلف بشكل خاص لكل لغة من تلك اللغات: كما في كتب النحو في اللغات اللاتينية واليونانية والإيطالية الصادرة عن مدرسة بورت رويال. ولا يمكن تفسير الاختلافات الفردية في أعراف الاستخدام للغة بعينها بالرجوع إلى المبادئ المنطقية للفكر. وإن أمكن القول بالقياس، لا يمكن اللجوء إلى المبادئ المنطقية أو العامة لتفسير الفروق بين أعراف الملبس في باريس مقارنة مع تلك الشائعة في بكين أو في جدّة، فتلك ببساطة مسألة تتعلّق بالعادات بحيث إن الناس في تلك المدن يلبسون بطريقة مختلفة. ولا يمكن تفسير الأعراف الخاصة بمدينة جدّة بالرجوع إلى الغرض العام من الملابس، أي أن تغطي جسم الإنسان وتقيه. وبالطريقة نفسها، فإن اختلاف الناس في بكين وباريس في طريقة كلامهم مسألة تتعلّق بالعادات. ولا يمكن تبرير تلك العادات بالرجوع إلى الغرض من الكلام، أي للتعبير عن الأفكار. وينبغي اكتساب العادات بالاستظهار ولا يمكن اختزالها إلى مبادئ لتكوين الفكر كما هي الحال بالنسبة للمبادئ النحوية العامة. ولا بد من الالتزام بأنماط الاستخدام بغض النظر عن طبيعتها المنطقية، ومع ذلك ينبغي أن لا تشكّل الاختلافات الفردية، من الناحية الأخرى، قاعدة القياس للإبداعات النحوية في المستقبل.

من البداهة أن أولئك الذين يشتغلون بلغة حية ينبغي أن يلحظوا دائماً الحقيقة أن تلك الأنماط في الكلام التي يجيزها الاستخدام العام الراسخ يجب أن تضفي عليها الشرعية، حتى ولو كانت مناقضة للقواعد وللقياس ضمن اللغة الواحدة. ومن ناحية أخرى يجب أن لا يغفلها بقصد التشكيك في القواعد ومسخ القياس في اللغات ويجب أن تستعمل هذه الأنماط في إجازة أنماط أخرى من الكلام، نتيجةً للأولى نفسها، التي لم يصرّح بها الاستخدام. عدا ذلك فإن الشخص الذي يتكئ على التضارب في الاستخدام

دون أن يلتفت إلى البديهة المذكورة آنفاً، سيجعل اللغة مهزوزة، تنقصها المبادئ والوضوح والتصميم.

(كتاب النحو: ص113 ـ 114)

بينما نفسّر الفروق في الاستخدام الاصطلاحي بين لغة وأخرى بالرجوع إلى الاختلاف بين المنطق والاستخدام، يتعمّق هذا الفرق عندما تصبح الحالات «الشاذة» موضوع النقاش، أي عندما يسير الاستخدام بطريق يخالف المنطق فيها. ويشير هنا علماء النحو في مدرسة بورت رويال إلى الاختلاف بين البنى اللغوية الطبيعية والبديعية. فمثلاً عندما يشيرون إلى قواعد التوافق يقولون:

إذا صادف المرء أمراً مغايراً لهذه القواعد ظاهرياً، فتلك هي الاستعارة أي عندما تبدو بعض الكلمات مفهومة أو عند دراسة الأفكار (التي تمثلها الكلمات) وليس الكلمات ذاتها.

(كتاب النحو: ص170 ـ 171)

لأن المتحدثين يتتبعون دائماً مغزى أفكارهم وليس معنى المفردات التي يستخدمونها في التعبير عن تلك الأفكار، ولأنهم دائماً، بقصد الإيجاز، يحذفون أشياء من الخطاب أو حتى لأنهم، يضعون جمال الأسلوب بنظر الاعتبار، يتغاضون عن بعض الكلمات التي تبدو حشواً، أو لأنهم يقلبون الترتيب الطبيعي للمفردات ـ لكل تلك الأسباب أصبحت الحاجة تستدعي تقديم أنماط أربعة من الكلام، تشبه الكثير من الحالات الشاذة في النحو، رغم أنها أحياناً صيغ كاملة أو محسنات لفظية في اللغة.

(كتاب النحو: ص173)

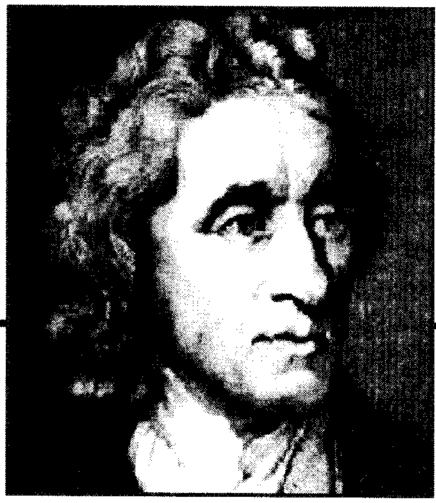
ويدّعي لانسلوت في كتاب النحو في اللغة اللاتينية أن واحداً من الأهداف الرئيسة للنحو «أن يوافق بين مثل تلك البنى البديعية والقوانين التي تحكم البنى البسيطة (أي البنى غير البديعية) وأن يبيّن أن مثل تلك التعابير تقوم على المبادئ الأساسية المألوفة للبناء اللغوي». لأن التعابير المجازية في

الكلام المألوف لا تكشف بشفافية أن بناءها يقوم على الأسس والمبادئ المنطقية العامة. ولغرض توضيح طبيعة النحو ولتسهيل تعلّم النحو في لغات معيّنة للطلبة فإن من الضروري الكشف ليس عن ماهية تلك المبادئ المنطقية العامة وحسب بل توضيح كيف ترتبط تلك المبادئ بالبنى المتنوّعة (وغالباً ما تكون اعتباطية ومضلّلة) في الاستخدام المألوف في لغات معينة. وفي هذا المجال، يتوسع كتاب النحو الصادر عن مدرسة بورت رويال في مجال النحو ليس فقط ليشمل الكثير مما يراه الآخرون جزءاً من المنطق (على سبيل المثال، مناقشة بنية الفكر وطبيعة المعنى) بل ليشمل اهتمام البلاغة بالاستعارة، لأن علماء النحو في بورت رويال أدركوا جيداً أن هناك قوى أخرى إلى جانب المنطق تؤثر في التعبير عن الأفكار في الكلام. وتلك عناصر لا ينبغي للشروح الوافية للغة أن تتجاهلها. وقد ذكر، على سبيل المثال، الرغبة في تجنب «التكرار البغيض» والذوق السقيم، وإيجاز الكلام بقصد تحقيق المنفعة، وأمور أخرى كثيرة.

ولكن الطريقة التي تستجيب اللغات منفردة لمثل تلك الرغبات من اختصاص النحو في كل واحدة من تلك اللغات وليس من اختصاص النحو المنطقي العام.

بمعنى آخر، ينحصر هدف النحو المنطقي العام في تفسير وتسويغ ما يجب أن تؤدّيه كل جملة، بغض النظر عن اللغة التي تصاغ فيها تلك الجملة، في حين إن وظيفة النحو الخاص باللغة المعنية أن يصف الطرق المعتادة في إنجاز تلك المتطلبات الأساسية في البنية البسيطة والمجازية في اللغات المنفردة. وهذا يفسّر الحقيقة أن أرنولد ولانسلوت ليس لديهما إلا القليل ليقولانه عن النظم البنيوية في «كتاب النحو». ومعظم ما يقولانه عن النظم البنيوية يتعلق بالأبنية المجازية. باستثناء النسق «الطبيعي» المتمثل في الفاعل ـ الفعل ـ الخبر، نجد أن سمات كثيرة في البنى النحوية تخص الاستخدام في لغة معينة دون غيرها.

وقد عُرف «كتاب النحو المنطقي العام» لمؤلفيْه أرنولد ولانسلوت لدى الفلاسفة وعلماء اللغة في القرنين السابع عشر والثامن عشر لمحاولته إضفاء الأسس المنطقية على النحو العام. وهذا سبب في شهرة الكتاب في المنتديات اللغوية المعاصرة، رغم أن غاياته التعليمية قد أسئ فهمها أو تم تجاهلها بشكل كبير في المحاولات الحديثة لتصوير الكتاب على أنه مقدمة للنظرية التوليدية الحديثة. كما أسيء فهم تأثير الفرق الذي يتبناه الكتاب بين المنطق والاستخدام. ورغم المسحة المنطقية المعلنة في كتاب النحو الصادر عن مدرسة بورت رويال إلاّ أنه يعتمد بشكل ظاهر على مبدأ أن معظم أبنية الكلام ـ أنماط الاستخدام والاستعارة والمجاز وقواعد ترتيب المفردات والنظم البنيوية ـ ليس لها في واقع الأمر مصدر في المبادئ المتأصلة في العقل الإنساني. كما لو أن أرنولد ولانسلوت يقولان: «إذا وضع الطالب تلك المبادئ المنطقية في ذهنه، تصبح مهمة تعلّم أي لغة أكثر يسراً. ولكن ليس هذا كل ما في اللغة، ولا في تعلّم لغة بعينها. وعلى أيّة حال، فإن ما يتبقى في اللغة لا يخضع للتفسير المنطقي ويجب أن نتناوله من منظور آخر مختلف تماماً» . هذا هو الدرس الذي تعلّمه علماء اللغة التجريبيون في القرن الثامن عشر الذي شجّع فيما بعد الاعتقاد المتزايد باستقلالية اللغة وبدراستها.



الفصل التاسع

لوك ونقص المعنى

برغم أنّ لدى الإنسان أفكاراً متنوعة يستطيع ـ كما يستطيع الآخرون ـ أن يحصل منها على النفع والبهجة، فهي كلّها في صدره لا تُرى بالعين خافية على الآخرين إذ لا يمكن لهذه الأفكار أن تظهر من تلقاء نفسها. كما لا يمكن تحقيق الراحة والنفع للمجتمع من غير إيصال هذه الأفكار، ومن الضروري أن يكتشف الإنسان بعض الإشارات الخارجية المفهومة، لكي يتمكّن من إعلان تلك الأفكار الخافية ـ التي تشكّل مجمل تفكيره ـ على الآخرين. ولا شيء يناسب هذا الغرض من حيث الوفرة أو السرعة مثل الأصوات المنطوقة التي بوسع الإنسان أن يخرجها بيسر وتنوّع. وهكذا بوسعنا أن نفهم كيف أن الكلمات ـ وهي ملائمة لذلك الغرض بطبيعتها ـ أصبحت ذات نفع للناس كونها إشارات تدل على أفكارهم، ليست بالعلاقة الطبيعية التي تنشأ بين الأصوات المنطوقة المعينة والأفكار المعينة، لكي لا يقتصر ذلك على لغة واحدة وحسب تنتشر بين الناس كافة؛ ولكن بالفرض الإرادي، بحيث تصبح الكلمة تدل على الفكرة بشكل اعتباطي. ويصبح استخدام الكلمات ـ إذاً ـ بمثابة إشارات ذات معنى تدلّ على الأفكار التي

تمثّلها وهذه الأخيرة تمثّل حقل دلالة للكلمات مناسبة ومباشرة.

واستخدام الناس لهذه الإشارات في محاولة لتدوين أفكارهم إسعافاً لذاكرتهم أو كشفاً عن أفكارهم، إذا جاز التعبير، وطرحها أمام أنظار الآخرين: كلمات في دلالاتها الأولية أو المباشرة لا تمثّل شيئاً سوى الأفكار الموجودة في ذهن الشخص الذي يستخدمها. ويبدو النقص أو اللامبالاة في جمع تلك الأفكار من الأشياء التي يفترض فيها أن تمثّلها. عندما يكلّم رجل رجلاً آخر، فقد يفهمه السامع وغاية الكلام أن تلك الأصوات ـ وهي إشارات ـ تكشف عن أفكاره للسامع. ثمّ إن تلك الأفكار التي تدلّ عليها هذه الكلمات هي أفكار المتكلّم، ولا يمكن لأحد أن يستخدم تلك الأصوات بمثابة إشارات لتدلّ مباشرةً على شيء آخر عدا الأفكار التي تدور في خلده. وذلك لأنه يجعل منها إشارات لمفاهيمه هو ومع ذلك يستخدمها للتعبير عن أفكار أخرى وربّما تصبح إشارات لا تدلّ على أفكاره في الوقت ذاته وتكون النتيجة انعدام الدلالة على الإطلاق. ولأن الكلمات إرادية فهذا لا يعني أنها يمكن أن تكون إشارات إرادية يفرضها هو على الأشياء التي لا يعرفها.

(المقالة: الكتاب الثالث، الفصل الثاني، الجزءان الأوّل والثاني)

ولكي تصبح المفردات مسخّرة لخدمة أغراض التواصل، من الضروري ـ كما أسلفنا ـ أن تثير في السامع الفكرة نفسها التي تمثّلها في ذهن المتحدّث. وما دون ذلك فإن المتحدّثين يملؤون رؤوس السامعين بضوضاء وأصوات ولا ينقلون بذلك أفكارهم ولا يكشف الواحد للآخر عما يدور في أذهانهم إذ تلك هي غاية الخطاب واللغة. ولكن عندما تشير كلمة إلى فكرة معقّدة جداً ـ أي المركّبة والمجزّأة ـ فليس من السهل على المتحدّثين أن يصوغوا تلك الفكرة بدقّة عالية ويحتفظوا بها، مثلما نحاول أن نجعل الاسم الشائع الاستخدام يشير إلى الفكرة الدقيقة نفسها من دون أدنى تغيير. وهكذا يبدو أن الكلمات التي يستخدمها الناس للتعبير عن الأفكار المركّبة ـ مثل تلك التي تستخدم في معظمها في الكلمات الدالة على الأخلاق ـ نادراً ما

يكون لها عند شخصين مختلفين دلالة دقيقة واحدة؛ طالما أن الفكرة المعقّدة لدى شخص نادراً ما تتّفق مع الفكرة المعقّدة لدى الآخر وغالباً ما تختلف عن فكرة الشخص نفسه عمّا كان لديه من أفكار بالأمس أو ما سيكون غداً.

(المقالة: الكتاب الثالث، الفصل التاسع، الجزء السادس)

ومثل هذه الحالة المزعجة الناجمة عن الاستخدام السيئ للمفردات يعاني منها الناس في تأملاتهم الخاصة، ولكن التشوهات الناجمة تبدو بوضوح أكبر في المحادثة والخطاب والمناظرات مع الآخرين. ولأن اللغة هي الرافد الأكبر التي من خلالها ينقل الناس الاكتشافات والمنطق والمعرفة من شخص إلى آخر. وإن الشخص الذي يسيء استعمال اللغة ـ رغم أنه لا يفسد ينابيع المعرفة الموجودة في الأشياء ذاتها ـ مع ذلك فهو كما تنطوي عليه سريرته يحطّم أو يسدّ المنافذ التي توزّع المعرفة لتخدم الصالح العام ومنفعة البشرية.

(المقالة: الكتاب الثالث، الفصل الثاني، الجزء الخامس)

جون لوك (1623 ـ 1704) ابن مزارع صغير في منطقة سمرست غرب إنجلترا تقلّد منصباً رفيعاً في الدوائر الحكومية خلال حقبة حكم الملك ويليام والملكة ماري. وكما نتوقّع، كانت معظم كتاباته تدور على مواضيع سياسية مثلاً رسالته في «التسامح» وكتابه «رسالتان عن الحكومة». ولكن الأهم من ذلك أنه حاز على مكانة في التاريخ بسبب مقالته عن الاستيعاب لدى الإنسان. وقد نشرت لأول مرة عام 1689. والمقتطفات المذكورة في هذا الفصل اقتبست من الكتاب الثالث من كتاب لوك «المقالة».

وتُعدّ مقالة لوك أساساً رسالة في نظرية المعرفة تتطرّق إلى طبيعة المعارف وكيف نكتسبها ومعوّقات اكتسابها. ولأن لوك لا يرى في اللغة الوسيلة الوحيدة لنقل المعرفة وحسب بل هي تمثّل عقبة خطيرة في طريق

اكتساب المعرفة ونموّها لذلك يكرّس الكتاب الثالث من المقالة لموضوع «المفردات» ومع ذلك يعترف بأنه عندما بدأ كتابة «المقالة» لم يتنبّأ بالحاجة لمناقشة خصائص اللغة والتواصل.

لكني أجد ضمن منهج متقارب أن هناك علاقة متينة بين الأفكار والمفردات، إلى الحد الذي يصبح فيه من المستحيل الحديث بوضوح وجلاء عن المعرفة ـ وهي في مجملها تتكوّن من الافتراضات ـ من دون الاهتمام أوّلاً بطبيعة واستخدام ودلالة اللغة.

(المقالة: الكتاب الثاني، الفصل الثالث والثلاثون، الجزء التاسع)

لماذا يعزو لوك أهمية كبيرة إلى اللغة ضمن نظرية المعرفة لديه؟ من المفيد أن نبدأ بموجز قصير عن أسس تلك النظرية. تقول الرسالة إن المعرفة الإنسانية تتكون جميعها من الأفكار. ويُصوّر العقل البشري بأنه مستودع للأفكار، والتفكير عبارة عن المعالجة الذهنية للأفكار المخزونة. وأن التواصل اللفظي يتكون من تناقل الأفكار أي نقل الأفكار من ذهن شخص معين إلى آخر. واللغة هي الوسيلة «الرافد الأكبر» التي بوساطتها يحصل تناقل الأفكار. ويجادل لوك في الكتاب الأوّل من «المقالة» ضدّ الافتراض ـ الذي كان سائداً في القرن السابع عشر ـ القائل إننا مزوّدون بالفطرة ببعض أو كلّ الأفكار التي لدينا (وهذا الموقف يؤيّده مثلاً ديكارت). بينما يعتقد لوك ـ كما يسهب في الكتاب الثاني ـ أن أفكارنا مستمدّة من الخبرة. والذهن عند الولادة صفحة بيضاء وعليه تنقش قصة الخبرات لاحقاً. وتزوّدنا الخبرة بالأفكار عن طريقين واضحتين. الأولى، حواسنا الخمس التي نستطيع بها أن نشكّل ما يسمّيه لوك « الأفكار البسيطة للإحساس» مثل فكرة الحلاوة والنعومة واللون الأخضر الخ. والثانية، نكتسب «الأفكار البسيطة للتأمل» عندما نجرّب إعمال عقولنا. (لم ينكر لوك أننا مزوّدون بالفطرة بالقدرة على إجراء عمليات ذهنية معينة). وبهذه الطريقة الأخيرة، نكتسب تلك الأفكار المتعلّقة بالفهم والتأمّل

والإرادة والرغبة. . . الخ). وعلى أساس هذين النوعين من الأفكار البسيطة المستمدّة مباشرةً من التجربة نصبح قادرين على بناء أفكار إضافية وذلك بربط الأفكار البسيطة مع المعقّدة. لذلك كما يقول لوك إن فكرة «الذهب» فكرة معقّدة نجمت عن دمج الأفكار البسيطة مع بعضها مثل «الثقل» و«الصفرة» و«الاندماج» و«الطرق» و«الثبات». وبالمثل فإن فكرة «المجد» فكرة معقّدة للغاية ولكنها في نهاية المطاف نتيجة الدمج المتعدّد للأفكار البسيطة الخاصة بالإحساس والتأمّل. وهكذا فإن المصدر الرئيس للأفكار هو التجربة (بنوعيها الداخلية والخارجية) والقدرات الموجودة بالفطرة في العقل لمعالجة ودمج الأفكار البسيطة المستمدّة من التجربة. ويستحق اثنان من أنواع الأفكار المعقّدة التي حدّدها لوك اهتماماً خاصاً: وهما تلك التي يسمّيهما لوك «الأنماط المختلطة» و«الأفكار المادية» وفكرة المادة رغم كونها فكرة معقّدة، هي فكرة تعبّر عن شيء له في الواقع وجود حقيقي مثل الذهب. والسكّر مثال آخر على فكرة المادة تشكّلت بربط الأفكار البسيطة «الحلاوة» و«البياض». ولكن السكّر ـ مثل الذهب ـ شيء حقيقي. «والعدل» فكرة مجرّدة وتمثّل نمطاً مختلطاً وتتشكّل بربط عدد من الأفكار البسيطة (لا يذكر لوك هذه الأفكار). وهي على خلاف السكّر والذهب، فالعدل ليس شيئاً نستطيع أن نحدّد مكانه في الكون. وله وجود ذهني وحسب وليس له وجود حقيقي رغم أن الأفكار البسيطة التي تشكّل منها مستمدّة فعلاً من تجربة الأشياء الحقيقية. ولكن الأمر ـ كما يقول لوك ـ يعود إلى قوّة العقل البشري حيث إن تلك الأفكار البسيطة تُجمع مع بعضها في نمط مختلط وتُعطى اسماً واحداً ألا وهو العدل. والأشياء الحقيقية التي تُستمدّ منها الأفكار البسيطة المكوِّنة لفكرة العدل لا توجد مجتمعة في الواقع على شكل كيان معقّد واحد.

وكما يرى لوك ـ في الاقتباس الأوّل ـ فإن المرء يستطيع بالمفردات واللغة فقط أن يفصح للآخرين عن أفكاره والآراء المكوِّنة لها. وإلاّ فإن تلك

الأفكار تبقى «حبيسة في صدره، لا يراها أحد خافية على الآخرين». وفي الواقع إن واحدةً من الوظيفتين الرئيستين للغة هي نقل الأفكار من ذهن شخص إلى آخر، والوظيفة الثانية هي قدرتنا على تدوين أفكارنا لكي نرجع إليها في المستقبل.

ولكي نجعل أفكارنا تصل إلى الآخرين ـ أي أن ننقلها إليهم ـ يجب أن نستخدم المفردات. ولا يتحدّث لوك عن اللغة كونها منظومة مستقرّة ومستقلّة ولكنه يرى أنها عبارة عن فعل ألا وهو فعل التعبير عن الأفكار باستخدام المفردات. وينطوي النطق بالكلمة على إخراج صوت مفهوم بمثابة إشارة تدلّ على واحدة من أفكار المتحدّث التي لا نراها بأعيننا. ويفسّر السامع الصوت المستلم بمثابة إشارة تدلّ على واحدة من أفكاره هو. وإذا تطابقت فكرة المتحدّث مع فكرة السامع يصبح فعل التواصل ناجحاً. وعندما ينطق المتحدّث سلسلة من الكلمات (التي لها بنية نحوية صحيحة)، يقوم المتحدّث عندئذ بنقل أفكاره الخاصة إلى الآخرين، وبهذه الطريقة تعمل اللغة بصفتها «الرافد الأكبر الذي يمكن من خلاله أن ينقل الناس الاكتشاف والمنطق والمعرفة من شخص إلى آخر».

وكما ينظر لوك إلى الكلمات كونها إشارات تدلّ على الأفكار فإنه ينظر إلى الأفكار كونها إشارات تدلّ على الأشياء باستثناء تلك الأفكار التي تمثّل الأنماط المختلطة والتي ليس لها ما يقابلها في الواقع.

طالما أن جميع الأشياء التي يتأمّلها العقل غير حاضرة لكي يدركها العقل لذلك أصبح ضرورياً أن يكون هناك شيء بمثابة إشارة أو تمثيل للشيء الذي يتأمّله العقل حاضراً. وهذه الإشارات هي الأفكار.

(المقالة: الكتاب الرابع، الفصل الحادي والعشرون، الجزء الرابع)

وهكذا فإن الكلمة إشارة صوتية تدلّ على الفكرة، والفكرة إشارة ذهنية تدلّ على الشيء. ولذلك يمكن أن يقال عن طريق الربط غير المباشر في

أثناء الكلام أن المرء يتكلم عن أشياء موجودة في العالم الواقعي. ويعتقد لوك أن من الخطأ ـ كما ورد في الفقرة الثانية من الاقتباس الأوّل ـ أن نفهم الكلمات أنها تمثّل الأشياء. وهناك حقيقة تبين ذلك هي أن المتكلّم الذي ليس له أدنى تصوّر عن شيء معين لن يأتي بكلمة تدلّ على ذلك الشيء إطلاقاً. وتنحصر وظيفة الكلمات في التعبير عن أفكار المتكلّم؛ ولا يمكن أن تكون «إشارات إرادية يفرضها المرء على الأشياء التي يجهلها».

لم يعتقد لوك أن وظيفة جميع المفردات أن تمثّل الأفكار. وبعض الكلمات مثل تلك التي يسمّيها «الحروف» وظيفتها التعبير عن العلاقة بين الأفكار المختلفة ضمن فكرة كاملة. ويشير لوك باستخدامه «الحروف» إلى تلك الأنواع من المفردات التي نسمّيها حروف الجر أو العطف. وكان هذا التفسير في عهد لوك تقليدياً. وغالباً ما كان يُنظر إلى الحروف أن ليس لها وظيفة دلالية بل وظيفتها تختص بالعلاقة.

وقد بنى لوك على هذه المبادئ الأساسية مفهومه المثالي عن اللغة والتواصل. ولم تكن هذه المبادئ على حالتها تلك حتى عام 1689 أصيلة تماماً. وقد اعتبر كل من فرانسيس بيكن وتوماس هوبز وكثيرون غيرهم أن الكلمات تمثّل الأفكار مقارنة بالأشياء وأدركوا أن التواصل هو نقل الأفكار من ذهن شخص ما إلى آخر. ويمكن القول في الواقع إن مفهوم التواصل عبر النقل الذهني ومفهوم المعنى الذهني المصاحب له مستمدّ في الأصل من أرسطو. ولكن لوك لم يكتب في مقالته عن اللغة بقصد الدفاع عن مثل هذه الآراء الراسخة نسبيّاً عن طبيعة اللغة والتواصل. ولو اعتقد في الواقع أن اللغة تتفق فعلاً مع الفهم المثالي ما شعر بوجود الحاجة إلى تضمين مناظرة عن اللغة في رسالة عن المعرفة. ولعلّ الذي جذب لوك إلى اللغة ما يسمّيه «النواقص». لأن تلك كانت فكرة لوك بأن اللغة لا تتفق عادةً ـ في الواقع ـ مع الفهم الذهني المثالي المذكور آنفاً، وبوجه خاص يمكن أن تكون اللغة عائقاً في طريق الفهم والاكتساب والتقدّم ونشر المعرفة وذلك بسبب

نواقصها. ولسوء الطالع (من وجهة نظر لوك) تشكّل هذه النواقص جزءاً من الجوهر الأساسي للغة ومن العلاقة (الربط) بين المفردات والأفكار. ويمكن إيجاز فكرة لوك عن هذه العلاقة كما يأتي:

أوّلاً: إن الكلمة إشارة اعتباطية إلى الفكرة التي تمثّلها. بمعنى أنه ليس هناك مبدأ عام يحدّد الإشارة المناسبة لكل فكرة معيّنة. وهكذا ليس من الضروري أن يسمّى لون العشب أخضر ولون الدم أحمر.

ثانياً: يمثّل فعل لفظ المفردة الإشارة الصوتية لفكرة معينة فعلاً ويعبّر عن إرادة الشخص المتكلم. وهذا ما نقصده عندما نقول إن الكلمات هي إشارات إرادية للأفكار. وتفرضها إرادة الشخص المتكلّم. ولا تحدّد عمله عند استخدام كلمة معيّنة ـ بمثابة الإشارة إلى فكرة معيّنة ـ أي شيء سوى إرادته الحرّة. وحتى إذا ما حاول أن يوافق بين اختياره مع ما يعتبره الاستخدام الشائع ـ عند اختياره كلمة معيّنة لتمثل فكرة معيّنة ـ فإنه يفعل ذلك إرادياً.

وهذه تتّصل بالسمة الثالثة التي يضيفها لوك إلى العلاقة بين الكلمة والفكرة: وهي علاقة يقيمها الشخص. وليست المجتمعات (من المتكلّمين) هي التي تختار أن تكون كلمة ما إشارة إلى فكرة معيّنة. (كيف يمكن في الواقع لمجتمع أن يفعل مثل هذا الاختيار: هل عن طريق التصويت مثلاً؟) وبعد نطق الكلمة باعتبارها دالة صوتية على الفكرة فعلاً وهي الفعل الإرادي الذي يقوم به الشخص، لأن المتكلّم فقط يعرف الفكرة التي يودّ نقلها؛ لذلك فإن المتكلّم وحده قادر على اختيار الأصوات التي تصبح إشارة تمثّل الفكرة.

والسمة الرابعة للعلاقة بين الكلمات والأفكار التي تطرّقنا لها هي: الخصوصية. طالما أن الأفكار التي يرغب المتكلّم في نقلها ـ وكما يرى لوك ـ لا يلحظها ولا يراها أي شخص سوى المتكلّم نفسه، فليس بمقدور أحد أن يعرف دلالة الكلمة المنطوقة. والعلاقة بين كلمات المتكلّم وأفكاره معلومة

لديه فقط. وهكذا ـ كما يدعي لوك في الفقرة الثانية من الاقتباس الأوّل ـ قد تمثّل الكلمة فكرة ما في ذهن المتحدّث الذي ينطق الكلمة. ولذلك فإن الكلمة التي أنطق بها تمثّل فكرة معيّنة في ذهني؛ ولكنك لا تعرف أية فكرة أحاول أن أجعل الكلمة تمثّلها لأنه لا يمكنك ملاحظة العلاقة بين الكلمة والفكرة التي أبديها. وباختصار لأن المعنى فعل إرادي يقوم به المرء اعتباطا ضمن خصوصية ذهنية، فإن النطق بالكلمات (في أفضل الأحوال) طريقة ناقصة لتعريف الآخرين بالأفكار، وعلى النقيض من وجهة نظر لوك المثالية عمّا يجب أن تفعله اللغة لنا، أي نقل المعرفة من ذهن شخص إلى آخر. نراه يطرح هذه الصورة المربكة لعدم كفاءة اللغة وسيلة للتعبير عن الفكر.

كل إنسان يتمتّع بحريّة كاملة لكي يجعل الكلمات تمثّل الأفكار التي يودّ التعبير عنها وليس لأحد سلطان أن يجعل الآخرين يكوّنون الأفكار نفسها التي توجد لديه في أذهانهم عندما يستخدمون المفردات نفسها التي يستخدمها هو.

(المقالة: الكتاب الثالث، الفصل الثاني، الجزء الثامن)

وهكذا تنطوي اللغة على خطر كامن يتهدد تحصيل المعرفة ونشرها. لأنها وللوهلة الأولى تبدو كأن لها سمات الوسيلة الكاملة لنقل الأفكار وتوصيلها من خصوصية ذهن شخص معين إلى آخر . ولكن بعد التأمّل الدقيق، قد ننظر في الواقع إلى اللغة على أنها عرضة لما يسمّيه لوك «النواقص» وهي عبارة عن قصور في البنى التي إذا ما أغفلت سوف تقوّض الثقة التي نضعها تلقائياً في اللغة كونها «الرافد الأكبر». ويهدف الكتاب الثالث من «المقالة» قبل كل شيء إلى بيان تلك النواقص لجميع أولئك الذين يبحثون عن المعرفة ولذلك يعتمدون كلياً على اللغة. ويحاول الكتاب وضع الحلول لتلك النواقص.

ويتطرّق لوك إلى تهديد آخر يتعرّض له استعمال اللغة كونها وسيلة

للتناقل رغم أن هذا التهديد لا يُصنّف بدقّة ضمن نواقص اللغة. فليست العلاقة بين الأفكار والمفردات اعتباطية وإرادية وفردية وخاصة وحسب بل نجد أن الكثير من الأفكار ذاتها تُصاغ نتيجةً لعمليات ذهنية اعتباطية وإرادية وفردية وخاصة. وهنا يصبح نوع الفكرة التي يسمّيها لوك «الأنماط المختلطة» عرضة للاختلاف. فالأفكار البسيطة تُستمدّ مباشرة من تجربتنا ضمن الحقيقة الموضوعية ومن خبرتنا في العمليات الذهنية الموجودة لدينا بالفطرة. فهي لذلك ـ كما يرى لوك ـ متشابهة لدى جميع الناس. والأفكار البسيطة تُستمدّ تماماً من وجود الأشياء وهي ليست اعتباطية على الإطلاق .

(الكتاب الثالث، الفصل الرابع، الجزء السابع عشر)

وفي هذا السياق لا تمثّل خصوصيتها مشكلة لأنها ستكون هي ذاتها لدى جميع الأشخاص. أما الأفكار المعقّدة فهي تُصاغ بالفعل الإرادي وفي بعض الأحيان بالفعل الاعتباطي الذي يؤدّيه ذهن المرء. وتمثّل الأفكار الماديّة مشكلة أقل من تلك التي تُصنّف ضمن الأنماط المختلطة. لأن كل فكرة ماديّة تشير إلى شيء موجود فعلاً في الطبيعة ويفترض لوك أن الأشخاص يحاولون التوفيق بين أفكارهم الماديّة ونمط الشيء الحقيقي الذي تشير إليه تلك الأفكار. ولكن لا توجد أشياء حقيقية يمكن ربطها مع الأنماط المختلطة. إن الفكرة ذات النمط المختلط عن «الحقيقة» لديّ لا تشير ولذلك لا تتوافق مع أي شيء موجود ومتوفّر بشكل موضوعي في الطبيعة. وليس هناك نمط يمكننا جميعاً أن نقلّده في صياغة فكرتنا عن «الحقيقة». وبدلاً من ذلك، تُصاغ الأفكار المعقّدة اعتباطا بالفكر الخاص الصادر عن إرادة الفرد. لذلك «فإن الفكرة المعقّدة لدى شخص نادراً ما تتّفق مع الفكرة المعقّدة لدى الآخر وغالباً ما تختلف عن فكرة الشخص نفسه عمّا كان لديه من أفكار بالأمس أو ما سيكون غداً».

(الكتاب الثالث، الفصل التاسع، الجزء السادس)

وهكذا لا يقتصر الأمر على عدم معرفة السامع الأفكار التي تمثل كلمات المتكلّم بل لا يمكن أن يتأكّد السامع بأن أفكار المتكلّم ذات الأنماط المختلطة هي نفسها موجودة لديه. ولا يختص الأمر بالعلاقة بين الكلمة والفكرة وأن هذه العلاقة غامضة وحسب ولكن الأمر يتعلّق كذلك ببنية الأفكار نفسها. كيف يمكن لشخص ما أن يوصل أفكاره إلى الآخرين بوساطة اللغة؟ (إذا أخذنا بنظر الاعتبار ما نسمّيه بالنقص المضاعف في الكلمات والأفكار). كيف يمكن للمتحدثين تجنّب الحالة التي تكون فيها عباراتهم مجرد «ملء رأس الآخرين بالضجيج والأصوات ولذلك لا تنقل أفكارهم»؟

من المفيد أن لوك لا يناقش إطلاقاً مسألة الاستخدام الاعتيادي للغة. وهو يعترف أنه برغم النواقص في الاستخدام العام فهو «ينظّم معنى الكلمات بشكل أفضل لاستخدامها في المحادثات العامة» وبرغم أن ذلك غير كاف للخطاب العلمي والفلسفي

(الكتاب الثالث، الفصل التاسع، الجزء الثامن)

مع أننا في حديثنا اليوم نبدو ـ كما يعتقد لوك ـ كأننا لا نفعل أكثر من ملء رأس الآخرين بالضوضاء والضجيج، فهو لم يفسّر كيف أن اللغة مع ذلك تنجح في تحقيق أغراضها من الخطاب العادي. وكيف أن اللغة رغم نواقصها تجعل الأحداث التواصلية ممكنة؟ وكيف تأتي معاني المفردات منتظمة بشكل جيد (وكاف) لتمشية الأمور اليومية؟.

وهذه الأسئلة ليست من النوع الذي يثير اهتمام لوك رغم أنها ـ كما سنرى في الفصول اللاحقة ـ جزء من اللغز الذي حيّر أولئك الذين تأثروا بوجهة نظر لوك عن اللغة. وبدلاً من ذلك، بعد أن بيّن لوك ما يراه من نواقص في اللغة وكذلك التهديد الذي تمثّله ضد تحصيل المعرفة ونشرها، يلتفت لوك إلى اقتراح العلاج لتلك النواقص لكي تُستخدم اللغة بشكل صحيح لخدمة أهداف العلم والفلسفة.

ويتوقف علاج لوك لنواقص اللغة على مفهومه لتعريف النواقص. طالما أن مسمّى الفكرة المعقّدة ـ سواء أكانت من الأنماط المختلطة أم فكرة مادية ـ يعرّف وفقاً للأفكار البسيطة التي تتألف منها الفكرة المعقّدة، لذا فإن المتحدّث الذي يستخدم ذلك المسمّى قد يبدو متأكّداً أن السامعين سيفسّرونها أنها إشارة لمسمّى الفكرة المعقّدة. وذلك لأن ـ حسب ما يراه لوك ـ هناك احتمالاً ضعيفاً أن مسمّيات الأفكار البسيطة يختلف في فهمها الأشخاص. والأفكار البسيطة مستمدّة مباشرةً من تجربتنا مع الأشياء الطبيعية. فمثلاً فكرتي عن «الحمرة» مستمدّة مباشرةً من تجاربي مع المواد ذات اللون الأحمر. وفكرتك عن «الحمرة» مستمدّة بالوسيلة نفسها. ولكي نقرّر إذا ما كنا نقصد الشيء نفسه بكلمة «أحمر»، لابد لي أن أشير فقط إلى شيء أحمر وأقول: «هذا أحمر». وإذا ما اختلفت أفكارنا البسيطة عن «الحمرة» أو إذا استخدمنا كلمة أحمر لتدلّ على أفكار بسيطة مختلفة، فإن ذلك سيتّضح فوراً. لذلك يجب أن نكون واثقين بما فيه الكفاية أننا لا نشترك في الأفكار البسيطة وحسب بل عندما نستخدم مسمّيات تدلّ على الأفكار البسيطة سيفهمها السامعون أنها إشارات تدلّ على الأفكار البسيطة نفسها التي نقصدها.

وهكذا فإن كلّ فكرة معقّدة إنما هي بناء من الأفكار البسيطة. ولذلك إذا حلّلنا كلّ فكرة معقّدة نسمّيها إلى الأفكار البسيطة المكوِّنة لها، يمكننا أن نعطي تعريفاً لمثل تلك المسمّيات المعقّدة. ويجب أن يساعد هذا التعريف سامعينا على دقّة تحديد الفكرة المعقّدة التي نرغب منحها مسمّى معيّناً كونها إشارة تدلّ عليها. لذلك فإن تحليل الأفكار وتعريف المفردات جميع ذلك يساعدنا على ردم الفجوة بين أذهان الأشخاص، وتلك الفجوة تعجز اللغة بنفسها أن تردمها بسبب النواقص الموجودة فيها.

ولهذا السبب قال لوك إن «الأخلاق قادرة على تمثيل أفكارنا مثلما تفعل الرياضيات»

(الكتاب الثالث، الفصل الثاني، الجزء السادس عشر)

وتنطوي جميع المصطلحات الأخلاقية على أنماط مختلطة. فمن خلال عملية التعريف التي وصفناها أعلاه، يمكننا أن نعطي تعبيراً دقيقاً لفكرتنا عن «الخير» و«الشر» و«الصحيح» و«الخطأ» . . . الخ. وقد أدرك لوك أن هذه العملية شبيهة بطريقة التعبير بالبرهان في الاستنتاج الرياضي. وعلى أية حال يبدو واضحاً أن علاج لوك لنواقص اللغة ذو نفع محدود لاستخدامات اللغة في المحادثات العادية. (هل يتحتّم علينا أن نتوقّف في كل مرة نصوغ فيها مسمّى لفكرة معقّدة ونضع له تعريفاً وفقاً للأفكار البسيطة؟) ومع ذلك يبدو أن لوك اعتقد بأن علاجه يكفي للاستخدامات اللغوية في الخطاب العلمي والفلسفي. في الأقل بسبب تأثير فكرة لوك في التعريف نجد أن القرن الثامن عشر كان الحقبة التي طبعت فيها قواميس إنجليزية عديدة مثل (قاموس صاموئيل جونسون) وقد بلغت فيها المعيارية اللغوية أمدها. وقد يُفهم لوك بأنه يريد أن يقول إن اللغة برغم نواقصها لو أعطيت الاهتمام الكافي من لدن المراجع التربوية أصبحت كاملة لا نقص فيها.

توجد فجوة واضحة غالباً ما يشار إليها في مفهوم لوك عن التعريف بأنه علاج لنواقص اللغة. ولم يبيّن كيف نتأكّد من أن شخصاً آخر يشير إلى الفكرة نفسها كما نشير نحن باستخدام مسمّى لفكرة بسيطة تتعلّق بالتأمّل: كالعقيدة والمعرفة. ولعلّ من الممكن أن يكون باستطاعتنا تمييز الشخص الذي يشير إلى الفكرة نفسها كما نشير نحن باستخدام مسمّى لفكرة بسيطة تتعلّق بالإحساس مثل: اللون الأحمر. ولكن كيف يمكننا أن نميّز فيما لو كانت تشير إلى الشيء نفسه كما نشير نحن باستخدام الرأي أو الفهم أو الإرادة؟ وإذا كانت هذه المفردات تدلّ على الأفكار البسيطة التي تتعلّق بالتأمّل وإذا كانت الأفكار البسيطة مطلوبة لغرض الملاحظة الداخلية (الخاصة) للعمليات الذهنية الموجودة لدينا بالفطرة، كيف يمكننا أن نعرف إذا كانت الفكرة التي نشير إليها باستخدام الرأي هي ليست في الحقيقة الفكرة ذاتها التي نشير إليها باستخدام العقيدة؟ ولا توجد لدينا عيّنات خارجية

لكي نختبر أنفسنا فيها، كما هي الحال بالنسبة للأفكار البسيطة التي تتعلّق بالإحساس. ومع ذلك قد يبدو الأمر أن الأنماط المختلطة وهي الأفكار التي تُعدّ تهديداً كبيراً للقواسم المشتركة للفهم تشمل ضمن مكوِّناتها أفكاراً بسيطة كتلك التي تتعلق بالتأمل.

وتوضّح العبارة المقتبسة الآتية إدراك لوك للمشكلة والحل المقترح لعلاجها:

قد يقودنا ذلك قليلاً نحو ما هو أصيل في أفكارنا ومعرفتنا إذا لاحظنا الحد الكبير الذي تعتمد فيه المفردات لدينا على الأفكار التي تتعلّق بالحس العام. وكيف أن تلك المفردات التي نستفيد منها للدلالة على الأفعال والأفكار قد تكون بعيدة عن المعنى وأنها تبدأ من بعض الأفكار المفهومة التي تتحوّل إلى دلالات يصعب فهمها. ونستخدم تلك المفردات للدلالة على الأفكار التي لا تأتي ضمن إدراكنا الحسّي. مثلاً عندما نتصوّر أو ندرك أو نفهم أو نلتزم أو نستوعب أو نرسّخ أو نتمثّل وكذلك فكرة الإزعاج وفكرة الهدوء هذه كلّها مفردات مأخوذة من العمليات التي تتعلّق بالأمور المحسوسة وتطبّق في أنماط معيّنة من التفكير. فمثلاً كلمة «الروح» في دلالتها الأوّليّة تعني النفس. والملاك يعني الرسول. وليس لدي أدنى شك أننا إذا أرجعنا هذه المفردات إلى أصولها سوف نجد في جميع اللغات الكلمات التي تدلّ على الأشياء التي لا تقع ضمن حواسنا. ولكن نشأتها الأولى كانت ضمن الأفكار المحسوسة. وقد نلجأ إلى التخمين لكي نعرف نوع الأفكار تلك ومن أين استُحدثت وكيف ترسّخت في أذهان الأوائل الذين بدءوا استخدام اللغة وكيف أن الطبيعة عند إطلاق الأسماء على الأشياء أوحت إلى الإنسان على حين غفلة أصول ومبادئ جميع المعارف، بينما يعني إطلاق التسميات الإعلان للآخرين عن العمليات التي يشعرون بها أنفسهم أو أي أفكار أخرى لا تقع ضمن حواسهم. وكانوا يرغبون في استعارة المفردات من الأفكار الاعتيادية المعروفة التي تتعلّق بالإحساس. وبذلك ييسّرون للآخرين استيعاب

العمليات التي جرّبوها بأنفسهم والتي ليس لها مظهر خارجي محسوس. وبعد أن أصبحت لديهم أسماء معروفة ومتفق عليها للدلالة على تلك العمليات الداخلية التي تدركها عقولهم، أصبحوا جاهزين بما فيه الكفاية لاستخدام المفردات للتعريف بجميع الأفكار الأخرى التي لديهم. طالما أنها لا تحتوي على أكثر من مفاهيم محسوسة وظاهرة أو عمليات داخلية تدور في أذهانهم حول تلك المفاهيم.

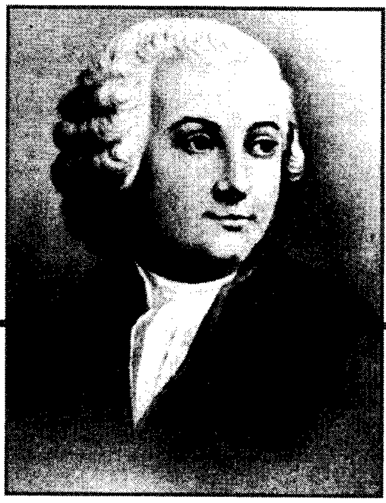
(المقالة: الكتاب الثالث، الفصل الأول، الجزء الخامس)

ما مغزى النص في أعلاه؟ يبدو أن لوك يقترح أن مسمّيات الأفكار البسيطة المتعلقة بالتأمّل (والأفكار الأخرى التي لا تقع ضمن إدراكنا الحسي) هي في الحقيقة استعارات وقد استُعيرت في الأصل من استخدامها الحرفي على أنها مسمّيات لأفكار تتعلّق بالإحساس. وهذا بالتأكيد ما اعتقده الكثيرون من أتباع لوك في القرن الثامن عشر أن لوك يعنيه. ونتيجة لذلك، يُعدّ هذا النص من أكثر النصوص تداولاً وهو مأخوذ من الكتاب الثالث في القرن الثامن عشر. وإذا فُهم هذا النص حرفياً، فإنه قد يلمّح إلى أن الغالبية العظمى من المفردات هي استعارات في الأصل (إذا أخذنا بنظر الاعتبار أن أقليّة ضئيلة من المفردات يمكن أن تكون مسمّيات لأفكار بسيطة تتعلّق بالإحساس). وهذا بدوره قد أوحى للكثيرين بأننا بمساعدة علم أصول المفردات نستطيع أن نستنبط المعنى الأصلي (أو المعنى الحقيقي كما عند هورن توك) لتلك المفردات التي لا تدلّ على الأفكار البسيطة المتعلّقة بالإحساس. ويمكن عرض بنية المفردات (وكذلك الأفكار التي تدلّ عليها تلك المفردات) كونها عملية توسّع استعارية من مجمل المفردات الأصلية التي تدلّ على مسمّيات الأفكار البسيطة المتعلّقة بالإحساس. والنزعة القويّة إلى تجديد الاهتمام بالاستعارة والمجاز في القرن الثامن عشر هي في جزء منها انعكاس لتفسير النص المذكور في أعلاه بهذه الطريقة، برغم أنه في

الواقع لا يوجد سوى دليل بسيط في مواقع أخرى من المقالة توحي أن تلك هي الطريقة التي قصد لوك أن تُفسّر فيها ملاحظاته.

وقد وجد الكثيرون من أتباعه في القرن الثامن عشر أكثر من ذلك في النص المذكور. وعلى سبيل المثال، يبدو أن النص يوحي بأن التوسّع التاريخي في المفردات من مجمل مسمّيات الأفكار المتعلّقة بالإحساس متلازم مع التوسّع في خزين الأفكار في ذهن الإنسان. بمعنى أن تطوّر اللغة وتطوّر المعرفة يمثّلان عمليات متداخلة يعتمد بعضها على بعضها الآخر. وهكذا عندما ندرس أصول المفردات والكيفية التي تطوّرت وتوسّعت فيها اللغة في مفرداتها يمكننا أن نفهم في الوقت ذاته تطوّر وتوسّع الأفكار لدى الناس الذين كانوا يتكلمون تلك اللغة. وبرغم أن الأمر لا يخلو من تناقض قد يكون ناجماً عن خطأ في تفسير أتباع لوك في القرن الثامن عشر، نجد أن أولى بذرات الرومانسية في القرن التاسع عشر موجودة في ملاحظات لوك: ـ لا سيّما المفهوم الرومانسي ـ أن اللغة التي يتكلمها مجتمع ما تعكس وتقرّر إلى حدٍّ ما الطريقة التي يفكّر بها أفراد ذلك المجتمع.

وكان تأثير لوك في الفكر في القرن الثامن عشر كبيراً جداً يتعذّر قياسه. وقد أضفى على الفكر نسخة مفصلة وموضحة عن المفهوم العقلي للغة الذي نشأ أصلاً لدى أرسطو. ليس ذلك فقط وإنما طرح اهتمامات جادة ومنطقية بشكل واضح تخص قدرة اللغة ـ كونها وسيلة كفء ـ على خدمة التواصل الذهني للأفكار. وقد عرض لوك أساليب التحليل والتعريف علاجاً لنواقص اللغة. ومع ذلك قد يبدو من قبيل المفارقة أن تأثير لوك المباشر في الفكر اللغوي لدى أتباعه في القرن الثامن عشر كان من تبعات النص الأخير الذي أشرنا إليه في أعلاه. لأنّ من ضمن تلك التبعات جاء الاهتمام بالاستعارة في القرن الثامن عشر إلى حد كبير والاهتمام بأصول المفردات وأصل اللغات والعلاقة المتداخلة بين اللغة والعقل .



الفصل العاشر

كوندياك وأصل اللغة والفكر

ليس باستطاعتنا أن نتذكّر شيئاً في أذهاننا ما لم يكن متّصلاً بطريقة ما مع شيء آخر في متناولنا. وإذا امتلك المرء إشارات عرضية وأخرى طبيعية فقط فلن يكون أي منها في متناوله على الإطلاق. لذلك نقول: إن البهائم ليس لديها ذاكرة ولكن لديها خيال فقط ليست بوسعها أن تتحكم فيه كما تشاء. فهي تمثّل لنفسها صورة شيء بعيد، لأن صورته ترتبط في غريزتها بشدّة مع الشيء الموجود أمامها، وليست الذاكرة هي التي توجّهها إلى المكان الذي رتعت فيه في اليوم السابق ولكنه الإحساس بالجوع هو الذي يرتبط بشدّة مع الأفكار المتعلّقة بذلك المكان وبالطريق الذي يؤدّي إليه، إذ إن تلك الأفكار تنشط فور شعور البهائم بإحساس الجوع.

ولكن عندما يقوم المرء بربط الأفكار بالإشارات التي يختارها هو، نجد أن ذاكرته قد تشكّلت. وعندما يتمّ ذلك، يبدأ المرء من تلقاء نفسه بعرض تصوّراته وأن يعتاد ذلك فيما بعد. لأنّه يستطيع بالإشارات التي بوسعه أن

يستذكرها عندما يشاء أن ينشّط ـ أو في الأقل أن يكون قادراً على تنشيط ـ الأفكار التي ترتبط بتلك الإشارات.

(المقالة: الكتاب الأول، الجزء الثاني، ص 4)

إذا لم تكن الفكرة خطيّة في ذهن الإنسان، فإن لها مساراً خطيّاً في الخطاب، حيث يمكن تحليلها إلى أجزاء متعدّدة إنها تشمل أفكاراً مكوِّنة لها. وبهذه الوسيلة نستطيع أن نلحظ ما نقوم به وربّما نفهمه عندما نفكّر؛ ثمّ قد نتعلّم كيف نسيطر على تأمّلاتنا. وهكذا يصبح التفكير فنّاً، ألا وهو فنّ الكلام ذاته.

ولذلك تُعدّ اللغات تامّة حسب كفايتها في التحليل. وكلّما كان التحليل أكثر سهولة، ساعدت الذهن كثيراً. ونتيجةً لذلك، نحن نقيّم الأشياء ونفكّر باستعمال المفردات، مثلما نحسب بالأرقام، واللغات بالنسبة للعامة من الناس مثلها مثل الجبر للمتخصّصين بالرياضيات.

(كتاب النحو: ص 286 ـ 287)

كان القرن الثامن عشر في أوربا يمثّل حقبة الاهتمام الكبير بنظرية اللغة. ويمكن أن نرجع الكثير من ذلك الاهتمام إلى تأثير مقالة لوك. على أية حال، كما رأينا في الفصل السابق فلم يقترح لوك نظرية للغة بشكل واضح ولكنه ـ بدلاً من ذلك ـ عرض الكثير من الاقتراحات الغامضة وكان من وظيفة أتباعه التوسّع في تلك الاقتراحات وتطويرها إلى شروح واضحة عن طبيعة اللغة.

وكان إيتين بونو، أسقف كونديياك أكثر من أي واحد آخر مسؤولاً عن تبنّي تلميحات لوك ومقترحاته وجعل نظرية اللغة موضوعاً مركزياً ضمن المدرسة التجريبية الفلسفية. وفي الواقع عندما نُشرت ترجمة نوجنت لمقالة كونديياك «مقالة في أصل الفهم الإنساني» إلى اللغة الإنجليزية عام 1756،

أعطيت المقالة عنواناً ثانوياً «ملحق مقالة لوك عن الفهم الإنساني». وليس لدينا دليل على اعتراض كونديالك على ذلك الوصف. بل على العكس، توجد في ثنايا المقالة تعليقات واضحة تثني على لوك وعلى مقالته.

برغم ذلك يعترض كونديالك في كتابه المقالة ـ وهو من بواكير أعماله الرئيسة ـ على ما يقدّمه لوك عن اللغة والفهم لأسباب عديدة. ومن أكثرها أهمية مناظرة كونديالك، أنه لكي نفهم المبادئ الأساسية للغة ـ وكذلك العقل ـ علينا أن نبحث في أصولهما وتطوّراتهما اللاحقة. ويعني كونديالك «بأصولهما» الأصول التاريخية: أي الخطوات اللغوية الأولى للإنسان البدائي، وأوّل تقدّم حقّقه في تطوير قابليته الذهنية. ويمكننا التعرّف إلى المبادئ الأساسية لأيّة ملكة بعينها بالبحث عن الكيفية التي تأصّلت بها تلك الملكة في «حالتها الطبيعية». كما يمكننا كذلك التعرّف إلى المبادئ الأساسية التي تكمن خلف الوضع الحالي لتلك الملكة وتعقيداتها.

رفض كونديالك في الوقت ذاته حجج لوك أن نواقص اللغة يمكن معالجتها بإيجاد التعاريف لجميع المصطلحات التي يحتمل أن تكون مضلّلة (مسمّيات الأنماط المختلطة مثلاً)، ويناقش كونديالك بأنه لكي نفهم المعنى الحقيقي لمسمّيات الأفكار المعقّدة ينبغي أن نعيد الأفكار إلى الأفكار البسيطة التي تتألّف منها ثم نتّبع الخطوات المتتابعة في توليد الأفكار المعقّدة»

(فن التفكير ص118)

وتُعدّ الخطوة الثانية فريدة لدى كونديالك وذلك بالإصرار على تاريخ معنى المفردة لكي نتوصّل إلى فهم دلالتها الحالية، وسنعود إلى هذه النقطة في هذا الفصل فيما بعد.

تتناول جميع أعمال كونديالك تقريباً موضوع اللغة، بخلاف أعمال لوك، وأكثر أعماله شهرةً كتابه «مقالة في أصل الفهم الإنساني» (1746) وكانت أوّل أعماله المنشورة من بين الكثير منها التي حاول كونديالك فيها أن يبيّن طبيعة اللغة وأصلها وتطوّرها والاستعمال الأمثل لها في التفكير والعلاقة المتبادلة

بينها وبين العقل. ويتناول موضوع اللغة في جزء كبير من كتابه «دروس لأمير بارمة» (وقد نُشر عام 1782 رغم أنه أتمّه قبل ذلك بكثير وتمّ تداوله على شكل مخطوطة)، وقد شمل رسائل في النحو الشامل (الكوني) والمنطق والأسلوب وفن التفكير. كما نشر قبيل وفاته أو بعدها بقليل كتاب المنطق (عام 1780، وسنذكر مقتطفات من ترجمة الكتاب إلى اللغة الإنجليزية في هذا الفصل) ورسالة تعقد مقارنة بين لغة الحساب واللغات الطبيعية بعنوان «لغة الحساب» (1798). وتتناول جميع هذه الأعمال نظرية اللغة بشكل أساسي أو في الأقل إلى حد كبير.

على أية حال، فإن مقالة كوندياك المنشورة عام 1746 هي التي كان لها ـ دون أدنى شك ـ أكبر الأثر في الأفكار اللغوية في القرن الثامن عشر. ومع ذلك لا يشكّل كتاب «المقالة» صياغة ناضجة للفكر اللغوي عند كوندياك. بل هناك إشارات إلى بعض أفكاره الأساسية المتأخّرة فقط في كتاب «المقالة» وقد أغفلت الأفكار الأخرى تماماً. علاوةً على ذلك فهو يرفض بشكل واضح جانباً مهماً من أفكاره المبكّرة في مناسبات عدة في مؤلّفاته الأكثر نضجاً. مثلاً، ادّعاءه أن الإشارات في اللغات الطبيعية اعتباطية. ومع ذلك يمكن أن ننظر إلى أفكار كوندياك اللغوية أنها تشكّل كلاً متكاملاً ومنسجماً من كتاباته الأولى «المقالة» إلى المتأخّرة منها «المنطق» و«لغة الحساب». وقد أضيفت أغراض أخرى في كتاباته المتأخّرة وتغيّرت المصطلحات واستبدلت بعض المفاهيم كليّاً ولكن كوندياك لم يبتعد كثيراً عن مبادئه الأساسية. وطالما أن تلك المبادئ هي ضالّتنا ونهدف إلى عرضها هنا، سوف نركّز على وحدة الأفكار لدى كوندياك، وليس على الاختلافات والتطوّرات التي طرأت عليها. وينبغي أن لا ننسى ـ على أية حال ـ أن تلك المبادئ لم تُصغ بشكل واضح لتكون كلاً متكاملاً ومنسجماً لا في أوّل كتاباته ولا في آخرها. ونتيجةً لاستراتيجيتنا ستكون المقتطفات المختارة من ثلاثة من أعماله المختلفة وهي: المقالة (1746) والنحو والمنطق.

وكما هو الحال في آراء لوك عن اللغة، فإن أي عرض لأفكار كونديالك اللغوية يجب أن يبدأ بسرد لأفكاره عن طبيعة العقل الإنساني والعمليات التي تتم فيه. ورغم أن كونديالك ليس واضحاً دائماً في هذه النقطة في كتابه «المقالة» لكنه يبدو واضحاً جداً في أعماله المتأخّرة، إذ يعتقد أن جميع وظائف العقل مستمدّة من ملكة الإحساس. مثلاً ما يسمّيه كونديالك ملكة الانتباه يفترض أن يشمل فعلاً التركيز على جزء واحد من عملية الإحساس المعقّدة بشرط استثناء جميع الملكات، ووظيفة المقارنة ليس إلاّ الالتفات إلى اثنين من الأحاسيس في الوقت نفسه. والذاكرة هي مقارنة الإحساس الحاضر بإحساس آخر غائب. والتقييم هو « فهم التشابه أو الفرق» بين الأحاسيس وهكذا لا يشمل «إلاّ الأحاسيس».

(كتاب المنطق: ص368)

أما وظيفة التأمّل فهي عبارة عن «سلسلة من التقييمات التي تتمّ من خلال سلسلة من المقارنات وطالما أن هذه المقارنات والتقييمات تحتويان على الأحاسيس فقط، لذلك لا يوجد في التأمّل سوى الأحاسيس».

(كتاب المنطق: ص 368 ـ 369)

وفي الواقع تصبح جميع الوظائف والعمليات قابلة للاختزال بالطريقة نفسها إلى مجرّد الأحاسيس.

وربّما يكون التأمّل من أكثر الوظائف الذهنية أهمّية في تفسير كونديالك للعلاقة بين اللغة والعقل، وبوجه خاص في ادّعائه أنه باستعمال اللغة فقط يمكن للإنسان أن يسيطر (تلقائياً) على العمليات الذهنية لديه.

إذا أردت أن أعرف مثلاً الاختلاف بين شجرتين، ألاحظ شكل الواحدة تلو الأخرى، الساق والأغصان والأوراق والثمر وهكذا. ثمّ أقارن بين جميع تلك الأشياء في الشجرة الواحدة تلو الأخرى، وأكوّن سلسلة من التقييمات. ولأنّ اهتمامي يتأمّل ـ إذا جاز التعبير ـ من شيء لآخر أقول إني أتأمّل.

(كتاب المنطق: ص 368)

ويميّز كوندياك بشكل أساسي بين الأفعال الإرادية واللاإرادية. وينطبق هذا التمييز كذلك على العمليات الذهنية (وظائف العقل). قد أربط الأفكار مع بعضها وأشكّل سلسلة معيّنة من الأفكار إمّا أن تكون تحت توجيه إرادي أو بشكل لاإرادي. والارتباط اللاإرادي مثل الفعل اللاإرادي قد يحدث إمّا نتيجة البناء الجسمي لدي أو لأنه مقرّر حسب ظروف الموقف. فمثلاً، ليس بوسعي إلاّ أن أغمض عيني عندما أعطس وهذا نتيجةً لما نسمّيه الإرادة الفسلجية. ومن ناحية أخرى، فإن رؤية وجه صبية شابة قد يأتي تلقائياً بوجه أمها إلى مخيلتنا. وردّة الفعل هذه ليست عملاً إرادياً ولا هي مقرّرة فسلجياً (لأنها لا تحدث مع جميع الناس). إلاّ أنها مقرّرة بسبب الحافز الظرفي لرؤية وجه الصبية .

وقد تتركّز الخطوة الأولى المهمّة في حجة كوندياك، وبالتأكيد هي التي تميّزه عن لوك، في ادّعائه أنّه من غير استعمال اللغة لا يسيطر المرء إرادياً على ملكة التأمّل، ولا على الملكات الأخرى التي يشتمل عليها العقل. ويدّعي كوندياك أن عقل الإنسان قبل أن يستعمل اللغة يخضع للتحديدات الفسلجية والحوافز البيئية. وقد يجعل نوع من الإحساس بعينه ـ خاصة عندما ينجم عن حادث عرضي ـ الإنسان في تلك الحقبة يتذكّر إحساساً آخر من الماضي وقد يستطيع الإنسان أن يقيّم الإحساسين بكونهما متشابهين. ولكن قبل أن يستعمل الإنسان اللغة لم يكن بمقدوره وبمحض إرادته أن يتذكّر إحساساً من الماضي أو يقارن بين إحساسين أو يقوم بتوجيه تأمّلاته الذهنية. وقد وُهب الإنسان عند ولادته رغبات طبيعية وأنواعاً من الملكات العقلية، ولكنه يبقى عاجزاً عن الاستخدام الأمثل لتلك الملكات العقلية في تحقيق واحدة من رغباته حتى يتقن اللغة ويتمرّس فيها. وهكذا نجد أن اكتساب اللغة يشكّل الخطوة الحاسمة في تفسير كوندياك للتقدّم الحاصل في الفهم الإنساني، لأن اللغة تمنح الإنسان القدرة على الاستخدام الإرادي (التلقائي) لما لديه من مواهب عقلية طبيعية.

يميّز كوندياك في كتابه «المقالة» بين ثلاثة أنواع من الإشارة: العرضية والطبيعية والمقنّنة (وقد أطلق عليها فيما بعد الاصطناعية). والإشارة العرضية تمثّل موضوعاً تقوم ظروف معيّنة بربطه بواحدة من أفكارنا: فمثلاً البحيرة المعيّنة تذكّرنا بالغزلان لأننا غالباً ما نراها ترد الماء هناك. أما الإشارات الطبيعية فهي تشمل الصيحات والتعبيرات الإيمائية التي حملتنا الطبيعة على إصدارها بمثابة استجابات لاإرادية لأحاسيس ورغبات وعواطف معيّنة وما إلى ذلك. وهكذا فإن صرخة الألم إشارة طبيعية محدودة فسلجياً تدلّ على ذلك الألم. وتمثّل أصوات الطفل القوّية إشارات طبيعية تعبّر عن رغبته في شيء ما. والإشارات الاصطناعية هي نواتج إرادية: أي نحن باختيارنا نسمّي شيئاً ما «وسادة» مثلاً وهذه التسمية لم تقرّرها الظروف ولا بنيتنا الفسلجية. ويقول كوندياك في كتابه «المقالة» إن الإشارات الاصطناعية «ترتبط بعلاقات اعتباطية مع أفكارنا».

(المقالة، الكتاب الأول، الفصل الثاني، ص4)

وقد نفى كوندياك فيما بعد الصفة الاعتباطية عن الإشارات الاصطناعية بشكل متكرّر وسنأتي إلى هذا التغيير في الموقف لاحقاً في هذا الفصل.

سنركّز في الوقت الحاضر فقط على ما يعتبره كوندياك السمة المميّزة للإشارات الاصطناعية. ألا وهي أن هذه الإشارات يتمّ اختيارها بفعل الإرادة الحرّة ولذلك تبقى ضمن السيطرة الإرادية عند الإنسان. ويساعد هذا التمييز الثلاثي بين الإشارات على توضيح أهميّة اللغة في نموّ قدرة الإنسان على السيطرة على العمليات الذهنية لديه.

ويعتبر كوندياك من الأمور المسلّم بها ـ كما نقرأ في الاقتباس الأوّل من كتاباته ـ أنّ الإشارات الاصطناعية طالما هي من صنع الإنسان وباختياره لذلك تبقى ضمن السيطرة الإرادية عند الإنسان، لأنه يستطيع أن يؤدّيها بمحض إرادته. ولأن الإشارات الاصطناعية من الإبداعات الإرادية فهي تمنح الإنسان السيطرة الإرادية على المحتوى الذهني الذي تدلّ عليه تلك الإشارات.

ورغم أن كوندياك يلمّح إلى هذه المسألة في كتابه «المقالة»، نراه يقدّم في كتاباته المتأخّرة تفصيلاً لطريقة أخرى يمكن فيها أن يمنح اكتساب اللغة للإنسان السيطرة على العمليات الذهنية التي يؤدّيها العقل (ينظر الاقتباس الثاني). ويدّعي كوندياك في كتابه «النحو» وفي كتب أخرى أن اللغة طريقة في التحليل. ولا يستطيع الإنسان أن يحلّل أفكاره من غير اللغة: وهذا يعني أن الإنسان لا يستطيع أن يحلّل الأفكار المعقّدة إلى مكوّناتها من الأجزاء (أي الآراء) ويعيد تركيبها بعد ذلك لكي يفهم بنيتها ويستخدم تلك الأفكار حسبما يشاء. وكلّما كانت اللغة مفصّلة ومبنيّة على القياس، زادت دقّتها وكفاءتها لكونها وسيلة لتحليل الأفكار. لكن اللغة الطبيعية (أي اللغة التي تحدّد فسلجياً فيما يختص بالإشارات والصرخات العاطفية) لا تحلّل الأفكار إلى مكوّناتها من الأجزاء. والملاحظ هنا أن الإيماءة الطبيعية تنقل أفكاراً معقّدة في كلياتها، إذ إنها لا تحلّل الإدراك المعقّد إلى أجزائه المكوّنة ولكنها بدلاً من ذلك تنقلها جميعاً في وقت واحد. ويعتقد كوندياك أن ذلك الأمر طبيعي لأن الفكرة ذاتها تشبه الصورة. ولا تشكّل الفكرة من (التصفّح / التقليب) الخطي للآراء منفردة بل تتكوّن من الإدراك الفوري لمجموعة معقّدة من الأحاسيس المنفردة. وقد نضطر بالنسبة للغة الاصطناعية بسبب البنية الخطية في جملها إلى تحليل أفكارنا لكي نعرض أجزاءها المكوّنة الواحدة تلو الأخرى.

وهكذا لا يمنح اكتساب اللغة الإنسان السيطرة الإرادية على العمليات الذهنية ومحتوى العقل وحسب وإنما يجعل من ضمن قوّته القدرة على تحليل الأفكار إلى الآراء المكوّنة لها وكذلك الاستفادة من تلك الآراء في تشكيل أفكار جديدة حسبما يشاء. ولذلك يصبح التفكير عملاً إبداعياً بدلاً من أن تحدّده الظروف الخارجية. وفي هذه الحالة نستطيع أن نفهم السبب الذي جعل كوندياك ينظر إلى اكتساب اللغة ونموّها على أنهما مفتاح التطوّر في العقل الإنساني. ولكن يبقى السؤال قائماً: إذا كان الإنسان البدائي يحتاج

إلى اللغة لكي يحصل على السيطرة الإبداعية على العمليات والطاقات التحليلية في العقل، كيف تمكّن الإنسان من القيام بالمهمة الذهنية المعقّدة في خلق اللغة الاصطناعية؟ وقد يكون الإنسان البدائي موهوباً بلغة طبيعية من الإشارات والصرخات العاطفية، ولكن تلك اللغة لم تكن تحت سيطرته الإرادية.

وكان كوندياك يدرك جيداً المشكلة التي خلقتها هذه الإشكالية لتعترض طريق نظريته وتواجهها بالتحديد في كتابه «المقالة».

يبدو أننا لن نستطيع أبداً استخدام الإشارات الاصطناعية، ما لم نكن قادرين أصلاً على التأمّل العميق عند اختيار تلك الإشارات وإلحاق الأفكار بها: قد يسأل بعضهم معترضين عن سبب اكتسابنا عادة التأمّل باستعمال تلك الإشارات فقط.

جوابي على هذا السؤال أنني سأقوم بحل هذه المعضلة عندما أشرع بالكتابة عن تاريخ اللغة.

(المقالة: الكتاب الأول، الفصل الثاني، ص4 ـ 5)

في الواقع أعطى كوندياك نوعين من الإجابة على هذا السؤال المتعلّق بأصول نظريته. الجواب الأوّل موجود في الباب الثاني من كتابه «المقالة» والجواب الثاني في كتابيه «النحو» و«المنطق» وكان ردّه يركّز بشكل خاص على تكوين التحليل. وسوف نناقشهما هنا كما وردا في كتب كوندياك.

يتأمّل كوندياك في بداية الكتاب الثاني من كتابه «المقالة» في أصل اللغة. ويبدأ بتصوّر طفلين يعيشان وحدهما في الحقبة التي سبقت ظهور اللغة في الكون. وقد شملت قدراتهم العقلية الانتباه والمقارنة والتقييم والتذكّر والخيال ولكن لم يكن لهما سيطرة على هذه القدرات، وكان تشغيل هذه القدرات تحت رحمة الحوافز الناشئة من الموقف. «لذلك كانت عادة الخيال ليست ضمن قدراتهم، ولم تكن سوى نتاج الظروف التي وضعوا فيها».

(المقالة، الكتاب الثاني، الفصل الأول، ص1)

وفي هذه المرحلة من النمو، كانت الإشارات المستخدمة هي الإشارات الطبيعية فقط. وهي تلك الصرخات العاطفية والإيماءات التي كانوا يصدرونها استجابة لاإرادية لحوافز عاطفية: فمثلاً صراخ يدلّ على الخوف أو صيحة تنمّ عن البهجة أو عواء يكشف عن الألم.

وعندما عاشا سوياً نشأت لديهما نظرة مختلفة إلى تلك الإشارات الطبيعية. لأنه عندما يسمع أحدهما الآخر وهو يطلق صرخة ألم ، يحاول ربط تلك الصرخة بالعاطفة التي تسبّبت فيها. وهذا يعني أن الطفل قد أطلق الصرخة نفسها عندما كان يتألّم، لأن سماعه لشخص آخر يطلق الصرخة ذاتها يجعله يفكّر في العاطفة التي حفّزت على تلك الصرخة.

ولعلّ من المفيد أن نلحظ في هذه المرحلة أن إصدار مثل هذه الإشارات الطبيعية وتفسيرها يأتي ضمن الأفعال اللاإرادية. إذ ليس من الأعمال الإرادية الفردية أن يطلق الطفل صرخة تدلّ على الخوف عندما يرى أسداً يقترب منه أو حين يفهم شريكه أن تلك الصرخة تدلّ على الخوف. بل إن هذه الأفعال استجابات لاإرادية لحوافز عاطفية وهذه العواطف هي الأخرى استجابات لاإرادية للحوافز الناشئة عن الموقف. لأن الإنسان ليس لديه سيطرة على العمليات الذهنية في هذه المرحلة من النمو، إذاً ليس له سيطرة على إصدار مثل تلك الإشارات أو تفسيرها. ومن هذه الناحية المهمّة، على ضوء غياب الإرادة الحرّة فيما يتعلّق بالعمليات الذهنية لدى الإنسان فإنه لا يختلف عن سائر الحيوانات. والفضل يعود إلى اللغة الاصطناعية التي ستمنح الإنسان الإرادة الحرّة، تلك السمة التي تميّز الإنسان من الحيوان.

(سمات الحيوان: ص529)

وفي نشوء اللغة نتوصّل إلى الخطوة الحاسمة عندما يقوم الأطفال وللمرّة الأولى بالاستخدام الإرادي للإشارات الطبيعية. ويصوّر كوندياك هذا

الحدث بالطريقة الآتية:

على سبيل المثال، إن الطفل الذي يرى مكاناً قد أفزع فيه سابقاً، يقلّد تلك الصرخات والحركات، وهي إشارات تدلّ على الخوف لأجل أن يحذّر الطفل الآخر لئلا يعرّض نفسه للخطر ذاته.

(المقالة، الكتاب الثاني، الفصل الأول، القسم الأول، ص3)

ولكن كيف أصبح هذان الطفلان قادرين فجأةً على استخدام الإشارات الطبيعية بشكل لاإرادي وقد كانا قبل ذلك يقومان بها بشكل إرادي فقط؟ وهذه خطوة مهمّة في منطق السرد الذي يقدّمه كوندياك، وعندما يصبح للإنسان السيطرة الإرادية على بعض الإشارات (ومنها الطبيعية) يكتسب في الوقت ذاته بعض السيطرة على العمليات الذهنية لديه. وعندما تتوفّر له السيطرة الإرادية على قدرات التأمّل، يصبح عندئذ في موقع يستطيع فيه أن يخترع إشارات جديدة. وستمنحه هذه القائمة المطوّلة من الإشارات سيطرة أكبر على عقله وتمكّنه هي الأخرى من اختراع إشارات جديدة وهكذا. عند ذلك يبدأ تطوّر اللغة والعقل يعضد أحدهما الآخر. وكما أشار كوندياك في القسم الأول من كتاب «المقالة»، إذا افترضنا (1) أن نمو قدرات الإنسان في التأمّل يعتمد على نمو قابليته على استعمال اللغة، (2) أن تطوّر الأخيرة يعتمد على نمو سابقتها، نرى أن الخطوة الحرجة في التكوين المتداخل للعقل واللغة لابدّ أنها نشأت عندما حصل الإنسان على السيطرة الإرادية على واحدة من تلك القدرات. ويتّضح من كتاب «المقالة» أن الإنسان اكتسب السيطرة الإرادية على اللغة أوّلاً. ولذلك يدور تفسير كوندياك على تسويغ هذه النقطة.

ومع ذلك قد لا تتكرّر الظروف نفسها دائماً ولكن يبدو أن الطفلين قد عوّدا نفسيهما في نهاية المطاف على الارتباط مع الصرخات العاطفية ومع الحركات المختلفة للجسم، تلك المفاهيم التي عبّرا عنها بطريقة حسّاسة

جداً. وكلّما ألفا تلك الإشارات أصبحا أكثر قدرةً على استذكارها كما يشاءان. وبدأت ذاكرتهما تكتسب نوعاً من التطبّع، وتعلّما من غير وعي القيام بأعمال معيّنة بالتأمّل كانا عادةً يؤدّيانها بالغريزة وحسب.

(المقالة، الكتاب الثاني، الفصل الأول، القسم الأوّل، ص3)

وكلّ ما يريد كوندياك قوله هنا إنه عندما يصبح الربط الإرادي بين الإشارة والعاطفة من قبيل العادة، يصح الإنسان قادراً للمرة الأولى على الاستخدام الإرادي للإشارات. وقد ذكر كوندياك في كتابه «المقالة»

(الكتاب الأول، الفصل الثاني، ص1 ـ 2)

أن الإنسان يمتلك فعلاً القابلية الإرادية على استرجاع بعض المفاهيم التي اعتاد عليها إلى الذهن، بما في ذلك الأصوات التي تآلف معها جيداً. لذلك إذا كان الإنسان قد ألف بعض الصرخات العاطفية، وهي الإشارات الطبيعية لبعض الأحاسيس، لا بدّ أن يكون قادراً على استرجاعها وإصدار تلك الإشارات بمحض إرادته. وهي السمة المميّزة للإشارات الاصطناعية: كونها ضمن السيطرة الإرادية للإنسان. ونتيجةً لذلك، يعوّل على ألفة الإنسان المتنامية للإشارات الطبيعية التي تمكّنه في نهاية المطاف من إصدار تلك الإشارات إرادياً. وتصبح تلك الإشارات الطبيعية الخاضعة للسيطرة الإرادية الإشارات الاصطناعية الأولى وهكذا تبدأ بتطوّر اللغة.

حتى لو اقتنعنا بأنها هي الوسيلة التي اكتسب بها الإنسان السيطرة الإرادية على الإشارات والعمليات الذهنية لديه، يبقى لدينا السؤال الثاني، إذا كان الإنسان قد تعلّم تحليل العمليات الذهنية والمحتوى العقلي لديه باستخدام الجمل ذات البنية الخطية، كيف استطاع إذاً أن ينجز المهمّة التحليلية في اختراع اللغة قبل أن يتعلّم تلك اللغة ذات البنى الخطية؟ وبمعنى آخر، حتى لو اعتقدنا أن كتاب «المقالة» يوفّر لنا الحلّ لمعضلة أصل الإشارات الاصطناعية، فإنه لا يحاول حلّ المعضلة الأخرى التي تتعلّق

بأصل البنى في الجمل. ومع ذلك يصرُّ كوندياك على أن تطوّر العقل الإنساني يتوقّف على قدرات التحليل التي تمنحها لنا اللغة الاصطناعية ذات البنى الخطية. وفي النص الآتي المأخوذ من كتاب «المنطق»، يقدم كوندياك تفسيراً لمراحل التطوّر من اللغة الطبيعية ذات الإشارات الكليّة (وتسمى هنا لغة الإيماءات) إلى اللغة الاصطناعية ذات التعبير الخطي.

رغم أن كلَّ شيء مختلط (في لغة الإيماءات الطبيعية)، إلا أنها تحتوي على كلّ ما يشعر به مستخدموها. وهي تتضمّن كل شيء يستطيعون تمييزه عندما يتعلّمون كيف يحلّلون أفكارهم، أي رغباتهم ومخاوفهم وأحكامهم ومنطقهم ـ وباختصار ـ جميع العمليات التي يؤدّيها العقل. وأخيراً إذا لم تكن جميع تلك العناصر موجودة، فلا يستطيع التحليل أن يوجدها. لنرى كيف يتعلّم هؤلاء الناس من الطبيعة تحليل جميع الأشياء.

أوّلاً، أن يذعنوا للطبيعة، وكما ذكرنا أن يعبّروا عما يشعرون به ومن دون سابق تخطيط، لأن ذلك ينسجم بشكل طبيعي مع حركاتهم. وعلى أية حال، فإن الذي ينصت للحديث بعينه لن يسمع شيئاً ما لم يقم بتفكيك تلك الإيماءات لأجل أن يراقب الحركات المتعاقبة. ولكن من الطبيعي أن يقوم المرء بتفكيكها وبالنتيجة يقوم بذلك قبل أن يخطّط له. لأنه إذا رأى جميع الحركات مرةً واحدةً سينظر في الوهلة الأولى إلى تلك الحركات التي تؤثّر فيه بقوّة، وفي المرّة الثانية سينظر إلى حركات أخرى، وفي المرّة الثالثة سينظر إلى حركات غيرها أيضاً، وهكذا يقوم بمراقبتها على التعاقب ويتمّ القيام بالتحليل.

وهكذا سيلحظ كل من هؤلاء الناس عاجلاً أو آجلاً أنه لا يمكن فهم الآخرين بشكل أفضل إلاّ عندما يقوم بتفكيك إيماءاتهم. ونتيجةً لذلك سيتمكّن من ملاحظة أنه بحاجة إلى تفكيك إيماءاته هو نفسه لكي يجعل نفسه مفهوماً. ثم يقوم تدريجياً بتطوير مهارة إعادة الحركات الواحدة تلو الأخرى التي دفعته الطبيعة إلى القيام بها جميعاً مرّةً واحدةً. وتصبح لغة

الإيماء بالنسبة له بشكل طبيعي طريقة تحليلية، وأقول طريقة، لأن تعاقب الحركات لن يحدث بشكل اعتباطي من دون قواعد، طالما أن الإيماءة هي نتيجة حاجات المرء وظروفه. لذلك من الطبيعي تفكيك هذه الإيماءة حسب الترتيب الذي تفرضه تلك الحاجات والظروف. رغم أن هذا الترتيب يختلف ويتباين، لكنّه لا يكون اعتباطيا.

وطالما أن النموذج الكلّي للإيماء بمثابة الفكرة الكلّية، وتمثّل الإيماءات الجزئية صور كثيرة للأفكار التي تمثّل جزءاً من الكل. ولذلك إذا ما قام به المرء بتفكيك تلك الإيماءات الجزئية فهو ـ وبالقدر نفسه ـ سيقوم بتفكيك الأفكار الجزئية التي تمثّلها الإيماءات وسيستمر في بناء أفكار جديدة ومميزة.

وهذا يعني تحليل فكرته الخاصة به، وهي الفكرة الوحيدة التي لديه وبإمكانه إعطاء أدقّ التفاصيل. وإذا أخذنا بنظر الاعتبار الإشارات الأولى في أية لغة، لابد من اللجوء إلى مبدأ القياس وهذا يعطينا فكرة واضحة عن الإشارات المتبقّية. ولذلك لن تكون هناك أفكار لا تستطيع لغة الإيماءة التعبير عنها. وستعبّر عن تلك الأفكار بكلّ وضوح ودقّة مثلما يبدو القياس أكثر وضوحاً في سلسلة الإشارات التي تمّ اختيارها. ولن نتمكّن من فهم الإشارات الاعتباطية بشكل كامل طالما أنها لا تخضع للقياس لأنّ معنى الإشارة المعروفة لا يقود بالضرورة إلى معرفة الإشارة المجهولة. فإن القياس هو الذي يشكّل فنّ اللغات بأكمله.

(المنطق: ص 389 ـ 390)

وهكذا بتحليل الإشارات الإيمائية الكليّة إلى أجزائها يستطيع المرء أن يبدأ بالتحليل، في الواقع، لأن الطبيعة تقود الإنسان لفعل ذلك. لأن من الطبيعي ـ كونه مفسراً للإشارة الإيمائية التي يصدرها الشخص الآخر ـ أن يركّز أوّلاً على جزء واحد من الإشارة، ثم ينتقل إلى الجزء الآخر والجزء

الذي يليه وهكذا. وبمعنى آخر، إن محاولة الإنسان لفهم الأشياء تقوده بشكل طبيعي إلى تحويل الفهم الكلّي للإشارة الإيمائية إلى أجزاء يفهمها الواحدة تلو الأخرى في تعاقب خطّي. ثم تقوده نزعته الطبيعية إلى جعل إشاراته مفهومة لتحليل تلك الإشارات إلى أجزائها المكوّنة لها إذ يقوم بإطلاقها الواحدة تلو الأخرى في تعاقب خطّي. ولكن الأمر المهمّ هو أن عملية تفكيك الإيماءات الكليّة تبدأ متصاحبة مع تفكيك الفكرة المعقّدة التي تمثّلها تلك الإيماءة لكونها الإشارة الطبيعية. ويُعدّ هذان التحليلان قياسيين: يتناظر تفكيك الإيماءة مع تفكيك الفكرة التي تنقلها تلك الإيماءة. ويرى كوندياك في تلك العلاقة القياسية الأساس المشترك بين فنون الكلام (النحو) وعلم الجدل (المنطق).

تصوّر مثلاً أن الطبيعة جعلتني أصدر إيماءةً معينةً ومعقّدةً عندما أكون جائعاً وعلى مرأى من الطعام. وأردت أن أنقل لك تلك الرغبة، وقد تعلّمت أن الإشارات تفهم على أفضل وجه عندما تفكّك إلى أجزائها المكوّنة التي تطلق في نسق معيّن. وبعد ذلك أحلّل الإيماءة إلى ثلاثة أجزاء مكوّنة وأصدرها الواحدة تلو الأخرى. ولكن المهمّ أنه في الوقت نفسه ـ وبالقياس ـ أحلّل تلك الرغبة المعقّدة إلى ثلاثة أجزاء، أي إلى الأفكار المكوّنة. وجنباً إلى جنب مع تحليلي الإشارة إلى أجزائها، أقوم بتحليل مواز للرغبة أو الفكرة التي سبق وسجّلتها وحدةً كليّةً فقط. ويُعدّ هذا التحليل لفكرتي متناظراً مع تحليل إيماءتي.

وتبقى نقطة مهمّة واحدة. لا تنتج هذه التحاليل بشكل اعتباطي: فهي ينبغي لها أن تقودها الطبيعة. إذا كانت فكرتي مركّبة من ثلاثة أجزاء سأقوم بتحليلها إلى أجزاء ثلاثة. فمثلاً، إذا كانت رغبتي في الطعام تتشكّل من فكرة أساسها الرغبة، وفكرة تتعلّق بالطعام وفكرة تتعلّق بي. عند ذلك إذا كنت أتّبع المبادئ الطبيعية للقياس (التناظر)، سأقوم بتفكيك الإيماءة المعقّدة إلى ثلاثة أجزاء مكوّنة، حيث يمثّل كل جزء منها واحدة من الأفكار المكوّنة

للرغبة التي أشرنا إليها. وبمعنى آخر، إن الطبيعة تقودنا إلى تحليل الفكرة «عند المفاصل» إذا صح التعبير. وطالما أن اللغات تسير على مثل هذا التناظر الطبيعي، فإنها ستحلّل الإشارات المعقّدة طبقاً إلى ما يوازيها من تفكيك الأفكار.

وبالقدر الذي تتّبع فيه لغة معيّنة مبدأ القياس (التناظر) تصبح تلك اللغة وسيلة فعّالة في إيصال الأفكار. وكانت اللغة الطبيعية المعتمدة على الإيماءات بمثابة وسيلة ممتازة للتواصل. ولكي تصبح أية لغة اصطناعية وسيلة ممتازة للتواصل، ينبغي لمفرداتها والبنى النحوية فيها أن تديم علاقة تناظرية واضحة مع اللغة الأصلية. ولكن بالقدر الذي تكون فيه صياغة لغة معيّنة أو صياغة جملة مفردة غير قياسية بل اعتباطية فإن ذلك سيكون عائقاً لنقل الأفكار. وقد نتمكّن من تطوير لغات اصطناعية معقّدة بالتزامنا بالمبادئ الطبيعية في صياغة اللغات التي تبقى ـ مثلها مثل لغة الإيماءات الموروثة ـ وسائل فعّالة في نقل الفكر.

علاوة على إنكار كوندياك لدور الاعتباطية في تطوير البنية التحليلية للغة، نجده ينكر كذلك وبوضوح الاعتباطية في الإشارات المنفردة. ولا يمكن للإشارات أن تكون اعتباطية لأنها سوف لا تُفهم. وفي مواضع أخرى عدّة من أعمال كونديال المتأخّرة، يعطي كونديال السبب نفسه بادّعائه أنّ الإشارات في اللغات الاصطناعية مثل لغتنا لا يمكن أن تكون اعتباطية. ولكي يستطيع الإنسان فهم تلك الإشارات عندما اخترعت لأوّل مرة، لابد أن تكون متناظرة مع إشارات أخرى موجودة أصلاً. وهذا يقودنا إلى الاستنتاج أن جميع الإشارات في جميع اللغات، يجب أن تتوافر فيها إمكانية الربط بسلسلة من التناظر الطبيعي مع الإشارات الصوتية والإيمائية الطبيعية الأصلية.

وقد يبدو الأمر محيراً لأوّل مرّة عندما ينكر كونديال وبشكل متكرّر اعتباطية الإشارات بينما نراه في كتابه «المقالة» يجعل من الاعتباطية خاصّية

أساسية من خواص الإشارات الاصطناعية. ويمكن حل مثل هذا التناقض الظاهري عندما يستمرّ المرء بالقراءة في كتابه «المقالة» إذ يغدو واضحاً أنّ ما يقصده كونديياك فعلاً في كتابه «المقالة» ـ عندما يسمّي الإشارات الاصطناعية بالاعتباطية ـ هو أن تلك الإشارات بمثابة إبداعات إرادية تنجم عن إرادة الإنسان. وتبقى سمة «الإرادية» خاصّية في الإشارات الاصطناعية في جميع أعمال كونديياك المتأخّرة. ولذلك يبدو في كلّ من كتابه «المقالة» وأعماله المتأخّرة أن كونديياك يجادل ليبرهن أن الإشارات الاصطناعية ـ مقارنة مع الإشارات الطبيعية ـ هي من خلق إرادة الإنسان، أي إنها لم تكن ممنوحة من الطبيعة أو من الله تعالى. ولكن هذه الإشارات ليست اعتباطية ولا يمكن أن تكون كذلك، بمعنى أن اختيارها يتمّ عادةً من دون حافز إطلاقاً .

من الخطأ أن نعتقد أنه عندما خلقت اللغات أوّل مرّة كان بمقدور الناس اختيار المفردات جزافاً واعتباطياً لتكون الإشارات التي تدلّ على الأفكار. فإذا كانت الأمور على هذه الحال، كيف تمكّنوا من فهم بعضهم بعضاً؟

(كتاب النحو: ص365 ـ 366)

وينطلق كونديياك في كتاب «النحو» في التأمّل في أصل وتطوّر الإشارات الصوتية. ولا بدّ أن الإشارات الصوتية الأولى كانت أجزاء مكوّنة ضمن الإشارات الإيمائية الأصلية. فمثلاً، لربّما شملت الإشارة المعقّدة التي تطلق عند حضور الطعام، لنقل صوت يشبه صوت النخير. ولكن تلك الإشارات كانت تتعلّق بالعواطف والرغبات مثل الجوع. وإذا تعلّق الأمر بشيء ملموس تصدر عنه الأصوات، كالحيوان، فإن الأصوات تقلّد وتصبح تمثّل ذلك الشيء نفسه. أمّا بالنسبة للأشياء التي لا تصدر أصواتاً، كالحجر، يستخدم الصوت البشري ويجب أن يتناظر مع لون ورائحة ومذاق وملمس ذلك الشيء. وبمعنى آخر، توفّر الاستعارة المقترنة بالأصوات الوسيلة للتوسّع

في المفردات من الأصوات المستخدمة في المحاكاة أصلاً. أما الأفكار التي لم تؤثّر في الحواس، فقد اقترح كوندياك ـ كما فعل لوك ـ أن المفردات التي لا تشير إلى أشياء محسوسة كانت مستعارة وتحمل دلالات استعارة للأشياء غير المحسوسة. وأخيراً، عندما يتطلّب الأمر الإشارة إلى شيء جديد، تدمج مفردتان مع بعضهما لصياغة مفردة جديدة. وهكذا إذا أردنا تسمية عشب يؤكل ذي لون ضارب إلى البياض، يمكننا أن نربط كلمة أبيض (white)وكلمة يأكل (eat) وتصبح الكلمة الجديدة (wheat) وتعني القمح.

إذا أراد المرء أن يشير إلى شيء لاحظ فيه عدداً من الخصائص المحسوسة، يمكنه أن يربط عدداً من الكلمات مع بعضها لكي تعبّر كلّ كلمة عن واحدة تصف تلك الخصائص. وبهذه الطريقة تصبح الكلمات الأولى العناصر التي تتشكّل معها الكلمات الجديدة. والآن نسأل: هل المصادفة هي التي تقودنا إلى خلق مثل تلك التشكيلات؟ بالتأكيد لا. التناظر (القياس) هو الذي يحدّد اختيارك، رغم أنك لا تشعر بذلك. وقد قاد التناظر الناس من قبل في صياغة اللغات.

(كتاب النحو: ص367)

وهكذا يعتمد التصوّر لدى كوندياك عن أصل اللغات وتطوّرها بشكل كبير على صورة الخلق والنمو الطبيعيين. وتُعدّ نظريّته عن اللغة نظريّة تتبنّى المبدأ الطبيعي. وهي تشبه نظريّة لوك تنظر إلى الاعتباطية عائقاً يعيق الفهم وهي بمثابة نقص. والفرق هو أن لوك كان ينظر إلى الاعتباطية كونها سمة أساسية في الإشارات. أما بالنسبة لكونديياك، فإنه يعتقد أن التناظر الطبيعي هو المبدأ الأوّل في الإشارات، وتتدخّل الاعتباطية كونها قصوراً وقتيّاً وحسب، وعند الرجوع إلى أصول اللغة، يطمح كونديياك إلى حل اللغز الذي وضعه لوك فيما يتعلّق بإمكانية التواصل اللغوي.

والمحصّلة النهائية صورة من اللغة كونها نظاماً مشتقّاً تكوينياً على

أساس مبادئ التناظر الطبيعي، وهذا ينطبق على البنية النحوية في الجمل، وكذلك علاقات الألفاظ أو المفردات. في الواقع، إن أيّة لغة ـ بالقدر الذي تكون فيه وسيلة فعّالة للتواصل ـ يمكن اعتبارها نظاماً مشتقّاً من اللغة الأولى للإيماءات الطبيعية. علاوة على ذلك، تقودنا هذه الصورة إلى الاستنتاج أن الوسيلة الوحيدة للوصول إلى فهم صحيح للغة ما ومفرداتها هي أن نتتبّع تطوّرها التناظري من اللغة الأولى للإشارات الطبيعية. وقد شجّع كوندياك نفسه هذا الاقتراح.

وأخيراً سنعرف كيف نستخدم المفردات عندما يمكّننا التحليل من اكتساب عادة البحث عن المعنى الرئيس في الاستعمالات الأولى للمفردات، والمعاني الأخرى في التناظر.

(المنطق: ص399)

مع ذلك لا ينكر كوندياك وجود الاعتباطية في اللغات. في الواقع إن الاعتباطية وخيارات التناظر المتباينة هي التي تفسّر وجود الكثير من اللغات في العالم، وليس لغة مفردة واحدة مشتقّة من اللغة الأصلية. وتنحدر جميع اللغات من اللغة الأصلية للإيماءات، ولكن في أثناء تطوّر هذه اللغات تتبنّى واحدة من الخيارات الاعتباطية وترسم بعض التناظر بينما لا تفعل ذلك لغة أخرى. ونتيجةً لذلك، تتوافر لبعض اللغات قواعد نحوية أفضل وكلمات شفّافة أكثر من لغات أخرى. وذلك يتوقّف على الحدّ الذي كان فيه تطوّر تلك اللغات معتمداً على التناظر الطبيعي.

طالما أن اللغات، التي يتّضح شكلها تدريجياً كلّما قمنا بتحليلها، تتناسب مع طرق عدة للتحليل، فمن المفهوم أن نجد الأمر طبيعياً عندما نفكّر حسب العادات التي جعلتنا اللغات نكتسبها. نحن نفكّر من خلال تلك اللغات. وهي تشكّل مقاييس تقييمنا وتحدّد معرفتنا وآراءنا وميولنا. وباختصار، فهي تفعل في هذا المجال كلّ شيء حسن أو قبيح. هذا هو مدى تأثيرها ولا يمكن أن يكون غير ذلك.

وهكذا، كانت اللغات الاعتيادية الأولى أكثر ملائمة للتفكير. لأن الطبيعة ـ التي كانت مسؤولة عن بناء تلك اللغات ـ كانت قد بدأت في الأقل بداية صحيحة. إنّ تطوّر الأفكار والملكات العقلية يجب أن يُفهم في تلك اللغات حيث أن المعنى الأصلي لمفردة معيّنة كان يُفهم منها، بينما كان التناظر يوفّر جميع المعاني الأخرى. ويجد المرء في مسمّيات الأفكار التي تراوغ الحواس مسمّيات الأفكار المعقولة التي جاءت منها، وبدلاً من أن يُنظر إليها كونها الأسماء المناسبة لتلك الأفكار، كانت تُعدّ تعابير مجازية تكشف عن أصولها. ثم لم نتساءل مثلاً إذا كانت كلمة «جوهر» تعني شيئاً آخر «غير ما يكمن في الشيء». أو إذا كانت كلمة «يعتقد» تعني شيئاً أكثر من «يزن ويوازن ويقارن». وباختصار، لم يتصوّر أحد صياغة الأسئلة التي يطرحها اليوم المختصّون بالفلسفة. واللغات التي أجابت على جميع الأسئلة مسبقاً لم تسمح لتلك الأسئلة أن تطرح. وستصبح اللغة المعيّنة متفوّقة إذا قام الناس الذين صنعوها بنشر الفنون والعلوم دون أن يستعيروا من مجتمع آخر. لأن في هذه اللغة سيوضّح التناظر بشكل مفهوم تقدّم معرفتنا ولن نحتاج إلى البحث في مكان آخر عن تاريخ تلك اللغة. وستكون هذه اللغة لغة العلم والمعرفة حقاً فهي لغة فريدة. ولكن عندما تكون اللغة المعنيّة مجموعة من لغات لا تربطها رابطة، يصبح كلّ شيء مقيّداً: لن يستطيع التناظر أن يوضّح المعاني المختلفة للمفردات. ولا أصل المعرفة وتطوّرها: لم نعد نعرف كيف نصوغ كلاماً صياغة دقيقة.

(المنطق: ص396)

وقد طغت أفكار كوندياك على الفكر اللغوي في النصف الثاني من القرن الثامن عشر. وزيادة الاهتمام الملحوظ بأصل اللغات وتطوّرها شهادة واضحة على تأثير كوندياك. وقد قدّم الكثير من الفلاسفة الكبار في الحقبة نفسها تأمّلاتهم وتفسيراتهم عن أصل اللغات. وكانت معظم تلك التفاسير

تختلف بشكل طفيف عن تفسير كوندياك وقد نشرت تفاسير عدّة في الخمسين سنة التي تلت كَتَبَها عالم الاقتصاد الاسكتلندي آدم سميث وجان جاك روسو وجيمس بيرنت (اللورد مونبودو) والفيلسوف الألماني الرومانسي هيردر والفلاسفة الفرنسيون ديدرو وموبيرتوي وغيرهم.

ومن خلال نظرية أصل اللغات، أضفى كوندياك الصفة الشرعية على الحلّ الطبيعي (المبدأ الطبيعي) للغز لوك الذي يتعلّق بتداخل الذاتية في التواصل. وطالما أن اللغة مشتقّة بالتناظر من اللغة الطبيعة الأصلية، فإنها ستصبح وسيلة ممتازة للتواصل. ويوفّر هذا الموقف مصدراً للفلسفة المتعلقة بأصول المفردات ذات الحساسية السياسية التي يناقشها جون هورن توك وآخرون (ينظر الفصل الحادي عشر). وبالقدر الذي تكون فيه الكلمة مشتقّة بالتناظر من إشارة واحدة أو أكثر من لغة الطبيعة، فإن «المعنى الحقيقي» لتلك الكلمة يمكن اكتشافه بالعودة إلى الأصل عن طريق علم أصول المفردات، ومن خلال تاريخ المفردة في التحوّلات التناظرية لتلك الإشارة. وبالتالي، تبدو أفكار كوندياك وكأنها توفّر وسيلة لاكتشاف الدلالة الأصلية الصحيحة لمفردات ذات قوّة سياسية وأيديولوجية مثل كلمة حقوق وعدل وقانون وحقيقة.

أخيراً نجد في أعمال كوندياك اقتراحاً: إن اللغة التي يتكلّمها الشخص تؤثّر في الطريقة التي يفكّر بها ذلك الشخص. لأن كوندياك يحاول أن يبرهن وبالتفصيل أن بعض اللغات أفضل من غيرها، وذلك حسب التحليل الذي تفرضه تلك اللغات على الأفكار. وقد أثرى هذا الاقتراح وتبنّاه كلّ من هيردر وفون همبولت (ينظر الفصل الثاني عشر). وفي النهاية، يشكّل ذلك انعطافاً كاملاً عن العقلانية الدلالية التي تبنّتها مدرسة بورت رويال، أي بمعنى ـ من وجهة النظر القائلة ـ أن البنية الموروثة للفكر تحدّد البنية النحوية للتعبير اللغوي. وسيقود هذا التطوّر اللاحق لوجهة النظر هذه حتماً إلى ترك الأسس العقلية التي سيطرت على الفكر اللغوي منذ عهد أرسطو.

الفصل الحادي عشر

هورن توك وعلم أصول المفردات

هورن: هل أنت مثلي ترثي لجهل تلك الحكومات المتعاقبة وحماقتها التي لا ترى في مطالبة شعبها بحقوقه ـ بمنأى عن الخيانة والتحريض ـ أوضح إقرار من ذلك الشعب بالخضوع؟ ولا شيء يبيّن الميول الطبيعية لدى الإنسانية نحو الطاعة المعقولة بوضوح أكثر من هذه الكلمة «الحقوق»، واستعمال الشعب لها وإطلاقها على كلّ ما يرغبون فيه، وعلى كلّ شيء يحسبونه امتيازاً .

فرانسيس بيرديت: إنّي أرى الشرّ بوضوح أكثر مما أرى الحماقة؛ وتلك عاقبة أمر كلّ واحد منّا: إذا لم يستطع الناس المطالبة بحقوقهم، فليس بوسعهم أن يتذمّروا من الإجحاف.

هورن: بكلّ تأكيد ولكن عبارتك الأخيرة تبدو وكأنّها فرضية متطابقة وأنت لست معتاداً على الإتيان بمثل هذه العبارة. ماذا تقصد بالكلمتين الحق والباطل؟

فرانسيس بيرديت: ماذا أقصد بهاتين الكلمتين ؟!! أقصد ما يقصده أي شخص آخر.

هورن: وما قصدك؟

فرانسيس بيرديت: كلاّ، أنت تعرف قصدي مثلما أعرف أنا تماماً.

هورن: نعم، ولكن ليس أفضل منك ولذلك لم يكن بوسعي معرفة قصدك.

فرانسيس بيرديت: هل علينا أن نبحث دائماً عن معاني الكلمات؟

هورن: نعم يجب علينا ذلك بالنسبة للكلمات المهمّة، إذا أردنا تجنّب الأخطاء الكبيرة. ومعاني هذه الكلمات خاصة لها أهمّية كبيرة بالنسبة للبشرية. ويبدو أنّها أهملت بشكل يثير الاستغراب لدى أولئك الذين يكثرون من استخدامها.

فرانسيس بيرديت: الحق في حدّ ذاته فكرة مجرّدة (محسوسة) لا تشير إلى أية أشياء ملموسة. والمصطلحات التي تمثّل الأفكار المحسوسة يصعب أحياناً تعريفها أو شرحها.

هورن: هكذا إذاً عدت إلى أفكارك المحسوسة التي تناسبك وبذلك تتخلّص من الإجابة عن السؤال.

فرانسيس بيرديت: كلاّ، أعتقد أنها تستحق الدراسة. لنرى كيف تعامل معها جونسون[1]. ولم يعط أي تفسير سوى لمعنى اليد اليمنى[2] وليست اليسرى.

هورن: عليك أن تبحث عن اليد اليسرى، ماذا يقول جونسون في ذلك؟

فرانسيس بيرديت: يقول: اليسار تعني شرّيراً وتعني ليس يميناً.

هورن: هكذا يخبرنا ثانيةً أن كلمة صحيح تعني «ليس خطأً» وكلمة خطأ تعني «ليس صحيحاً». لا أريد أن أبحث عن الفطنة والذكاء في هذا

---

1. هو صاموئيل جونسون صاحب أوّل قاموس باللغة الإنجليزية.
2. كلمة Right تعني حق ومن بين معانيها الكثيرة تعني أيضاً صحيح والجهة أو اليد اليمنى.

المجال، حيث لا شيء سوى الخداع والرياء والحماقة. الحماقة المؤذية المضلّة لأنها تلبس لبوس الجد والعلم والتقوى. وكلمة «صحيح» لا تختلف عن كلمة «مستقيم» وهي اسم المفعول[3] لصيغة الفعل «يستقيم» ولدينا في اللغة الإيطالية كلمات تعني الحق أو الصحيح وكلها مشتقة من أصل فعل واحد، وفي اللغة الفرنسية لدينا كلمة قديمة تعني الحقوق ولها كلمة مرادفة حديثة. والكلمتان في اللغة الإيطالية والفرنسية مشتقتان من اسم المفعول لصيغة الفعل يرشد وبالطريقة نفسها نجد أن كلمة «عادل» في اللغة الإنجليزية اسمٌ للمفعول في صيغة الفعل « يحكم أو يقضي».

وتوجد كلمات كثيرة (مثل قرار ومرسوم وتشريع وقانون وانتداب وأمر) كلّها أسماء الفاعل أو المفعول.

فرانسيس بيرديت: ما القانون إذاً؟

هورن: هذه الكلمة مشتقّة من الفعل الماضي والتصريف الثالث للفعل «يضع» المأخوذ من اللغة القوطية (اللغة الجرمانية الشرقية) واللغة الأنجلو سكسونية. ويعني «شيئاً» أو « أي شيء» يُتّخذ قاعدةً من قواعد السلوك. وهكذا عندما يطالب رجل بحقوقه فإنه يطلب ذلك الشيء ويحصل عليه فقط بالقانون. السلوك الصحيح هو السلوك الذي تنظّمه القواعد. والاعتقاد الصحيح هو الذي تنظّمه القواعد. والخطّ المستقيم هو ذلك الذي تنظّمه القواعد وتوجّهه (ليس بالتمديد العشوائي) وهو الأقصر بين نقطتين. والطريق الصحيح هو الذي يُنظّم ويُوجّه لكي يتّبعه الناس (حسب الموضوع الذي تناقشه). والعمل الصالح هو الذي يُنظّم لكي يُنفّذ. ولكي تكون في الجانب الصحيح يعني أنك في موقف أو ظرف معيّن تحدّده القوانين والأعراف.

ولكي يكون الحق أو القانون في جانب الشخص يجب أن يكون كل ما تقرّر أو وضع في صفّه.

3. ويقابله في اللغة العربية اسم الفاعل.

والعمل الحق أو العادل هو ذلك الذي تنظّمه القواعد وتأمر به القوانين.

والرجل العادل هو ذلك الذي يلتزم بالقواعد ويطيع القوانين والأنظمة التي وضعت وأمر بها.

واليد اليمنى هي التي يأمرنا العرف وأولئك الذين ربّونا يأمروننا ويوجّهوننا لاستخدامها تفضيلاً لها على اليد اليسرى، عندما تستعمل يد واحدة. واليد اليسرى هي تلك اليد المتروكة التي علّمونا أن لا نستعملها في بعض المناسبات. وهكذا نرى كلمة يسرى (Left) بصيغة اسم المفعول في اللغة الإنجليزية مشتقّة من الفعل (Leave) ويعني هذا الفعل «يترك».

فرانسيس بيرديت: حسناً، ولكن لوك استخدم الكلمة بطريقة يصعب أن تنسجم مع ما ذهبت إليه، فقد قال: «إن الله تعالى له الحق ونحن مخلوقاته».

هورن: يبدو لي أن من غير اللائق أن نقول إن لله الحق وكذلك عندما نقول إن الله عادل. لأن ليس هناك من يفرض ويقرّر ويأمر بأشياء تتعلّق بذات الله تعالى. وتعابير البشر هذه لا تليق بالذات الإلهية: رغم أن هذه التعابير شائعة وأن أولئك الذين يستعملونها يفعلون ذلك بنيّة حسنة. وهذه التعابير تنطبق على البشر فقط الذين إليهم تعود اللغة والذين هم بطبيعتهم خاضعون للأوامر والتعليمات والذين من حسناتهم البارزة الطاعة.

فرانسيس بيرديت: وكلّ شيء مقرّر ومنظّم إذاً حق وعدل.

هورن: بالتأكيد. لأن ذلك يؤكّد أن كلّ شيء منظّم ومقرّر هو فعلاً منظّم ومقرّر.

فرانسيس بيرديت: ماذا حلّ بحقوق الإنسان التي تتبّجح بها؟ وحسب قولك إن الميزة البارزة لدى الناس هي الطاعة وكلّ ما هو مقرّر ومنظّم يعد صحيحاً وعادلاً. وهذا أمر حسن بالنسبة للشخص الديمقراطي. وهل هذه هي مشاعرك دائماً؟

هورن: نعم هذه المشاعر تؤكّد الديمقراطية لدي دائماً.

فرانسيس بيرديت: هذه المشاعر لم تجعلك واضحاً جداً بخصوص الطاعة. وقد مرّت فترات عدّة في حياتك ـ كما أظن ـ وقد عارضت فيها كل شيء مقرّر ومنظّم. فهل هذا صحيح حسب مبادئك؟

هورن: بالتأكيد

فرانسيس بيرديت: كيف ترى ذلك؟ هل كانت مخالفتك قانونية ومنظّمة؟ هل يمكن أن يكون الشيء صحيحاً وخطأً في وقت واحد؟

هورن: يمكن أن يكون الشيء صحيحاً وخطأً في وقت واحد وكذلك يمكن أن يكون يميناً وشمالاً. قد تصدر الأوامر بفعل الشيء وفي الوقت ذاته تصدر أوامر أخرى تنهى عن فعل الشيء نفسه. والقانون الراسخ قد يختلف باختلاف السلطات. وقد كنتُ مطيعاً جداً عندما ألصقت بي تهمة العصيان. إن الحق الذي أقدّسه ليس الحق الذي يقدّسه المتملّقون: كما في الأوامر المتقلّبة التي يصدرها الأمراء أو الوزراء. فأنا أتّبع القانون الإلهي (لأن سلوكي محكوم بالقانون الذي وضعه الباري عز وجل)من دون الحاجة إلى شهادة البشر. وعلى هذه القوانين تأسّست حقوق الإنسان أو الأنظمة التي تخصّه. أنا أقدّس الدستور والقوانين الدستورية في إنجلترا لأنها منسجمة مع القوانين الإلهية وقوانين الطبيعة. وعلى هذه القوانين تأسّست الحقوق المعقولة للشعب الإنجليزي. إذا أصدر الأمراء أو الوزراء أو ممثلو الشعب الفاسدون المزيّفون قانوناً أو أمراً أو تشريعاً مغايراً للقوانين الإلهية والطبيعية البشرية أو لدستور البلاد، فإنّي سأتمسّك بشدة بالسلطات العليا. وإذا انحرفت السلطات الدنيا، فلا تستطيع سوى تدمير جسد المرء ولكن ليس باستطاعتها إطلاقا أن تؤثر في الحقوق أو في تلك التشريعات التي وضعتها السلطات العليا المسؤولة.

(انحرافات المعاني، ص 302 ـ 311).

تحتلّ كتابات جون هورن توك موقعاً مهماً في تاريخ الفكر الغربي. وكانت مؤلفاته «رسالة إلى السيد دننج» (1778) و«انحرافات المعاني»

(جزءان، 1786 و1805) من بين الأعمال اللغوية واسعة الانتشار في بريطانيا في نهاية القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر. مع ذلك فهي لم تحصل على استحسان كامل. وكان توك مشهوراً بآرائه السياسية المتطرّفة ولم تكن تلك الآراء مستبعدة عن كتاباته اللغوية. بل على العكس فقد كان في كتابيه «رسالة إلى السيد دننج» و« انحرافات المعاني» تيّارات سياسية خفية. وكان تقبّل آراء توك اللغوية متأثرّاً إلى حدٍّ ما برّدة الفعل لدى الناس عن آرائه السياسية. ولم يكن توك معروفاً بين أقرانه بآرائه السياسية المتطرّفة وحسب، بل بمواقفه المتطرّفة أيضاً التي زاوج فيها بين المناظرات الفلسفية واللغوية. فضلاً عن ذلك، فهو يحاول أن يبرهن أن من خلال الفهم الواضح فقط لطبيعة اللغة ووظيفتها يمكننا الوصول إلى الفهم الصحيح للمواضيع السياسية والفلسفية العامة؛ لأنه مثل لوك يؤمن بأن الإرباك اللغوي كان المصدر الأوّل للإرباك السياسي والعلمي والأخلاقي والديني والفلسفي.

لقد وجدتُ في وقت مبكّر ـ أو اعتقدت ذلك ـ أنّ من المستحيل القيام بعدّة خطوات للبحث عن الحقيقة وطبيعة الفهم الإنساني وعن الخير والشر والحق والباطل، من دون الأخذ بنظر الاعتبار طبيعة اللغة التي تبدو لي وثيقة الصلة بهذه الأمور جميعاً. لذلك وضعت لنفسي نظاماً وكان يبدو لي ذا فائدة ضئيلة في دراستي الأولى أن أبعد ذهني عن الإرباك وفرض المفردات بالقوة.

(انحرافات المعاني، ص7)

أعتقد أن النحو صعب، ولكني لا أنظر إليه أبداً نظرة استخفاف. في الواقع إن النحو ضروري جداً في البحث عن الحقيقة الفلسفية التي إذا لم تكن ـ ربّما ـ الأكثر نفعاً فهي في الأقل الاستخدام الأكثر إمتاعا للعقل البشري. وأعتقد أن النحو لا يقلّ قيمة في المسائل المهمة التي تتعلّق بالدين والمجتمع المدني.

(انحرافات المعاني: ص 13)

يختار توك صيغة المناظرة لتقديم نظريته المتطرّفة في اللغة في كتابه «انحرافات المعاني» أكثر أعماله اللغوية شمولاً. ويشترك في المناظرة كل من جون هورن توك نفسه (ويشير لاسمه بحرف الهاء) والسير فرانسيس بيرديت (ويشير لاسمه بحرف الفاء) وريتشارد بيدن (ويشير لاسمه بحرف الباء) ووليم توك (ويشير لاسمه بحرف التاء) وهذا الأخير صاحب المقاطعة التي جرت فيها المناظرة والمحسن الذي أخذ جون هورن منه اسمه الحالي «توك» في عام 1783. (وكما جرت العادة سنستخدم اسم العائلة توك عندما نشير إلى مؤلّف الكتاب جون هورن توك). ويمكن تقسيم الكتاب إلى نصفين غير متساويين. ويعرض توك في الصفحات الأولى من الكتاب نظريته في اللغة والعقل ويدّعي أنه استنتج هذه النظرية من مبادئ سابقة. ولكن مجموع الجزأين مكرّس لعرض البرهان التجريبي لنظريته، وينطوي هذا البرهان على تحليل أصول المفردات لأكثر من ألفي كلمة معظمها مأخوذة من اللغة الإنجليزية.

لقد قادتني الأسس المنطقية العامة القبلية (النظرية البحتة) إلى الأمثلة الخاصة وليست الأمثلة الخاصة إلى الأسس المنطقية العامة. ولم يخطر لي علم أصول المفردات، إذ لابد لي من الحذر من رهبة هذا العلم ، إلاّ بعد سنين عدّة بعدما استقر النظام لديّ. وقد خطر لي هذا العلم فجأةً وعلى النحو الآتي «إذا كان التسويغ المنطقي لدي له أساس متين، لا بدّ أن تكون اللغة الأصلية التي اشتقت منها اللغة الإنجليزية (واللغات الأخرى) عبارة عن مفردات معيّنة لها دلالات معيّنة. وقد وفّرت لي التجربة وسيلة إما لأقع في الخطأ (وذلك ما كنت أخشاه)، أو أن أحصل على دليل قوي لدرجة تكفي لتشجيعي على الاعتقاد أنني توصّلت إلى اكتشاف حقيقي. وكان ذلك الحدث أكثر مما توقّعت: إذ وجدت فوراً بعد التجربة أن جميع تنبؤاتي قد تأكدت. وهذا ما جعلني واثقاً جداً لأعلن هذا الاكتشاف عالمياً.

(انحرافات المعاني: ص67 ـ 69)

قد يبدو توك كأنّه يحاول نقل دراسة اللغة من المجال التأمّلي القائم على الفلسفة المؤسّس على المنطق القبْلي (النظري البحت)، إلى العلم التجريبي (في أصول المفردات). ويبدو إلى درجة كبيرة أن إضفاء الأسس التجريبية على دراسة اللغة أكسبت كتابات توك سمعة واسعة في منتديات الفلسفة وفقه اللغة بالرغم من آرائه السياسية المتطرّفة.

تعتمد دراسة توك التجريبية في اللغة على نظرية مادية للعقل. وكما هي الحال مع كونديياك (وكان توك مطّلعاً على أعمال كونديياك)، يرى توك نفسه قد تجاوز لوك في النظر إلى العقل أنه أداة سلبية تماماً قادرة فقط على تلقي الانطباعات الحسّية وحسب. وما يطلق عليها الآخرون «عمليات العقل» هي في واقع الأمر «عمليات اللغة». ويدّعي توك أن تصوّرنا عن العقل مشوّش ولفترة طويلة لأننا نمدّ العقل بتصوّر مشوّش بالدرجة نفسها عن اللغة. وحيثما نجد مصطلحات معقّدة نتخيّل وجود أفكار معقّدة توازي تلك المصطلحات وتمثّل معانيها. وحيثما نلحظ مفردات من فئات إعرابية مختلفة نتصوّر وجود فئات مختلفة من الأفكار، كلّ فكرة منها تمثّل واحداً من أقسام الكلام المختلفة. وهذه أوهام غذّتها خرافة المبدأ العقلاني القائلة إن بنية العقل تتقرّر ببنية اللغة وهي لذلك مرآة تعكس بنية العقل. ويمكن إبطال هذه الخرافة بالدراسة التجريبية الدقيقة للغة.

إن عمل العقل ـ بقدر تعلّق الأمر باللغة ـ يبدو لي بسيطاً جداً، فهو يتجاوز أبعد من تلّقي الانطباعات، أي الأحاسيس والمشاعر. وما يطلق عليها عمليات العقل هي في الواقع عمليات اللغة. وإن النظر في الأفكار أو العقل أو الأشياء (حسب أجزاء الكلام) لن يقودنا إلى أبعد من الأسماء، أي الإشارات الدالّة على تلك الانطباعات أو الأسماء أو الأفكار.

(انحرافات المعاني: ص25)

يتطرّق واحد من فصول كتاب «الانحرافات» إلى دراسة كتاب لوك

«المقالة». ويجادل توك أن لوك كان على الطريق الصحيح في دراسته للفهم الإنساني ولكنه قام بتنازلات كثيرة لمبدأ العقلانية مثل اعترافه بوجود العمليات الذهنية . فضلاً عن ذلك، حتى عندما كان لوك محقّاً فهو لم يدرك أن معظم المقولات التي أطلقها عن العقل والأفكار كانت صحيحة فقط إذا أعيد سبكها على التوالي كونها مقولات تخص اللغة والمفردات.

أودّ لو تقرأ كتاب «المقالة» ثانية بتمعّن لترى أنّ كلّ ما استنتجه مؤلّف الكتاب الموقّر لم يكن صحيحاً ولا واضحاً إذا استبدلت بناء المصطلحات في جميع المواقع التي افترض فيها بناء الأفكار.

(انحرافات المعاني : ص19)

يجادل توك ـ كما يفعل لوك وكونديياك ـ بأن الغرض من اللغة إيصال الأفكار من المتكلّم إلى السامع. وهو لا يعتقد ـ مثل لوك ـ أن استعمال اللغة للأغراض التواصلية أمر ناجح تلقائياً. وبدلاً من ذلك، غالباً ما نتكلّم بأشياء لا نفقه معناها. ولكنّه على عكس لوك، ليس قلقاً بسبب اللغة إذ في رأيه ليس النقص في اللغة.

لعلّ من المفيد أن نرى أصالة موقف توك الذي يبدو مع ذلك متأثّراً بآراء لوك. ويعتقد لوك أن الموضوعية التواصلية مهدّدة، لأن اللغة بخصائصها مثل الاعتباطية والإرادية والتفرد والخصوصية لا يمكن أن تكون وسيلة موثوقة لنقل الأفكار. وينطوي الحلّ لدى كونديياك فيما يتعلّق بهذا التهديد على إنكار أن اللغة اعتباطية وأن أصولها الطبيعية ونموّها المقيّد بالقياس (التناظر) تعني أن الوسيلة اللغوية مشتركة ووافية لمهمّة نقل الأفكار. بيد أن توك لم يكن مهتمّاً بأصل اللغة سواء أكان طبيعياً أم بالعرف أو الاتفاق. والتأمّلات في مجال أصول اللغة أساسها الفضول

(انحرافات المعاني: ص8)

ونجد توك يقول إن اللغة في حدّ ذاتها مكتملة، ولكن فهمنا لطبيعة

اللغة يبدو قاصراً. نحن ننظر إلى اللغة من منظور خاطئ. ونعتقد أن كلمات معيّنة تعني أشياء مختلفة تماماً عمّا تعنيه في الواقع. وبسبب معتقداتنا عن اللغة، ننقاد إلى آراء فلسفية وسيكولوجية مغلوطة على حد سواء. وهذه الآراء تقودنا بدورها إلى مفاهيم خاطئة أخرى عن طبيعة اللغة والمعنى. وعلى خلاف لوك، يوجّه توك نقده إلى دراسة اللغة وليس إلى اللغة ذاتها. علم دراسة اللغة هو القاصر وليست اللغة. في الواقع « لعلّ حالات الكمال في اللغة لم تكن مفهومة وتلك هي الأسباب الرئيسة وراء القصور في فلسفتنا»

(انحرافات المعاني: ص19)

ولكن ما جذور سوء فهمنا لحالات الكمال في اللغة؟

هورن: إن الغرض من اللغة هو إيصال أفكارنا إلى الآخرين.

ريتشارد بيدن: أرجو أنّك لا تقول ذلك وكأنّه شيء جديد أو أنّك تختلف مع الآخرين.

هورن: أراك متعجّلاً. الجواب: كلا؛ ولكنّي أقول ذلك لأنه المبدأ الذي كان محور التأمّلات وقد أضلّ جميع أولئك الذين أدخلوا المنطق على هذا الموضوع.

ريتشارد بيدن: ليس ما قلت حقيقة إذاً.

هورن: أعتقد أنه حقيقة، وعلى أساس هذه الحقيقة تقوم المسألة كاملة.

ريتشارد بيدن: ومع ذلك نرى أن التزام الآخرين بهذا المبدأ الحقيقي ـ الذي تقوم عليه المسألة كاملة ـ قد أضلّهم جميعاً.

هورن: في الواقع أعتقد ذلك.

ريتشارد بيدن: هذا أمر يثير الفضول.

هورن: أظنّ إنه كذلك إلى حدّ ما، سواء ما يتعلّق بالوسيلة التي تنقل

أفكارنا أو الوسائل التي تقلّ أجسادنا. وقد أوجدت الضرورة كلا النوعين من الوسائل. وكانت العربة الأولى قد اخترعت بدون شكّ لنقل أجساد أولئك الذين لم يستطيعوا الحركة بسبب الضعف أو لأسباب مختلفة. ولكن هل يتحتّم على أي شخص يرغب في فهم الغرض والمعنى لجميع أجزاء العربات الحديثة الوفيرة، أن يحاول تفسير تلك الأجزاء على أساس هذا المبدأ وحده، أي إن هذه العربات كانت ضرورية لأغراض النقل. فإنه سوف يجد نفسه في حيرة كبيرة كيف يفسّر استعمال العجلات والمقاعد والنوابض والستائر والزجاج والتغليف من الداخل . . . الخ. فضلاً عن الأجزاء الخاصة بالزينة مثل الطلاء بماء الذهب والأصباغ. الاختصارات تمثّل عجلات اللغة وهي أجنحة عُطارد[4] وبالرغم من أننا يمكن أن ننتقل بدونها إلاّ أننا سنواجه صعوبة كبيرة مشوبة بالملل والتلكؤ.

ريتشارد بيدن: أعتقد أنني بدأت أفهم قصدك. أنت تريد أن تقول إن أخطاء النحويين جاءت نتيجة لافتراضهم أن جميع المفردات إما أن تكون إشارات تدلّ على الأشياء أو إشارات تدلّ على الأفكار. بينما نجد في الحقيقة مفردات عدّة هي مجرّد مختصرات نستعملها في عملية الإرسال وهي لذلك إشارات تدلّ على مفردات أخرى. وتلك المفردات بمثابة الأجنحة الاصطناعية لدى عُطارد وبوساطتها خُدعت عينا الفلسفة لدى آرغوس[5].

هورن: أريد أن أقول إن الغرض الأوّل من اللغة كان إيصال أفكارنا والغرض الثاني أن نقوم بذلك باستخدام عملية الإرسال. وقد تسبّبت الصعوبات والخلافات الخاصة باللغة في إهمال الغرض الآخر من الكلام، رغم أنه ثانوي بالنسبة للغرض الأوّل إلاّ أنه ضروري بالدرجة نفسها في معاملات البشر وله حصة كبيرة في تسويغ استعمال أنواع مختلفة من

---

4. عُطارد رسول الآلهة، وإله التجارة والفصاحة والمكر واللصوصية عند الرومان.
5. عملاق ذو مائة عين كان مكلّفاً بحراسة العجلة "إيبو"، وقد حُوّلت عيونه بعد موته إلى ذيل الطاووس (ميثولوجيا).

المفردات. وقد أطلقنا صفة الأجنحة على المفردات وهي تستحقّ تلك الصفة عندما نقارن التقدّم الذي يحرزه الكلام بوجود المختصرات أو من دون تلك الاختراعات ولكن عندما نقارنها مع سرعة الأفكار فليس للمفردات شيء من تلك الصفة. إذا كان الفلاسفة قد حسبوا الفرق في السرعة بين الصوت والضوء، من سيقوم بحساب الفرق بين الكلام والأفكار؟. ولعل الروعة تكمن في إضافة الأجنحة إلى أفضل اختراع في العصور كافة (أي اللغة) لكي تستطيع ـ إن أمكن ـ مواكبة سرعة الأذهان إلى حدّ ما. وهكذا تبدو أهمية تنوّع المفردات.

وتستخدم المختصرات في اللغة بطرق ثلاث:

1. المصطلحات
2. أنواع المفردات
3. البنى النحوية

وتعد مقالة لوك أفضل دليل على الأولى؛ أما المؤلفون الذين قدموا شروحا مفصّلة عن البنى النحوية فهم كثيرون؛ وأعتبر أنواع المفردات مجال اهتمامي في الوقت الحاضر وذلك لأنها لم تحظ بالاهتمام الكافي من لدن الدارسين.

(انحرافات المعاني: ص9 ـ 15)

وتتضمّن الفقرات المقتبسة في أعلاه جوهر مناظرة توك. إذ إن المبدأ الأوّل للغة هو أن هدفها نقل الأفكار، ولكن ليس هذا هو المبدأ الوحيد للغة؛ وينبغي للغة أن تؤدّي هذه المهمّة بكفاءة، وهذا يعني أنه يجب أن تسمح اللغة بنقل الأفكار بمعدّل السرعة نفسه التي تتكوّن فيه هذه الأفكار أو ما يقارب ذلك، إذا كانت كلّ كلمة تمثّل مباشرة فكرة بسيطة في الذهن كما يوحي المبدأ الأوّل (ويعتقد توك أن العقل يحتوي على مثل تلك الأفكار البسيطة)، إذاً لكي ننقل فكرة عادية يحتاج المتكلّم إلى جملة طويلة جداً.

وكما يشير توك أن لوك قد أدرك ذلك، فضلاً عن أن الفكرة تتحرّك بمعدّل سرعة أكبر بكثير من معدّل سرعة المتكلّم في تشكيل الجمل الطويلة، وبالتالي فإن اللغة التي تقيم وزناً لما أسميناه بالمبدأ الأوّل ستبدو مربكة جداً لدرجة أن الكلام لا يمكن أن يتقدّم بالمعدّل نفسه الذي يفكّر فيه المتكلّمون، وقد يبدو الأمر كما لو حاولنا إجراء محادثة باستخدام الأعلام لإعطاء الإشارة، حيث يمثّل كلّ علم حرفاً واحداً. وباستخدام وسيلة اتّصال كهذه سيتطلّب نقل جملة متوسّطة الطول أداءً طويلاً ومملاً.

ويكمن مفتاح حالات الكمال في اللغة كونها وسيلة الاتصال (وكذلك المبدأ الذي أضلّ الجهل به الفلاسفة لقرون عدّة). في الحقيقة إن الكثير من المفردات لا يمثّل أفكاراً حقيقية، ولكنّها تعمل بدائل لكلمات أخرى. وهذه يسمّيها توك «المختصرات». وقد تمثّل المختصرة الواحدة عدداً من الكلمات المختلفة. وهكذا سيعوّض نطق تلك المختصرة عن النطق المتسلسل المربك جداً لجميع تلك الكلمات التي تمثّلها المختصرة. وبالقياس يمكن أن نتصوّر علماً واحداً من أعلام الإشارة الذي لا يمثّل حرفاً واحداً فقط بل سلسلة من الحروف متّصلة مع بعضها. مثلاً يشير علم الإشارة إلى الحروف المتسلسلة (ation).

ولو أدرك النحاة والفلاسفة دور الاختصار في اللغة، ما انقادوا إلى الزلل في فروع الفلسفة الصعبة والفلسفة العقلية وفي النحو. ولأنهم التفتوا إلى المبدأ الأوّل، يحملون كلّ كلمة في اللغة على تمثيل فكرة واحدة (أو تمثيل شيء معيّن حسب مفهوم علم المعاني الواقعي). وهذا إذاً يعني أنه من وجود فكرة مفردة لكل كلمة من الكلمات الموجودة في اللغات لكي تشير هذه الكلمات إلى الأفكار. وفي حالة المفردات المعقّدة والمجرّدة، كان ذلك يعني افتراض وجود الأفكار المعقّدة والمجرّدة في الذهن، وهذا بدوره يطرح مشكلة كيف تكتسب مثل هذه الأفكار. وبهذه الطريقة اندفع لوك إلى ملء الذهن بالأفكار المعقّدة والأفكار المجرّدة والأنماط المختلطة والأفكار المادية وما شابه. وفي الوقت نفسه شجّعت الفلاسفة من أمثال لوك ليتساءلوا أي

الكلمات عدا الأسماء يمكن أن تكون إشارات دالّة على الأشياء. وقد تحدّث لوك عن أدوات الربط وحروف الجر كونها تمثّل العمليات الذهنية. بينما تحدّث عنها الآخرون كونها تمثّل العلاقات المجرّدة بين الأفكار. وقد قاد الاعتراف بالتنوّع الكبير في أجزاء الكلام الفلاسفة إلى الاعتراف بالتنوّع الكبير في الأفكار المخزونة في الذهن (وكذلك اعترف المختصّون في فروع الفلسفة بالتنوّع الأكبر في الأشياء الموجودة في العالم).

وتعتمد الحلول التي قدّمها توك لهذا الإرباك على ترك الكلمات التي تمثّل الأفكار البسيطة (أي الانطباعات التي تنطوي على الأحاسيس البسيطة). وليس هناك كيانات أو عمليات أخرى في الذهن لكي تقوم الكلمات بالدلالة عليها، ولكن هذه الحلول صحيحة فقط بالنسبة لمجموعة صغيرة من الكلمات؛ لأن معظم الكلمات «مختصرات» تمثّل كونها بدائل واحدة أو أكثر من المفردات الموجودة فعلاً، وهكذا تمثّل كلّ كلمة فكرة بسيطة، سواء أكان ذلك مباشراً أم غير مباشر (أي عن طريق المختصرات). وهذا هو معنى الفكرة. ويميّز توك بين «القوّة الدلالية» للكلمة (أي الفكرة التي تمثّلها) و«حالة الدلالة» (فيما إذا كانت تمثّل فكرة بشكل مباشر أو بوساطة المختصرات، أي بمعنى التعويض عن كلمة واحدة أو أكثر التي هي نفسها تمثّل الأفكار البسيطة).

ويميّز توك في الوقت نفسه بين أجزاء الكلام الضرورية للتواصل (مثل الاسم والفعل) وتلك الأجزاء التي هي عبارة عن مختصرات تعبّر عن الأولى وقد أضيفت إلى اللغة لأغراض عملية الإرسال فقط. وهذه تمثّل المختصرات الموجودة في أنواع المفردات التي يدّعي توك فضل اكتشافها.

ريتشارد بيدن: ولكنك لم تخبرني طيلة هذه المدّة عن أجزاء الكلام التي تريد أن تؤسّس لها.

هورن: سيكون العدد كما تشتهي أنت. إما أن يكون اثنين أو عشرين أو أكثر. وأنا أميل إلى السماح بتلك المرتبة فقط للكلمات الضرورية ولندرج

جميع الكلمات الباقية (تلك التي ليست ضرورية للكلام ولكنّها مجرّد بدائل عن النوع الأوّل) تحت عنوان «المختصرات».

ريتشارد بيدن: مجرّد بدائل! أنت لا تقصد أن بإمكانك الحديث بها ومن دونها سواء.

هورن: لا ليس سواء؛ لا يمكن سحب عربة التزلج بيسر وسهولة وبسرعة مثلما نسحب العربة التي لها عجلات. ومع ذلك يمكن سحبها.

ريتشارد بيدن: هل تعني إذاً ـ دون استخدام أي نوع من المفردات وبوساطة الاسم والفعل فقط ـ أنّك يمكن أن تعبرّ عن أي شيء أو توصله أستطيع أنا التعبير عنه أو توصيله بمساعدة جميع أنواع المفردات؟

هورن: نعم إنه الدليل القاطع لكل ما تقدّمت به، وعندما تجرّب ذلك ستجد أنّك تستطيع فعل الشيء نفسه، ولكن بعد طول التعوّد والاستعمال المألوف للمختصرات، فإن محاولاتك الأولى للتخلّص منها ستبدو لك صعبة جداً. وسوف تتعثّر كثيراً كما يفعل الحصان الذي تعوّد على النعل وتخلّص منه حديثاً. رغم أنه في الواقع (حتى بالنسبة لأولئك الذين لم يعتادوا على الكفاح ضد شيء) من غير المختصرات، يمكن للغة أن تستمر في وظيفتها ولكنها عرجاء. ولذلك استخدمت هذه المختصرات بأنواع مختلفة وبفرح غامر إلى حد ما في جميع اللغات. وبناءً على هاتين النقطتين ـ اختصار في المصطلحات والاختصار في كيفية الدلالة في المفردات ـ يعتمد تفوّق كل لغة. وتصبح جميع الامتيازات الأخرى ليس لها قيمة.

(انحرافات المعاني: ص24 ـ 25)

يمكن أن نلحظ من الفقرات المقتبسة أعلاه أن لدى توك نظرة شمولية (كونية). إذ ينظر إلى اللغات جميعاً أنها تشترك في البنية التحتية: أي البنية التي تتكوّن من الأسماء المستعملة في التعبير عن الأحاسيس البسيطة (مثل الأسماء والأفعال). ولكن سرعة الأفكار تجعل الإنسان يدخل «المختصرات»

إلى اللغات التي يتكلّمها وبذلك يضيف أجزاءً مختلفة من أجزاء الكلام وهي في حقيقة الأمر مجرّد مختصرات لأسماء وأفعال موجودة أصلاً. وتختلف الطريقة التي يتمّ بها ذلك من مجتمع إلى آخر. والفرق الظاهري الواضح بين نحو اللغات ينشأ من الاستخدامات المختلفة لطرق الاختصار. وقد ساعد هذا التفسير المبسّط لجوهر البنية الشمولية وللفروق الظاهرية بين اللغات على جعل شمولية توك أقرب متناولاً من تلك التي اقترحها نحاة سابقون من أمثال أرنولد ولانسلوت وكوندياك. وفي الوقت ذاته وضعت مقارنة أشكال النحو المختلفة ضمن طريقة رصينة ألا وهي طريقة تحليل أصول المفردات.

هورن: أعتقد أن كلمة «مِن» (وهي حرف جر إذا شئت أن تسمّيها كذلك) لها معنى واضح ودقيق وفي جميع الأحوال منسجم ولا لبس فيه مثلها مثل أي كلمة في اللغة. وتعني كلمة «مِن» «البداية» وحسب ولا شيء غير ذلك، وهي ببساطة الاسم المأخوذ من اللغتين الأنجلو ـ سكسونية والقوطية (frum) ومعناها «البداية، الأصل، المصدر، النبع، المؤلّف».

التين يأتي من تركيا.

المصباح يسقط من السقف.

المصباح يتدلى من السقف.

هل هناك مناسبة حيث يمكن أن نوصل أو نذكر البدء أو البداية لتلك الحركات أو لهذه الملاحق والمكان الذي تبدأ أو تنطلق منه تلك الحركات أو الملاحق. من المستحيل أن يكون لدينا مناسبة من هذا النوع. وأي شيء أكثر قبولاً وبساطة من إضافة الإشارات إلى تلك الأفكار أي أن نضيف كلمة «بداية» (إذ ستبقى دائماً نفسها لا تتغيّر) إلى اسم المكان الذي سيتغير حسب (الحاجة)؟

وهكذا نقول:

التين يأتي بداية من تركيا.

المصباح يسقط بداية من السقف.

المصباح يتدلى بداية من السقف.

وهذا يعني:

أن تركيا مكان يبدأ منه المجيء.

والسقف مكان يبدأ منه السقوط.

والسقف مكان يبدأ منه التدلي.

(انحرافات المعاني: ص 184 ـ 185)

ونتيجة مناظرة توك أن ليس بنا حاجة إلى افتراض وجود كيانات ذهنية أخرى (أو فلسفية) للأجزاء الثانوية من أجزاء الكلام أو للأسماء المعقّدة أو المجرّدة لكي تقوم هذه الأجزاء بتمثيل تلك الكيانات. فتبدو صورة توك عن العقل أبسط بكثير من تلك التي رسمها الفلاسفة الذين يحفّون العقل بالأفكار والعلاقات المعقّدة والمجرّدة. فضلاً عن ذلك، ليس هناك سبب يدعونا إلى القلق على كمال اللغة كونها وسيلة للتواصل. لأن في التحليل النهائي نجد معنى كل كلمة، بغض النظر إلى أي جزء من أجزاء الكلام تعود، في الفكرة البسيطة التي تمثلها تلك الكلمة سواء مباشرةً أم بالمختصرات. وفي الواقع، يعتقد لوك أن الفرضية القائلة بأن كلّ كلمة تمثل فكرة بسيطة بشكل مباشر أو غير مباشر يمكن إثباتها عن طريق البحث في أصول المفردات. لذلك تتلاشى مخاوف توك على فهم المصطلحات المعقّدة والمجرّدة لأن صيغة الدلالة لهذه المصطلحات تقضي أن تكون بدائل للمصطلحات البسيطة التي لم يشك توك في فهمها المشترك على الإطلاق.

من شروط نظرية توك أن الاختصار لا ينظر إليه كونه عملية ينفذها المتحدّثون طواعية منفردين، بل هي نتيجة لعملية تاريخية تعمل ضمن اللغة نفسها وتفهم بأنها مستقلّة عن إرادة المتحدّث. وبالقياس، ليس عامل الإشارة منفرداً هو الذي يقرّر أن يمثّل العلم المفرد الحروف (ation)، بل هو نظام

الإشارة ذاته الذي يحدّد ذلك الاختصار، وينطبق الشيء نفسه على الكلمة الواحدة التي تقوم مقام «المختصرات» بالنسبة لكلمات أخرى. فنجد أن المعنى الذي يلازم كلمة معيّنة في لغة ما قد يكون موضوعاً لبحث ميداني من خلال علم أصول الكلمات. وأيّة كلمة لا تمثّل بشكل مباشر فكرة بسيطة يمكن تتبّعها ـ من حيث المبدأ ـ إلى واحدة أو أكثر من الكلمات التي تمثّل فكرة بسيطة. وهكذا نجد النقاش في أصول المفردات الذي يشكّل معظم كتاب «انحرافات المعاني» يؤكّد ميدانياً نظرية توك البحتة عن طبيعة اللغة والعقل والمعنى. وفي الوقت نفسه، يوفّر سرد أصول اللغة عرضاً لما تعنيه الكثير من الكلمات الإنجليزية فعلاً.

فمثلاً يوضّح لنا توك كيف أن حرف الجر "through" في اللغة الإنجليزية يأخذ معناه من أصل الاسم.

ريتشارد بيدن: ولكن كلمة (through) اسم لأيّ شيء فعلاً؟

هورن: هذه الكلمة اسم لشيء معروف حقّاً. ومثلما أنّ حرف الجرّ (chez) في اللغة الفرنسية لا يختلف عن الاسم (kasa) في اللغة الإيطالية، كذلك الحال بالنسبة لحرف الجرّ في اللغة الإنجليزية في أشكاله المختلفة لا يختلف عن الاسم (dauro) في اللغة القوطية أو الاسم (thuruh) في اللغة التيوتونية (الجرمانية)، وهو مثلهم يعني الباب والبوّابة والممر. أنا مقتنع أن كلمتي «باب» و«خلال» لهما أصل قوطي واحد "dauro" ولهما معنى واحد أيضاً وهما في الحقيقة كلمة واحدة.

(انحرافات المعاني: ص 180 ـ 183)

تبدو هنا الحقيقة «المنشودة» أن «خلال» تعني «باب» حقيقة تعبّر عن اللغة وليس عن استعمال المتحدّث بمفرده للمصطلحات.

اللغة عند توك منظومة ـ الكلمة فيها تقابل الأخرى ـ وهي ذات علاقات متشابكة فيما بين المختصرات والبدائل وبين الحذف والإضمار . . . الخ.

وهذه المنظومة مستقلّة أساساً عن العقل وفئاته وعملياته (لأنّ تلك الفئات والعمليات هي في الأساس خصائص اللغة). وهي فضلاً عن ذلك منظومة مختصّة بأصول المفردات. إذ تتطلّب معرفة اللغة دراية بتاريخ تلك اللغة. ولكي نعرف ما تعنيه الكلمة المعيّنة فعلاً ينبغي لنا معرفة الأصل الذي اشتقّت منه جرّاء عمليات الاختصار والتحريف. والمتحدّث الذي لا يعرف أن كلمة "from" مشتقّة من كلمة تعني «البداية» أو أن كلمة "through" مشتقّة من كلمة تعني « الباب» فهو لا يعرف ما تعنيه هاتان الكلمتان. لذلك عندما يستخدم هذا المتحدّث كلمتي "from" و"through" فهو لا يدرك تماماً ما يقول في واقع الأمر. وإذا كان السامع في الموقف نفسه، نستطيع أن نرى لماذا نعتبرهما كمن يقول أشياء لا يفقه معناها. ومرّةً أخرى لغتنا كاملة تامة. إنّما فهمنا لتلك اللغة ـ وقد تأثر بقرون طويلة من الغموض الفلسفي ـ هو الذي يقصر ويقودنا إلى استعمال اللغة عن جهل وتخبّط. وهكذا يتهدّد نجاح عملية التواصل.

وهناك سمة أخرى لنظرة توك اللغوية ألا وهي التمييز الراسخ بين بنية اللغة والكيفية التي يستعملها بها المتحدّثون. ويرى توك أن معظم المتحدّثين لا يدركون ما تعنيه فعلاً الكثير من الكلمات التي يستعملونها. أي إنهم لا يعرفون المعاني المخصّصة لتلك الكلمات في لغتهم. وقد غرّر بهم الفلاسفة وآخرون من الطبقات المتعلّمة وحملوهم على التفكير أن تلك الكلمات تعني شيئاً آخر. ولما وقعوا في الإرباك فيما يتعلّق بمعاني الكلمات انجرّوا إلى الإرباك في المفاهيم. ولعلّهم يبحثون في المعاني الحقيقية للمفردات التي يستعملونها بالاعتماد على اكتشاف توك العظيم ألا وهو أداة التحليل لأصول المفردات. وبذلك يتخلّصون من قرون من التأمّل والغموض التي حرمت الإنسان العادي من لغته ومن معانيها الحقيقية ومن المفاهيم المهمّة جداً الدينية منها والأخلاقية والمدنية.

يعني علم اللغة التجريبي عند توك إنهاء السيطرة التي مارستها على

اللغة المرجعيات المعروفة لحقبة طويلة من الزمن، وكذلك إنهاء السيطرة على المفاهيم اللغوية ومن خلالها على العقل الإنساني. ولا غرابة أن يجد معاصرو توك صعوبة في الفصل بين آرائه السياسية وأفكاره اللغوية والفلسفية.

وبالرغم من ذلك وفي الوقت نفسه كان ذلك واحداً من الأسباب الرئيسة وراء أثر توك المهيمن في البلدان الناطقة باللغة الإنجليزية في نهاية القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر. ومع ظهور توك بدا كل شيء كأنه يعود إلى مكانه الصحيح: مثل الأفكار التي شاعت في القرن الثامن عشر أن اللغة مرآة العقل وفي تاريخ اللغة تكمن التفاسير لتلك اللغة وأن العقل يكتسب محتواه عن طريق التجربة الحسّية وذلك وفقاً للمدرسة التجريبية في الفلسفة. وقد وحّد توك الأفكار في نظرية متناسقة وأفلح للمرّة الأولى في نقل دراسة اللغة (وكذلك العقل) من عالم التأمّل إلى مجال العلوم التجريبية. ويمكن لدراسة اللغة أن تسير على المبادئ العلمية مثلها مثل الكيمياء ذلك العلم الذي خطا خطوات عظيمة في القرن الثامن عشر:

لقد تعامل توك مع المفردات كما يتعامل عالم الكيمياء مع المواد، فقد فصل تلك المفردات المركّبة عن تلك التي لا تقبل التجزئة. ولم يفسّر الشيء الغامض بشيء أكثر غموضاً ولكنه عمد إلى شرح الصعب بالواضح والمعقّد بالبسيط. وهذا العمل وحده يسير وفق المبادئ العلمية الحقيقية: وكل ما عدا ذلك فلا يتعدّى كونه حذلقة وقلة دراية.

(هازلت 1825، ورد في كتاب آرسلف 1983 ص71)



الفصل الثاني عشر

همبولت والتنوّع اللغوي والفكري

يمكن أن نميّز بين مبدأين أساسين في اللغة ـ وكذلك في الإنسان إلى حد ما ـ وهما: الحسّ اللغوي الداخلي (الذي أفهمه بأنه ليس قوّة خارقة بل هو القدرة العقلية بكاملها بقدر ارتباطها بصياغة اللغة واستعمالها لذلك فهو مجرّد مهارة)، والصوت بقدر اعتماده على تكوين أعضاء النطق وقيامه على ما يتلقّى الإنسان من أسلافه. والحسّ اللغوي الداخلي هو المبدأ الذي يهيمن على اللغة من الداخل إلى الخارج ويزوّدنا بالنبضة الدالّة. والصوت في حدّ ذاته قد يشبه المادّة السلبية التي تكتسب شكلاً، ولكن طالما أن التشبّع بالحسّ اللغوي يحوّل الصوت إلى الصوت المنطوق الذي يحتوي على القوّة الفكرية الحسّية المتّحدة بشكل لا ينفصم ضمن تفاعل متبادل دائم، يصبح الصوت في نشاطه في الترميز المستديم المبدأ الخلاّق الحقيقي في اللغة وقد يبدو ذلك المبدأ مستقلاً. ومثلما هو القانون العام لوجود الإنسان في هذا الكون، نراه لا يتخيّل شيئاً من تلقاء نفسه إلاّ ويرتدّ إليه حالاً ويؤثّر في إبداعه لاحقاً. كذلك يغيّر الصوت بدوره هيئة وأسلوب الحسّ اللغوي الداخلي. وهكذا كلّ إبداع لاحق لا يحتفظ بالاتجاه البسيط للقوّة الأصلية،

ولكنه يخضع إلى تأثير مركّب مكوّن من هذه القوّة والقوّة التي يزوّدنا بها المنتج الذي أبدعناه سلفاً. وطالما أن الموقف الطبيعي من اللغة شمولي (كوني) لدى الإنسان وأن كلّ شخص يجب أن يمتلك المفتاح لفهم جميع اللغات، ينشأ عن ذلك تلقائياً أن صيغة جميع اللغات لا بدّ أن تكون أساساً ذات الصيغة وأن تحقّق المبدأ الشمولي (الكوني) دائماً. وقد يكمن الاختلاف في الوسيلة ضمن الحدود التي يسمح بها تحقيق الهدف وحسب. ويوجد الفرق في اللغات بأشكال شتّى وليس في الأصوات فقط. لذلك نعبّر عن الأشياء نفسها بطرق مختلفة. كما ينشأ الفرق في استعمال الأصوات من خلال الحسّ اللغوي مع الأخذ بنظر الاعتبار صيغة اللغة وكذلك استيعاب اللغة هذه الصيغة. ومن خلال الصوت وحده فعلاً ـ طالما أن اللغات تأخذ صيغاً محدّدةً ـ يجب أن يحصل التوافق بين اللغات. ولا بدّ أن يتطلّب التوافق من اللغات جميعاً البنية الصحيحة المنتظمة التي يمكن أن تكون البنية الواحدة نفسها. ولكن في الواقع، ليست الأمور كذلك بسبب التأثير الارتجاعي للصوت من ناحية والتفرّد في الحسّ اللغوي الداخلي ـ كما يبدو في الظاهر ـ من ناحية أخرى. والأمر يتعلّق بالطاقة التي تولّدها القوّة عندما تفعل فعلها في الصوت وتحوّله حسب الفارق الدقيق ـ مهما كان ضئيلاً ـ إلى تعبير حيّ عن الفكر. ولكن هذه الطاقة لا تكون نفسها في جميع الأحوال ولا يمكنها أن تعبّر عن الدرجة نفسها من الشدّة والحيوية والانتظام. وقد لا تجد هذه الطاقة ما يدعمها من الرغبة لمعالجة الفكر بالرمز أو من المتعة الجمالية في غزارة الصوت وعذوبته. وتكمن في كلّ ذلك مجتمعاً الأرضية لضرورة التنوّع في بنية اللغات بين البشر، ولا يمكن للغات أن تنطوي على التوافق في ذاتها لأن الأمم التي تتكلّم تلك اللغات مختلفة ولها وجود تحكمه ظروف متباينة.

وعندما ننظر إلى اللغة على هذه الهيئة، لا بدّ من الكشف عن صيغة معيّنة ـ من بين جميع الصيغ ـ أكثر انسجاماً مع أهداف اللغة ولا بدّ أن نكون

قادرين على الحكم على محاسن ومساوي اللغات الموجودة وفقاً للدرجة التي تقترب بها تلك اللغات من هذه الصيغة الواحدة. لقد انطلقنا أوّل الأمر من بنية اللغات وحدها، وعند محاولتنا إصدار الحكم على تلك البنية ألزمنا أنفسنا بشكل كامل بتلك البنية. ولما ظهر الآن أن تلك البنية أفضل في لغة منها في لغة أخرى. بل هي تمتاز في اللغة السنسكريتية عمّا في اللغة الصينية وهي أفضل في اللغة اليونانية منها في اللغة العربية. وذلك ما لا يمكن معارضته لدى الباحث النزيه. مع ذلك يمكن أن نزن فضائل كل لغة وعلينا أن نعترف أن واحدة من هذه اللغات تزداد حيوية بمبدأ النمو الذهني النافع جداً. ولكن لا بدّ أننا الآن أخطأنا في فهم العلاقة المتبادلة بين العقل واللغة. وإذا لم نشأ أن ننطلق بالنتائج المتنوّعة إلى الفعل المعكوس لتلك اللغات وإلى القدرة الفكرية لدى الشعوب التي أوجدتها (إذا كان ذلك ضمن القدرة البشرية أصلاً). وهكذا يبدو منهجنا المقترح ـ من وجهة النظر هذه ـ له ما يسوّغه تماماً.

(آراء في اللغة: ص214 ـ 217)

مع ذلك إذا توغّلنا ـ إذ لا مجال للتراجع عن ذلك ـ في طبيعة هذا التنوّع في الصيغة الخاصة التي تأخذها بنية اللغة، فلم يعد بوسعنا تطبيق البحث في التفرّد الذهني على التفاصيل الدقيقة في اللغة. لا سيّما أن ذلك البحث يجرى مستقلاً رغبةً فيه لذاته. وفي الحقب الأولى التي تحيلنا إليها الآراء الحالية نتعرّف إلى الأمم من خلال لغاتها وحسب. ولم نكن نعرف بالضبط أي شعب يتكلّم هذه اللغة أو تلك حتى لو فكّرنا في ذلك بالاستعانة بأصول الأقوام أو انتمائهم. ومن بين جميع مظاهر اللغة حيث يمكن تمييز روح اللغة وشخصيتها، تبقى برغم ذلك الشيء الوحيد الذي يليق بمهمة عرض الأمرين معاً بما فيهما من تشعّبات ومنعطفات. وإذا نظرنا إلى اللغات على أنها قاعدة لتفسير النموّ الذهني المتتابع، يتحتّم علينا في الواقع اعتبار

أن هذه اللغات نشأت من خلال التفرّد الفكري ولكن يجب أن نبحث عن طبيعة هذا التفرّد في كلّ حالة من حالات بنية اللغة.

(آراء في اللغة: ص46 ـ 47)

نُشر كتاب «آراء في اللغة: التنوّع في بنية لغة البشر وأثره في النمو الذهني للبشرية» لأوّل مرّة عام 1836 أيْ بعد عام واحد من وفاة مؤلّفه فلهلم فون همبولت، وقد ثبت أن هذا الكتاب واحد من النصوص المهمّة جداً في تاريخ الفكر اللغوي الأوربي لكونه يختصر حقبة التحوّل من التوجّه الفلسفي في الدراسة اللغوية في القرنين السابع عشر والثامن عشر إلى الاهتمام المتزايد بعلم مستقلّ لدراسة اللغة يعكس ملامح القرنين التاسع عشر والعشرين.

كان همبولت عضواً في طبقة الأثرياء (الأرستقراطية) البروسية وقد خدم في مناصب إدارية ودبلوماسية عدّة حتى تقاعد في عام 1819 لكي يكرّس ما بقي من حياته لدراسة اللغة. وقد عُدّ كتابه « آراء في اللغة» الذي كتب في تلك الحقبة، مقدّمة لدراسة أطول بعنوان «آراء في لغة الكاوي في جزيرة جاوة». وقد نشرت هذه الدراسة بين عامي 1836 و1839 في ثلاثة أجزاء. وهي دراسة للغة القديمة «المقدّسة» لجزيرة جاوة (تعرف الآن بجزر إندونيسيا). ويعود اهتمام همبولت بهذه اللغة إلى اختلاط المفردات السنسكريتية في هذه اللغة بالبنية النحوية في لغة المَلَيْ (الماليزية). ويأتي كتاب «آراء في اللغة» بمثابة مقدّمة فلسفية لتلك الدراسة الطويلة وليوفّر أساساً نظرياً لتفسير البيانات التجريبية الخاصة بلغة الكاوي.

وقد نفهم موقف همبولت العام ضمن تاريخ الفكر اللغوي كونه من النوع الذي يربط النتائج المحصّلة من الحقل الجديد لعلم اللغة التاريخي المقارن بالأفكار الفلسفية عن اللغة التي تعكس ملامح القرن الثامن عشر وكذلك بفلسفة علم الأنثروبولوجيا التي كانت جزءاً لا يتجزأ من الحركة الرومانطيقية الألمانية. وتوخّياً للدقّة، يمكن القول إن هدف همبولت هو طرح

الأسئلة الفلسفية التي تثيرها الاكتشافات اللغوية المتأخّرة التي تخصّ العلاقة والتنوّع في الأنماط البنيوية التي تعتمدها لغات البشر ومحاولة الإجابة عليها. وعلى ضوء ذلك، ربمّا نتخيّله وهو يطرح الأسئلة الآتية: لماذا تكشف لغة الأقوام المختلفة عن بنىً تتباين بانتظام؟ ما الذي يقرّر مسار التطوّر الذي تسلكه لغة ما؟ لماذا يتكلّم الهنود الحمر في ديلاوير لغة لها نمط معيّن من البنية بينما يتكلّم الصينيون لغة ذات بنىً لغوية مختلفة؟ وما هو أثر هذه البنى اللغوية المختلفة في أفكار الأقوام الذين يتكلّمون تلك اللغات؟ يبدو أن همبولت قد شعر ـ رغم أن علم اللغة التاريخي المقارن كان علماً جديداً مهمّاً ـ أن نطاق هذا العلم كان مقيّداً جداً بالدراسة النظامية لأشكال الصوت في اللغات، أي بأنماط الصوت والتنظيم النحوي في تلك اللغات؛ لأنه شعر بأن أسباب العلاقة اللغوية المنهجية والتمييز بين اللغات قد نجدها ـ وفي الوقت نفسه أن نكشف تأثيرها ـ في الجانب الذهني «الخفي» في اللغة وما أسماه «الحس اللغوي الداخلي» كما جاء في الفقرات المقتبسة أعلاه.

وترتكز إجابات همبولت على تلك الأسئلة إلى الفكر اللغوي في القرنين السابع عشر والثامن عشر، لا سيّما في كتابات كوندياك وديدرو. وفي الوقت ذاته، تبدو هذه الإجابات متأثّرة إلى حدّ كبير بتداخل وجهات النظر والآراء المتحاملة للحركة الرومانطيقية الألمانية وبخاصة النظرية الرومانطيقية في الجماليات فضلاً عمّا يُعرف بالنظرية الرومانطيقية في الأنثروبولوجيا (وتبدو هذه النظرية لنا في العصر الحديث مجرّد نظرية تعالج الفروق بين الأجناس البشرية). وربّما نعزو إلى هذا التأثير هدف همبولت ليس في تفسير مصدر الفروق بين العائلات اللغوية المختلفة وآثارها وحسب بل لإيجاد المعايير لتحديد موقع البنى في جميع اللغات على مقياس يتدرّج من «اللغة الكاملة» إلى «اللغة الناقصة».

وقد أسّس همبولت نظريته اللغوية على المقابلة بين ما عرّفه ـ في الفقرات المقتبسة الأولى ـ بالمبدأين الأساسين للغة: الحسّ اللغوي الداخلي

والصوت. أمّا ما يتعلّق بالحسّ اللغوي الداخلي، فيعتقد همبولت أن اللغة نشاط وليس ناتج: «اللغة عمل ذهني متكرّر دائماً لخلق الأصوات المنطوقة القادرة على التعبير عن الفكر. ويكمن جوهر اللغة في عملية إنتاجها الفعلي».

(آراء في اللغة: ص49)

ومع ذلك يجادل همبولت في الوقت ذاته أن صيغة الصوت في لغة معينة «تعتمد على ما نتوارثه من أسلافنا، وأن النشاط الذهني كما أسلفنا بيانه ينتج التعبير عن الفكر وذلك النشاط موجّه مباشرة إلى شيء معيّن، وهو ليس نشاطاً إبداعياً بشكل خالص ولكنه نشاط يعيد تشكيل الفكر».

(آراء في اللغة: ص50)

وهذا يعني أنه يمكن القول بأن اللغة تعالج دائماً على أنها «ناتج» موجود في موضعه الصحيح. ولكن كيف يمكن لهاتين المقولتين أن تكون كلتاهما صحيحة؟

من ناحية، يرى همبولت أن اللغة عمل إبداعي ينطوي على الفعل وليس شيئاً يُفعل. فضلاً عن ذلك يعتقد همبولت أن هناك لحظة خُلقت فيها اللغات التي انحدرت منها لغات العالم اليوم (وقد ابتعدت تلك اللحظة الآن لدرجة أننا لم نعد نملك أيّة معرفة تاريخية عنها)، إذ نشأت كلّ لغة نتيجة تفجّر الحسّ اللغوي الداخلي بشكل جماعي تلقائي لدى ما يسمّيه همبولت فيما بعد أسماءً شتّى كالأمة والشعب والعرق البشري. وهذا هو الفعل الإبداعي الخالص الذي لا يعتمد على شيء سوى «القوّة الذهنية» التي يشترك فيها الشعب جميعاً ضمن الأمّة الواحدة. وهو تعبير عن الحرّية الداخلية للشعب وعن طاقته ولكنّهم يعبّرون عنه في صوت يشتركون فيه جميعاً فيعكس ملامح ذلك الشعب كلّه ضمن الأمّة الواحدة.

تتدفّق الكلمات حرّة من القلب، دون ما ضرورة أو قصد، مثلما لا

يمكن أن قبيلة (من البدو الرحّل) تتجوّل في الصحراء لم تكن لديها أغنياتها الخاصة أصلاً. لأن الإنسان ـ كونه نوعاً من الخليقة ـ مخلوق طروب. برغم أن النغمات الموسيقية ـ في هذه الحالة ـ قد مزجت مع الفكر.

(آراء في اللغة: ص60)

بمعنى آخر، إن اللغة في الأصل شيء نشأ «من الداخل»، وإن الصيغة الخاصة بالطرب التي تأتي من داخل الأمّة الواحدة أو العرق الواحد ستعتمد على الخصائص الذهنية لتلك الأمّة، أي على الحسّ اللغوي الداخلي لدى الأمّة. وبالطريقة نفسها التي ينشد فيها نوع من الطير أغنية معيّنة عفويّاً على شكل تغريد أو زقزقة أو هديل أو أيّ نوع آخر. كما يحصل ذلك لدى الإنسان بأعراقه المختلفة حين يعبّر تلقائياً عن نفسه بطرق مختلفة كليّاً. فضلاً عن ذلك، فإن الخصائص الذهنية التي تميّز عرقاً من غيره ستكشف عن نفسها في ممارسات اجتماعية وحضارية أخرى. رغم أن أفضل وسيلة للكشف عنها هي اللغة. ونظرية همبولت إذاً في أولى بداياتها وفي مبادئها الأساسية نظرية عنصرية في جذورها. وحسب ما يرى همبولت هناك شيء ذهني وآخر روحي وثالث عضوي كلّها تختلف باختلاف الأمم (أو الشعوب والأجناس). وهذه الأشياء هي التي تجعل الناس يعبّرون عن أنفسهم بشكل خلاّق بالطريقة التي يقومون بها في الأصل ويستمرّون ضمن حدود معيّنة بفعل ذلك من خلال تاريخهم. وتبدو نظرية همبولت في هذا المجال صيغة من صيغ الحتمية العنصرية.

كلّ أمّة بمعزل عن وضعها الخارجي تماماً يمكن ـ بل يجب ـ أن ينظر إليها أنها تفرّد إنساني تسير على مسار روحي داخلي خاص بها.

(آراء في اللغة: ص41)

لا تسمح ملكة اللغة والموهبة الفكرية في تفاعلهما الدائم بالانفصال،

حتى إن المصائر التاريخية قد لا تكون بمنأى عن الطبيعة المتأصّلة للشعوب والأفراد ولو أن الربط لا يبدو واضحاً لنا مطلقاً عند كل نقطة.

(آراء في اللغة: ص183)

مع ذلك ينبغي أن لا ننظر إلى السمة الإبداعية التلقائية في اللغة أنها مقيّدة بأصل اللغة، بل هي حاضرة في كل فعل كلامي. اللغة دائماً «فعل وأداء إبداعي للعقل» وهي فعل يقوم به الفرد بإرادة حرّة. والفرق هو أن في الفعل اللغوي المعيّن المنفّذ اليوم (بالمقارنة بالفعل الأصلي عند تشكيل اللغة) يجد المتحدّث الفرد نفسه في احتمالية تاريخية، يميّزها في جزء منها وجود اللغة التي تعود إلى الأمّة التي ينتمي إليها الفرد. وتأتي هذه اللغة مزوّدة أصلاً بصيغة الصوت، أي إن لها نحواً ونظاماً صوتياً. لذلك لا يستطيع الفرد - في الواقع - أن يتصرّف في أي فعل كلامي بعينه بشكل خلاّق كليّاً وبكامل حرّيته. وعليه أن يلتزم إلى حد ما بالتوافق مع قواعد لغته. وهنا يتحدّث همبولت عن «سطوة الصيغة الصوتية» وهي السلطة التي يمارسها الشيء الموجود أصلاً على الفعل الإبداعي الجديد، أو الناتج على النشاط والمنتج على عملية الإنتاج.

وربّما نعتبر بالقياس الفعل الإبداعي الخالص للشاعر فعلاً يمثّل التعبير الحرّ عن شخصيته منفردة. ومع ذلك، يكتب الشاعر وينتج شعراً دائماً ضمن سياق تاريخي خاص وهو سياق تميّز في جزء منه بالأعراف الخاصة بالصيغة الشعرية. وفي هذه الحالة، يجب أن يصب العمل الحرّ الخالص والإبداعي التلقائي عند الشاعر في قالب موجود سلفاً تحدّده أعراف الوقت الحاضر، وهذه الأعراف هي ذاتها تركة من الأفعال الإبداعية الأولى التي تحكم صياغة القصيدة، وتشكّل هذه الأعراف إذاً قواعد اللعبة التي قد يأتي الفعل الجديد ضمنها ويحدث كونه جزءاً منها.

مع ذلك فإن هذا لا يعني أن الأعراف ثابتة طيلة الوقت أو أن الصيغ

الشعرية ليست عرضة للتطوّر؛ لأن كل فعل إبداعي في صناعة القصيدة هو تحرير للطاقة الذهنية «الداخلية» وذلك بمثابة التعبير عما نسمّيه قياساً «الحس الشعري الداخلي». وطالما أن الفعل الإبداعي فردي ويتحدّد بشخصية الشاعر نفسه، فإن ذلك الفعل سيمدّد الحدود الشكلية التي تفرضها الأعراف الشعرية. وهكذا فإن كلّ فعل شعري حقيقي سيغيّر ـ بدرجة كبيرة أو ضئيلة ـ الصيغة الشعرية الراسخة وسيدفع الأعراف الثابتة إلى التغيير. وبالطريقة نفسها، سيسهم كلّ فعل كلامي جديد في تطوّر الأشكال الصوتية في اللغة. وبناء على ذلك سيجعل الحسّ اللغوي الداخلي المشترك لدى شعب معيّن ـ من خلال تعبيره التلقائي في كلّ فعل كلامي ـ اللغة تتغير شبراً شبرا وخطوة بعد أخرى بطريقة منتظمة ومنسجمة. ومن هذا المنظور نرى إذاً أن التطوّر اللغوي حاصل مستمرّ لهذه الجدلية (الدياليكتيك) بين الحسّ اللغوي الداخلي والصيغة الصوتية، أي بين النشاط والناتج .

لذلك فإن الهدف من تقدّم البشرية ونموّها هو دائماً دمج ما ينتج من الداخل باستقلاليّة مع ما نحصل عليه من الخارج.

(آراء في اللغة: ص30)

لا بدّ أن الأمر أصبح واضحاً الآن أن اللغة تمرّ بالتغيير باتجاهين. فهي من ناحية تتشرّب بالروح والشخصية التي تخصّ المتحدّث الفرد، برغم أن خصائصها الأساسية سيشترك فيها جميع الأفراد في الأمّة الواحدة أو العرق الواحد. لذلك إن ما يقوله المتحدّث يتحدّد من الداخل بهذه الصورة بشخصيته المتفرّدة ـ القومية ـ (التي يمكن أن تنعكس في درجة قوّته الذهنية). ومن ناحية أخرى، فما يقوله يتحدّد من الخارج بالقواعد والأنماط الموجودة في اللغة التي يتكلّمها وكذلك بترسّبات الأفعال اللغوية الفردية التي استعملها أفراد من قومه أو عرقه في الماضي.

وترتبط آراء همبولت في العلاقة بين اللغة والفكر بهذه الجدلية المركزية

بين النشاط والناتج. فهو يعتقد ـ كما يفعل كوندياك ـ أن الإنسان يمتلك لغة وحسب فيراه قادراً على السيطرة على العمليات الذهنية لديه. واللغة تعضد الوعي الذاتي وكذلك تساعد على توضيح تدفّق الأفكار ـ التي ليست لها معالم واضحة ـ وتحليلها.

اللغة هي الأداة التكوينية للفكر. إذ تصبح الفعّالية الفكرية ـ وهي ذهنية بالكامل وداخلية بالكامل وتمرّ من خلال الصوت بلا أثر إلى حدّ ما ـ ظاهرة في الكلام ومفهومة للحواس. لذلك فإن الفكر واللغة كيان واحد لا يمكن فصلهما عن بعضهما. بيد أن الفكر مقيّد بطبيعته إلى ضرورة الدخول في اتّحاد مع الصوت اللفظي وإلاّ فليس بوسع الفكر أن يحقّق الوضوح وليس بوسع الفكرة أن تصبح مفهوماً.

وتصوغ الفعّالية الذاتية الشيء على شكل فكرة. وليس من بين صيغ العرض ما يمكن أن نعدّه تأمّلاً متلقيّاً خالصاً لشيء موجود فعلاً. ولكن اللغة لا غنى عنها لمثل هذا الأمر؛ ولأن النشاط الذهني ينطلق من خلال الشفتين على شكل لغة ويعود ناتج ذلك النشاط إلى أُذُن المتحدّث. وهكذا تصبح طريقة العرض متحوّلة إلى موضوعية حقيقية من دون أن تتجرّد من الذاتية في أثناء تلك الفعّالية. واللغة وحدها تستطيع فعل ذلك ومن غير هذا التحويل يصبح التفكير الحقيقي برمّته محالاً.

(آراء في اللغة: ص54 ـ 56)

لذلك فاللغة ضرورية «للتفكير الحقيقي» فضلاً عن إيصال الأفكار. ومن غير اللغة كما ـ يعتقد كوندياك ولوك ـ لا يستطيع العقل أن يربط المدخلات الحسّية الفردية بالمفاهيم المفيدة (وهكذا لا يمكن للعقل أن «يدرك» فعلاً ما يمرّ به من تجارب يتلقّاها). وليس بمقدور العقل أن يحلّل التجارب المعقّدة إلى أجزاء مفهومة.

«يتكون التفكير الحقيقي من فصل وربط»

(آراء في اللغة: ص110)

أي التحليل بالمقارنة مع النشاط الذهني البدائي الذي لا شكل له وهذا النشاط من غير اللغة يمرّ من دون أدنى أثر. وتمثّل فعّالية اللغة ـ لا سيّما صيغتها الصوتية ـ الآلية التي تمكّن الإنسان من فصل وربط النشاطات الذهنية الأخرى التي لا شكل لها لتشكّل منها فكرة حقيقية. ولأن الصيغة الصوتية في اللغة منطوقة لذلك يمكن أن نستخدمها في نطق الفكرة. وبهذه الطريقة فقط يمكن لاستقبال الخبرات السلبي أن يدمج مع الظاهرة الذاتية «النشاط الذهني الداخلي». وهكذا، فإن الطريقة التي نفهم بها تجاربنا وننظر من خلالها إلى العالم من حولنا تعتمد على بنية النطق التي توفّرها لنا لغتنا. فاللغة إذاً واسطة يستخدمها الإنسان في تركيب الخبرة الموضوعية مع العقلية الذاتية. ولأن لدينا لغة ـ على خلاف الحيوانات ـ بإمكاننا أن نسيطر على عمليات العقل ونصل إلى إدراك الذات ونفهم تجاربنا.

وعلى أية حال، نجد أن الطريقة التي يحلّل بها قوم من الأقوام تجاربهم ويبنون المفاهيم ويربطونها عند تكوين الفكرة هي في حدّ ذاتها انعكاس لشخصيتهم القومية أو العرقية وهي في حد ذاتها تحدّدها تلك الشخصية ولو بشكل غير مباشر. وينجم عن ذلك ربط مضاعف يصفه همبولت كالآتي:

ينشأ التركيب الحقيقي من الإلهام المعروف فقط لدى القوى ذات الطاقة العالية. ويفتقد مثل هذا الإلهام في اللغة الناقصة، ومثل هذه اللغة تبذل قوّة أقلّ إلهاماً عند استعمالها. وكلّما تضاءلت القوّة الذهنية لأمّة ما، إذ تتحمّل اللوم على هذا النقص، ولّدت النقص ذاته من خلال تأثير لغة أكثر نقصاً في الأجيال اللاحقة.

(آراء في اللغة: ص89)

وتحدّد طبيعة اللغة التي يستعملها قوم ما بالتفرّد العقلي القومي وأن تلك اللغة تحدّد بدورها الطريقة التي يفكّر بها أولئك القوم أو يتلقّون الواقع ويفهمونه. بهذه الطريقة يصبح لانتماء الفرد إلى أمة معيّنة ـ تمتلك الحسّ

اللغوي الداخلي الخاص بها ـ أثراً في تحديد بنية اللغة التي يتكلّمها وكذلك الطريقة التي يفكّر بها. لذلك ليست اللغة وسيلة لتركيب الفاعل والمفعول وحسب بل لصياغة الهويّة القومية لتلك الأمّة.

وبسبب هذه المناظرة غالباً ما يقال عن همبولت إنه من اللغويين النسبيين (المعتدلين). وبالمقارنة مع اللغويين المنطقيين (مثل علماء النحو من مدرسة بورت رويال) الذين يعتبرون بنية الفكر هي التي تحدّد بنية اللغة، نجد أن اللغويين النسبيين (المعتدلين) يعتقدون أن بنية اللغة ـ أو طريقة النطق بها ـ تحدّد أفكار الشخص الذي يستعمل اللغة. برغم أن وصف آراء همبولت له بعض المحاسن ـ لمجرد مقارنة همبولت مع اللغويين المنطقيين في الأقل ـ نجد أن هذا الوصف خاطئ على المستوى الأعمق من التحليل. والخطأ يكمن في أمرين. أولاً: أن همبولت أعتقد ـ مثله مثل علماء النحو في مدرسة بورت رويال ـ أن جميع اللغات تشترك في صيغة شمولية (كونية)، وهذه الصيغة تحدّدها طبيعة الهدف من تلك اللغات؛ أي التعبير عن الأفكار. ثانياً: أضف إلى ذلك، أن موقف همبولت ـ وهو أبعد ما يكون عن الأخذ بموقف معتدل بالنسبة لطبيعة العلاقة بين اللغة والفكر ـ يمكن أن يوصف بدقّة أكبر أنه صيغة من المبدأ اللغوي المطلق وهو مبدأ يمثّل مخلّفات معيارية لدى علماء اللغة المنطقيين في القرن الثامن عشر. ويبدو واضحاً ـ من الفقرات الأولى المقتبسة في بداية هذا الفصل ـ أن همبولت اعتقد أن جميع اللغات تشترك في خصائص شمولية (كونية).

طالما أن الموقف الطبيعي لدى الإنسان تجاه اللغة شمولي (كوني)، وأن كلّ فرد لابدّ أن يمتلك مفتاحاً لفهم اللغة كاملةً، يترتّب على ذلك تلقائياً أن صيغة جميع اللغات يجب أن تكون نفسها من حيث الجوهر، وأن تلك الصيغة تحقّق دائماً الهدف الشمولي (الكوني). ويكمن الفرق في الوسائل وحسب وضمن الحدود فقط التي يسمح بها الوصول إلى الهدف.

(آراء في اللغة: ص215)

ويجادل همبولت في عمل سابق له بعنوان «خصائص اللغة الشمولية (الكونيّة)» (1824 ـ 1826) أن الخواص المشتركة في جميع اللغات لها أصولها في القوانين الشمولية (الكونيّة) الخاصة بالفكر.

إن التشابه في قوانين الفكر تنجم عنه مجمل الخواص المشتركة بين القواعد النحوية لجميع اللغات وبوساطة هذه الخواص يرتبط نموّ كل لغة بالنحو الشمولي (الكوني) وترتبط القواعد النحوية في جميع اللغات فيما بينها. وكلّ صيغة نحوية يمكن أن نشير إليها في كلّ واحدة من اللغات بطريقة أو بأخرى.

(الخصائص، الجزء الخامس: ص453 ورد في كتاب مانشستر 1986: ص74)

ويبدو أن همبولت اعتقد أنّ جميع اللغات لا بدّ أن تُظهر بعض الخواص النحوية الشمولية (الكونية) إلى حد ما مثل أجزاء الكلام وحالات الإعراب والمبني للمعلوم والمبني للمجهول والصيغة الفعلية. وإذا لم تُظهر لغة معيّنة واحدة من تلك الخواص بوضوح، فإن هذه الخواص لا بدّ أن تضاف إلى الفكر ـ كما يرى الكثير من علماء النحو الشمولي (الكوني) قبل همبولت وبعده. ومرّة أخرى يقول همبولت في كتابه «خصائص اللغة الشمولية (الكونيّة)»:

عندما لا تتوفّر دلالة معيّنة للصيغة النحوية في لغة ما، فإنها تبقى مع ذلك حاضرة بمثابة مبدأ يستدلّ بها على فهم أولئك الذين يتكلّمون تلك اللغة.

(الخصائص، الجزء الخامس: ص469 وردت في كتاب مانشستر 1986: ص77)

ليس من الدقّة إذاً أن نصف موقف همبولت أنه شكل من أشكال المدرسة النسبية (المعتدلة) حيث يتحدّد فكر قوم ما كليّاً باللغة التي يتكلّمونها. بل إنه يحاول أن يبرهن أن هناك بعض المبادئ الشمولية (الكونية) الخاصة بالفكر تحدّد الوظائف النحوية التي يجب أن تؤدّيها كلّ لغة. ويكمن الاختلاف بين لغة وأخرى بالوسيلة التي نحقّق بها هذه الوظائف النحوية.

ينبغي لكلّ لغة ـ على سبيل المثال ـ أن تبيّن إلى حد ما العلاقات ضمن حالات الإعراب التي تنشأ بين الأجزاء المكوّنة المختلفة لفكرة معيّنة (أو أن تضاف هذه العلاقات إلى الفكرة في الأقلّ). ولكن الطريقة التي تنجز فيها هذه المهمّة ستختلف حسب اختلاف اللغات. تبدي اللغة اللاتينية هذه العلاقات بوساطة الإعراب (الصرف) . واللغة الصينية تبيّن هذه العلاقات بطريقة ترتيب الكلمات (نظم الكلام في النحو). ولكن في كلتا الحالتين تُنفّذ المهمّة نفسها. «إذ يكمن الفرق في الوسيلة وحسب ضمن الحدود فقط التي يسمح بها الوصول إلى الهدف»

(آراء في اللغة: ص215)

كان همبولت مهتمّاً بشكل واضح بجانب معيّن من التباين اللغوي أَلا وهو التصنيف اللغوي. إذ يحدّد همبولت أربعة أنواع أساسية من اللغات: العازلة والالتصاقية والتصريفية والتركيبية.

وتختلف هذه الأنواع الأربعة من اللغات في الوسيلة النحوية التي تتبنّاها في تحديد الأجزاء المكوّنة في الجملة وفي توحيد تلك الأجزاء في كلّ متكامل ومتناسق يعكس بنية الفكرة التي يعبّر عنها. وتعتمد اللغة العازلة إلى حدّ كبير تقريباً على ترتيب الكلمات وعلى المفردات النحوية مثل حروف الجر وأدوات الربط في تحقيق تلك المهمّة. وقد استخدم همبولت اللغة الصينية مثالاً على اللغة العازلة برغم أن كلّ لغة ـ كما أوضح ذلك ـ عبارة عن خليط من الأنواع المختلفة. أما اللغات الالتصاقية (اللغة التركية مثلاً) أو التصريفية (مثل اللغة اللاتينية أو السنسكريتية) تعتمد على صياغة الكلمات في إنجاز المهمّة نفسها التي تنجزها اللغات العازلة بترتيب المفردات والمفردات النحوية. بينما تضيف اللغة الالتصاقية لاحقة إلى الكلمة لكلّ الحركات الإعرابية المبيّنة، تبيّن اللغة التصريفية إلى العلاقات النحوية بلاحقة منفردة تلحق أو تدمج في نهاية جذر الكلمة مباشرةً. أما اللغات التركيبية (مثل لغة ديلاوير) فإنها تتميّز بطريقتها في دمج معظم الأجزاء المهمّة في الجملة في

كل مفردة واحدة بحيث تكون الوحدة الصرفية (المورفيم) للفعل الجذر الموحّد. ويعتقد همبولت أن النموذج النحوي الذي تتبنّاه أيّة لغة محدّد بالحسّ اللغوي الداخلي لدى المتحدّثين بتلك اللغة. فبعض الأمم مهيّأة ذهنياً تجاه اللغات الالتصاقية وبعضها الآخر يميل نحو اللغات العازلة وهكذا.

وتتبلور المرحلة النهائية في مناظرة همبولت ومصدر المبدأ اللغوي المطلق لديه في ادّعائه أنه برغم أن كلّ لغة لا بدّ أن تنجز المهام النحوية الشمولية (الكونية) مثل الإشارة إلى أجزاء الفكرة وتوضيح بنية مفهوم ما والإشارة إلى العلاقات بين كل جزء من أجزاء الجملة والأجزاء الأخرى، مع ذلك فإن الوسيلة التي قد تحقّق بها لغة معيّنة هذه المهام النحوية الشمولية (الكونية) ربّما تكون أفضل أو أسوأ من الوسيلة التي تتبنّاها لغة أخرى. ويعتمد اختيار الطريقة التي تتبنّاها اللغة المعيّنة (أو عائلة لغوية معيّنة) على التفرّد الذهني لدى الأمّة التي تتحدّث تلك اللغة. مع ذلك ـ وحسبما يرى همبولت ـ فإن واحدة من بين تلك الطرق ستكون أفضل من الطرق الأخرى بلا منازع، وهكذا، لأن الناطقين بلغة معيّنة لا بدّ أن يستفيدوا من لغتهم للنطق بأفكارهم والسيطرة على العمليات الذهنية لديهم، فإن الصيغة الأقلّ كفاءة نحوياً ستعوق العمليات الفكرية عند مستخدميها. لذلك فإن الحافز الخلاّق الأقل شأناً الذي قادهم إلى تبنّي الطريقة الأقلّ كفاءة في الإشارة إلى العلاقات النحوية له أثر مستديم لا يمكن تجاوزه .

وقد اعتقد همبولت بفكرة ما يسمّى باللغة المثالية وهي اللغة التي تنجز المهام النحوية الشمولية (الكونية) على وجه الكمال.

ولا بد من الكشف عن صيغة معيّنة، وهي من بين كلّ الصيغ التي يمكن تصوّرها تتطابق على أفضل وجه مع أهداف اللغة، ولا بدّ لنا أن نكون قادرين على الحكم على المحاسن والمساوي في اللغات القائمة حسب الدرجة التي تقترب بها من هذه الصيغة الوحيدة.

(آراء في اللغة: ص217)

من حيث المبدأ، يمكن أن توضع جميع اللغات في معيار يعكس درجة قربها من اللغة المثالية، وقد وجد همبولت أن اللغة السنسكريتية ـ وهي لغة تصريفية ـ أكثر اللغات قرباً من اللغة المثالية واللغة الصينية ـ وهي لغة عازلة ـ أكثرها بعداً عن تلك اللغة. ولكن لماذا تكون اللغات التصريفية الأقرب إلى اللغة المثالية؟

تنشأ الصيغة النحوية من قوانين التفكير في اللغة، وترتكز على انسجام الصيغ الصوتية مع تلك القوانين، ويجب أن يكون مثل هذا الانسجام حاضراً بطريقة ما في كلّ اللغات والفرق يكمن في الدرجة وأن يقع اللوم ـ بسبب النحو الناقص ـ على عدم وضوح تلك القوانين في الجوهر أو عدم كفاية المرونة في النظام الصوتي، والخلل الذي يكمن في نقطة معيّنة يرتدّ دائماً إلى النقطة الأخرى في الحال. ويتطلّب كمال اللغة أن كلّ كلمة تعلّم كونها جزءاً خاصاً من أجزاء الكلام وتحمل في داخلها تلك الخواص التي يستلهمها التحليل الفلسفي للغة وفقاً لذلك. وعليه يفترض التحليل بحدّ ذاته وجود الخاصية الصرفية.

(آراء في اللغة: ص 140)

يرتكز تفضيل همبولت للغات التصريفية أساسا على اعتقاده أنها تنجز المهام النحوية المطلوبة منها بكفاءة عالية. وهو يجادل أن في الحالة المثالية يجب أن توضّح الكلمة وتميّز بين مهمّتين مختلفتين عندما نحدّد تلك الكلمة للتعبير عن مفهوم معين، لا ينبغي للكلمة أن تعطي المفهوم المطلوب وحسب بل يجب أن توضّح:

العملية الذهنية الخاصة التي تنقل ذلك المفهوم إلى فئة معيّنة من الأفكار أو الكلام؛ وأن المعنى الكامل للكلمة هو الناتج الآني لذلك التعبير بالمفهوم ولتلك اللمحة المؤثّرة.

(آراء في اللغة: ص 145)

لعلّ الصفة المثالية في اللغة التصريفية هي أنها تنجز ذلك في الكلمة نفسها، وتقوم بدمج كل واحدة من مهام الكلمة في الصيغة الواحدة ذاتها. وهذا يعكس الطريقة التي يبدو فيها المفهوم بحد ذاته عبارة عن دمج التمثيل السلبي (المتلقّي) لمادة خبرة ما مع التصنيف الذاتي لذلك التمثيل ضمن منطق الفكر. وهكذا فإن اللغة المثالية عند همبولت هي تلك اللغة التي تعكس التقابل الجدلي (الدياليكتيكي) بين الفاعل والمفعول به أو بين النشاط وما ينتج عنه وكلاهما يركّب في الصياغة الآتية للغة والفكر.

إذا كنتُ أفلحتُ في تصوير الطريقة الصرفية كاملة بجميع ملامحها وكيف أنها وحدها تمنح الكلمة رصانة داخلية حقيقية في الذهن والأذن، وبالطريقة نفسها تفصّل بثقة تأكيد أجزاء الجملة وتحافظ على الترتيب الضروري للفكرة، إذ ليس من شك أنها تحفظ ـ حصراً ـ المبدأ الأساسي لبنية اللغة، وهي بذلك تأخذ كل عنصر للكلام حسب أهمّيته في اتجاهين، المعنى الموضوعي والعلاقة الذاتية بين هذا العنصر والفكر واللغة. وتحدّد هذه الثنائية في وزنها المناسب بالصيغ الصوتية المناسبة، وهي تسمو بالجوهر الأساسي للغة ـ أي النطق والترميز ـ إلى أعلى درجات السمو.

(آراء في اللغة: ص145)

وهكذا فإن اللغة المثالية عند همبولت هي تلك اللغة تعكس فيها صياغة الكلمة صياغة المفهوم. وينظر إلى صياغة المفهوم على أنه عملية دمج للخبرة السلبية (المتلقّية) لموضوع ما والنطق الإيجابي (الفعلي) لذلك المفهوم في الفكر.

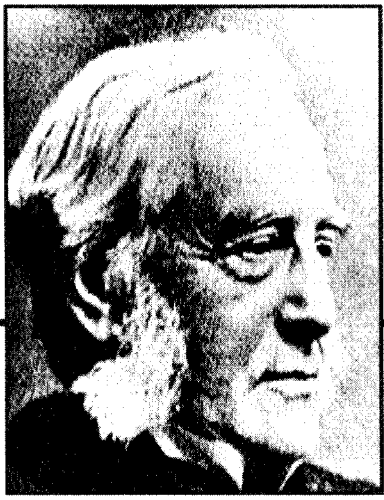
ومن ناحية، كان همبولت ينظر إلى اللغة العازلة مثل اللغة الصينية أنها أكثر اللغات نقصاً، ولكونها ـ على وجه الدقّة ـ لا تبيّن العلاقات النحوية بطريقة اللواحق ولكن حصراً من خلال ترتيب الكلمات والمفردات النحوية مثل حروف الجر. (قد تبدو اللغة الإنجليزية طبقاً إلى هذه المعايير أكثر

اللغات نقصاً، وفيها من خصائص اللغة العازلة أكثر مما فيها من اللغة التصريفية. مع ذلك يستثني همبولت اللغة الإنجليزية من هذا الانتقاص ـ وكذلك اللغات الرومانسية (الناشئة عن اللاتينية) واللغة الألمانية ـ لأنها برغم كونها لم تعد لغة تصريفية، إلاّ أنها كانت يوماً ما حيث إن تلك الصيغة الداخلية ـ المختفية ـ تبقى كما هي.

إن القاعدة الأساسية لربط الأصوات في الكلمات تتمثّل في أن عدداً متوسّطاً من الأصوات في الجذور ـ وهي أساس المفردات جميعها ـ يستخدم مع شيء من الإضافات والتعديلات في المفاهيم المركّبة والمحدّدة بشكل واضح، وأن تكرار حدوث الصوت الموروث نفسه ـ أو حتى إمكانية تمييز ذلك الصوت بقواعد خاصة ـ إضافة إلى الأهمّية الراسخة للتغيّرات الداخلية أو اللواحق التي تغيّر الكلمة كل ذلك يحدّد تفسير اللغة بذاتها ويمكن أن نطلق عليه الصفة الآلية أو التقنية.

(آراء في اللغة: ص94)

الفصل الثالث عشر



ميلر ونشوء اللغة

اعترف أبيقور ـ الذي روي عنه قوله إنّ في الصياغة الأولى للغة ما يجعل الناس يتصرّفون لا شعوريّاً، تحرّكهم الطبيعة كما يحصل عند السعال والعطاس والخوار والنباح أو التنهّد ـ أن ذلك لا يمثّل سوى نصف اللغة، وأنه لا بدّ أن اتّفاقاً من نوع ما قد وقع قبل أن تبدأ اللغة أصلاً، وقبل أن يستطيع الناس معرفة ماذا يعني كلّ فرد بتلك العبارات الغريبة. وبذلك يقدّم أبيقور تقييماً أكثر دقّة لطبيعة اللغة من الكثيرين الذين يدّعون أنّهم يتمسّكون بنظريته في الوقت الحاضر. وقد تطرّق إلى الاعتراض على أن المفردات ـ إذا كانت الطبيعة قد أوحت بها ـ يجب أن تكون نفسها في جميع الأقطار، وفي ذلك إشارة إلى أنه سبق همبولت في اعتقاده أن الطبيعة البشرية تتأثّر بدرجات متباينة حسب تباين الأقطار، وأن الآراء المتباينة تتشكّل عن الأشياء، وأن تلك المواقف والآراء المختلفة تؤثّر في صياغة المفردات التي تخصّ كلّ أمّة من الأمم. وقد رأى أن أصوات الطبيعة لم تكن تتطوّر إلى لغة منطوقة أبداً من دون المرور بالمرحلة الثانية التي مثّلها على هيئة اتّفاقية أو تفاهم

لاستعمال صوت معيّن للتعبير عن فكرة معيّنة. لو عوّضنا هذه الفكرة الأبيقورية المتعلّقة بالاتّفاق والعرف بفكرة لم تكن موجودة في زمن أبيقور ـ إذ نحن مدينون بالشروح الوافية لها في زماننا هذا إلى عبقرية داروين ـ ولو وضعنا بدل الاتفاق الانتخاب الطبيعي أو كما أسميته في محاضراتي السابقة الإقصاء الطبيعي، لاستطعنا أن نتوصّل ـ كما أعتقد ـ إلى تفاهم مع أبيقور، بل حتّى مع اتباعه من المعاصرين؛ مثلما ينتج عدد من الانطباعات الحسّية ـ التي يتلقّاها الإنسان ـ صورة ذهنية أو إدراكاً حسّياً، ولمّا كانت مثل هذه التصوّرات تنتج فكرة عامة أو تصوّراً، لنا أن نفهم أن عدداً من الانطباعات الحسّية قد تخلق تعبيراً صوتياً مناسباً، مثل صرخة أو تعجّب أو تقليد لبعض الأصوات التي تحدث لتشكّل جزءاً من الانطباعات الحسّية، وأن عدداً من تلك التعبيرات الصوتية قد تندمج في تعبير عام واحد، وتترك وراءها الجذر الذي يمثّل إشارة تعود إلى فكرة عامة، ولكن لأن لدى الإنسان ملكة المنطق التي توجّه الانطباعات الحسّية وتتحكّم في صياغتها إلى تصوّرات، والتصوّرات إلى أفكار عامة فإن الصياغة التدريجية للجذور من مجرّد الصرخات الطبيعية أو الحركات المقلّدة تندرج تحت المسوّغات المنطقية نفسها، ولا تتشكّل الأفكار العامة عشوائياً، ولكن وفقاً لقانون وإن ذلك القانون هو منطقنا من الداخل الذي يتطابق مع منطقنا من الخارج ـ إذ يتطابق مع ما نسمّيه منطق الطبيعة. والانتخاب الطبيعي ـ الذي لا بدّ من النظر فيه ـ هو بلا شكّ الانتخاب المنطقي؛ فهو ليس مجرّد تنوّع بالمصادفة يبقى ويترسّخ، بل هو التنوّع المنفرد الذي يقترب أكثر فأكثر من قصد مبدعه الأصلي، أو هو أحسن شيء ينجز الأهداف التي من أجلها وجد نوعه أو شكله الذي ينتمي إليه، وهو الذي ينتصر في الصراع الأكبر على الحياة. وهكذا تسير الأمور في الفكر واللغة.

(ف ماكس ميلر، محاضرات في علم اللغة)

إنّ أعظم أثر تفرّد في الفكر اللغوي في القرن التاسع عشر لم يمارسه

عالم اللغة بل عالم الأحياء تشارلز داروين. وكان كتاب داروين «أصل الأنواع» (1859) ـ ذو الأثر الثوري في ميادين عدّة ـ عملاً لم يخفق قط في استقطاب التأييد بين العلماء الذين اشتغلوا بالدراسة التاريخية المقارنة للغات الهندو ـ أوربية. وقد مهّد لوصول النظرية الداروينية إلى المسرح اللغوي نشر كتاب أوغست شليخر «النظرية الداروينية» عام 1863 وفيها يبيّن أن التغيّر الصوتي يعتقد حدوثه طبقاً إلى قوانين ثابتة متماثلة مع القوانين الطبيعية؛ ويتأكّد لنا المدى والسرعة التي غزت فيها الأفكار الداروينية علم اللغة من الفقرة المقتبسة في أعلاه من كتابات أشهر علماء اللغات الهندو ـ أوربية في زمانه ألا وهو فريدريش ماكس ميلر. وقد نشرت محاضرة ميلر عام 1864 بعد خمس سنوات من نشر كتاب « أصل الأنواع». فلماذا كان الاختراق الفكري لهذه النظرية البيولوجية إلى علم اللغة مباشراً جداً وعميقاً جداً؟

إن ما قاله داروين فعلاً عن اللغات في كتابه «أصل الأنواع» لم يبدُ ذا بال للوهلة الأولى؛ لأن التواصل اللغوي موضوع بعيد كل البعد عن الغرض الرئيس لذلك الكتاب، ولكن داروين يثير دراسة اللغات في فقرة نظرية مهمّة إلى حدّ كبير، حيث يودّ تسويغ قناعته أن هناك «نظاماً طبيعياً» للتصنيف. ويدّعي أن هذا النظام يعتمد على «الأصل مع التعديل». وهذه النقطة حيوية جداً لفرضيته، التي تبدو هدفاً للاعتراض أنه قد أوجد خطة التصنيف التي اختارها بشكل اعتباطي في التفسير التاريخي. ولمّا كان يبحث عن مثال من خارج علم الأحياء ليدعم حججه، فقد عثر على مراده في تحليل الأصول اللغوية.

لعلّ من المفيد توضيح وجهة النظر الخاصة بالتصنيف عند دراسة اللغات. ولو كان لدينا أصل متكامل من أصول البشرية، فإن الترتيب الوراثي لأعراق الإنسان يعطينا أفضل تصنيف للغات المتنوّعة التي تستعمل في الوقت الحاضر في جميع أنحاء العالم. وإذا أردنا أن ندخل في ذلك التصنيف جميع اللغات المنقرضة وكذلك اللهجات المتغيّرة بسرعة متوسّطة أو ببطء، سيكون

ذلك الترتيب هو الحلّ الوحيد الممكن. مع ذلك من المحتمل أن بعض اللغات القديمة قد تغيّرت بشكل طفيف وتسبّبت في ظهور لغات جديدة أخرى معدودة، بينما نجد اللغات الأخرى قد تغيّرت بشكل كبير بسبب انتشارها وعزلتها ومستوى المدنية للأجناس مختلطة الأعراق وهكذا تسبّبت في ظهور لغات ولهجات جديدة كثيرة، ولا بدّ من التعبير عن الدرجات المتفاوتة في التباين بين اللغات من الفصيلة الواحدة بمجموعات تكون ثانوية لمجموعات أخرى، ولكن الترتيب الصحيح والمحتمل فقط سيبقى وراثياً، ولا بدّ أن يكون ذلك طبيعياً جداً طالما أنه يربط جميع اللغات ـ المنقرضة والموجودة ـ مع بعضها بأواصر القرابة ويحدّد صلة كلّ واحدة من اللغات وأصلها.

(أصل الأنواع، الفصل الرابع عشر)

لا داعي للمبالغة في أهمّية هذه الفقرة الوحيدة لعلم اللغة الذي كان يكافح ليؤسّس مصداقيّته العلمية الخاصّة به في العالم الأكاديمي في القرن التاسع عشر، وقد كان داروين يقول في هذا الصدد إن علم اللغة ـ كما يمارسه المؤيدون لفقه اللغة المقارن من المتخصصين في اللغات الهندو ـ أوربية ـ يوفّر لنا صيغة البحث العلمي. فقد انتقل هذا العلم من المقارنة المجرّدة إلى المقارنة التاريخية وهذه المقارنة تنطوي في جوهرها على الكثير من علم الأنساب. وقد أيّد سوسير الحكم نفسه لجيل قادم من علماء اللغة ـ وكان سوسير قد ولد قبل نشر كتاب «أصل الأنواع» بعامين. ويرتكز الفصل الأوّل من كتاب سوسير « دروس في علم اللغة العام» ـ برغم أنه لا يذكر داروين صراحة ـ على وجهة نظر داروين. إذ إن التصنيف الذي يعتمد على المقارنة وحدها لا يكفي، وقد بلغ علم اللغة درجة النضج عندما بدأ علماء اللغة يدركون أن المقارنة بين اللغات تبقى بلا معنى حتى توضع في سياق تطوّري. وكان هذا الإنجاز الفكري بالنسبة لسوسير من عمل مدرسة علماء اللغة الألمان الذين عرفوا باسم «علماء النحو الجدد». وقد ذكر سوسير قادة هذه المدرسة أمثال برغمان وأوستهوف وبراونه وسييفرز وبول ولسكيان. «لقد

كان إنجاز علماء النحو الجدد ينحصر في وضع جميع نتائج دراسات فقه اللغة المقارن ضمن منظور تاريخي بحيث تتّصل الحقائق اللغوية مع بعضها حسب تسلسلها الطبيعي» (سوسير، 1922، ص18). إن مصطلح «التسلسل الطبيعي» هو الذي يشير إلى العلاقة بين مفهوم داروين للنظام الطبيعي ووجهة نظر سوسير في تاريخ علم اللغة.

وقد رحّب علماء اللغة بالائتلاف الفكري بين علم الأحياء وعلم اللغة بحفاوة أكثر مما فعل علماء الأحياء. وكان ماكس ميلر ـ وهو عالم ألماني متخصص باللغة السنسكريتية وقد عين أوّل أستاذ كرسي لفقه اللغة المقارن في جامعة اوكسفورد ـ متلهّفاً لتثبيت ادعاءاته أن موضوعه يجب أن يعامل معاملة العلم القائم بذاته، وكان متحدّثاً بارعاً لا يبزّه أحد في موهبته في شرح دقائق فقه اللغة للعامة من الناس، وألقى أول محاضرة له في سلسلة «محاضرات في علم اللغة» عام 1861 في لندن وكان نجاح تلك المحاضرات أساس شهرته التي ذاعت. ويقصد ميلر بكلمة «علم» واحداً من العلوم الطبيعية. فهو يدّعي:

أن اللغة التي نتكلّمها وكذلك اللغات الموجودة الآن التي تحدّث بها الناس في كلّ بقعة من المعمورة منذ الفجر الأول لحياة الإنسان والفكر الإنساني، توفّر لنا موادَّ تصلح لمعاملتها بطريقة علمية. وبمقدورنا أن نجمع هذه المواد ونصنّفها ونختزلها إلى عناصرها المكوّنة ونستنتج منها بعض القوانين التي تحدّد أصل اللغات وتحكم نموّها وتؤدّي إلى اضمحلالها، وبمقدورنا أن نعاملها في الواقع بالروح نفسها التي يعامل بها عالم الأرض (الجيولوجي) الصخور وتحوّلاتها ـ لا بل في بعض النواحي بالروح نفسها التي يعامل فيها عالم الفلك النجوم في السماء أو التي يعالج فيها عالم النبات الأزهار في الحقل. يوجد علم للغة مثلما يوجد علم للأرض بأزهارها وأفلاكها.

(محاضرات في علم اللغة: الجزء الثاني، ص1)

وقد تصاعد الاحتفاء الأكاديمي قليلاً عندما ردّ داروين بالطريقة نفسها في كتابه «أصل الإنسان» عام 1871:

يمكن تصنيف اللغات ـ كما نفعل بالكائنات العضوية ـ إلى مجموعات تليها مجموعات أدنى. ويتمّ هذا التصنيف بصورة طبيعية حسب أصل اللغات، أو بطريقة اصطناعية باستخدام خواص أخرى، وتنتشر اللغات واللهجات المهيمنة بسرعة وتؤدّي إلى انقراض لغات أخرى. واللغة مثلها مثل نوع من الكائنات، إذا ما انقرضت فإنها ـ كما قال السير سي لايل ـ لا تظهر ثانية إطلاقاً. ولا تكون ولادة اللغة الواحدة نفسها في مكانين مطلقاً. وربما تمتزج اللغات المتباينة مع بعضها. ونستطيع أن نرى التنوّع في كلّ لسان وتبدأ الكلمات الجديدة تظهر باستمرار ولكن الكلمات المنعزلة مثل اللغات الكاملة تصبح منقرضة تدريجياً. وكما أشار ماكس ميلر بوضوح: «ينشأ الصراع على الحياة باستمرار بين المفردات والصيغ النحوية في كلّ لغة من اللغات. والصيغ الأفضل والأسهل والأقصر هي التي تسيطر وهي مدينة بنجاحها إلى المزايا المتأصّلة فيها». وقد يضاف التجديد والتغيّر إلى هذه الأسباب المهمّة التي تقف وراء بقاء مفردات بعينها. لأن في ذهن الإنسان ولعاً شديداً في التغيير الطفيف في جميع الأشياء. ويعدّ بقاء بعض المفردات المتميّزة أو الحفاظ عليها من قبيل الانتخاب الطبيعي.

(أصل الإنسان: ص138 ـ 139)

وبغض النظر عن حقيقة أن داروين قد أضفى الشرعية على طرق البحث التي تطوّرت في علم اللغة في القرن التاسع عشر، فإنه قد وفّر أيضاً جواباً مرتجلاً على السؤال الذي حيّر علماء اللغة الذين ما زالوا يتساءلون عن تفسير للعمليات المتعلّقة بالتغيّر اللغوي التي تبدو متصلبّة لا تلين، ويبدو التفسير اللاهوتي غير مقبول كليّاً طالما أن علم اللغة قد ابتعد عن علم اللاهوت المعاصر وعن الإنجيل، ويبدو «الانتخاب الطبيعي» في الأفق مثل

قافلة تجهيزات إلى الحامية المحاصرة، وقد تغيّرت اللغات؛ لأن آليات الانتخاب الطبيعي حتّمت ذلك.

ولا يمكن فهم حدّة المأزق التفسيري الذي فرضه علم اللغة التاريخي ـ وزوّده «الانتخاب الطبيعي» بالجواب ـ من غير الحواشي الموجزة لدراسة الموقف النظري الذي تبنّاه علماء النحو الجدد.

وكان جاكوب جريم قبل ذلك قد عرض التغيّر المنتظم في الأصوات في الطبعة الثانية من كتابه «نحو اللغة الألمانية» عام 1822، وقد ضرب مثلاً مشهوراً أصبح فيما بعد يعرف بـ«قانون جريم» (برغم أن الحقائق التي اعتمد عليها ذلك القانون كان أوّل من تنبه لها العالم الدانماركي رازموس راسك وقد نشر تلك الحقائق نفسها عام 1818). ويحاول «قانون جريم» أن يبيّن وجود تطابق منتظم بين اللغة اليونانية والقوطية واللغة الألمانية القديمة (الفصحى) فيما يتعلّق بالأصوات الصامتة التي تحدث في مجموعات من الكلمات المتقاربة في أصولها. وطبقاً لمعادلة جريم إذا وجدنا الصوت (p) في اللغة اليونانية نجد الصوت (f) في اللغة القوطية والصوت (b) في اللغة الألمانية القديمة. وإذا وجدنا الصوت (b) في اللغة اليونانية، نجد الصوت (p) في اللغة القوطية والصوت (f) في اللغة الألمانية القديمة. ويمكن عرض مجمل نسق التطابق في الجدول الآتي:

اللغة اليونانية	p	b	f	t	d	th	k	g	ch
اللغة القوطية	f	p	b	th	t	d	h	k	g
اللغة الألمانية القديمة	b(v)	f	p	d	z	t	g	ch	k

ويمكن تلخيص ذلك كما يأتي:

اللغة اليونانية	T	M	A
اللغة القوطية	A	T	M
اللغة الألمانية القديمة	M	A	T

ويرمز الحرف (T) إلى الأصوات الصامتة المهموسة (مثل (k, t, p) ويرمز الحرف (M) إلى الأصوات الصامتة المجهورة مثل (g, d, b) بينما يرمز الحرف (A) إلى الأصوات الصامتة الانفجارية النَّفَسية (التي يخرج معها الهواء) مثل (kh, th, h, f, z). وتدّعي هذه المعادلة أن هناك نمطاً منطقياً منتظماً للتطوّر الصوتي بين اللغة اليونانية والقوطية واللغة الألمانية القديمة، حيث تصبح الأصوات الصامتة المهموسة أصواتاً انفجارية نَفَسية وهذه الأخيرة تصبح أصواتاً صامتة مجهورة، بينما تصبح هذه الأصوات مهموسة وبدورها تصبح انفجارية نفَسية وهذه الأخيرة تصبح مجهورة ثم تصبح مهموسة. (وحسب الطريقة التي نظّم بها جريم هذا القانون فإنه لا يصمد دائماً وهذه عقبة أشار إليها الباحثون المتأخّرون ولكن هذا النقص أقل أهمّية لأغراضنا في هذه المرحلة من الهالة التي أحيط بها قانون جريم).

وقد شجّع اكتشاف قانون جريم علماء اللغات الهندو ـ أوربية على البحث في أنماط مشابهة من التطابق الصوتي بين هذه اللغات بقصد صياغة نظرية متجانسة عن التغيّرات الصوتية التي قد تفسّر العلاقات التي تحصل فيما بينها، على أساس الافتراض أن هذه اللغات قد انحدرت من لغة قديمة مشتركة. وكان فقه اللغة المقارن المختص باللغات الهندو ـ أوربية ذا نزعة داروينية إلى مثل هذا الحدّ قبل ظهور داروين نفسه. ولم يدّع جريم نفسه أن مثل ذلك النمط من التغيّرات الصوتية قد بلغ مكانة القانون وقد اكتفى بوصفه ببساطة بأنّه يمثّل نزعة عامة، لا ينبغي أن تتّبع في جميع الحالات. ولم يقتنع علماء النحو الجدد بذلك القانون بعد جيل واحد فقط. ومن وجهة نظرهم إذا كان علم اللغة علماً عليه أن يكتشف القوانين اللغوية؛ مثلما اكتشفت العلوم الطبيعية قوانين الطبيعة. وإن القانون الذي له هذا الحس القوي المتزايد لم يكن مجرّد نزعة عامة وحسب قد تتّبع وقد تُهمل في الحالات الخاصة. وطبقاً لذلك، فقد ناصروا الفكرة التي ترى أن علماء اللغة يجب أن يكرّسوا جهودهم للبحث عن التغيّرات التي لا يستثنى منها شيء إطلاقاً. وقد اقترحوا في الواقع هذه الصيغة

تعريفاً للتغيّرات الصوتية. وأن النصّ الذي يعدّ بشكل عام البيان الرسمي الذي يعبّر عن وجهة نظر علماء النحو الجدد في اللغة هو توطئة كتاب هيرمان أوستهوف وكارل برغمان بعنوان «التحقيقات الصرفية» الذي نشر عام 1878. وقد ادّعى المؤلّفان «أن كلّ تغيير في الأصوات ـ طالما أنه عملية ميكانيكية ـ فإنه يحدث وفقاً لقوانين لا تسمح بأيّ استثناء». وقد كتب لسكيان موضّحاً السبب في تبنّي مثل هذا التعريف قبل ذلك بعامين في كتابه «الانحرافات في اللغات السلافية ـ اللتوانية والجرمانية». وحسب ما يراه لسكيان «إذا سمحنا بالانحرافات العشوائية التي يصعب تنسيقها فذلك يعني اعترافاً في واقع الأمر أن مادة علمنا ـ أي اللغة ـ لا يمكن أن تخضع للدراسة العلمية».

وقد كان التغيّر الصوتي عند علماء النحو الجدد عبارة عن عملية تدريجية في حدود اللاوعي يمكن تفسيرها بالرجوع إلى فسلجة أعضاء النطق عند الإنسان. والتغيّرات الطفيفة في النطق تراكمت عبر الأجيال إلى الحدّ الذي نلحظ فيه أن تغيّراً في النطق قد حصل وفقاً لوجهة نظر المؤرّخ من منظور الأحداث التاريخية. وكان ذلك يحدث باستمرار ولكن ببطء شديد بحيث لم يلحظه المعاصرون، بالطريقة نفسها التي يبقى فيها التآكل التدريجي في الصخور ـ بسبب العوامل الجوية ـ غير منظور، أو حسب نظرية داروين أن النشوء التدريجي لأنواع جديدة من الكائنات يبقى خافياً لأن ذلك يستغرق وقتاً أطول بكثير من عمر أيّ من الملاحظين.

مع ذلك كان علماء النحو الجدد يدركون تماماً أنّه لو كان عمل قوانين الصوت التي لا تستثني شيئاً هو المسؤول كليّاً عن التغيّر اللغوي، لنجم عنه نمط من التوافقات بين اللغات الهندو ـ أوربية المتنوّعة أكثر انتظاماً وأقوى ارتباطاً مما ثبت فعلاً. لذلك اضطرّ هؤلاء العلماء إلى الاعتراف بوجود عامل ثانٍ مؤثّر في عمليات التغيّرات اللغوية. وهذا العامل هو القياس (التناظر)، وهو الذي يفسّر جميع حالات الحفاظ على الصيغ أو إحداثها اعترافاً بوجود حالات التشابه. (فقد حلّت كلمة shoes محل الصيغة القديمة shoen عند جمع كلمة

shoe بسبب التناظر مع صيغ الجمع التي تنتهي بحرف s في الأسماء الأخرى). وقد توصّل علماء النحو الجدد عن طريق ربط التغيّرات الصوتية بالتناظر بنظرية مبسّطة حدّدت نوعين من القوى التي تشكّل لغات العالم باستمرار: النوع الأوّل فيزيائي أو آلي والنوع الثاني بيولوجي (نفسي). وتستفيد هذه الثنائية من متوازية يسهل التعرّف عليها مع التمييز التقليدي بين الجسد العقل. وكانت لغة البشر ـ وفقاً لهذه النظرية ـ في تطوّر مستمر بسبب التفاعل المتراكم بين العمليات الفسلجية والسيكولوجية (النفسية) في فعّاليات الكلام.

كانت نظرية اللغة لدى علماء النحو الجدد ـ من وجهة نظر معيّنة ـ تعبيراً أكثر رصانة وانتظاماً في الافتراضات التي تخصّ التباين اللغوي، وقد لقيت من الناحية العملية قبولاً لدى الكثير من علماء اللغة في القرن التاسع عشر، ولكن عندما تطرح هذه الافتراضات على شكل نظرية واضحة، فإنها تولّد بعضاً من المشاكل. فمثلاً، إذا كانت اللغة تتغيّر بهذه الطريقة، لماذا لم تصبح النتيجة فوضى متزايدة؟ لماذا بقيت بعض المفردات والصيغ وطريقة اللفظ على حالها وحلّت بانتظام محلّ مفردات وصيغ وطريقة لفظ أقدم منها؟ لماذا لم تستمر اللغة في تراكم الفتات اللفظي لألف جيل من الناطقين باللغة من دون التخلّي عن أيّ جزء من ذلك؟ هذه هي المسألة التي تحاول الداروينية أن تجيب عليها: مبدأ «الانتخاب الطبيعي» أو «البقاء للأصلح». وإذا أثبت ذلك المبدأ صلاحيته في الطبيعة فليس هناك سبب يمنع من تطبيقه على اللغة. وقد أعطى داروين علم اللغة في القرن التاسع عشر الفكرة الرئيسة التي يمكنها أن تضع كلّ شيء في محلّه.

وهل تستطيع فعلاً؟ إن ذلك يعتمد فعلاً وبشكل حاسم على درجة استعداد علم اللغة لتقبل الداروينية. ولذلك يبرز احتمالان: كان من الممكن ذكر التفسيرات الداروينية لكي تلقي الضوء على حقائق التطوّر الخاصة داخل لغة معينة. ومن ناحية أخرى، كان من الممكن أيضاً إعطاء تفسير دارويني شامل وطموح لتطوّر اللغة بشكل عام.

تمثّل الفقرة الآتية استراتيجية الاحتمال الأوّل وهي مأخوذة من كتاب هيرمان بول «مبادئ تاريخ اللغة».

لنفترض أننا حاولنا الآن الإجابة عن السؤال «ما السبب الحقيقي للتغيّر في استعمال اللغة؟» لا نستثني مطلقاً التغيّرات التي تحصل بقصد واع من لدن الأفراد (ينظر تاريخ المفردات، كلمة غاز مثلاً). لقد حاول علماء النحو أن يختزلوا اللغات المكتوبة إلى الانتظام. بعد أن استقرت مصطلحات العلوم والفنون والتجارة وقد أغناها المعلّمون والباحثون والمكتشفون. ربّما نصادف تحت وطأة الطغيان أن تقلّب مزاج العاهل قد ساد في لحظة معيّنة. ولكن ذلك لم يهدف في جميع الأحوال مطلقاً إلى خلق لغة جديدة ولكن عند الاستقرار في نقطة معيّنة عندما لم يتحدّد استعمال اللغة بعد. ولا أهمّية لهذه القرارات المتقلّبة مقارنة مع التغيّرات اللاواعية اللاإرادية الوئيدة التي يتعرض لها استعمال اللغة على الدوام. وينبغي أن نبحث عن السبب الحقيقي للتباين في الاستعمال اللغوي في الفعّاليات اللغوية المنتظمة. ونستثني من ذلك كلّ تلك التأثيرات المقصورة على الاستعمال. وتتعطّل كافة الأغراض في هذه الحالة عدا تلك التي تنسجم مع الحالة القائمة في تلك اللحظة ـ أي عندما نقصد أن تكون أمانينا وأفكارنا مفهومة للآخرين. أما عدا ذلك، فإن الغرض لا يلعب دوراً في تطوّر اللغة أكثر من ذلك الذي حدّده داروين في تطوّر الطبيعة العضوية ـ إذ تصبح صلاحية الصيغ التي تظهر ـ زادت أم نقصت ـ حاسمة في بقائها أو اختفائها .

(مبادئ تاريخ اللغة: ص 12 ـ 13)

يرى بول (Paul) بوضوح الفائدة الرئيسة في عقيدة الانتخاب الطبيعي كونها تتغلّب على ما يظهر من عقبات كأداء في طريق تطوّر التغيّرات الصوتية المنتظمة. بمعنى أنه إذا لم ينطق المستمعون الأفراد الأصوات التي يسمعونها بالضبط (من جيل سابق من المتكلّمين) ولكن يغيّرونها من دون وعي أو

إدراك عندما يحاولون إعادة نطقها، فلماذا لا تلغي مثل هذه الاختلافات الدقيقة بعضها بعضاً في نهاية المطاف وبذلك تبقى اللغة كما هي؟ لا بدّ أن يكون الجواب أن بعضاً من هذه الاختلافات الصوتية لها ما يميّزها من غيرها بشكل طبيعي. (وإلاّ لما ظهر قانون جريم: إذ إن الصوت p يبقى كما هو في الأصل ولا يتغيّر إلى صوت (f)).

ولسوء الحظ يبدو الحلّ لأوّل وهلة كأنه أكثر إرباكاً من المشكلة الأصلية. لماذا يبدو الصوت (f) أكثر استعداداً للصمود والبقاء من الصوت (p)؟ نجد أن محاولة بول (Paul) لتبسيط المعضلة التعليمية صارمة وتكشف بجلاء عن حدود هذا المستوى من التنظير الدارويني في علم اللغة التاريخي. ويدّعي بول (Paul) أن «الملاءمة» في اللغة تعني الملاءمة التي تستخدم فيها المفردة معياراً يعتمده المجتمع اللغوي برمّته في حقبة معيّنة من الزمن. والمعيارية بدورها تحدّدها ممارسة الأغلبية. والفرد الذي لا يحقّق توافقاً مع استعمال الأغلبية يصبح شخصاً غريب الأطوار معزولاً. وحالات الغرابة في اللغة لا تبقى؛ لأن الغرض الوحيد من الكلام هو التواصل وستكون الفرصة ضئيلة أمام الشخص الغريب الأطوار لغوياً لكي يتواصل بنجاح مع الأغلبية ممن يتكلّمون اللغة.

إن الأسباب نفسها على وجه الدقة التي تمنع الأقلّية من الابتعاد كثيراً عن الحركة العامة كذلك تمنع أن تتلكأ الأقلّية كثيراً خلف تقدّم الأغلبية. لأن التكرار الفائق لأي لفظ هو المقياس الوحيد لصحة ذلك اللفظ وصلاحيته لكي يكون معياراً.

(مبادئ تاريخ اللغة ص53)

إن الأمر الذي لم يلحظه بول (Paul) هو أن تفسيره أصبح دائرياً. فالألفاظ الأكثر صلاحية تبقى لأنها تعود للأغلبية، وإن الأغلبية قد انتخبت الألفاظ الأكثر صلاحية. وهذا ليس تفسيراً داروينياً بل هو كرة ثلج تاريخية داروينية.

تبقى إمكانية تبنّي استراتيجية داروين في تفسير التطوّر اللغوي للإنسانية جمعاء مفيدة بطرق شتّى برغم أنها مثيرة للجدل بالتأكيد. وقد جابهت الداروينية معارضة في هذا المجال وفي مجالات أخرى لأنها تمثّل تصادماً مباشراً مع التفسيرات المسيحية لأصل اللغات (أو لأصل الإنسان). وتبدو الفقرة المقتبسة من ميلر في بداية هذا الفصل مهمّة لأنها تمثّل محاولة بارعة في إيجاد حلّ وسط بين نظرية داروين في النشوء والارتقاء وتفسير الإنجيل للغة. وبرغم أن ميلر يرى أن هناك فوائدَ لا بدّ من جنيها نتيجة تبنّي التفسيرات الداروينية في علم اللغة، لكنه لم يستطع حمل نفسه على قبول ما يعرضه داروين عن كيفية نشوء اللغة. وقد رفض فكرة التطوّر والنشوء البطيء الذي يربط أصوات الحيوانات البرّية بكلمات الإنسان. كما أفصح ميلر عن ذلك بإصرار عام 1861: «لا يمكن لعملية الانتخاب الطبيعي مطلقاً أن تولّد كلمات ذات أهمّية من أصوات الطيور أو من صرخات البهائم» (محاضرات في علم اللغة، الجزء الأول: ص340)

بيد أنه غيّر نبرته تلك بعد عامين. إذ أحسّ بلا شك باتّجاه الرياح في علم اللغة. فقد أقرّ «بعبقرية» داروين في عام 1864. وموقفه الوسط مع الداروينية يعود إلى الفكرة اليونانية القديمة عن المنطق. ويعترف ميلر الآن أن ليس هناك معنى في التفريق بين الطريقة التي تعمل بها الحواس عند الحيوانات وتلك التي لدى الإنسان، وعلى هذا الأساس لا يوجد ما يدعم نفينا لقابلية الحيوانات على تمييز حالات التشابه وإعادتها في الأنماط الصوتية (عندما تتوفّر لها المتطلّبات الفيزيولوجية). إذ إن الببغاء تستطيع ـ كما أقرّ لوك وديكارت ذلك ـ أن تقلّد كلام البشر. وتكمن أصالة ميلر في محاولته ترقيع الفكر اللغوي الديكارتي بمفهوم داروين عن النشوء. فقد استثار ملكة العقل (المنطق) التي يتفرّد بها الإنسان باعتبارها تفسيراً للكيفية التي يستطيع بها البشر (على خلاف الببغاوات) أن يحقّقوا القفزة التطوّرية بشكل غير مسبوق من الصرخات إلى الكلمات ومن الثرثرة العفوية إلى اللغة المدروسة.

ويعود انتصار البشر من بين الأنواع الأخرى في «صراعهم الكبير من أجل الحياة» إلى القابلية الموهوبة لهم في السيطرة على مخارج الأصوات لتخدم أغراض ملكة المنطق. وهكذا، حيثما يتعلّق الأمر باللغة، نجد أن الانتخاب الطبيعي حسبما نراه دائماً هو الانتخاب المنطقي إلى حد ما. وأخيراً عند هذه النقطة يتصالح داروين مع فقه اللغة المقارن واللاهوت الفكتوري.



الفصل الرابع عشر

سوسير واللغة والفكر

إن الفكر في حدّ ذاته يشبه السحابة الدوّامة التي ليس لها هيئة محدّدة بشكل جوهري. ليس هناك أفكار مسبقة ولا شيء واضح المعالم قبل أن نأتي بالبنية اللغوية.

ولكن هل تشكّل الأصوات ـ التي تقع خارج العالم الغامض للفكر ـ في حدّ ذاتها كيانات تقام مسبقاً ليس بوسعها أكثر ممّا تفعله الأفكار؟ إن مادّة الصوت ليست أكثر ثباتاً أو صلابة من مادّة الفكر. وليس فيها قالب جاهز بأشكال تحتّم على الفكر أن يتوافق معها. بل هي مادّة سهلة التشكيل يمكن صياغتها في أجزاء منفصلة لكي تعطي الإشارات التي يحتاجها الفكر. لذلك باستطاعتنا أن نتصوّر الظاهرة اللغوية بكاملها ـ ونقصد بذلك اللغة ـ على شكل سلسلة من تقسيمات ثانوية متجاورة مطبوعة في الوقت ذاته على سطح الفكر الغامض الذي لا شكل له وعلى سطح الصوت الذي لا ملامح له بالدرجة نفسها.

ومثلما يستحيل قطع ورقة بالمقصّ من جانب دون قطع الجانب الآخر

في الوقت ذاته،كذلك يستحيل فصل الصوت عن اللغة أو الفكر عن الصوت. وإذا فصلنا الاثنين لأغراض نظرية سندخل في علم النفس البحت (سيكولوجي) أو علم الصوت البحت وليس علم اللغة.

وهكذا يعمل علم اللغة على هذا الهامش حيث يلتقي الصوت بالفكر. وإن التماسّ بينهما يولّد صيغة وليست مادّة.

(دروس في علم اللغة العام: ص 155 ـ 157)

تمثّل هذه الاستعارة الرائعة ـ المأخوذة من كتاب سوسير «دروس في علم اللغة العام» ـ الذي نُشر بعيْد وفاته ـ بداية لما أصبح يعرف فيما بعد بـ«الثورة الكوبرنيكية» في الفكر اللغوي الغربي. وهذا المصطلح «الكوبرنيكية» مناسب جداً. لأن كوبرنيكوس[1] ادّعى أن الأرض تدور حول الشمس بدلاً من أن الشمس تدور حول الأرض، كذلك سوسير يدّعي شيئاً مشابهاً في مجال اللغة. وكانت نظريّته أن اللغات هي الأدوات التي تمكّن البشر من تحقيق فهم منطقي للعالم الذي يعيشون فيه. وبدلاً من النظر إلى المفردات أنها مجرّد ملحقات لفهمنا للحقيقة، رأى سوسير أن فهمنا للواقع يعتمد أساساً على استعمالنا ـ للأغراض الاجتماعية ـ الإشارات اللفظية التي تشكّل اللغة التي نستعملها. والمفردات ليست هامشية ولكنها ـ على عكس ذلك ـ مركزية لحياة الإنسان. إذ إن الوجود الإنساني ـ تعريفاً ـ وجود محدّد لغوياً.

وينطلق ادّعاء سوسير أبعد من النظرة التقليدية إلى اللغة كونها الأسلوب الشمولي للتواصل الإنساني. كما أنه أبعد من نظرة لوك للكلمات كونها إشارات تمثّل الأفكار. وقد اتّفق الكثيرون من الفلاسفة على أن المنطق (الفعل) البشري يصبح من غير اللغة مجرّداً من أداة رئيسة للتعبير. ولكن نظريّة سوسير تنطلق إلى أبعد وأعمق من ذلك. إن استحالة قطع الورقة من

1. كوبرنيكوس: الفلكي البولندي (1543 -1473) القائل بأن الأرض والكواكب السيارة تدور حول الشمس.

جهة دون الأخرى ترمز عند سوسير إلى استحالة الفصل جوهرياً بين النواحي الصوتية والفكرية في اللغة. وربّما ينظر إلى ما يقوله سوسير عن طبيعة اللغة من وجهة نظر معيّنة أنه بمثابة انبعاث أو إعادة صياغة عصرية للمفهوم اليوناني البدائي «ملكة المنطق»، رغم أن سوسير لا يتطرّق إلى الموضوع بهذه الطريقة. وتشترك «ملكة المنطق» مع مفهوم سوسير في البنية الهيكلية المتفرّدة المسؤولة في وقت واحد عن كلام البشر ومنطقهم. ويسمّي سوسير هذه البنية «الكلام» وقد اقترح دراسة «الكلام» كونها المهمّة الأولى لعلم اللغة. وكان علم اللغة ـ بعد استيعابه على هذا النحو ـ عند سوسير حقلاً واحداً فقط من علم الإشارات الأكثر شمولية إذ اقترح تسميته «السميولوجي». ويتطلّب كل حقل من السميولوجي نظريّة عن الإشارات التي يتعامل معها. وهكذا، سيحتاج علم اللغة إلى نظريّة عن الإشارات اللغوية، وهي الوحدة الأساسية في الكلام. ويستمرّ سوسير في عرض مثل هذه النظريّة. وكما يوضّح المثال الذي ضربه عن قطع الورقة، نجده يعالج الإشارة اللغوية كونها وحدة تحدّدها صيغتها بشكل كبير، ولها وجهان يكمل أحدهما الآخر بدقة، أو «وجهان متقابلان». والمصطلحان الفنيّان اللذان يستخدمهما سوسير لهذين الوجهين للإشارة هما «الدال» و«المدلول عليه». ويمثل الكلام نظاماً سميولوجياً متكاملاً للإشارات ثنائية الأوجه، ولكل واحد منها فيها «الدال» و«المدلول عليه» الخاص بتلك الإشارة. ورغم أن كلّ وجه ربّما، لأغراض التبسيط، يُدرس على حدة، ولكن لا يمكن تعريف أي إشارة لغوية من دون الإشارة إلى كلا الوجهين، ولا يمكن أن يكون أحدهما أكثر أهمّية من الآخر. وبسبب إتقان البشر لمثل هذا النظام السميولوجي أصبح بإمكانهم التواصل لغوياً مع الآخرين الذين يشاركونهم النظام نفسه وكذلك التفكير التحليلي للعالم الذي يعيشون فيه.

ولم يتوصّل سوسير إلى هذا المفهوم الثوري للكلام بدراسة ما كتب الإغريق في موضوع الملكة المنطقية. لكنه توصل إلى ذلك ـ حسب روايته

هو ـ بالتأمّل في حالات القصور وعدم التناسق في الدراسات اللغوية في القرن التاسع عشر. وقد ولد سوسير عام 1857 وأصبح له موقع أكاديمي متميّز كونه متخصّصاً في فقه اللغات الهندو ـ أوربية قبل أن يبدأ بعمله الناضج في النظرية اللغوية التي شغلته في سنيّه الأخيرة. وقد ألقى ثلاث دورات فقط من المحاضرات في علم اللغة العام في جامعة جنيف بين عامي 1907 ـ 1911. وكانت مدوّنات طلبته في تلك المحاضرات ـ التي أعدّها وبوّبها زملاء سوسير فيما بعد ـ شكّلت الأساس لعمله الذي نُشر عام 1916 تحت عنوان «دروس في علم اللغة العام».

وتعدّ مسألة إلى أي مدى يعكس النصّ المنشور للكتاب تفكير سوسير في اللغة بصدق مثاراً للجدل. ولكن هذا الجدل لا محلّ له بعد أن بدأ فصلاً لاحقاً في تاريخ الأفكار يبدأ مع كتاب «دروس في علم اللغة العام». وسواء أكان سوسير ليصرّح بهذا النصّ أم لا، فإن النصّ كما نشر يمثّل حجر الزاوية للنظريّة اللغوية المعاصرة فضلاً عن كونه البيان الرسمي لحركة فكرية عامة أكثر شمولية في القرن العشرين وقد أثّرت في تخصّصات متباينة مثل علم النفس (السيكولوجي) والأنثروبولوجية الاجتماعية والنقد الأدبي. وتعرف تلك الحركة الفكرية الواسعة في يومنا هذا «بالبنيوية».

وبرغم أن «البنيوية» لم تكن مصطلحاً اخترعه سوسير نفسه أو استخدمه مطلقاً، ولكنّه واحد من افتراضات سوسير المركزية ربّما يصاغ كالآتي: لكي نقوم بأيّة دراسة جادّة للظواهر اللغوية يجب علينا أن نعطي الأولوية للفكرة القائلة أن الكلام عبارة عن بنية وأن خصائصه الأساسية ـ أو الوحيدة ـ هي خصائص بنيوية، وكل شيء عن اللغة عدا ذلك هامشي وعرضي، حتى إن الحقيقة القائلة إن الصوت هو الوسيلة المستخدمة كونياً في الفعّالية اللغوية للكلام؛ لأن القول، كما يرى سوسير، يجب أن لا يختلط فيه الأمر مع الكلام، والقول ـ برغم كونه انعكاساً للكلام ـ هو مجرّد التوضيح الخارجي للكلام، وكان الخطأ الكبير في الدراسات اللغوية في القرن التاسع عشر ـ في

نظر سوسير ـ يكمن في فشلها التام في التمييز بين الكلام والقول. علاوة على ذلك، لا بدّ أن الفشل نفسه ـ إذا كان سوسير على حق ـ تسبّب في قصور المفهوم الغربي التقليدي عن كلمات كونها «أصواتاً لها معنى» (حسب تسمية أرسطو «الصوت المعنوي»)، لأنّ الأصوات تعود إلى القول وليس إلى البنية التي هي الكلام.

تثير فكرة سوسير مباشرةً سؤالين عن اللغة كونها بنية. أوّلهما: ماذا نقصد بكلمة بنية؟ وفي محاولتنا الأولى ربّما نجيب: نقصد بالبنية المعنى نفسه عندما نقول إن البناية عبارة عن بنية، وربّما لو رفعنا حجراً واحداً، لن يسقط الصرح برمّته فوراً. ولكننا عندما رفعنا شيئاً قد قمنا رغم ذلك بتغيير في الهيكل. ونتيجةً لذلك، ستبدأ الشروخ بالظهور، لأن الحجر الواحد يحتاج إلى حجر آخر يسنده. وبهذا المعنى، نجد كلّ بناية متفرّدة ولا نجد بنايتين لهما البنية نفسها. والتغيير في بنية واحدة من البنايات يؤثّر في تلك البناية وحدها ولا يؤثّر في غيرها. ويطبّق سوسير الأمر نفسه على اللغة. (الإشارة اللغوية في اللغة الفرنسية arbre تعود إلى نظام بنيوي مختلف تماماً عن الإشارة اللغوية في اللغة الإنجليزية tree وتعني «شجرة» برغم أن القواميس تخبرنا أن الكلمتين «تعنيان الشيء نفسه»).

وتعطي المقارنة والتشبيه مع البناية، على أية حال، مقاربة مضللة تجاه فكرة سوسير عن البنية اللغوية (أو «النظام» وهو المصطلح الذي كان سوسير يستخدمه دائماً)، فهي مضلّلة لأننا من الطبيعي أن نفكّر بالبناية كونها هيكلاً مكوّناً من وحدات موجودة مسبقاً: مثل الآجر والألواح والجسور والمواد الأخرى. ولكن السمة الحاسمة في البنيوية عند سوسير تكمن في الفكرة القائلة إن البنية ذاتها تخلق الوحدات وعلاقتها مع بعضها بعضاً. لذلك عندما نفكّر بالبيت الذي يشيّد برصف الحجر الواحد جنب الآخر يعطينا فكرة عن البنية لدى سوسير. فالبنية اللغوية ليست تجميعاً، وهي لا تشيّد قطعة بعد أخرى. فهي موجودة كلاً لا يتجزّأ. وهذه فكرة مهمّة جداً ومن نواحٍ أخرى

صعبة للغاية. ومرّةً أخرى، تشتمل على ادّعاء يميّز وجهة نظر سوسير في اللغة بشكل جذري من وجهات نظر معاصريه وأولئك الذين سبقوه مباشرة في حقل الدراسات اللغوية. وتبدو نظريّة سوسير في اللغة مثل النظرية المعمارية التي تظهر قطعة الآجر المفردة بموجب منطقها إلى الوجود عندما تبرز البناية كاملة في مكانها.

وقد تبدو هذه الفكرة أقلّ تناقضاً إذا ما فكّرنا بتشبيه آخر كان سوسير مولعاً باستخدامه، ألا وهو مسألة الألعاب. وليست لعبة الشطرنج فعّالية تطوّرت نوعاً ما مع الاستخدام المستقلّ المسبق للبيادق (الجندي والفيل والفرس وقطع الشطرنج الأخرى). والشطرنج لعبة متكاملة في حدّ ذاتها وإن هذا الكمال هو الذي يمنح القطع المنفردة أدوارها المستقلّة لكنها معتمدة بعضها على بعض، ومن دون الجنود أو الفيلة أو من دون أي من العناصر المكوّنة الأخرى، يصبح الشطرنج لعبة مختلفة، ولكن الأمر الأكثر أهمية هو أن الجندي أو الفيل سيصبح مجرّد شكلٍ منحوتٍ مزيّنٍ ذا شكل معيّن من دون اللعبة: ولن تكون قطعة شطرنج، وليس لقطع الشطرنج وجود خارج سياق اللعبة. وبالمقياس نفسه، يرى سوسير أن ليس هناك إشارة لغوية خارج سياق اللغة. وهكذا فإن مفهوم سوسير عن اللغة كلّي بشكل أساسي: ولا وجود للأجزاء المكوّنة بشكل مستقل عن ذلك الكل.

والسؤال الآخر الذي تطرحه فكرة سوسير عن البنية اللغوية هو الآتي: «إذا كانت لغتنا بنية، إذاً بنية ماذا بالضبط؟» وجواب سوسير على هذا السؤال هو الآخر صعب. فقد تصوّر اللغة كونها في آن واحد بنية للعمليات الذهنية لدى الأفراد الذين يستعملونها، وكذلك بنية للعمليات التواصلية التي بوساطتها يؤدي مجتمع ما وظيفته كونه كياناً حضارياً. لذلك فإن اللغة تأتي على درجة تفوق المستوى الفردي بشكل مطلق، بمعنى أنها مودعة في المجتمع وتعتمد في وجودها على العلاقات الاجتماعية الخارجية؛ مع ذلك فهي تفترض في كلّ فرد درجة من إتقان نظام الإشارات اللغوية المتمثّل

داخلياً. وعلى وجه الدقّة، يجب أن يمتلك كل عضو فرد في المجتمع اللغوي نظاماً يقترب من نظام المجتمع كلاً متكاملاً؛ لأن اللغة، كما يؤكّد سوسير، «لا تكتمل في أيّ فرد وحده ولكنّها توجد لدى الجماعة بدرجة الكمال».

(دروس: ص30)

وهكذا فإن البنيوية عند سوسير كلّية مرتين، أو كلّية بمعنيين في وقت واحد، ويوجد بعد اجتماعي لهذه الكلّية[2] ينفي عن كلّ فرد أيّ وجود لغوي منفصل، ولا يعطي الفرد أيّ دور غير ذلك الذي يسمح له بالاستفادة من النظام الجمعي للغة باستخدامها في الكلام، وفي الوقت ذاته هناك بعد منتظم للكلّية ينفي عن الوحدات اللغوية أي وجود منفصل: فهي مكوّنة كليّاً وببساطة بالعلاقات الداخلية ضمن اللغة في كلّيتها. وهكذا تبدو البنيوية عند سوسير باختصار كلّية من الداخل والخارج.

من المفيد أن نلحظ أنه في عهد سوسير بدأت النظريات الكلّية تنتشر في حقول أخرى غير علم اللغة. فمثلاً علم الاجتماع عند دوركهايم ذو صفة كلّية من الخارج وذلك لأنه يدّعي أنه يتعامل مع سلسلة من الحقائق التي قد تعدّ سمة من سمات التجمّع ولا يمكن تقليلها إلى مجموعة من الحقائق التي تختصّ بالأفراد، برغم أن فعّالية الأفراد أساسية لحياة التجمع. (أي دوركهايم، قواعد المنهج الاجتماعي 1895). وقد ينظر إلى هذه الفكرة بدورها كونها امتداداً لوجهة النظر التي طوّرها سبنسر، بتأثير داروين، إذ يمكن النظر إلى المجتمعات كونها كائنات حيّة لا تستطيع أجزاؤها أن تعمل مستقلّة عن الكلّ. وقد بدأت النظريات الكلّية «من الداخل» تصبح بارزة في علم النفس، في مدرسة الجشتالت بشكل خاص. وقد انبرى فون ايرينفلز يجادل بأن النظرية الكلّية للإدراك كانت ضرورية لكي تفسّر إدراكنا للألحان

2. الفكرة الفلسفية القائلة بأن الكلّ أكبر من مجموع أجزائه.

الموسيقية. ثم نشر ماكس فيرتهايمر عام 1912 بحثه المتميّز في الإدراك البصري للحركة وكان يجادل في الاتجاه نفسه. وكانت ردّة فعل علماء النفس من مدرسة الجشتالت ضد ما كان يأتي مباشرة قبل التقليد السيكولوجي، الذي أسّسه فُنت Wundt (1832-1920) بشكل رئيس الذي كان يفترض أن الإدراك يمكن تفسيره وفق عناصره عندما يكون تركيباً مكوّناً من العناصر المدركة بشكل منفرد حيث يجمعها الذهن في كلّ متكامل. وعلى النقيض من ذلك، اعتقد علماء النفس من مدرسة الجشتالت أنهم وجدوا دليلاً يدعم النظرة إلى التنظيم الإدراكي التي يأتي فيها الكلّ أولاً، ثم تُحدّد معالم الأجزاء في ضوء ذلك الكلّ.

أمّا إلى أيّ حد تأثّر سوسير نفسه مباشرة بالتنظير الكلّي السائد في الحقول الأكاديمية الأخرى وليس في حقل تخصّصه فإن ذلك أمر مختلف فيه. رغم ذلك، من الصعب عدم النظر إلى البنيوية لدى سوسير ضمن منظور تاريخي كونها التراكم الطبيعي للنزعة المتنامية نحو التفسير الكلّي في العلوم الإنسانية التي لا يمكن أن تبقى اللغة ـ في نهاية المطاف ـ بمعزل عنها.

لم تكن وجهة نظر سوسير في اللغة هي التي سبّبت ثورة في علم اللغة بقدر ما كانت النتائج التي فصّلت في كتاب «دروس في علم اللغة العام». وإذا قبلت هذه النتائج، لن يصبح بوسع الدراسات اللغوية أن تستمر على الافتراضات التي تعامل معها أساتذة فقه اللغة المقارن والتاريخي على أنها سليمة. إذ لم يشكّل تعقّب «نشوء» الأصوات الصامتة والصائتة أيّة مشكلة من زمن اللغات الهندو ـ أوربية البدائية وحتى العصور الحديثة. لذلك ـ كما يدّعي قانون جريم مثلاً ـ قد تصبح "b" الأصلية في النهاية "p" (ينظر الفصل الثالث عشر). أو أن الكلمة اللاتينية "causa" تصبح بعد قرون في النهاية الكلمة الفرنسية "chose". وكانت هذه الشواهد على «النشوء» اللغوي كلّ ما وُجد في كرّاسات فقه اللغة في القرن التاسع عشر.

لسوء الطالع قد يصبح هذا المنهج الراسخ في دراسة التغيّرات اللغوية

موضع شك حالاً فيما لو كانت فرضيات سوسير رصينة. وكما ألمح سوسير، لأنه بناءً على هذه الفرضيات ليس بوسع المرء أن يفترض استمرار وجود الوحدات اللغوية المنفردة لمئات أو آلاف السنين التي لم يبق النظام اللغوي خلالها كلاً متكاملاً كما هو. وخلاصة القول، لا معنى في افتراض أن "b" السابقة هي «الصوت الصامت نفسه» كما في ظهورها المتأخّر على شكل "p". أو أن الكلمة نفسها التي وجدت في اللغة اللاتينية "causa" ظهرت فيما بعد على أنها "chose". وإذا لم تكن الوحدات اللغوية موجودة إلاّ على شكل وحدات بنيوية محدودة ضمن نظام لغوي واحد، لأصبح من المحال على أيّة وحدة معيّنة أن «تبقى» وتستمر من النظام (أ) إلى النظام المختلف (ب) في وقت لاحق. لذلك استنتج سوسير أنّه كان لزاماً علينا التمييز بين وجهتي نظر مختلفتين في حقل الدراسات اللغوية. الأولى أطلق عليها سوسير وجهة النظر التزامنية "synchronic" إذ يمكن من وجهة النظر هذه تحليل أيّة لغة بعينها كونها منظومة من الوحدات والروابط الموجودة مع بعضها بعضاً. ومن الناحية الأخرى، أطلق على الثانية وجهة النظر «التاريخية» "diachronic" إذ يمكن من وجهة النظر هذه دراسة التغيّرات التي تتداخل في تسلسل تاريخي لهذه الأنظمة التي تتعاقب الواحد تلو الآخر في الحقبة الزمنية الواحدة. ولعلّ أسوأ خطأ يحصل - حسبما يرى سوسير - في علم اللغة هو الخلط بين الحقائق التزامنية والحقائق التاريخية: «إذ إن التناقض بين وجهتي النظر - التزامنية والتاريخية - مطلق ولا يسمح بأيّة حلول وسطية». (دروس في علم اللغة العام: ص119). علاوة على ذلك، ينجم عن ذلك أن «علم اللغة التزامني» يجب أن يتقدّم على «علم اللغة التاريخي» طالما أنه من دون الأنظمة التزامنية لا يمكن حصول التطوّرات التاريخية. وأخيراً فإن الفصل المطلق بين الدراسات التزامنية والتاريخية لم يترك وجهة نظر واحدة صحيحة نظرياً تسمح بتحديد الوحدات اللغوية في الأنظمة؛ لذلك لا توجد إمكانية لتعقّب تطورات «النشوء» لوحدة بمفردها على مرّ الزمن كما افترض ذلك

علماء النحو الجدد وغيرهم. وهكذا من زاوية نظرية واحدة، أخضع سوسير أساس علم اللغة في القرن التاسع عشر برمّته للشك. ولم تكن أكثر صياغاته أهمّية (قوانين الصوت ذائعة الصيت مثلاً) خطأ ولكنها كانت عديمة الجدوى. ورغم تشكيك سوسير في علم اللغة التاريخي في القرن التاسع عشر، من الخطأ أن نفهم موقفه بأنه ضد داروين بل على العكس من ذلك، إن واحدة من المفارقات في علم اللغة عند سوسير وبالرغم من كلّ تأكيداته على الأنظمة التزامنية فقد ينظر إلى ذلك العلم بأنه يوفّر تفسيراً أكثر إقناعا نوعاً ما لفكرة داروين بأن اللغة تخضع لقانون «البقاء للأصلح» ممّا فعله علماء النحو الجدد في محاولاتهم لإعطاء مثل ذلك التفسير.

وطبقاً لوجهة نظر سوسير، فإن الأشياء التي تبقى من نظام لغوي (أ) إلى نظام لغوي آخر (ب) هي عناصر المادّة اللغوية ولكن ليست عناصر الشكل اللغوي مطلقاً. وهذه العناصر الخاصة بالمادّة اللغوية هي التي تبقى ويمكن أن تأخذ مكانها في النظام اللغوي الجديد، بمعنى أنها تُعطى دوراً جديداً تؤدّيه في النظام (ب). وهذه الفكرة أقرب في حقيقة الأمر إلى الفكرة البيولوجية عن التنوّع باكتساب وظيفة نافعة من التفسير القديم الذي اقترحه بول (Paul) عام 1880 (ينظر الفصل الثالث عشر) الذي يفترض ببساطة أن «البقاء للأصلح» في اللغة تعني بقاء تلك العناصر المتغيّرة ذات التكرار العالي.

وهكذا فإن تفسير سوسير للحقيقة القائلة إن النظام الصوتي في اللغة الفرنسية يحتوي على صوت صامت مهموس شفوي به غنة (يكتب كما في بداية الكلمة الفرنسية mer وتعني البحر) الذي لا يختلف من الناحية الصوتية عن مثيله في اللغة اللاتينية (كذلك يكتب في الكلمة اللاتينية mare ومنها أخذت الكلمة الفرنسية البحر) لا يعني أن الصوت الصامت في اللغة اللاتينية قد تمكّن من البقاء دون تغيّر عبر ألفيْ سنة. على العكس من ذلك، طبقاً إلى تفسير سوسير إن ما حدث هو أن تلك المجموعة من الخواص الصوتية التي نطلق عليها «الصوت الصامت m» قد أدخل بنجاح ضمن السلسلة التزامنية

الكاملة للمنظومات الصوتية المتداخلة (المتفاعلة) بين اللغتين اللاتينية والفرنسية الحديثة. وقد بقي هذا الصوت لأن عند كلّ مرحلة متعاقبة ظهر أن هناك مجالاً في النظام (أي موقعاً في البنية) وهذا المجال يمكن أن يملأ بصوت صامت له تلك الخواص الصوتية المعيّنة ذاتها، ولكن الحقيقة أننا نجد في بداية ونهاية حقبة متسلسلة لألفي سنة هذا الصوت المهموس الشفوي الذي به غنة (ويكتب في كلتا الحالتين m) يجب أن لا تخدعنا لنستنج أن لدينا هنا مثالاً على التركيبة الصوتية الثابتة؛ لأن رغم هذه الهوية الظاهرية للمادّة الصوتية فإن الصوت الصامت موضوع البحث ليس هو «نفسه»، فهو يدخل في منظومة من العلاقات التقابلية مع الأصوات الصامتة الأخرى في اللغة اللاتينية تختلف عن تلك التي تشكّل موقعه في منظومة اللغة الفرنسية. ونتيجةً لذلك من وجهة نظر سوسير، رغم التشابه في اللفظ ورغم العلاقة في الأصول، ليس هناك تطابق في الصيغة اللغوية بين الصوت الصامت (m) في الكلمة اللاتينية (mare) والصوت الصامت (m) في الكلمة الفرنسية (mer)، ولا يوجد استنتاج آخر ممكن عندما نتبنّى المفهوم الكلّي للأنظمة اللغوية والعناصر المكوّنة لها.

وينطبق تسويغ مماثل تماماً يقدّمه سوسير على علم الصرف: أن الحقيقة القائلة إن ضمير المتكلّم باللغة الفرنسية (je ويعني أنا) مشتق من الكلمة اللاتينية (ego) لا تسوّغ ـ عند سوسير ـ الاستنتاج القائل أن الضمير في اللغة اللاتينية المتماسك بوضوح قد تمكّن من البقاء في اللغة الفرنسية، ولو أن لفظ الكلمتين متباين كثيراً. وعلى العكس من ذلك، فإن نظام الضمائر في اللغة الفرنسية مختلف تماماً عن نظام الضمائر في اللغة اللاتينية؛ لأن الضمائر الموجودة فعلاً ليست وحدها مختلفة بل وظائفها النحوية لا تقبل المقارنة بأيّة حال من الأحوال. (فمثلاً الضمير (أنا je) في اللغة الفرنسية يلازم الفعل إجبارياً كما في عبارة je vois بمعنى أرى بينما يقابل ذلك في اللغة اللاتينية هو صيغة الفعل video فقط وهي لا تحتاج إلى الضمير (ego).

لذلك لا يمكن ببساطة مساواة الضمير je في اللغة الفرنسية مع الضمير ego في اللغة اللاتينية من الناحية البنيوية. مع ذلك، يمكن تفسير بقاء الضمائر المشتقّة من الضمير ego في اللغة اللاتينية على أساس الفرض أن جميع الأنظمة اللغوية التي تتوسّط بين اللغتين الفرنسية واللاتينية وجدت لها موقعاً بنيوياً مناسباً. وينبغي أن نلحظ في هذا المثال أننا لا نقوم بدراسة استمرارية المادّة الصوتية وحسب بل ـ بقدر ما يعود كلا الضميرين ego وje على المتكلّم (أنا) ـ استمرارية الفكرة نفسها (بمعنى مادة الفكر) كذلك.

وهكذا كان سوسير بعيداً عن جعل الاستمرارية اللغوية متعذّرة التفسير يكتنفها الغموض بمرور الوقت، فهو يطرح رأيه في التغيّر اللغوي فعلاً وفيه معيار «الملائمة» ـ الذي يتقرّر بموجبه البقاء ـ معقول إلى حد كبير. ويتوقّف كلّ شيء على إيجاد مكان ما في الأنظمة البنيوية المتعاقبة أو التكيّف معها، ولكن علم اللغة يفشل في استيعاب ذلك طالما أنه يخلط بين معايير الهوية الملائمة للدراسات التزامنية مع تلك التي تتناسب مع الدراسات التاريخية، أو ـ بتعبير آخر ـ معايير الهوية التي تختص بالصيغة (اللغة) مع معايير الهوية التي تختص بالمادة (الكلام). ولا بدّ أن نتذكّر واحدة من استعارات سوسير تلك التي تتعلّق بخلط مجموعات مختلفة تماماً من المعايير وذلك يشبه الوقوع في خطأ افتراض أن هويّة قطار الساعة الثامنة وخمس وأربعين دقيقة من جنيف إلى باريس تتحدّد بوجود العربات نفسها والعاملين أنفسهم (مثل السائق والحارس. . . الخ) كلّ يوم. ولكن الأمر ليس على هذه الشاكلة. إذ يبقى قطار الساعة الثامنة وخمس وأربعين دقيقة هو نفسه حتى لو استبدلت جميع العربات وتغيّر جميع العاملين بين عشيّة وضحاها.

يعرف القطار بوقت مغادرته وبالطريق الذي سيسلكه وبأية خواص أخرى تميّزه من القطارات الأخرى، وكلّما استوفيت الشروط نفسها ظهرت الكيانات نفسها.

(دروس في علم اللغة العام: ص151)

وهذا لا يعني أن قطار الساعة الثامنة وخمس وأربعين دقيقة ضرب من التجريدات الوهمية. ومثل هذه القطارات التي تغادر في هذا الوقت من جنيف إلى باريس حقيقية بما فيه الكفاية. في الواقع «إن وجود مثل هذه القطارات الحقيقية ضروري لفهمنا لماهيّة هذه القطارات».

(دروس في علم اللغة العام: ص151 ـ 152)

وينطبق الشيء نفسه على حالات الإشارات اللغوية كذلك.

إذاً ما الذي يحدّد هويّة الإشارة اللغوية المعيّنة عملياً؟ حسبما يرى سوسير، بالتأكيد لا يكفي وجود شيء مقابل في العالم الواقعي، ويسخر من هذا المفهوم الخاطئ لأنه يتبنّى وجهة نظر المتخصّص بوضع المصطلحات عن اللغات.

(دروس في علم اللغة العام: ص97 وما يليها)

إن الإشارة اللغوية «حصان» لا تتألّف من الربط بين كلمة إنجليزية معيّنة ذات مقطع واحد وحيوان معيّن أو فئة من الحيوانات. ونتيجةً لذلك، فإن وجود الخيول الفعلي أو عدم وجودها لا يمتّ إلى المسألة إطلاقا. وهذا ليس إنكاراً لحقيقة أن الناطقين باللغة الإنجليزية يدركون ويتحدّثون بشكل معتاد عن خيول حقيقية ويعرفون متى يقولون عن شيء، مثلاً: «هذا حصان». لكن ـ مرّة أخرى ـ مثل هذه الاعتبارات ترتبط بالكلام وليست باللغة.

إن المفتاح لهويّة الإشارة اللغوية يكمن في الحقيقة أن العلاقة بين الدالّ والمدلول عليه علاقة اعتباطية. إذ ليس في كلمة حصان ـ ذات المقطع الواحد ـ ما يقرّر أنها يجب أن تعني «حصاناً» وليس «بقرة». ولنا أن نتصوّر لغة متماثلة مع اللغة الإنجليزية من كلّ ناحية عدا أن الكلمتين «حصان» و«بقرة» يتبادلان المعنى، أي إن «حصاناً» تعني «بقرة» و«بقرة» تعني «حصاناً». لذلك إن في مثل هذه اللغة الخيالية، تصبح العبارة «العربة يجرّها الحصان» تشير إلى عربة تجرّها الأبقار. وتصبح عبارة «راعي البقر» تعني

رجلاً يرعى الخيول. على أيّة حال، يجب أن نلحظ أن في هذه اللغة الخيالية لم تعد تنشأ علاقة معيّنة بين الكلمات كما اعتدنا على ذلك في اللغة الإنجليزية. وتنقسم هذه العلاقات - كما يسمّيها سوسير - إلى قسمين العلاقات الأفقية بين العناصر اللغوية (Syntagmatic) والعلاقات الترابطية (Associative).

العلاقات الأفقية هي تلك التي تنشأ لأننا نسلسل في الكلام إشارات مع بعضها البعض في تسلسلات خطيّة. بحيث تصبح لكلّ كلمة مجموعة فريدة من هذه التشكيلات الأفقية. فمثلاً، إن عبارة «حصان السباق» تشكيلة معروفة في اللغة الإنجليزية. ولكن في اللغة الخيالية يفترض أن نستبدل كلمة «حصان» بكلمة «بقرة».

أما العلاقات الترابطية - من الناحية الأخرى - هي تلك التي تنشأ لأن علاقات ربط معيّنة تنشأ في أذهاننا بين بعض المفردات ولكنها لا تنشأ بين كلمات أخرى. ليست من الضرورة أن تكون جميع تلك العلاقات مختلفة في المثال في أعلاه كما في كلمتي «حصان» و«بقرة» في لغتنا الخيالية. فمثلاً تشكّل كلمة "horse" قافية مع كلمة "course" إلى الحدّ الذي تعتمد فيه عبارات مثل horses for courses (خيول في مضمار السباق) على وجود القافية بين "horse" و"course" لذلك تبقى هذه العلاقة. على أية حال، ستصبح العلاقة أضعف إلى الحدّ الذي لا تجد معه إسناداً من الترابط المعنوي (على شرط أننا لا نقيم في مجتمع تتسابق فيه الأبقار في مضمار السباق وتعقد المراهنات عليها). لذلك تبدو عبارة مضمار السباق "horses for courses" في لغتنا الخيالية تعبيراً غريباً، إذا لم نقل محيّراً. وبالدرجة نفسها، تصاحب كلمة «بقرة» لدى الكثيرين من الناطقين باللغة الإنجليزية كلمة «حليب» بينما لا نجد مثل هذا الاقتران مع كلمة «حصان». يفترض - على أية حال - أن يُعكس هذا الموقف الترابطي في لغتنا الخيالية (ما لم تربّ الخيول فجأة نظراً لما تدرّه من الحليب وذلك احتمال بعيد).

تتحدّد هويّة الإشارة اللغوية ـ حسب تفسير سوسير ـ بمجموع العلاقات الأفقية والترابطية التي تدخل فيها تلك الإشارة مع الإشارات اللغوية الأخرى في اللغة نفسها، ويستخدم سوسير مصطلح «القيمة» لهذه المجموعة الكاملة من العلاقات، وقد اختار هذا المصطلح عن قصد بسبب المعاني الاقتصادية التي يحملها، ويرى سوسير أن أيّة لغة تعمل كما يعمل النظام الاقتصادي بالدرجة نفسها تقريباً.

ولا يدع كتاب «دروس في علم اللغة العام» القارئ في أدنى شك فيما يتعلّق بمفهوم سوسير عن التوازي بين اللغة والنشاط الاقتصادي.

تبدو جميع القيم محكومة بهذا المبدأ المتناقض. وهي دائماً تتشكّل:

(1) بشيء مغاير يمكن مبادلته مقابل شيء ذي قيمة تحدّد لاحقاً.

(2) بأشياء مشابهة يمكن مقارنتها مع الشيء ذي القيمة موضوع البحث.

وهذان المتغيّران ضروريان لوجود قيمة ما. وهكذا لكي نحدّد ما تساويه قطعة نقدية من فئة خمسة فرنكات، من الضروري أن نعرف أنها: (1) يمكن مبادلتها بكميّة محدّدة من شيء مختلف، كالخبز مثلاً. (2) يمكن مقارنتها مع قيمة مماثلة في النظام نفسه، كقطعة نقدية من فئة فرانك واحد، أو مع وحدة نقدية من نظام آخر (مثل الدولار وما شابهه).

وبالطريقة نفسها، يمكن استبدال كلمة بشيء مغاير: فكرة مثلاً. فضلاً عن ذلك، يمكن مقارنتها بشيء من طبيعة مماثلة: كلمة أخرى مثلاً. وهكذا تصبح قيمة الكلمة غير ثابتة طالما أن ليس بوسع المرء أن يفعل أكثر من ملاحظة أن الكلمة يمكن استبدالها بفكرة ما. أضف إلى ذلك، يجب مقارنتها بقيم مماثلة، أي مع الكلمات الأخرى التي يمكن مقابلتها معها. ويتحدّد محتواها بشكل صحيح فقط بتعايشها مع ما هو موجود خارجها. ولكون الكلمة تعود إلى نظام معيّن لم تمنح المعنى وحسب بل أُضفيَ عليها ـ وبشكل خاص ـ قيمة معيّنة وهذا يعني شيئاً آخر أيضاً.

(دروس في علم اللغة العام: ص159 ـ 160)

إن التفسيرات الخاطئة لموقف سوسير شائعة إلى الحدّ الذي يبدو معه الأمر مستحقّاً لعرض بعض التعليقات في سبيل توضيح الفقرة التي ذكرت أعلاه. فالقطع النقدية في هذا المثال ليست قطعاً نقدية من النوع الذي يحملها الفرد في جيبه وهذا ينطبق بالدرجة نفسها على الكلمات موضوع البحث التي قد يسمعها أو يراها على الورقة المطبوعة أمامه؛ لأن كلاً من القطع النقدية والكلمات تصوّر هنا على أنها وحدات داخلة في تصنيف معيّن وليست أشياء أو أحداث ملموسة، وهي أنواع وليست عملة رمزية. ويبدو ذلك واضحاً من الإصرار على فكرة «الاستبدال»؛ لأنه لا وجود للمعنى عندما ينطق الشخص (أ) بكلمة أمام الشخص (ب) في موقف تواصلي معيّن، فيتسلّم الفكرة المطابقة من الشخص (ب)، رغم أن المعنى يتحقّق عندما يعطي الشخص (أ) خمسة فرنكات في دكّان معيّن فيحصل على كميّة من الخبز من الشخص (ب) بدلاً عن النقود، ولكنا لسنا ملزمين بدراسة ما يحدث في عالم الصفقات الحقيقية. على العكس من ذلك، نحن نتعامل مع القيم المعادلة المجرّدة التي تكمن خلف مثل تلك الصفقات سواء أكانت لغوية أم تجارية، وتعود هذه القيم المعادلة إلى «النظام»؛ أي «اللغة» في الحالة اللغوية والاقتصاد في الحالة التجارية. وقد يرفض صاحب الدكّان ـ في يوم ما ـ أن يعطيني الخبز بديلاً عن الفرنكات الخمسة، ربّما لأنه هو يحتاج الخبز، أو ربّما لأنني لا أعجبه أو لسبب آخر، بيد أن ذلك لا يلغي فكرة «قيمة الفرنكات الخمسة خبزاً»، وهذا يعني ببساطة أن محاولتي للتفاوض على شراء شيء معيّن ضمن النظام الاقتصادي قد باءت بالفشل هذه المرّة، ولا يعني ذلك أن قطعة الفرنكات الخمسة التي لديّ أصبحت فجأةً لا تساوي شيئاً، وينطبق الشيء نفسه على المحاولات التي قد أقوم بها لدى المصرف لتغيير الفرنكات الخمسة إلى عملة أجنبية.

إن ما يريد سوسير قوله إن الصفقات تفترض وجود أنظمة راسخة من القيم المعادلة، فإننا ندرك في السلوك الاجتماعي ما هو «لغوي» وكذلك

ندرك ما هو «اقتصادي». علاوة على ذلك، تتطلّب مثل هذه الأنظمة نظامين مختلفين من العلاقة وليس نظاماً واحداً. وينبغي وجود علاقات راسخة تنظّم وحدات الاستبدال عندما نقارن الواحدة مع الأخرى وكذلك عندما نقارن ما يتوفّر بديلاً لمثل تلك الوحدات. وعندما يحدث مثل هذا التشابك المزدوج فقط تصبح لهذه الوحدات قيمة. وإلا فليس لدينا نمط ثابت للاستبدال على الإطلاق ولكن في أحسن الأحوال ستنشأ مقايضة عرضية (إمّا في المجال اللغوي أو الاقتصادي) لا تكشف عن أيّ انتظام من حين لآخر. لذلك إذا كان الجواب عن السؤال: « كم تساوي قطعة النقد من فئة خمسة فرنكات؟ هو «أنها تساوي خمسة أضعاف قطعة النقد من فئة فرنك واحد»، فإننا لا نتعامل مع الاقتصاد بل مع مجرّد عمليات حسابية. وإذا كان الجواب الوحيد عن السؤال: ماذا تعني كلمة خمسة؟ هو «إنها تدلّ على الرقم خمسة». إننا إذاً لا نتعامل مع اللغة بل مع مجرّد صياغة المصطلحات.

وكتاب «دروس في علم اللغة العام» مكرّس بكامله في الواقع لمناقشة أن اللغة يجب أن لا تخلط مع صياغة المصطلحات. وقد رأى سوسير في هذا الخلط ـ وكان محقاً ـ عقبة كبيرة في طريق فهم الانتظام في اللغة. وهو خلط يبدو مركزياً للنظرية التي يطلق عليها أحياناً اسم «البدائلية» التي لها تاريخ مهيب في التقليد الغربي في مجال التنظير في اللغة. وينظر الشخص الذي يؤمن بالبدائلية إلى المفردات كونها بدائل للأشياء أو ممثّلة لها ويتجلّى معناها عندما تدلّ على شيء آخر ليس ذا طبيعة لغوية، وتنهض بالمهمّة المركزية الخاصة بتوضيح كيفية عمل اللغة التي تنطوي على إيضاح الأنواع الكثيرة من العلاقات بين الكلمات وما تدلّ عليه هذه الكلمات. وباختصار، تحاول البدائلية أن تفسّر اللغة بمقتضى العلاقات بين اللغة وما هو قائم خارج اللغة ومستقلّ عنها. وحسبما يرى سوسير فإن البدائلية عملياً تجسّد فهماً خاطئاً لكيفية عمل اللغة. ولا يمكن تفسير الانتظام في اللغة بمجرّد البحث عن علاقات الارتباط بين الإشارات اللغوية المنفردة والأشياء أو الأحداث أو

الفئات الموجودة في العالم الخارجي. وهذا يشبه الافتراض أن نظام المبادلة في علم الاقتصاد يمكن أن يعرّف بمجرّد البحث عن علاقات الارتباط بين القطعة النقدية ـ أو الأوراق النقدية ـ وكميّات السلع أو الخدمات المتوفّرة للمجتمع بشكل مستقلّ. وقد صممّ سوسير مثال القياس الاقتصادي في جزء منه بدقّة ليبرهن أن «استقلال» النظام المنفصل من الكيانات التي نحاول ربط وحدات المبادلة معها مجرّد وهم في السلوكين اللغوي والتجاري. لأن توفّر السلع والخدمات يعتمد إلى حد كبير على نظام التبادل السائد. ولن يستمرّ الناس ـ إذا ما تركوا وشأنهم في إنتاج أو جمع الأشياء التي لا يستطيعون أكلها أو استعمالها، من دون التفكير فيما إذا كان فعل ذلك مقبولاً أو لا. وبالطريقة نفسها ـ وقدر ما يتعلّق الأمر باللغة ـ ليست الطبيعة هي التي تزوّد البشر مسبقاً بقائمة ثابتة من الأشياء أو الأحداث التي عليهم أن يجدوا لها ما يقابلها من كلمات، سواء أشاءوا أم أبوا؛ لكن البشر هم الذين يقرّرون مجتمعين الفروق اللفظية المفيدة التي يجب تحديدها لكي يتبادلوا الأفكار مع بعضهم بعضاً. وفي كلتا الحالتين، إن نظام التبادل في حدّ ذاته أوّلي ـ وليس ثانوياً ـ ومثل هذا النظام يمنحنا القيم وليس التعويضات فقط.

عند هذه النقطة، قد يثار اعتراضان محتملان على الصورة التي يرسمها سوسير للغة. في المقام الأوّل، ألا يتعارض ادّعاء سوسير أن الإشارة اللغوية اعتباطية ـ أي إن العلاقة بين الدالّ والمدلول عليه لا تعتمد بأي شكل من الأشكال على متغيّرات خارجية بالنسبة للغة ـ مع مجمل فكرته أن القيم منتظمة؟ وكيف يمكن أن تتسبّب العلاقات الاعتباطية الصرفة في وجود الانتظام في المقام الأوّل؟

ينطوي جواب سوسير عن هذا السؤال على التفريق بين الاعتباطية «المطلقة» من جميع النواحي. فعلى سبيل المثال، الكلمة الفرنسية التي تقابل «عشرون vingt» اعتباطية بشكل مطلق، بينما نجد أن الكلمة التي تعني «تسع عشرة dix-neuf» اعتباطية نسبياً فقط لأننا نرى فيها عنصرين وهما يعنيان عشرة

وتسعة على التوالي. ويعتقد سوسير أن هذا لا يلغي مبدأ الاعتباطية أو يؤثّر فيه أكثر مما تفعله الحقيقة القائلة إن خمس قطع ذات فرنك واحد مساوية في القيمة لقطعة واحدة ذات خمسة فرنكات وتعني إن ما تشتريه هذه القطع لا يحدّد اعتباطياً (ضمن نظام التبادل السائد). والاعتباطية النسبية هي مسألة اتّساق «محفّز» من داخل النظام. إذ لا توجد لغة ـ كما يدّعي سوسير ـ «ليس فيها شيء محفّز على الإطلاق».

أمّا الاعتراض الثاني فيساق كما يأتي: إذا كانت اللغات تتغيّر باستمرار ـ كما أشار إلى ذلك الناس منذ القدم ـ كيف يمكن لهذه القيم التي يضعها سوسير أن تؤسّس؟ ألا يتحتّم على سوسير أن يفترض أن اللغة قد تصبح ثابتة عند نقطة معيّنة، لذلك نحن في الواقع نتعامل مع نظام ثابت، حتى لو كان ذلك مؤقتاً؟ وتتّصل المشكلة مرة أخرى أساساً بفكرة «القيمة». لأن تثبيت القيمة يفترض مسبقاً ثبات عناصر وعلاقات معيّنة. وهذا ينطبق على الحالة الاقتصادية مثلما ينطبق على الحالة اللغوية. ولا تبقى قيمة قطعة النقود من فئة خمسة فرنكات كما هي لعدد من السنين لمجرّد أنها ببساطة تبقى مساوية لخمس قطع نقدية من فئة الفرنك الواحد. وإذا افترضنا ذلك فإنه يعني مرّةً أخرى تقليص نظام القيم إلى مادّة الحساب فقط، ولكنّها لا تبقى ثابتة ببساطة لأن سعر الخبز مثلاً يبقى ثابتاً؛ لأن هناك عوامل اقتصادية كثيرة مشمولة وليس سعر سلعة واحدة فقط. وعلى العكس من ذلك، لا يعدّ السعر الثابت في حدّ ذاته ضماناً لأي شيء على الإطلاق من دون اعتبار فيما إذا كان إنتاج السلعة موضوع البحث يكلّف أكثر أو أقل مما كان عليه سابقاً. وبالقياس في الحالة اللغوية، لا يمكن أن نثبت شيئاً إذا بيّنا أن الكلمة - unfashionable وتعني لا ينسجم مع الطراز الحديث ـ كانت في كل الحقب في تاريخ الكلمة تقسّم إلى الوحدات المورفيمية[3] الثلاث نفسها، أو أن نبرهن

3. المورفيم: أصغر وحدة لغوية ذات معنى أو وظيفة نحوية ولا يمكن تقسيمها إلى أجزاء أصغر.

أنها دائماً تعني "not fashionable"، إذا كان الأمر منصبّاً على حدوث تغيّرات في نظام القيم للمفردات الذي تنتمي إليه تلك الكلمة. وباختصار، بالنسبة لسوسير تظهر القيم فقط من المنظور التزامني، الذي يستبعد التغيّرات اللغوية. أمّا المنظور التاريخي فهو لا يعطي قيماً متغيّرة، بل لا يعطي قيماً على الإطلاق. وذلك لغياب القاعدة التاريخية التي يمكن بموجبها مقارنة قيمة معيّنة مع أخرى مختلفة تاريخياً.

لذلك حسبما يرى سوسير، لا يوجد تناقض بين الانتظام والاعتباطية إلاّ إذا أغفلنا الحقيقة الأساسية القائلة إنّ جميع القيم وضعت متقابلة أي بمقتضى الفروق القائمة بين العناصر الموجودة، وكان ذلك ما قاد سوسير إلى صياغة وجهة النظر التي يلخّصها الاقتباس الآتي:

النظام اللغوي عبارة عن سلسلة من الفروق الصوتية تقابلها سلسلة من الفروق في المفاهيم.

(دروس في علم اللغة العام: ص166)

لعلّ التأكيد على الفروق هو الذي يضع على هذه الصياغة البصمات المميّزة للبنيوية عند سوسير.

وهكذا فإن سوسير يختتم ـ بطرق شتّى ـ تقاليد الفكر اللغوي الذي بدأ مع سقراط. حيث يفترق مع الفرض الأساسي القائل إننا يجب أن نفهم اللغة بربط المفردات التي نستعملها ـ الواحدة تلو الأخرى ـ بالأشياء التي تدلّ عليها تلك الكلمات (سواء أكانت تدلّ على أفكار في أذهاننا أم أشياء خارجية في العالم الخارجي). وهو أوّل مفكّر يأتي بتغيير جذري في الفكرة التي كانت سائدة في التقليد الغربي ـ منذ أفلاطون ومن جاء بعده ـ أن جوهر اللغة يتكوّن من قائمة من الأسماء التي تدلّ على الأشياء والأشخاص والصفات والأحداث مهيأة للفهم الإنساني قبل ظهور اللغة. وقد كانت المهمّة اللغوية لعلم اللغة العام ـ كما رآها سوسير ـ مقتصرة على إيجاد مجموعة بديلة من الافتراضات التي يمكن أن يقام عليها في نهاية المطاف علم حقيقي للغة.

المصادر والمراجع

General

Aarsleff, H. (1982) *From Locke to Saussure*, London: Athlone.

— (1983) *The study of language in England, 1780–1860*, 2nd edn, Minneapolis: University of Minnesota Press.

Diringer, D. (1968) *The alphabet*, 3rd edn, London: Hutchinson.

Havelock, E. A. (1963) *Preface to Plato*, Cambridge, Mass.: Harvard University Press.

Hovdhaugen, E. (1982) *Foundations of Western linguistics*, Oslo: Universitetsforlaget.

Ong, W. J. (1982) *Orality and literacy*, London: Methuen.

Parret, H. (ed.) (1976) *History of linguistic thought and contemporary linguistics*, Berlin: de Gruyter.

Robins, R. H. (1979) *A short history of linguistics*, 2nd edn, London: Longman.

Salus, P. H. (ed.) (1969) *On language: Plato to von Humboldt*, New York: Holt, Rinehard and Winston.

Sebeok, T. A. (ed.) (1975) *Current trends in linguistics*, Vol.13: *Historiography of linguistics*, The Hague: Mouton.

Chapter 1

The translation of Plato's *Cratylus* is that of H. N. Fowler in the Loeb Classical Library, which also gives the Greek text (London: Heinemann, 1926).

F. M. Cornford in *Plato's theory of knowledge* (London: Routledge and Kegan Paul, 1935) has an excellent discussion of the linguistic implications of Plato's doctrine of forms.

Chapter 2

The translations of Aristotle's works cited are: *Poetics*: I. Bywater (Oxford: Clarendon Press, 1920); *De Interpretatione* and *Categories*: H. P. Cook (London: Heinemann, Loeb Classical Library, 1938).

The latter also gives the Greek text of both treatises.
An edition of the Greek text of the *Poetics*, with copious notes, is that of D. W. Lucas (Oxford: Clarendon Press, 1968).

A wide-ranging collection of essays on the problem of metaphor is to be found in the volume *Metaphor and thought*, edited by A. Ortony (Cambridge: Cambridge University Press, 1979).

Chapter 3

The Bible translation quoted is the 1611 King James version.

The passage from St Augustine's Confessions is quoted in L. Wittgenstein, *Philosophische Untersuchungen*, edited and translated by G. E. M. Anscombe (Oxford: Blackwell, 1953).

The passage by Bertrand Russell comes from his book *An outline of philosophy* (London: Allen and Unwin, 1927).

Chapter 4

The translation of *De Lingua Latina* is by R. G. Kent in the Loeb Classical Library, which also gives the Latin text (London: Heinemann, 1938).

A detailed discussion of Varro's view of language is D. J. Taylor's *Declinatio. A study of the linguistic theory of Marcus Terentius Varro* (Amsterdam: Benjamins, 1974).

There is an edition of the Greek text of Dionysius Thrax by G. Ühlig, *Dionysii Thracis ars grammatica* (Leipzig: Teubner, 1883). R. H. Robins in an article entitled 'Dionysius Thrax and the Western grammatical tradition' (*Transactions of the Philological Society*, 1957), and J. Pinborg's survey 'Classical Antiquity: Greece' (in Sebeok 1975) both discuss the role played by Dionysius in early linguistic thought.

Donatus' *Ars Minor* is translated by W. J. Chase (Wisconsin: University of Wisconsin Press, 1926: reprinted in Salus 1969). The Latin text is printed in H. Keil (ed.) (1868) *Grammatici Latini*, vol.V (Leipzig: Teubner; reprinted 1961, Hildesheim: Olms).

Chapter 5

Quintilian's *Institutio Oratoria* is translated by H. E. Butler in the Loeb Classical Library, which also gives the Latin text (London: Heinemann, 1920).

Aristotle's *Rhetoric* is translated by H. H. Freese in the Loeb Classical Library, which also gives the Greek text (London: Heinemann, 1926).

A comprehensive survey of Greek and Roman rhetoric is provided by G. Kennedy in two books: *The art of persuasion in Greece* (Princeton: Princeton University Press, 1963) and *The art of rhetoric in the Roman world* (Princeton: Princeton University Press, 1973).

Chapter 6

Thomas of Erfurt's Latin text is edited and translated by G. L. Bursill-Hall (London: Longman, 1972), who also gives a general survey of medieval linguistics in his paper 'The Middle Ages' (printed in Sebeok 1975).

A good introduction to modistic grammar is M. A. Covington *Syntactic theory in the high middle ages* (Cambridge: Cambridge University Press, 1984).

Chapter 7

The Prologue to Caxton's translation of *Eneydos* is reprinted in W. A. Craigie, *The critique of pure English from Caxton to Smollett* (Oxford: Clarendon Press, Society for Pure English Tract LXV, 1946), and also in W. F. Bolton *The English language* (Cambridge: Cambridge University Press, 1966).

The standard edition of du Bellay's *Deffence* is that of H. Chamard (Paris: Didier, repr. 1970). The French text is translated by G.M. Turquet (London: Dent, 1939).

There is an article by W. K. Percival on 'The grammatical tradition and the rise of the vernaculars' in Sebeok 1975.

Chapter 8

The best available translation of the *Grammaire générale et raisonnée* is that by Jacques Rieux and Bernard E. Rollin under the title *General and rational grammar: the Port-Royal grammar* (The Hague: Mouton, 1975). This includes a Preface by Arthur Danto, a useful Translators' Introduction, and an appended Critical Essay by Norman Kretzmann.

The English translation of the Port-Royal Logic is published under the title *The art of thinking: the Port-Royal logic*, translated by James Dickoff and Patricia James (New York: Bobbs-Merrill, 1964). There is an explanatory Foreword by Charles Hendel.

An excellent English-language discussion of Port-Royal ideas appears in *Grammatical theory in Western Europe: 1500–1700. Trends in vernacular grammar I* by G. A. Padley (Cambridge: Cambridge University Press, 1985).

Noam Chomsky's *Cartesian linguistics* (New York: Harper and Row, 1966) contains a controversial interpretation of the aims of the Port-Royal Grammar, seen from the perspective of Chomsky's generative grammar. A rebuttal of Chomsky's interpretation may be found in 'The history of linguistics and Professor Chomsky' by Hans Aarsleff (reprinted in Aarsleff 1982).

Chapter 9

The best edition of Locke's *Essay concerning human understanding* is that by P. H. Nidditch (Oxford: Oxford University Press, 1975).

Locke's philosophy of language is discussed in Chapter 2 of Stephen K.

Land's *The philosophy of language in Britain* (New York: A.M.S. Press, 1986).

An important article is Norman Kretzmann's 'The main thesis of Locke's semantic theory', in *Locke on human understanding* (ed.) I. Tipton (Oxford: Oxford University Press, 1977).

The influence of Locke's philosophy of language on the eighteenth and nineteenth centuries is discussed at length in Aarsleff 1982 and Aarsleff 1983.

Chapter 10

A reprint of the 1756 translation of the *Essai* by Thomas Nugent is found in *Essay on the origin of human knowledge* (New York: A.M.S. Press, 1974). *Philosophical writings of Etienne Bonnot, Abbé de Condillac* includes a translation of Condillac's *Logic* by Franklin Philip with the collaboration of Harlan Lane (Hillsdale, N.J.: Lawrence Erlbaum, 1982). There is not an available translation of Condillac's *Grammaire* nor of the other works mentioned in the text. These may be found in French in the *Oeuvres complètes*, reprinted by Editions Slatkine (Geneva, 1970).

Aarsleff 1982 contains an excellent discussion of Condillac's contribution to the history of linguistic thought. Condillac is also discussed in Stephen K. Land's *From signs to propositions* (London: Longman, 1974) and in G. A. Wells' *The origin of language* (La Salle, Ill.: Open Court, 1987). Condillac's work is situated in the context of 18th-century French linguistic thought by Pierre Swiggers in *A world of words* (London: Routledge, forthcoming).

Chapter 11

The edition of *The diversions of Purley* referred to in the text is that of 1857, including the *Letter to Mr Dunning.*

The best discussion of Horne Tooke's place in linguistic thought is in Aarsleff 1983. Complementary discussions may be found in Stephen K. Land's *From signs to propositions* (London: Longman, 1974), in Olivia Smith's *The politics of language 1791–1819* (Oxford: Oxford University Press, 1984), and in an article by Patrice Bergheaud 'Empiricism and linguistics in 18th-century Great Britain' (*Topoi*, 4 (1985)).

Chapter 12

The best translation of Humboldt's 1836 introduction to the *Kawisprache* is that by Peter Heath under the title of *On language: the diversity of human language-structure and its influence on the mental development of mankind* (Cambridge: Cambridge University Press, 1988). This contains an introduction by Hans Aarsleff in which Humboldt's place in 18th- and 19th-century linguistic thought is examined.

The philosophical foundations of Humboldt's linguistic doctrines by Martin Manchester provides an excellent book-length introduction to and analysis of Humboldtian thought (Amsterdam: Benjamins, 1986).

Chapter 13

F. M. Müller's *Lectures on the science of language* were published in two volumes (London: Longmans, Green, 1861, 1864).

H. Paul's *Principien der Sprachgeschichte* (1st edn 1880) was translated by H. A. Strong *Principles of the history of language* (London: Longmans, Green, 1891).

Charles Darwin's *The origin of species* (1859) went through a number of editions during the author's lifetime. The sixth edition is reprinted in the Everyman's University Library (1971), with an Introduction by L. H. Matthews.

J. W. Spargo's translation of H. Pedersen's survey of nineteenth-century linguistics, *The discovery of language. Linguistic science in the nineteenth century*, 2nd edn (Bloomington: Indiana University Press, 1962), gives useful background material.

Chapter 14

The fifth edition of Saussure's *Cours de linguistique générale* (1916) is published with an Introduction and notes by T. de Mauro (Paris: Payot, 1972). It is translated by R. Harris, *F. de Saussure, Course in general linguistics* (London: Duckworth, 1983). A full-length commentary is provided in R. Harris, *Reading Saussure* (London: Duckworth, 1987). A briefer analysis of Saussure's contribution to modern linguistics is J. Culler's *Saussure* (London: Fontana, 1976).

فهرس الأعلام والمواضيع

المحتويات

أعلام الفكر اللغوي

التقليد الغربي من سقراط إلى سوسير

روي هاريس:

عمل أستاذاً ممارساً في علم اللغة العام
في جامعة أكسفورد وله عدّة مؤلفات منها:

- صانعو اللغة - 1980
- أسطورة اللغة -1981
- أصل الكتابة - 1986
- آلة اللغة - 1987
- قراءة في سوسير -1987
- اللغة وسوسير وفتجنشتاين -1988

وقد نشرت ترجمته لكتاب سوسير دروس في «علم اللغة العام» من اللغة الفرنسية إلى اللغة الإنجليزية عام 1983.

تولبت جي تيلر:

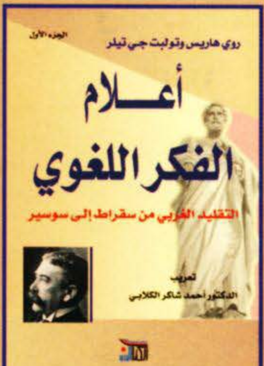
عمل أستاذاً مشاركاً في قسم اللغة الإنجليزية - كلية وليم وميري في وليمزبيرج في ولاية فرجينيا.

وهو مؤلف كتاب

- «النظرية اللغوية والأسلوبية البنيوية 1981.
- «وكتاب تحليل المحادثة -1987.

بالاشتراك مع ديبره كاميرون.





أعلام الفكر اللغوي

التقليد الغربي من سقراط إلى سوسير

يقدم الكتاب سرداً مفصلاً لأعلام الفكر اللغوي في التقليد الغربي وجهودهم اللغوية بدءاً بسقراط وانتهاء بسوسير. ويعدّ هذا الكتاب ذا فائدة عظيمة للدارسين في عدد كبير من حقول المعرفة كفقه اللغة والدراسات الأدبية والتاريخية والفلسفية، ويبيّن الكتاب كيف أن بعض الأفكار المؤثّرة بقيت واستمرت ونشطت وتطوّرت ضمن الإطار العام للبحث اللغوي الذي بقي متماسكاً منذ عهد الإغريق والرومان إلى بداية القرن العشرين.

وقد اختار المؤلفان أن يركّزا على عدد من أعلام الفكر وعلى عدد معين من النصوص ومناقشة دلالاتها بالتفصيل بدلاً من ذكر جميع المفكّرين في سرد تاريخي مطوّل، أملا في تحقيق الغرض الأسمى من التعليم ألا وهو التأكيد على دور اللغة في المجتمع الإنساني والفكر الإنساني.

ردمك ISBN 9959-29-173-1
9 789959 291738 >

دار الكتاب الجديد المتحدة

موقعنا على الانترنت:
www.oeabooks.com